

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET
https://twitter.com/SourAlAzbakya
إيران
الخفية
خبير بارز يوضح السبب وراء فشلنا في فهم إيران
ويقدم إستراتيجية جديدة لإعادة تعريف هذه العلاقة المهمة
راي تقية
نقله إلى العربية
أيهم الصباغ
العبيكان
obeikan


منتدى سور الأزبكية



إيران الخفية

إيران الخفية

تأليف

راي تقية

نقله إلى العربية

أيهم الصباغ



Original Title

HIDDEN IRAN

PARADOX AND POWER IN THE ISLAMIC REPUBLIC

By: RAY TAKEH

ISBN-13: 978-0-8050-7976-0

ISBN-10: 0-8050-7976-9

ISBN 5 - 983 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1431هـ _ 2010م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574/ 2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ح مكتبة العبيكان، 1431هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

تقية، راي

إيران الخفية./ راي تقية: أيهم الصباغ.- الرياض 1431هـ

348ص: 14 × 21سم

ردمك: 5 - 983 - 54 - 9960 - 978

1 - إيران - الأحوال السياسية أ. الصباغ، أيهم (مترجم)

ب. العنوان

ديوي: 320.955 1431 / 1763

ردمك: 5 - 983 - 54 - 9960 - 978 رقم الإيداع: 1763 / 1431

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018/ 4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595



المحتوى



مقدمة

الفهم الخاطئ لإيران

وجه الرئيس جورج دبليو. بوش اهتمامه نحو إيران، في خطابه عن حالة الاتحاد وهو الخطاب المعروف في ذكرى اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية، في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني/ يناير 2006، واصفا إياها «بالأمة المرتهنة في الوقت الراهن من قبل نخبة صغيرة حاكمة من رجال الدين، تعزل وتقمع شعبها». مضى الرئيس في التأكيد على أن «الحكومة الإيرانية تتحدى العالم بطموحاتها النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية»[1]. جاء رد طهران، كما هو متوقع، سريعًا وحازمًا، حيث هاجم الرئيس محمود أحمدي نجاد الرئيس بوش، واصفاً إياه «بمن لطخت ذراعاه حتى المرفقين بدماء الشعوب الأخرى»، متعهدًا في الوقت ذاته «بسوقه في المستقبل القريب إلى محاكم تقيمها الشعوب، بمشيئة الله»[2]. ميز الخطاب اللادبلوماسي، المماثل لما سبق، العلاقات الأمريكية ــ الإيرانية ربع قرن من الزمن، ولكن هذا التبادل للعبارات القاسية، على وجه الخصوص، يلمح إلى السبب الحقيقي للتباعد بين الطرفين ـ سوء فهم عميق، دائم، ومتبادل لطبيعة العدو.

مثّل الفهم الخاطئ لإيران، في الواقع، قاسمًا مشتركًا بين الإدارات الأمريكية على اختلاف توجهاتها السياسية. أساءت الولايات المتحدة بشكل متواصل، منذ قيام الثورة التي أسست الجمهورية الإسلامية في



العام 1979، حتى المواجهة الحالية القائمة بشأن الطموحات النووية الإيرانية في تقديرها للحكم الديني الأقلّي في إيران.

تختلف إيران بصورة مؤثرة عن جيرانها العرب، ناهيك عن النظام الكوري الشمالي المنغلق على ذاته، على النقيض من تأكيدات الرئيس بوش، وتصنيفه إياها في السابق ضمن «محور الشر»: دولة مارقة إلى جانب نظامي صدام حسين، وكيم جونغ إيل الشموليين في العراق وكوريا الشمالية. تؤدي الانتخابات في إيران دورًا مهمًا، علاوة على مؤسساتها وأحزابها السياسية، وتؤثر بصورة فاعلة في طريقة عمل الحكومة. تثار النقاشات ضمن البرلمان والمكتب الرئاسي، والمنتديات والشارع، ووسائل الإعلام وأروقة الجامعات. تسهم بيروقراطية إيران المعقدة ــ بعيدًا عن كونها دولة شمولية متحجرة ـ ناهيك عن ثقافتها السياسية المفعمة بالتنافس، وشخصياتها المتفردة، التي تسهم على الدوام في التأثير والسلطة داخل البلاد. يقرر التفاعل الحاصل بين تلك المؤسسات، وأولئك اللاعبين، في نهاية المطاف، طبيعة السياسات الإيرانية المختلفة.

تمر الجمهورية الإسلامية، بعد أكثر من ربع قرن على قيامها بمفترق طرق، على ضوء تولي جيل جديد من المحافظين المتشددين السلطة، مع الإصرار على العودة إلى «جذور الثورة». لا ينبع النزاع الحاصل في إيران، بكل الأحوال، من الانبعاث المباشر للسياسات الرجعية، بل التناقض المتأصل في بنية حكمها. انقسمت الجمهورية الإسلامية، منذ نشأتها، بين مراكز قوى متصارعة، ومفاهيم مختلفة بشدة حول السلطة السياسية. نص الدستور الأساسي على أن غاية الدولة الأولى تتمثل في «إيجاد الظروف التي يمكن من خلالها نشر قيم الإسلام الكونية النبيلة»[3]. أحدثت، بغية



إنجاز هذه المهمة، مراكز ومؤسسات غير منتخبة، كالمرشد الأعلى، ومجلس الأوصياء، وعهد إليها بسلطات مطلقة فيما يتعلق بالشؤون القومية. اختلفت بنية الجمهورية الإسلامية، مع ذلك، بصورة مؤثرة عن الدولة الشمولية التقليدية، منذ سمحت للشعب بانتخاب الرئيس، والبرلمان، والمجالس البلدية. تعكس تلك الازدواجية المحيرة ميراث ثورة شهدت تحالفًا متباينًا من العلمانيين، والليبراليين، والأصوليين، وتعاونًا لا يخلو من صعوبة فيما بينهم على الإطاحة بالملكية. ساد الاختلاف والتوتر، منذ تلك المدة، بين أولئك الساعين إلى إقامة نظام إلهي، ومن يطالبون بمزيد من الحكم التمثيلي. لم ينجح الملالي بأي من الأشكال، بالرغم من دعاويهم الشمولية، في تكريس هيمنتهم المطلقة على الشؤون العامة. بقيت الإرادة الشعبية طيلة فترة حكمهم ـ بغض النظر عن الضوابط الثيولوجية ـ محددًا مهمًا لشرعية الدولة الإيرانية، وبقائها.

تمثل إيران اليوم أمة تلتمس هويتها، دولة تتأرجح بين وعود الحداثة الديموقراطية والتقاليد الرجعية. يتمثل أحد إنجازات حركة محمد خاتمي الإصلاحية ـ على ضوء ما حققته من انتصارات انتخابية في العامين 1997 و2001، بالرغم من انتكاساتها الملموسة كافة ـ في الحيلولة دون جعل إيران دولة شمولية صارمة. أسهمت الدعوة إلى التمثيل وحكم القانون، والمحاسبة والمساواة، في تحويل المواطن الإيراني العادي من مراقب لا منفعل لسياسات رجال الدين، إلى عنصر فاعل للتغيير. تنبع مرونة القوى التقدمية من تنوعها. التقى رجال دين إصلاحيون، وشباب متنورون، وأفراد طبقة وسطى منهكة، ونساء ساعيات إلى التحرر، ومفكرون تواقون إلى حرية الفكر جميعًا على المطالبة بحكومة تتفاعل مع شعبها. ستخضع

إيران للتغيير، بالرغم من التمكين الظاهري لسلطة المحافظين، ووصول رئيس متشدد (رجعي) إلى سدة الحكم في انتخابات العام 2005؛ لذا لن يكون من الممكن، على المدى الطويل، أن يتم إرضاء الشعب الإيراني المتحضر، بما يحويه من عناصر شابة، بعدد من التنازلات الشكلية، أو إخماد صوته بالويل والثبور.

لا بد أن يأتي التحول الديموقراطي في إيران، مع ذلك، ضمن سياقه الطبيعي. لا تسهم مهاجمة الرئيس الأمريكي إيران بوصفها جزءًا من «محور الشر»، أو الإساءة إلى العملية السياسية فيها عبر التشكيك في نزاهة انتخاباتها، قبل أن تجري؛ حتى لا تسهم إلا في منح المتشددين ما يحظون به من قدر ديموقراطي إيران، بوصفهم أدوات للمؤامرات الغربية دون علم منهم. لا يمثل ما يحدث في إيران، على النقيض من تصورات واشنطن، نزاعًا بسيطًا بين الملالي والشعب. يتسم الانقسام والتنافس السياسي والأيديولوجي في إيران بقدر أكبر من التعقيد والدقة. لا يمثل رجال الدين المعارضون في الحوزات، والمسؤولون الشباب الذين يخوضون صراعًا للقوى داخل الحكومة، والمنظمات الطلابية التي تواجه السلطات، والنسوة اللواتي يتحدين القيود الدينية المفروضة باستمرار، لا يمثل جميعهم سوى جزء من الحركة ذاتها الساعية إلى صبغ البلاد بالصبغة الليبرالية. تتلاشى الفروق الكبيرة بين الشعب والنظام سريعًا، حين يدرك المرء ما أصبح نظام إيران الإسلامي عليه من لا مركزية ومرونة خلال العقود الثلاثة الماضية. ستتصف واشنطن بالحكمة، قبل الخوض في النزاع السياسي الإيراني المتداخل، إن توصلت إلى فهم أفضل لتعقيدات إيران وتناقضاتها.



تبالــغ أمريــكا وتخطئ، على حد ســواء، حــين تنتقد إيران باســتمرار بوصــفها دولــة متشــددة تســعى إلى إيــذاء جيرانهــا، وفرضــ نموذجها الإسلامي على الشرق الأوسط الكاره. يتمثل السبيل الأنسب لفهم سياسة إيران الخارجية في تخيل توليفة من ثلاثة عناصــر متداخلة ـ أيديولوجية إســلامية، ومصــالح وطنية، وسياســات منقســمة ـ تتصــارع فيما بينها باستمرار. وُسِمت سياسة إيران على الدوام، من ثم بدرجة من التناقض، والتأرجح الشــديد بين البراغماتية والعقديَّة. تمثل تلك المفارقة الرئيســة التي حيرت كلاًّ من منتقدي النظام الإيراني وأنصاره.

انتصــرت الأيديولوجية على الاعتدال في عدد مــن الأحيان، منذ قيام الجمهورية الإسلامية، ناهيك عن التضحية بالمصالح الوطنية على مذبح التشــدد الإســلامي. بلغت الفاعليــة الثوريــة أوجها في ثمانينيــات القرن المنصــرم، بينما حدد النزاع مع العــراق وأمريكا مرتكزات علاقات إيران الدولية. كان العقد الأول من الثورة مثيرًا بالفعل، بينما لم يَرَ مؤسس أولى الثيوقراطيات المعاصــرة، آية الله الخميني في نفسه رئيس دولة، بل قائدًا لمجتمع المؤمنين بأكمله. مثلت تلك «ثورة بلا حدود» تسعى إلى تحرير الأمة الإســلامية من الإمبريالية الأمريكية والصــهيونية الإســرائيلية. تحركت إيران الخميني في الشــرق الأوســط بعنف، ملتمســة الأعــداء لمحاربتهم، ســاعية إلى تقويض الســلطات القائمة باسم الأصــالة الدينية. لم تشتمل تلك المرحلة من الثورة على التسويات والتنازلات التي تنزع الدول في العادة إلى تقديمها.

أدرك خلفــاء الخميني الأقل تشــددًا، بصــورة تدريجية، أن سياســته العدائية لم تعزل إيران في المنطقة فحسب، بل مهدت الطريق لوجود أمريكي



أكثر كثافة في جوارهم. حدث تحول جوهري في توجهات إيران الدولية، في تسعينيات القرن المنصرم، ليبرز حسابات المصالح الوطنية كعامل محدد لمقاربتها تجاه العالم. سعت طهران إلى تشكيل «تحالف الراغبين» الخاص بها ـ عبر تطوير علاقات تفضيلية مع قوى عالمية رئيسة، كالصين وروسيا ـ ناهيك عن إعاقة مساعي الولايات المتحدة لضم حلفاء جدد يدعمون سياستها الضاغطة على إيران. أقام الإصلاحيون والمحافظون تحالفًا فضفاضًا، برعاية المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، استنادًا إلى الفكرة المتمثلة في عجز إيران عن الاستمرار في عزلتها عن النظام الدولي.

يواجه الاعتدال الواقعي ذاك تحديه الأكبر اليوم، بينما يبدو أتباع الخميني مصممين على تكريس القناعات الثورية أساسًا لحكمهم. أخذت زمام الأمور تؤول إلى جيل أكثر تشددًا وعقديًا، بينما تتقادم الثورة، ويغيب من عاصروا قيام الجمهورية الإسلامية من الساسة عن المشهد. كثيرًا ما ينتقد أحمدي نجاد وأعضاء حكومته تقاعس شيوخهم عن فرض الأحكام الدينية ـ ردًا على مشكلات إيران المتعددة ـ ناهيك عن تفشي الفساد الذي عم أرجاء الدولة. تخلى رئيس إيران المتشدد، على صعيد السياسة الخارجية، عن خطاب خاتمي المتعلق «بحوار الحضارات»، علاوة على معارضته الشديدة لإعادة مد الجسور مع الولايات المتحدة، حتى وصل الأمر إلى عدم مبالاته بالاتحاد الأوروبي.

يصعب مع ذلك، بالرغم من بروز «اليمين الجديد»، رؤية الكيفية التي يمكن بها لأحمدي نجاد وحلفائه أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الأيام الأولى للثورة. تضع التحولات التي مرت بها إيران خلال العقود الماضية، وتواصل



الانقسام الذي يسود سياستها، واستمرار سلطة كبار رجال الثورة، كعلي خامنئي، وأكبر هاشمي رفسنجاني، الكثير من العراقيل أمام توجهات أحمدي نجاد، وطروحاته. ربما يشارك رئيس إيران (الرجعي) الخميني في دعاويه الأيديولوجية المتشددة، ولكنه لا يملك السلطة أو المكانة التي تخول له فرض مثل تلك الرؤى على مراكز القوى المتصارعة في بلده. يرجح، في نهاية المطاف أن تستمر التوليفة المحيرة ذاتها، من الواقعية والأيديولوجية، البراغماتية والتشدد، في توجيه الجمهورية الإسلامية، بالرغم من انخراط صوت جديد متزمت في مداولات إيران المتعلقة بسياستها الخارجية.

تشتمل سياسة إيران الخارجية، كما الداخلية، على العديد من المفارقات والتناقضات التي تسمها. لم تخضع إيران، بشكل جوهري، للتجربة النموذجية المتعلقة بالدولة الثورية ـ أو التخلي عن إرثها الراديكالي مقابل قدر أكبر من المغريات الدنيوية. لا يزال النزاع المتواصل بين الطروحات الأيديولوجية والاعتبارات العملية يثقل كاهل الجمهورية الإسلامية. لم تعد إيران دولة راديكالية تسعى إلى قلب النظام الإقليمي باسم الشرعية الإسلامية، ولكن نزعة طهران إلى (الإرهاب)، ومقاربتها للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعلاقتها مع أمريكا لا تزال تستمد من حسابات قاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، تستند ـ على قدم المساواة ـ إلى اعتبارات سياسية داخلية وضرورات أيديولوجية. تمثل إيران اليوم، ومن ثم مشكلة خاصة للولايات المتحدة، لا يمكن معالجتها عبر الدعوات القاصرة إلى تغيير النظام، أو إطلاق النعوت ببساطة. ستتصف الولايات المتحدة بالحكمة، عند التعامل مع هذه المشكلة المعقدة، إن عملت على توظيف مجموعة متكاملة من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والسياسية.

لا بد أن نعود، في هذه المرحلة، إلى سؤالنا الأصلي: لِمَ يفهم الكثيرون إيران بصورة خاطئة للغاية؟ يعد إدراك ذلك الفشل المتواصل، بطريقة أو بأخرى، من السهولة بمكان، بالنظر إلى مخالفة إيران توقعاتنا في الكثير من الأحيان. تناقض فكرة وصول ثيوقراطية إلى الحكم، في أواخر القرن العشرين، الطرح التقليدي حول التقدم الذي يفترض أن المجتمعات المعاصرة تنبذ تقاليدها بالضرورة. يبرز، مع ذلك، في يومنا هذا، إجماع آخر في الدوائر السياسية الأمريكية، يدور حول التأكيد على أن النظام الثوري الهش يمكن أن ينهار بسهولة إن مارست أمريكا قدرًا أكبر من الضغوط، لا أكثر، وصعدت من سياستها العقابية. ستتحدى الجمهورية الإسلامية بثباتها، على الأرجح، بدهيات واشنطن الأخيرة مجددًا. يفشل المسؤولون الأمريكيون ثانية في استشراف سقوط الثورة الإيرانية، وهم الذين فشلوا في التنبؤ بقيامها في المقام الأول.

قد لا يعود بمقدور أمريكا التنعم بسوء فهمها للجمهورية الإسلامية، ودوافعها، وطموحاتها، بينما يتجاوز برنامج إيران النووي عتبات متتالية، وتبرز طهران لاعبًا مؤثرًا في العراق. تثير إيران الكثير من المخاوف الأمريكية، بدءًا من انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وصولاً إلى حقوق الإنسان والدمقرطة. لا يأتي ذلك إلا في أكثر أوقات المواجهة الأمريكية ـ الإيرانية حدة منذ أزمة الرهائن. يصف القادة الأمريكيون إيران بالتهديد الخطير من آن لآخر، بينما يبحثون، في معظم الأوقات، الخيار النهائي المتمثل في ضرورة استخدام القوة العسكرية لتدمير بنيتها النووية التحتية. سيكون من الأهمية بمكان، إن أردنا التأمل في الأحجية الإيرانية بصورة ملائمة، أن نسلط الضوء على نظام رجال الدين، ونتوصل



إلى فهم أفضل لفئاته، ومجادلاته، والصراع الدائر على السلطة فيه. لن يكون بمقدورنا ـ ما لم نسبر أغوار إيران الخفية ـ أن نتناول التحدي الحقيقي الذي تفرضه الجمهورية الإسلامية.





الفصل الأول

إرث الخميني

شهدت إيران، في شهر حزيران/ يونيو من عام 2005، انتخابات رئاسية فاصلة، أذهلت نتائجها كلاً من المجتمع الدولي، والكثيرين في إيران ذاتها. خالف عمدة طهران المحسوب على التيار المتشدد، محمود أحمدي نجاد، التوقعات، وحصل على 62% من أصوات الناخبين في الجولة النهائية ضد الرئيس القوي السابق أكبر هاشمي رفسنجاني. تحدث أحمدي نجاد في الجولة الأولى للانتخابات عن العودة إلى «جذور الثورة» ـ بينما كان رفسنجاني، وبقية المرشحين يديرون دعايات براقة حول تحقيق مزيد من الليبرالية الثقافية، والإصلاحات السياسية، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ـ متعهدًا بتحقيق العدالة الاقتصادية، والحد من الانقسام السياسي في البلاد. كان مظهره وخطابه يعودان إلى زمن سابق، حين كان الثوريون الإسلاميون يصرون على مدى ارتباط مهمتهم بأرض الواقع. تعكس الحقيقة المتمثلة في ترشح رجل كأحمدي نجاد لانتخابات الرئاسة الإيرانية، في عام 2005، وفوزه فيها، مع كل ما ميزها من تنافس، وجود مجتمع لا تزال هويته السياسية الرئيسة تستند إلى ميراث آية الله الخميني. يظل الخميني، بينما تختار الجمهورية الإسلامية مسارها، لاعبًا رئيسًا في المشهد الميلودرامي الإيراني.

يتحدى بقاء رسالة الخميني سبعًا وعشرين سنة عقب قيام الثورة الإسلامية ـ وما يقارب العقدين بعد رحيله ـ الصورة الشائعة حوله بوصفه رجل دين متشددًا، تبنى أيديولوجية (رجعية). كان الخميني، بما يفوق نظراءه الثوريين، مجددًا، يستعين بفكر الفلسفات العلمانية، وصولاً إلى التخلي عما لا يبدو ملائمًا من التقاليد الشيعية. انتهج الإمام، كما كان يدعى من قبل أتباعه، طريقه الخاص، موحدًا بذكاء بين مجموعة من الأفكار المتمايزة بما فيها من مبادئ إسلامية، وشعارات جماهيرية، ونعرات قومية فارسية، ومفاهيم يسارية ضمن سياق متجانس. دمج الخميني بنجاح، بعيدًا عن كونه رجل دين أصوليًا، أطياف حركة المعارضة الإيرانية المتباينة ضمن قوة وطنية متماسكة. لا يعني ذلك أنه لم يطلق ثورته بغية نصرة الإسلام، بل يدلل على مرونته الفكرية، ومهارته من الناحية التكتيكية. كان الخميني المشكل الرئيس «لتحالف الراغبين»، وقد أسهم جميع المشاركين فيه، بمعرفتهم أو دونها في دفع جدول أعماله قدمًا.

لا يعد الخميني، من ثم شخصية عابرة، ولا يمكن لنموذجه الثوري أن يزاح من قبل أيديولوجيات متناقضة. تظل ثورة الخميني حية عبر المؤسسات التي أقامها، والسياسيين الذين خرجوا من عباءته، من أمثال أحمدي نجاد. كان الرئيس الإيراني الحالي في أوائل العشرينيات حين عاد الخميني من منفاه، ولكنه ينافس مؤسس الجمهورية بحذر في خطابه ونظرته. لا يعد أحمدي نجاد وحده ـ من بين قادة إيران المنتمين إلى مختلف ألوان الطيف السياسي ـ من يشعر بضرورة تمرير أولوياته عبر توظيف كلمات الخميني، والتأكيد على انسجام سياساته مع رؤية الإمام الراحل. سيكون من المناسب، بالنظر إلى مركزية الخميني بالنسبة لإيران،



البدء بنقاش حول فلسفة رجل الدين المسن هذا، والكيفية التي استطاع من خلالها ترسيخ أيديولوجيته ضمن النسيج الاجتماعي الإيراني.

نهج الإمام

ولد آية الله الخميني في العام 1902، وقد شهد في حياته مجمل نضالات إيران الحديثة، بدءًا من الحربين العالميتين الطاحنتين، اللتين أدتا إلى احتلال الشرق الأوسط من قبل القوى العظمى، وصولاً إلى الحظوظ المتغيرة لسلالة آل بهلوي، وكفاحها لتحديث إيران. برز الخميني في أواخر حياته قائدًا لثورة شعبية، وزعيمًا لجمهورية إسلامية تعهدت بإعادة تشكيل المنطقة برمتها وفق منظورها. يظل رجل الدين الإيراني المتشدد، بلا أدنى شك، واحدًا من أهم شخصيات الشرق الأوسط المعاصر.

لم ينبع نجاح الخميني من إصراره، وعزيمته الراسخة في وجه الظروف الاستثنائية فحسب، بل وإدراكه البدهي لطبيعة بلد قاده فيما بعد خلال الثورة والحرب. عمل الخميني باستمرار، بما يفوق أي زعيم إيراني آخر، على صياغة رسالته بما يتوافق مع قيم إيران المتأصلة، ونظرتها المهيبة الواعدة لذاتها. لطالما نظر ملوك وأباطرة فارس المتعاقبون إلى إيران على أنها مركز المنطقة، بلد قدر له بحكم تاريخه وحضارته قيادة الدول العربية. تتوافق رسالة الخميني ـ بما تتضمنه من تصدير للثورة، وتأسيس للجمهورية الإسلامية الرائدة ـ مع هذا النمط التوسعي الفارسي، وتحظى بقبول شريحة واسعة من الشعب. لا يقصد بذلك أن الإيرانيين كانوا تواقين لاحتمال العواقب الناتجة عن سعي الخميني الديني الحثيث لإطلاق ثورته، بل إن رسالته كانت منسجمة إلى حد ما مع طموحات مواطنيه التاريخية.



جذبت دعـوة الخميني لإقامة دولـة تتبنى القيم الإسـلامية، بطريقة مماثلة، الإيرانيين من مختلف ألوان الطيف السياسـي. استشعر الخميني أن الإيرانيـين لا يزالون يلتمسـون الأصـالة، والعودة إلى الجـذور والقيم المتأصـلة، في خضـم التغـيرات المضـطربة، بالرغـم من التفاخـر الملكي بـأن المجتمـع الإيراني العصـريّ ينبذ تقاليده وفق نمط متسـارع. يختلف الارتبـاط بالهوية الدينية، مجددًا، عـن الرغبة في إقامة دولة ثيوقراطية، ولكن الخميني كان مبدعًا، بارعًا في توظيف تلك العواطف؛ خدمة لرسالته الثورية. لم يكن الرجل مجددًا في أفكاره فحسب، بل ناجحًا كذلك في بناء التحالفات ضمن بيئة مفعمة بالتنافس السياسي، مبهمًا في توظيف ذكائه؛ خدمة لأغراضـه السياسـية. امتلك الخميني خطـة، وكان رجلًا ذا رؤية. أمضـى آية الله عقودًا يتأمل في خطته تلـك، ويطورها، بما أحالها برنامج عمل لثورة إيران الشعبية.

طور الخميني، في أربعينيات القرن العشـرين، أيديولوجية متميزة بما تحويه من رموز وقيم تسـمها. تكشـف القراءة المتأنية لخطبه وكتاباته أن العقيـدة المركزية لأيديولوجيته ترتكز على مفهـوم العدالة ـ الذي يحظى بموقع متميز في أدبيات القومية الفارسـية والشـريعة الإسـلامية. لم تكن معارضـة الخمينـي موجهة ضـد الملكيـة المسـتبدة في إيران فحسـب، بل والطغيان عبر أنحاء العالم الإسلامي بأسره، الأمر الذي شكل عنصر جذب لمواطنيه، والمسلمين المضطهدين من قبل قوى الاستبداد والإمبريالية. رأى الخميني ثورته التي أطلقت تحت راية الفتح الإسـلامي، تعبيرًا شاملًا عن المعارضـة ضـد عدد من القوى، واللاعبين، والمؤامـرات، الحقيقية منها، والوهمية. جاء رجل الدين المناصـر للتقاليد، بصـورة أو بأخرى، ليحارب الظلم في العالم الثالث بأكمله تحت مظلة الحكم الديني[1].



تمثل التقليد السائد بين رجال الدين، في النصف الأول من القرن العشرين، في ازدراء السياسة، والانصراف نحو ما هو أسمى من عبادة وتنسك. أظهر الخميني على الدوام، مع ذلك، اهتمامًا بالغًا بتلك المسألة، مجادلاً عن أن رجال الدين كانوا ملزمين - بل ومأمورين من الله بالأحرى - بحماية الشعوب من الحكام المستبدين، وجور الأنظمة الوضعية. ربما ارتضى آيات الله العظام الانصراف إلى حوزاتهم، والانخراط في مجادلاتهم اللاهوتية بعيدًا عن الأنظار، ولكن العالم خارج المسجد بدا وثيق الصلة بمهمة رجال الدين، وأكثر جاذبية على الدوام في نظر الخميني[2].

لم يكن الخميني محظوظًا، بشكل أو بآخر، لوجوده في مؤسسة دينية تخضع لهيمنة أكثر التقاليد الشيعية السياسية هدوءًا. كرست نخبة رجال الدين نفسها - تحت قيادة آية الله محمد حسين بروجردي الذي ظهر بحلول منتصف أربعينيات القرن العشرين «كمرجع تقليد» أوحد، أعلى المناصب الدينية في المذهب الشيعي - لرفع مستوى الحوزات، وتطوير العلوم الدينية[3]. تعين على آية الله الطموح الانصراف إلى دراساته الدينية، والابتعاد عن إغراءات السياسة. ارتبطت المؤسسة الدينية تقليديًا، بغض النظر عن التصحيح التاريخي للثورة، بعلاقات ودية مع ملوك فارس، وكثيرًا ما كانت توظف من قبلهم في مواجهة خصومهم اليساريين العلمانيين[4].

استاء الخميني الشاب، بكل الأحوال، نتيجة لذلك، ولم تؤدِّ تلك التقاليد بنظره إلا إلى إبعاد رجال الدين عن الجماهير[5]. مثّل كتابه «كشف الأسرار»، في عام 1942، دعوة صريحة لتقييد سلطات الملكية، وانتقادًا ضمنيًّا لحلفائها من رجال الدين. تذمر الخميني بشدة، في خطبة ألقاها



في العـام 1944، قائلاً: «يعود ما نمر به من أيام حالكة، وخضـوع للهيمنة العالمية إلى أنانيتنا، وتقاعسـنا عن نصـرة الله»[6]. انتقد الخميني بحدة فكرة فصـل الدين عن السياسـة، قائلاً: «وفر الإسـلام الحكم لما يقارب الألـف وخمس مئة عام. يملك الإسـلام جدول أعمال سياسـي، وما يكفل إدارة البلاد»[7].

نـزع فكر الخمينـي المتطور في تلـك الفترة إلى تحـدي قواعد المجتمع الديني، واعتناق أفكار بديلة. درس الخميني الفلسـفة، بينما كان الارتقاء ضـمن المؤسسـة الدينية الشـيعية يقتضـي التركيز على دراسـة الشريعة الإسـلامية، ناهيـك عن اطلاعه على المذهب الصـوفي، والشـعر[8]. كان أقطاب السـلطة الدينيـة معادين بالفطـرة لليسـاريين العلمانيين، بينما انجـذب الخميني إلى أفكارهـم فيما يتعلق بجور النظام الدولي، وجشـع الدول الرأسـمالية. لم يسـتعن الخميني بخطاب اليسـاريين فحسـب، بل والماركسـيين كذلـك طيلة مسـيرته، متحدثاً في الكثير مـن الأوقات حول الطبيعة الظالمة للغرب[9].

أثبـت الخميني بجدارة أنه رجل عصـره، بما يتجاوز نظراءه من رجال الديـن إلى حد بعيد، واستشـعر أن السياسـة المتغيرة لإيران توفر فرصـة فريدة لنشـر أيديولوجيته الإسلامية. كانت خمسـينيات وستينياته القرن العشـرين مثيرة في الشـرق الأوسـط، حيث تصـدت الحركات المناهضـة للاسـتعمار، وانـبرى جيل جديد مـن القـادة، للمهمة المتمثلة في إصـلاح المجتمعات، وإحياء التقاليد[10]. نأت المؤسسة الدينية بنفسها عن المشاركة في تلك الجهود، وقد أدى ذلك إلى عزلها عن التيارات القومية المتصاعدة، بين الشباب والطبقة الوسطى على وجه الخصوص. استاء الخميني لابتعاد



الدين عن هذه الحركة النضالية البارزة، ودعا إلى استمالة الشباب باسم الإسلام التقدمي. تساءل الخميني بوضوح قائلاً: «بات من المسلم بالنسبة للاعقلانيين أن رجال الدين يستخفون بحكم المنطق، ولا يعيرونه أي اهتمام. أو لم يكن رجال الدين من سطروا كل الكتب عن الفلسفة، ومبادئ التشريع»[11]. جادل الرجل عن ضرورة اتخاذ الإسلام نهجًا سياسيًا متميزًا؛ كي يحافظ على ما يتسم به من حيوية، ناهيك عن انضمامه إلى حركة النضال الأوسع التي تجتاح العالم النامي.

نأى الخميني بنفسه، في نقده الاجتماعي، عن قبول رجال الدين التقليدي بالترتيبات الاقتصادية القائمة، وتبنيهم الغريزي لمبدأ الملكية الخاصة. لطالما قرن تعابيره بكلمة «المستضعفين»، وأصر على أن الطبقات المستغلة كانت ضحية للقوى الرأسمالية الجشعة. هاجم الخميني الشاه؛ لإهداره عائدات النفط الإيرانية، وتوسيعه الهوة بين الأغنياء والفقراء، وفشله في إقامة بنية تحتية صناعية راسخة، وفساده المستشري (يتمثل ما يدعو للسخرية، بعد عقود لاحقة، في توظيف محمود أحمدي نجاد الموضوعات ذاتها في حملته الانتخابية الناجحة. لم تكن اتهاماته موجهة إلى الشاه هذه المرة، بل القادة الدينيين الذين تخلوا عن قيم الخميني، كما يبدو، لأجل امتيازات السلطة).

عكس خطاب الخميني، في هذا السياق، خطاب علي شريعتي، المفكر الشهير الذي أمضى ردحًا طويلاً من ستينيات القرن العشرين في إضفاء روح العالم الثالث الثورية ـ التي تميز فكر فرانتز فانون، وجان بول سارتر ـ على الإسلام. انتمى شريعتي، دارس علم الاجتماع في فرنسا، إلى جيل جديد من المفكرين الإيرانيين الباحثين عن أيديولوجية أكثر أصالة تنسجم

مع هويتهم بوصفهم مسلمين وحداثيين. مثّل رجال الدين في نظر شريعتي مجموعة متحجرة تدعو إلى إسلام رجعي خاضع للسلطة. لم يكن ذلك إسلام النبي ﷺ الذي جاهد وأعاد بناء مجتمعه، و«طوّر» عصره[12]. لحظ الخميني مدى ما يتمتع به شريعتي من شعبية واستحسان ضمن الشباب الإيراني، بينما عمل على استيحاء خطابه.

لا يجب، بكل الأحوال، الخلط بين ما مارسه الخميني من غزل مع الفكر التقدمي، وبين نزوعه بأي من الأشكال إلى قبول نظام حكم لا يستند إلى تأويل متشدد للإسلام. ابتعد الخميني بصورة جذرية، في كتابه الأكثر تأثيرًا «الحكومة الإسلامية»، عن التقاليد الشيعية السائدة، وقد دعا مبدؤه: «ولاية الفقيه» إلى تولي السلطة السياسية بشكل مباشر من قبل رجال الدين. أدرك الخميني، قبل كل شيء، أن النبي محمداً ﷺ لم يكن مجرد موجه روحي، بل رجل إدارة، منفذًا للعدالة، وزعيمًا سياسيًا. كتب الخميني سائرًا في هذا السياق: «قطع الأيدي، ورجم الزناة المحصنين حتى الموت»[13]. يتعين على رجال الدين تولي الحكم كونهم الأكثر معرفة بالقانون الإلهي، بالنظر إلى الحاجة للتوفيق بين النظام الاجتماعي والأمر الديني. توجه الخميني بالنصح لمن أكدوا على ضرورة انكفاء رجال الدين على المسجد، وترك السياسة لأهلها، قائلاً:

«لا تصغوا لأولئك المعارضين لنهج الإسلام الذين يعتبرون أنفسهم متنورين، ومن يناوِئون حكومة الفقهاء. لن يكون سوى الطاغوت بديلاً عنها»[14].

لربما كان مفهوم الخميني عن الحكم الإسلامي موجهًا إلى الشعب، ولكنه لم يكن ديموقراطياً بالتأكيد. ازدرى الرجل الإرادة الجماعية، مؤكداً



على «الحاجة إلى تخليص الناس مما يتسمون به من نقص، وإيصالهم إلى مرحلة الكمال». يتم التعبير عن ذلك الكمال عبر نظام رجال الدين، حيث يخضع الناس إلى سلطتهم العليا. ينبع مفهوم الخميني عن الحكم الملائم، بالأساس، من الأوتوقراطية الدينية التي لا يمكن أن تتقبل صيغة الحكم التعددي. يمكن أن يعزى عجز الجمهورية الإسلامية المتواصل عن صبغ نفسها بالصبغة الليبرالية، في جزء منه، إلى تلك التركة الثقيلة، وازدرائها لمبدأ المحاسبة الديموقراطية.

يخطئ من يعتقد أن سخط الخميني كان موجهاً نحو الشاه بصورة كلية. لا حاجة للتمعن في كتاباته كثيرًا لملاحظة هجومه المتواصل على الغرب الذي اتخذ على الدوام، وفق وجهة نظره، موقفًا عدائيًا من الحضارة الإسلامية[15]. تتسم أعمال الخميني بازدراء القوى الخارجية، وترى أن مشكلات إيران المتعددة، بدءًا من النظام الملكي الواقع خارج نطاق المحاسبة، وصولاً إلى سوء الإدارة الاقتصادية، كانت ناتجة، بصورة أو بأخرى، عن تأثير القوى الإمبريالية. تعززت شكوك الخميني، بصورة جزئية، نتيجة استياء الشعب الشديد من تلاعب القوى العظمى، وثقافة سياسية ترى في المؤامرات، في كثير من الأوقات، أساسًا لمشكلاتها. تأثر الخميني، واستغل بدوره النزعة الوطنية المشككة في العناصر الخارجية على الدوام.

أرست شكوك الخميني تلك، وازدراؤه للتدخل الأجنبي الأساس لمتطلبات سياسته الخارجية. لم يكن الشاه طاغية فحسب، بل وعميلاً للإمبريالية الغربية، والصهيونية الإسرائيلية. كان كل من الإسلام وإيران يتعرضان للمخاطر من قبل القوى الخارجية ذاتها، والنظام الملكي



حليفهـا. اجتذبت تلك الرسـالة كلاً من المفكرين اليسـاريين ـ بما يكنونه من عداء يسم العالم الثالث تجاه أمريكا ـ والطبقات التقليدية القلقة من التدخلات الخارجية في العالم الإسلامي. اندمجت حماية الإسلام وتحرير إيران بسلاسة ضمن رؤية الخميني. تعكس عداوة الجمهورية الإسلامية ـ القاصـرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا تجاه أمريكا واسرائيل، بعد عقود لاحقة ـ عدم القدرة على تجاوز عداءات الخميني التاريخية.

ظهرت أولى بوادر معاداة الخميني للغرب خلال أزمة العام 1963، حين اشـتعلت الانتفاضة في مدينة قم المقدسة، ردًا على تشريع برلماني يستثني العسـكريين الأمريكيـين من الملاحقـة القانونيـة في إيران. استحضـرت مـا تسـمى قوانـين الامتيـازات الأجنبيـة روح العـداء القوميـة، وأثـارت المشـاعر المناهضة للاستعمار ضمن صـفوف الإيرانيين. تجلت ازدواجية أيديولوجية الخميني المتشـكلة بوضوح، بينما رأى في تلك الاتفاقية اعتداء على الإسـلام، وانتهاكاً لسـيادة إيران الوطنية. انتقـد الخميني الاتفاقية علـى رؤوس الأشـهاد، قائلاً: «لقد باعوا اسـتقلالنا، وأنزلونـا إلى مرتبة المسـتعمرين، وجعلـوا أمة إيران المسـلمة تبدو أكثر تخلفـًا من الهمجيين في أعـين العالم»[16]. تجاوز الرجل اللغة التقليديـة في الوقت ذاته، وأدان الاتفاقية بوصـفها «تستعبد إيران». سـعى الخميني منذ البدء إلى توحيد مجمل أطياف المعارضـة الإيرانية في كتلة متماسـكة مناهضـة للغرب. لم تمثل أمريكا تحديًا ثقافيًا فحسب، بل وقوة استعمارية تسعى لإخضاع دول العالم الثالث[17].

كثيراً ما تستحضـر أزمة العام 1963 بوصـفها الحـدث الذي أدى إلى إخراج الخميني من إيران في نهاية المطاف. تتمثل أهميته، بكل الأحوال، في



تجسيده المحاولة الأولى من قبل الخميني للوصول إلى الإنتلجنسيا الإيرانية المتنامية، والناشطين الطلابيين. تمثل السبيل الوحيد لجذب تلك القوى، من قبل المؤسسات التقليدية، في التعبير عن نضالها بلغة المعارضة الحديثة. عبر الخميني بذكائه السياسي عن ذلك بوضوح، قائلاً:

«لم يعد بإمكانهم دعوتنا بالرجعيين. تتمثل القضية في قتالنا أمريكا. سيدعمنا في ذلك جميع مقاتلي الحرية في العالم. يتعين علينا توظيف ذلك بوصفه سلاحًا لمهاجمة النظام، بحيث تدرك الأمة جمعاء أن الشاه عميل أمريكي، وأن تلك مؤامرة أمريكية»(18).

رأى الخميني، إبان مرحلة النضال اللاحقة أن الأداة الرئيسة في يد المقاومة الإيرانية ضد النفوذ الأجنبي (ومخلبه المتمثل في الشاه) يجب أن تتمثل بالإسلام الثوري، المسيس، اللامهادن، لا الإسلام المذعن اللامنفعل. يمكن للشعوب الإسلامية المتحدة أن تنصر دينها مجددًا في وجه اعتداءات الغرب، وفساد الطبقة الحاكمة. حول الخميني الإسلام إلى أيديولوجية معادية للغرب عبر توظيف شعاراته المقدسة، واستحضار تاريخ النضال ضد الأجانب الكفرة. لا يمكن إلا لذلك الإسلام استنهاض عزيمة المؤمنين للدفاع عن حقوقهم، واستعادة كرامتهم الضائعة.

كان الصراع في نظر الخميني من ثم، حتميًا ضد الولايات المتحدة، استنادًا إلى عدم قدرة إيران على احتمال وجود قوة غربية عظمى، تسعى للهيمنة السياسية على العالم الإسلامي. صرح الرجل قائلاً: «يجب أن نصفي حساباتنا مع القوى العظمى، ونريهم أن بمقدورنا مواجهة العالم

بأكملـه من الناحيـة الأيديولوجية، بالرغم من جميع المشـكلات المحتملة التـي تواجهنا»[19]. مثلت التضـحية، والمواجهـة، والمقاومة، والتحدي، في فترة ما بعد الثورة، سياسـة إيران في علاقاتها الدولية. لم تسعَ إيران إلى الموازنة بين القوى العظمى، أو شراء التحالفات، بل رفضت مبدأ العلاقات الدولية برمته. استند الرئيس أحمدي نجاد، حين أعلن في العام 2005 أن لا فائدة ترجى لإيران من التعامل مع أمريكا إلى إرث ثوري غني، متواصلاً في ذلك مع مؤسس النظام الثيوقراطي.

تجاوزت رؤية الخميني إيران منـذ البدء. مثلت الثورة الإيرانية خطوة أولية أساسـية لإقامة نظام إقليمي سـامٍ. تحدث الخميني، بهذا الصدد، قائلاً: «يمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا، ويتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصـرارها، حتى تقدم الإسلام إلى العالم بأسره»[20]. اقتضـى الحفاظ على قابلية الثورة للبقاء، والمهمة الإلهية السامية، القيام بتصـدير النموذج الإسلامي الإيراني. رفض الفكر الأيديولوجي للخميني في الصـميم مفهوم الدولة القومية، والنظام الدولي بما وضـعه من حدود اعتباطية. شجب الخميني في كتابه «كشف الأسرار»، في العام 1942، فكرة الدولة القومية، بوصفها صنيعة «عقول ضعيفة» فشلت في تقدير (التفويض السماوي)[21].

ارتأى الخميني كذلك فرصـًا فريدة لتصدير ثورته، بما يتجاوز نطاق اعتراضـاته على الحدود الشـرق أوسـطية التي رسـمتها القوى الغربية. حرص الخمينـي على الـدوام على تمييز الثـورة الإيرانية عن سـابقتيها الفرنسـية والروسـية ـ بالرغم من قيـام الثورات الوطنيـة في الكثير من الأحيـان بإلهام حركات مماثلة في الدول الأخرى ـ مؤكدًا على اسـتنادها



إلى رسالة إلهية، بينما قامت الثورتان السابقتان على اعتبارات مادية. يرى الخميني أن «قانون الله وحده يبقى صالحًا وثابتًا على مر الأزمان المتغيرة»[22]. ستكون الجمهورية الإسلامية التي استشرفها، من ثم قادرة بصورة متفردة على الاستمرار في عصر جديد، بينما ذوت الثورات السابقة في نهاية المطاف، واختفت من المشهد. رأى الخميني، بما يتجاوز نطاق التقدير الذاتي هذا أن إفلاس الماركسية السوفييتية والرأسمالية الغربية قد أوجد فراغًا أيديولوجيًا، يتعين على إيران ملؤه. أكد الرجل ما إن تولى زمام السلطة، قائلاً: «يجدر بنا تجنب التفكير في عدم تصدير الثورة؛ لأن الإسلام لا ينظر إلى الدول المتعددة من منظار مختلف»[23]. قد تبدو تلك التعابير البراقة طموحة للغاية بالنسبة لزعيم بلد نامٍ، ولكن التاريخ أثبت أن ملوك إيران ورجال دينها كانوا توسعيين في نظرتهم، لا يتقيدون بحدود بلادهم إلا فيما ندر.

لا ينبغي أن تخفي تلك الطموحات الحسابات الضيقة وراء تصدير الثورة. رأى الخميني، كمعظم الثوريين، أن أفضل الطرق لتدعيم نظامه داخليًا يتمثل في مواصلة سياسة المواجهة الخارجية. لو انغلقت الجمهورية الإسلامية على ذاتها، وانصرفت إلى التركيز على شؤونها الداخلية، لضعفت ثم انهارت في نهاية المطاف. اتخذ الخميني موقف المتحدي مجددًا، مؤكدًا على أن «جميع القوى العظمى نهضت لتدميرنا. إن بقينا في بيئة منغلقة، فسندمر لا محالة»[24]. لم يجد الخميني تناقضًا بين تصدير الثورة والحفاظ على مصالح إيران الحيوية.

لم يكتفِ الخميني من ثم بمهاجمة الغرب فحسب، بل والقوى الإقليمية المتعاونة مع الولايات المتحدة. أدان الرجل، بما لا يخلو من سخرية، دول



الخليج، ومصـر، وحلفاء أمريكا الآخرين. لم يجد الخميني غضاضـة في دعوة الشـعوب المجاورة لاسـتلهام النموذج الثوري الإيراني، والتآمر بقوة للإطاحة بأمراء ورؤسـاء دول مستقلة، ذات سيادة، قائلاً: «اقتلعوا أولئك الذين خانوا الإسـلام والدول الإسـلامية من جذورهم»[25]. مثّل تقسـيم المنطقة بين الشعوب المضطهدة والحكام الظلمة، الذين يخدمون بوصفهم عملاء للإمبريالية الأمريكية الرؤية التي يمكن أن يتم التعبير من خلالها عـن توجهات إيران الدولية. يمكن أن يتم اسـتكمال التحدي الأيديولوجي للنظـم الحاكمة عـبر إسـتراتيجية هجومية تتمحور حـول دعم جماعات معارضة، وقوى متشددة، وقطاعات واسعة من المنظمات الإرهابية.

تشـكل ثـورة الخمينـي توليفـة غريبـة مـن الغايـات العقديّـة والمرونة الأيديولوجيـة، والسـعي الحثيـث والتراجـع التكتيكي. تحالـف رجال الدين الملتحـين، والمفكرون المتأثرون بالغرب، والطلاب المجابهون، وحرفيو الطبقة الوسـطى، والتجـار التقليديون تحت راية رجل دين جسّـد نضـالات إيران، وعذاباتها. وفر الخميني للجميع ما يسـتهويهم: كان زعيمًا دينيًا يسير - كما يعتقد - على نهج النبي ﷺ في إقامة حكم ديني، رجلاً من العالم الثالث يضع نصـب عينيه تخليص بلده من الإمبراطورية الرأسمالية الأمريكية المهيمنة، حداثيًـا يقدر الأفكار الديموقراطية، مدافعًا عن المرأة والمضـطهدين، وكما كان الحال على الدوام، قوميًا فارسيًا يسعى لاستعادة إيران موقعها الطبيعي. كانت رسـالة الخميني - التي لا يمكن اعتبارهـا متحجرة بأي من الأحوال - انتهازية، أخفت غاياته الأساسية بغية توسيع نطاق تحالفاته.

استحضـر الخمينـي برفقتـه، حين عـاد إلى طهـران في ذلـك اليوم المشـهود من شهر شـباط/ فبراير، من العام 1979، على إثر إحدى أكثر



الثـورات شـعبية في التاريخ، استحضـر مجموعة من المعتقـدات التي كان مصـممًا على وسـم إيران بها. كانـت الفترة الأولى من الثورة تأسيسـية، بينما سـعى الخميني لتدعيم ركائـز حكمه، والتخلص ممن تحالف معهم بدافع المصـلحة، وضمان استمرار سيطرة رجال الدين على السلطة ردحًا طويـلاً من الزمن بعد غيابه عن المشـهد. وظف الرجـل الحنكة والمهارة، اللتين جاءتا به إلى سدة الحكم: لضمان مأسسة رؤيته: الاستخدام الذكي للأزمات الخارجية بغية إعطاء زخم ثوري يكتسح القوى المعتدلة، الانتقال التدريجي إلى نظام دسـتوري يضـفي طابع الشرعية على اغتصاب رجال الديـن للسـلطة، ومما لا مندوحة عنـه، توظيف الإرهـاب والعنف لترويع المعارضـة، حيـث تعد جميع الوسـائل مشـروعة لرجل الدين المسـن بغية تأسيس عهده الجديد.

تثبيت مفهوم إرادة الله

يحفـل التاريـخ بالمنعطفات الرئيسـة، حيث يغير حـدث دراماتيكي ما المعايير السـائدة، والرؤى السياسـية، وثوابت سـلطة الدولة. شـهد العام 1941 تغير السياسـة الخارجية لأمريكا، في أعقـاب هجوم بيرل هاربور، حيـث أزيح مفهوم العزلة المريحة من قبل ضـرورة الانخراط في الشـؤون الدولية. غدت أمريكا قوة دولية عظمى في تلك السنة، بينما أكدت الإدارات الديموقراطيـة والجمهوريـة المتعاقبـة على مـدى الأثر الهائـل للأحداث الخارجيـة في الأمـن الداخلي الأمريكي. كانت السـنوات 1979 ـــ 1981 حاسمة بالنسبة لإيران. فرض الخميني ورفاقه، في تلك الفترة الحساسة، تغييرات طالت مؤسسات إيران وثقافتها السياسية، رسخت مفهوم الحكم

الثيوقراطي ضمن هوية إيران الوطنية. قد تتغير الثيوقراطية، وتعيد تعريف نفسها، وتصبح أكثر رجعية، في بعض الأحيان، أو أقل تعديًا، ولكن ترتيبات حكم معينة كانت قد وضعت، بحيث تستمر على الأرجح. يتجاهل السياسيون الأمريكيون - الذين يجادلون على أن العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدولية بحيث إن التهديدات يمكن أن تسهم بصورة ما في الإطاحة بالجمهورية الإسلامية - ما وضعه ذلك النظام، الأكثر غرابة من أسس صلبة.

هل كان من الحتمي أن تولد الثورة الإيرانية أوتوقراطية دينية، يحكمها رجال الدين باسم إسلام القرن السابع؟. أسهمت الثورة في صعود العديد من الحركات السياسية الرجعية والليبرالية، الأصولية والعلمانية، الماركسية والرأسمالية. كان الخميني قائدًا، ولكنه لم يكن بأي من الأحوال اللاعب الوحيد في إحدى الثورات الحاسمة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. تم تعزيز سلطة رجال الدين عبر إقامة نظام دستوري يفسح المجال للقوى العلمانية والليبرالية. حرص الخميني، عبر إحداث مؤسسات غير منتخبة كمجلس الأوصياء الذي يملك حق النقض فيما يتعلق بالتشريعات البرلمانية، والقرارات الرئاسية على عدم تأثير قرارات مؤسسات الحكومة المنتخبة في توجهات السلطة الرئيسة. يمكن لإيران إجراء الانتخابات والاستفتاءات على الدوام، ولكن المطالبة الشعبية بالتغيير ستحتوى وترفض طالما بقي رجال الدين اللامنتخبون مسيطرين على الحكم.

تمثل الجانب الآخر لبراعة الخميني في إيجاده نخبة سياسية جديدة تتألف من رجال الدين، والعلمانيين المخلصين للإسلام. تختلف



الجمهورية الإسلامية عن نظيراتها من الدول الثورية، بالنظر إلى أن دين الدولة يمثل أيديولوجيتها. يعد ذلك بالتأكيد انحرافًا سياسـيًا وراديكاليًا عن المذهب الشيعي، ولكن الدين يظل المعتقد الرسمي للدولة. بقي أنصار الخميني المخلصون أوفياء لتلك الأيديولوجية، مصرين على إدامتها ردحًا طويـلاً مـن الزمن، بعد غيـاب الخميني ذاته عن المشـهد. تنهار الأنظمة الثورية عادة حين يتحرر أنصـارها المتحمسـون من الأوهام، ويتخلون عن إيمانهم. يسـهل، بكل الأحوال، التخلي عن الماركسية بالنظر إلى ما يعنيه ذلك من نضوج فكري، ولكن ما مدى سهولة التخلي عن التشيع بالمقابل؟. لا يمثل التخلي عن الأيديولوجية السائدة، في تلك الحالة، ارتدادًا سياسيًا فحسـب، بل ودينيًا أيضـًا. تناقصـت شـعبية الجمهورية الإسلامية بقوة على مر السـنين، ولكنها لا تزال تمثل ـ بالنسـبة لفئة قليلة، وإن لم تعوزها الحماسـة، من الشـعب ـ تجربة رائدة فيما يتعلـق بتحقيق إرادة الله على الأرض. تواصـل الفئة ذاتها إنتاج قادة كأحمدي نجاد، مع كل ما يتسمون به من إصرار على العودة «جذور الثورة».

لو عاد المرء بذاكرته إلى إيران في العام 1979، فسـيتبين مدى التأثير الـذي كانـت تتمتع به القـوى العلمانيـة، بالرغم من سـعي رجـال الدين الحثيـث لتولي السـلطة. كان مهدي بازركان أول رئيـس وزراء لإيران بعد قيام الثورة، وقد كان ديموقراطيًا أصيلاً بالرغم من نزعته الثورية. حازت الحركـة الليبرالية بقيادة الجبهة الوطنية المرموقة، مع كل ما يميزها من توجهات قومية راسـخة، على تأييد كبير ضـمن الطبقة الوسطى، وتمثلت بقـوة في الحكومة الجديدة المؤقتة. تمتع اليسـار الراديكالي كذلك بتأييد متزايد بين الشـباب والعمال الصـناعيين على وجه الخصـوص. اجتذبت

رسائل مجاهدي خلق القوية، التي تجمع بين الماركسية والإسلام، العديد من طلاب الجامعات. تمكن فدائيو خلق من إخراج مئات الألوف من الناس في مظاهراتهم، وحازت صحيفتهم على معدل انتشار واسع. استهوى الحزب الشيوعي، التودة، بتاريخه الطويل من الكفاح ضد الملكية، والمطالبة بالعدالة الاقتصادية الإنتلجنسيا المتحمسة لقضية تحرير العالم الثالث[26]. حازت القوى العلمانية، بالإضافة إلى ما سبق، على تأييد رجال الدين التقليديين البارزين، كآية الله كاظم شريعة مداري، الذين كانوا يحثون أقرانهم على الانسحاب من الحياة السياسية، والتركيز على واجباتهم الدينية.

جاءت المسوّدة الأصلية لدستور الجمهورية الإسلامية لتناقض نظرة الخميني إلى الحكم الاستبدادي الثيوقراطي. أكدت الوثيقة، التي صيغت وفق الدستور الفرنسي، على أهمية موقع الرئاسة، وانتخاب مجلس النواب، وضمان حقوق الفرد، وسط غياب ملحوظ لفكرة احتكار رجال الدين للسلطة، وخضوع الإرادة الشعبية لإملاءات المرشد الأعلى. لم تكن الوثيقة تقدمية فحسب، بالرغم من التأكيدات المبهمة على أهمية الإسلام للأمة، بل عكست كذلك مدى نفوذ الأحزاب العلمانية والقوى اليسارية[27]. يتمثل السؤال الأهم في الآتي: كيف تمكن الخميني وأتباعه من استبعاد كل أولئك اللاعبين المؤثرين؟

طور الخميني وأتباعه ـ على النقيض من المعارضة العلمانية المنقسمة، وآيات الله الساكنين ـــ مهاراتهم التنظيمية ردحًا طويلاً من الزمن، عبر عقود من النفي، والقيام بأنشطة المعارضة. تمكن الخميني بشكل تدريجي من الإطاحة بمتحديه، عبر الاستخدام الفاعل للمساجد (الشبكة الوحيدة



التـي تعم أرجـاء إيران كافـة)، وإنشـاء منظمـات خفية مع ميليشـياتها، والتوظيف الناجح للأزمات الخارجية. أكد الرجل ومريدوه، في كل المراحل، علـى قـوة إيمانهـم، وقدرتهـم على المنـاورة، والتلاعـب بسـير الأحداث، وقسـوتهم عند الثأر من خصومهم. لم يجد رجل الدين المسن، الذي انتظر عقودًا من الزمن كي يفرض تفويضه السماوي، لم يجد غضاضة في التخلي عن مؤيديه السابقين، وتجاهل تعهداته بإقامة حكم تعددي.

أوصى الخميني حلفاءه، بعيد عودته إلى إيران، باتخاذ الحيطة، وإظهار الحزم في جهودهم المنصـبة على إقامة الحكـم الديني. حذر الرجل قائلاً: «يودون فرض النمط الغربي على بلدكم، بحيث تصبحون أحرارًا، مستقلين، ولكن دون وجود إله تعبدونه. سـيؤدي ذلك إلى دمارنـا»[28]. أقام الخميني وحلفـاؤه - عبر الهيمنة على اللجان الثورية المشـرفة على الشـؤون المحلية، والاسـتيلاء على مقدرات النظام السـابق، وتحريك أنصارهم المتحمسين- نظامًـا موازيًا، يفوق في سـلطته الحكومة المؤقتة المعتدلة. انصـرف مجلس الثورة السـري، بقيادة أتباع الخميني المخلصين، كأكبر هاشمي رفسنجاني، وعلي خامنئي، ومحمد بهشـتي، بينما كانت الحكومة تصـدر قراراتها، إلى العمـل علـى تقويض تلـك القـرارات. احتاج الثوريـون، بكل الأحـوال، بغية تدعيم سـلطتهم بصـورة فعلية، إلى أزمة «تثورن» الشعب بقوة، وتضعف من مصداقية خصومهم، وقد أوفت السفارة الأمريكية بالغرض.

اسـتولت مجموعة من الطـلاب الإيرانيين على السـفارة الأمريكية في طهـران، في يوم الأحد الموافق للرابع من تشـرين الثـاني/ نوفمبر 1979، لتطلق شـرارة أزمة اسـتمرت 444 يومًا. تمثل الهـدف الظاهري لاحتجاز الرهائـن في تحذيـر الطلاب من أن السـماح بدخـول الشـاه المريض إلى

الولايـات المتحـدة لتلقـي العلاج يمثـل محاولة مـن قبل واشـنطن لتدبير انقلاب ضـد ثورة إيران الناشـئة. اعتبر الاسـتيلاء على السفارة، في نظر جيـل من الأمريكيين، بمنزلة انتهاك صـارخ للقانون الدولي من قبل نظام كريه، بينما مثّل في نظر الخميني مناسبة لتحويل رؤيته للمجتمع الإسلامي إلى أيديولوجيـة حاكمـة، متحـررة من قيـود الأحلاف السياسـية المؤقتة، والمعارضـة الديموقراطية. لعبت مقتضـيات السياسـة الداخلية، بما يفوق القضـايا الدولية الملحة، أو تعقيدات العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، الدور الأكبر في تحديد مقاربة طهران فيما يتعلق بالرهائن الأمريكيين[29].

بارك الخميني المنتشـي، بينما طغت صور الأمريكيين معصوبي الأعين علـى موجات الأثير، ما قام به الطلاب بوصـفه يمهد «لثـورة ثانية»، كان لوقعهـا على «الشـيطان الأكبر» أثـر كبير في جعلها أكثر سـموًا من الثورة الأصـلية[30]. أثنـى الإعـلام الإيـراني سـريعًا علـى الحدث، قائـلًا: إن «الثوريين الإيرانيين الحقيقيين سيبقون في السفارة الأمريكية، ولن يتخلوا عن ذلك المعقل بما هو بخس من الأثمان»[31]. عاد الرهائن سـيئو الطالع بالنفع على سياسـة إيران الداخلية، وقد استغلهم الخميني لصبغ الشعب بالصبغة الثورية، مدعيًا أن الثورة كانت مهددة من قبل مؤامرات أمريكا، وشركائها الداخليين. تمثلت القضية، كما صورها الخميني، في وجود صراع بين الولايات المتحدة الشيطانية الجشعة، والثيوقراطية السامية. أصبحت مراجعة الدستور، وإقصاء رئاسة الوزراء التي يشغلها بازركان تصب الآن في مصلحة الكفاح ضد أمريكا، بينما استحالت المطالبة بالتعددية والحكم الديموقراطي تهمة بدعم العدوان الأمريكي ضد إيران.



أجـرت إيران، في خضـم تلـك الفترة المضـطربة، انتخابـات للبرلمان ومجلسـ الخـبراء؛ بغيـة تقييم مسـودة الدسـتور. سـيطر رجـال الدين المتشددون، وحزبهم السياسي، الحزب الجمهوري الإسلامي، على البرلمان الجديد في جو من الخوف والشك، مكرسين بذلك هيمنتهم المتزايدة على المؤسسات. حازت القوى الإسـلامية، بطريقة مماثلة، على غالبية مقاعد مجلس الخبراء؛ ليكون لها القول الفصـل فيما يتعلق بمراجعة الدسـتور. بـارك الخميني المجلسـ الجديد، مؤكدًا على أن «الدسـتور يجب أن يكون إسلاميًا بنسبة مئة في المئة»(32).

بدأت الدولة الإسلامية، كما رآها الخميني خلال منفاه الطويل، تطفو على السـطح بصورة تدريجية. كرس الدستور الجديد مبدأ «ولاية الفقيه» اللامسبوق، حيث يشـرف زعيم ديني على الشؤون الوطنية كافة. اضطلع شـاغل هذا المنصب، الذي فصـل على مقاس الخميني ذاته، بمسؤوليات غـير محدودة، وخـول قيـادة القـوات المسـلحة والحرس الثوري المشـكل حديثًا، وعزل أي مسـؤول منتخب، ونقض التشـريعات البرلمانية، واتخاذ قـرار الحرب والسـلم. لم يكن المنصـب الجديد خاضـعًا للانتخابات أو التمحيص من قبل المؤسسـات المنتخبة والشعب. حلت الشريعة الإسلامية محل القوانين القضـائية القائمـة، مقيدة الحقوق والامتيـازات الفردية. امتلـك مجلس الأوصـياء، المؤلـف معظمه من رجال الديـن، حق مراجعة التشـريعات كافـة؛ بغية التأكد مـن توافقها مع تعاليم الإسـلام(33). كفل الدسـتور الجديـد إقرار تأويـل الخميني للمذهـب الشـيعي كأيديولوجية للدولة، وقيادة الأوفياء لرؤيته، ليس إلا، المواقع الحساسة داخلها.

تم التصديق على الدستور الجديد، ببنوده المناقضة للديموقراطية، في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر، 1979، من قبل الحشود الهائجة في استفتاء شعبي عام. قامت أسس النظام الثيوقراطي، على معاداة الأمركة، ومبدأ مقاومة التدخل الأجنبي. يستذكر القائد الروحي للطلاب، محمد موسوي خوئينيها، قائلاً: «جنينا ثمار كل ما قمنا به ـ قهرنا محاولات الليبراليين للسيطرة على بنية الدولة. أجبرنا حكومة بازركان على الاستقالة. نمت شجرة الثورة، واستمدت القوة»[34]. يتعين على الثوريين الآن، بكل الأحوال، كي تواصل الشجرة نموها أن يتخلصوا من بقية العلمانيين ورجال الدين المنافسين، ويكرسوا احتكارهم للسلطة.

لم تزل إيران تحظى، في تلك المرحلة، برئيس منتخب، أبو الحسن بني صدر، علاوة على الإنتلجنسيا المؤثرة، والمنظمات الطلابية المجابهة، والقوات شبه العسكرية اليسارية بقيادة مجاهدي خلق، وأحزاب علمانية ترفض الانضمام إلى الطغيان الديني الناشئ. استغل الملالي المتشددون الأزمات الخارجية، في المراحل كافة، لتسريع خطى الثورة، وتطهير النظام من العناصر غير المرغوبة. دخلت الجمهورية، في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1980، في نزاع دولي عاصف آخر، مهد الطريق للسيطرة التامة من قبل الخميني وحلقته الضيقة على الدولة ـ غزو العراق إيران. تمثلت غاية الغزو في تحطيم النظام الديني، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ترسيخ الثورة، والقضاء على بقية المعتدلين في الجمهورية. أخطأ صدام في حساباته، ولم تكن تلك المرة الأخيرة.

غيرت الحرب مجرى النقاشات الداخلية، وطبيعة المشهد السياسي الإيراني. تحدث رفسنجاني، بينما كان يشغل منصب رئيس البرلمان



في حينه، هاتفًا: «أثق بوجود علاقة بين صدام، وأمريكا، والمعارضة الداخلية»[35]. أشار خطباء الجمعة من القادة ـ الذين يستغلون المناسبة الدينية باستمرار لتوجيه الجماهير ـ إلى وجود مؤامرات مماثلة. تناول تلفاز الدولة تلك المسألة، قائلاً: «يمتلك صدام الاستعداد الكافي، بغية حل مشكلاته الداخلية، ليكون تابعًا للقوتين العظميين، وهو يعمل بشكل مباشر على تقوية أعداء الثورة الداخليين»[36]. لم تعد القضية متمثلة بالحرية ضد الأوتوقراطية، بل الولاء للثورة، والسيادة الوطنية، ومقاومة العراق، وداعمه الإمبراطوري، أمريكا. تطلعت الأمة الحائرة إلى زعيمها الروحي لتجاوز فترة النزاع المضطربة. تحولت الحرب إلى «نعمة» في نظر الأصوليين، كما ذكر الخميني.

توج الإضعاف المتواصل لمنصب الرئاسة، وتهميش سلطات بني صدر من قبل البرلمان ورئيس الوزراء الذي اختاره، وحملة الدعاية المبرمجة التي تتهم الرئيس بالعمالة للغرب في نهاية المطاف بأزمة في العام 1981. بدأ البرلمان مساءلة الرئيس بصورة مفاجئة، متهمًا إياه بالتمرد على الأجهزة الثورية، والضعف في إدارة الحرب. وجه مئة وثلاثون من قضاة ومدعي الجمهورية الإسلامية، بصورة مماثلة، رسالة مفتوحة إلى الخميني، طالبين منه التصرف مع الرئيس، لإسهامه في زعزعة الوحدة الوطنية. أبدى الخميني تأييده لتلك الإجراءات، محذرًا بني صدر وأتباعه: «عودوا إلى أوروبا، إلى الولايات المتحدة، أو أي مكان تريدون»[37]. توارى أول رؤساء الجمهورية الإسلامية المنتخبين عن الأنظار، مستشعرًا خطورة الموقف، قبل التوجه إلى منفاه في فرنسا.



لم يزدر أسـياد «الجمهورية الفاضـلة» خصـومهم العلمانيين فحسب، بـل نبذوا رجال الدين البارزين على حد سـواء. لم يـزل أكثر من يحظون بالاحترام من رجال الدين في إيران، كآية الله شريعة مداري، ومحمد رضا الكلبايكاني، وشهاب الدين مرعشي نجفي يتقيدون بأكثر التقاليد الشيعية هدوءًا، ويصرون على أهمية الابتعاد عن السياسة. طفت التوترات القائمة منذ عقود، بين المرشد الأعلى ورجال الدين البارزين، على السطح أخيرًا. حذر الخميني الذي ازدرى على الدوام رجال الدين المبتعدين عن السياسة، حذر «المعممين المنافقين» الذين «يخترقون صـفوف رجال الدين، ويقومون بالتخريب». صـرح الرجل، بقسـوة أكبر، قائلًا: «أحذر رجال الدين. أقول لهم جميعًا: إنني أمنع نفسي من اللجوء إلى الخيار الأخير بإقصاء العديد منهم»[38]. يتمثل أحد أوجه التناقض العديدة في الجمهورية الإسلامية في أن الثيوقراطيـة كانت فاعلة، بما يفوق جميع الأنظمة الملكية التي سـبقتها في قمع الطبقة الدينية. أُنشـئت محكمة خاصـة برجال الدين، وتم تجريد المئات ـ ممن يعدون أكثرهم علمًا وتميزًا ـ من رتبهم ومناصبهم، ناهيك عن سجنهم.

اسـتهل الخميني وأتباعه، بعد التخلص من الرئيس المنتخب، وإسكات خصومهم من رجال الدين عهدًا من الإرهاب؛ بغية إقصاء قوى المعارضة العلمانية المتبقية ـ تعين إزاحة النخبة الحاكمة القديمة بالقوة، قبل تكريس الجديدة هيمنتها السياسية. مثلت الاعتقالات الجماعية، والقمع الوحشي للمظاهرات، والإعدامات السريعة واقع الحال في تلك المدة. تكشف قراءة سـريعة للصحف في حينه مدى قسـوة النظام، بينما تنشر كل منها بفخر حصـيلة اليوم السـابق مـن الإعدامات. تمـت ملاحقة سياسـيي الجبهة



الوطنيــة الليبرالية، وأنصــار مجاهدي خلق الثوريين، وملاك الأراضــي، والكتــاب، والمفكرين، والصــحفيين، ناهيك عن ســجنهم، أو إعدامهم في بعض الأحيان. كان انتقام الله ســريعًا وشــاملاً. أدى العنف الحاصــل في تلك المدة إلى بروز ما يدعى «بالجمهورية الثانية»، نظام عزز ســلطته عن طـريـق الإرهـاب. مثّـل ذلك في الحقيقـة نهـاية الـوعـد الثــوري بإقامة مجتمــع تقدمي ديموقراطــي، يتبنى التعدديــة، بينما يبقى وفيًّــا لتقاليده الدينية.

تجاوزت عملية تدعيم الثورة هذه، بعد وقت قصــير النخب السياسية، بينمــا أعلن الخميني عن ثورته الثقافية. أُغلقت الجامعات ســنتين، بينما عدلت مناهجها، أمطر التلفاز ووسائل الإعلام الشعب بسيل من الدعايات الإسلامية المكثفة، وأجبرت المرأة التي شكلت جزءًا مهمًا من تحالف الثورة على التشدد في ارتداء ما هو إسلامي صرف من الملابس. تعين على مناحي الحياة العامة كافة التوافق مع التعاليم الإســلامية، بما يتضــمنه ذلك من اختبارات للولاء، ومعايير أيديولوجية تحدد شــروط الالتحاق بالجامعات، والخدمــة المدنيــة، والقــوات المســلحة. شُــجع الأطفــال علــى الإبلاغ عن والديهم، والطلاب عن معلميهم، والموظفين عن بعضهم بعضًا. بدا أبطال الثــورة الجدد - الذين نجوا من حملات الاغتيال، والضــغوط الأمريكية، وغزو صدام - واثقين من نصرة الله لهم، ومباركته نظامهم الذي نجح في الاستمرار بالرغم من كل الصــعاب. وُسمت السياسة الإيرانية والخطاب الوطني، طيلة ثمانينيات القرن المنصرم بمصطلحات الحرب، والشهادة، والتضحية، والانتقام.

لم تكن إنجازات الخميني بخافية عقب سنتين من توليه الحكم. كرس الرجل الأيديولوجية الإسلامية التي أمضى عقودًا في تطويرها وتنقيحها، وأوجد نظامًا دستوريًا جديدًا، مع ما يميزه من خطوط حمراء واضحة، ونخبة مخلصة لرؤيته، تضمن استمرارية الجمهورية الإسلامية بعد رحيله. ستقاد إيران الآن من قبل رجال الدين الناشطين، ووفق تأويل صارم للإسلام (الشيعي). تم بكل بساطة استبعاد الأيديولوجيات البديلة، كالليبرالية، أو العلمانية، وإقصاء السياسيين ورجال الدين الذين يتحدون مبدأ ولاية الفقيه من مجالس الحكم. تعين على المرء، إن أراد الانضمام إلى الطبقة الحاكمة أن يلتزم بالجمهورية الإسلامية، ومهمتها الإنقاذية.

تمتع الخميني بخيال واسع، وامتلك قدرة متميزة على الإبداع، ولكن ذكاءه السياسي خانه فيما يتعلق ببعض الجوانب المهمة. تظل الحقيقة متمثلة في أن الجمهورية الإسلامية لم تتحول على الإطلاق إلى دولة شمولية خالصة كعراق صدام حسين. بدأت الخلافات والانقسامات بين أتباع الخميني تطفو على السطح، بينما اتخذت الثورة نمطاً أكثر استقرارًا للحكم، واستبعد النظام خصومه من المشهد. دخل البراغماتيون الذين يؤكدون على الحاجة إلى التركيز على الاقتصاد بصورة أكبر، والمتشددون الذين يصرون على أن تفويضهم الإلهي يخول لهم تجاهل تطلعات الشعب، والإصلاحيون الذين يؤكدون على أهمية التحول إلى ثيوقراطية أكثر تسامحًا، دخل جميعهم في صراع على النفوذ والسلطة. يختلف الثوريون عن بعضهم بعضًا في نهاية المطاف. ينتمي الرئيس أحمدي نجاد، وسلفه محمد خاتمي إلى النخبة الحاكمة ذاتها، ولكنهما يختلفان بشدة حول



مسائل حساسة، كأهمية المجتمع المدني، ومبدأ سيادة الفرد. قد يتجاوز الفرقاء خلافاتهم، بكل تأكيد، ويدافعون عن النظام حين يتم تحديه من قبل احتجاجات الطلاب أو التهديدات الأمريكية، ولكن الخلافات الجوهرية ضمن النخبة الحاكمة تظل عميقة. لا تجسد الجمهورية الإسلامية الديموقراطية المطلقة، ولكنها تحوي، بكل الأحوال، آراء متنوعة.

قُوّض سعي الخميني الحثيث، فيما يمثل مفارقة غريبة، لفرض المذهب الشيعي معتقدًا للدولة، قوض في جزء منه نتيجة تقاليد (المذهب الشيعي) ذاته. لم يتطور المذهب الشيعي مطلقًا ـ بتاريخه المتعلق بلامركزية السلطة، ورجال الدين المستقلين فكريًا، والحوزات المختلفة مع بعضها بشدة ـ إلى طبقة كهنوتية منظمة بما يماثل الكنيسة الكاثوليكية. اخترقت روحية الجدال الحاد الجمهورية الإسلامية بعد وقت قصير، بينما أفرز النظام بعناد فئات متنوعة، متغايرة. يكرس التوتر المستتر بين القادة من رجال الدين والقاعدة الشعبية للنظام، على ضوء تعهداته الدستورية، وسلطاته الجمهورية، يكرس الانقسام والخصومة داخل البلاد. تشهد الجمهورية الإسلامية على الدوام جدالات حية، لا تعوزها القوة. نجح الخميني، في نهاية المطاف، في ضمان استمرارية الجمهورية الإسلامية، وإن انقسمت على نفسها بصورة حتمية.



الفصل الثاني

المحافظون، والبراغماتيون، والإصلاحيون

رحل مؤسس الجمهورية الإسلامية، في نهاية المطاف، في السادس من حزيران/ يونيو، 1989. كان المستقبل مضطربًا، يلوح في الأفق، بينما احتشد أوصياء الثورة، في ذلك اليوم الحزين، لوداع زعيمهم الراحل. برزت الصراعات المستترة التي كان الخميني يبقيها تحت السيطرة، إلى العلن بعد رحيله، وانخرط أتباعه، بعد وقت قصير في نزاعات فئوية مؤثرة، بينما أسهمت تأويلاتهم المتغايرة للإسلام، واختلافاتهم حول السياسة الاقتصادية للبلاد، ودور إيران في المجتمع الدولي، في شق صفوف النخبة الدينية الحاكمة. طفت التوترات القائمة، بشكل جوهري، بين أقطاب النظام الثوريين على السطح، ناهيك عن متطلباته الواقعية، لتلقي بأعبائها على حكام إيران الجدد. شكلت المآزق والإخفاقات ـ في غياب الخميني، وحلوله الناجعة لتلك النزاعات ـ العنوان العريض للسياسات الإيرانية الجديدة.

برزت ثلاثة توجهات سياسية، من قبل رجال دين مختلفين للغاية، في خضم الصراع القائم على قيادة الجمهورية الإسلامية. أجمع المتشددون في نهاية المطاف، موحدين من قبل ازدرائهم للتعددية الديموقراطية، وتصميمهم على إبقاء إرث الخميني، مع كل ما يسببه من انقسام على اختيار المتشدد علي خامنئي قائدًا لمسيرتهم. توحدت العناصر الأكثر

اعتدالاً، وبراغماتية، ومرونة ضمن المؤسسة الدينية حول أكبر هاشمي رفسنجاني، أكثر الساسة تأثيرًا واطلاعًا على بواطن الأمور في إيران. رأى رجال الدين أولئك أن ترسيخ الحكم الإسلامي يستلزم اهتمامًا أكبر بجوانب القصور الاقتصادي للدولة، والاندماج في الاقتصاد العالمي. ألح البراغماتيون في المطالبة بدرجة من الحرية الثقافية، وتطبيع العلاقات مع دول انتقدها الخميني طويلاً. أبرزت الجمهورية الإسلامية طبقة فاعلة من رجال الدين والمفكرين الإصلاحيين الذين أكدوا على أن شرعية الدولة تتوقف على حيوية مؤسساتها التمثيلية، وشددوا، في توظيف لإرث الخميني، على أهمية المؤسسات المنتخبة والإرادة الشعبية في تقرير المسار الوطني. برز محمد خاتمي بوصفه أهم ممثلي هذه الفئة، وإن لم يكن الأوحد بينهم. دخلت تلك الفئات في صراع على النفوذ والسلطة، بينما تحزبت مؤسسات الجمهورية الإسلامية بشكل متزايد ضد بعضها بعضًا.

يتمثل الجانب المدهش الذي يحير المراقبين الغربيين على الدوام فيما يتعلق بإيران، في أن تلك الفئات السياسية لا تفقد تأثيرها بشكل مطلق بالرغم من أدائها الانتخابي. تمثل جميعها، في الواقع، قطاعات مهمة من الناخبين، وتملك حضورًا فاعلاً ضمن الشبكة المعقدة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم الجمهورية الإسلامية. لم يقلل فشل رفسنجاني، على سبيل المثال، في الفوز بالرئاسة عام 2005 من تأثيره بالضرورة، بالنظر إلى استمراره في قيادة المجلس الفاعل، «تشخيص مصلحة النظام»، المسؤول عن حل الخلافات بين المؤسسات الإيرانية. تتمثل النزعة السائدة في القول إن الحركة الإصلاحية لفظت أنفاسها تقريبًا، بالنظر إلى هزائمها الانتخابية المتتالية حديثًا. استبعد



الإصلاحيون من المؤسسة الحاكمة، مع ذلك، بصورة مماثلة في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، ليعودوا إلى السلطة بعد مضي بضع سنوات لاحقة، لا أكثر. تمكن الإصلاحيون من العودة إلى الواجهة بقوة في العام 1997، تحت قيادة خاتمي، عبر التوظيف الذكي لصحفهم، ودوائرهم الفكرية، وأنصارهم ضمن الحكومة. تتمثل القضية في أن تلك القطاعات الثلاثة الواسعة تتحدى بعضها، على الأرجح، للسيطرة على الجمهورية الإسلامية، وأنها تقرر مستقبل إيران بالرغم من حظوظها السياسية المتغيرة. سيكون من المهم الوصول إلى فهم أفضل لمنطلقاتها الأيديولوجية، ومصادر دعمها، ونجاحاتها، وفشلها إن أردنا تقدير ديناميكيات السياسة الداخلية الإيرانية بصورة أفضل.

خامنئي واليمين المتشدد

يمثل المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، الشخصية التي طغت على كتلة المحافظين منذ رحيل الخميني. جسد خامنئي، بطرق عدة، بشخصيته غير الكاريزماتية أو الملهمة خيارًا غير اعتيادي بوصفه خليفة لمؤسس الجمهورية الإسلامية [1]. لم يكن خامنئي، معاون الخميني المخلص، واحدًا من أتباع الأخير المفضلين. ارتقى خامنئي ليتولى منصب الرئاسة، ذا السلطات الرمزية بمجملها في حينه، بعد إزاحة بني صدر في العام 1981، وموجة الإرهاب التي أطاحت بالصف الأول من مسؤولي الجمهورية الإسلامية. برز خامنئي، عقب وفاة الخميني، وبمجرد إخفاق آية الله علي حسين منتظري، الأكثر تقديرًا وعلمًا، في الحصول على القبول السياسي، بوصفه خيارًا جامعًا ضمن المؤسسة الدينية لتولي منصب المرشد الأعلى. أمضى



خامنئي ردحًا طويـلاً من ولايته الأولى في التعويض عن نقص معرفته عبر الحصـول على استحسان رجال الدين (الرجعيين) الذين مارسوا سلطات هائلـة مـن خلالـه[2]. تطورت العلاقـة بين خامنئـي ونخبة رجـال الدين الأقلوية الحاكمة إلى حالة من الاتكال المتبادل: احتاجوه لتكريس نفوذهم، واعتمد عليهم بالمقابل للتعويض عن مؤهلاته الدينية الضعيفة.

أثبت خامنئي قدرته على البقاء سياسـيًا، بالرغم من التشكيك، إن لم نقل السـخرية التي لقيها تعيينه في ذلك المنصب بين أوساط رجال الدين التقليديين البارزين. كان خامنئي متحفظاً وحذرًا بطبعه، قلقًا من الحلول الثورية، والحروب المقدسة القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا. أصبح القائد الجديد، بمـرور السـنوات، أكثر تحفظـاً (ورجعية)، متحـولاً بدهاء إلى متأدلج متشدد، غير مهادن. يدرك خامنئي أن مهمة الجمهورية الإسلامية تكمن، بشكل جوهري، في التمسك بالمعايير الدينية، والتصدي للمحاولات الشعبية لتغيير النظام عبر السبل الديموقراطية.

كرس خامنئـي والمحافظـون المتشـددون هيمنتهم السياسـية بشـكل أساسـي، طيلـة بضـعة العقود الماضـية، عبر السـيطرة على المؤسسـات الإيرانيـة اللامنتخبـة القويـة. سـعى أولئك، عـبر الهيمنة على منصـب المرشد الأعلى، ومجلس الأوصياء، والنظام القضائي، إلى ضمان قدرتهم على احتواء سـلطات المؤسسات المنتخبة، ومطالب الشعب، بصورة فاعلة. تزعـم رجال الدين المتشـددون، كآيـة الله أحمد جنتـي، وآية الله محمود هاشـمي شـاهرودي تلـك المؤسسـات، مجاهريـن بتبنيهـم قيـم الحكم المستبد. استغل المتشددون تلاعب الخميني بالدستور على أكمل وجه، وهو ما منح مؤسسـات المراقبة الخاضـعة لرجال الدين سلطات هائلة للقضاء



علـى طموحات الشـعب. أفشـلت العناصـر (الرجعية) في الدولة، باسـم نصرة الإسلام، سلسلة من المبادرات التي كان من شأنها جعل الجمهورية الإسلامية أكثر تسامحًا وتعددية.

تمكن المتشـددون كذلك، فيما يتعدى نطاق المؤسسـات الرسمية للدولة، مـن الهيمنة على مخالب النظام التي يتمثـل أحدها في الحرس الثوري على وجه الخصـوص. تقاد قوة الحرس الثوري الضـاربة، المؤلفـة من 125 ألف مقاتل، من قبل متأدلجين (رجعيين)، يلتزمون بقيم رجال الدين المتشددين، ونظرتهم الفلسـفية. دعا أولئك، طيلة تسـعينيات القرن المنصـرم إلى قمع الحركة الإصـلاحية، وشـجب محاولاتها الرامية إلى منح مزيد من الحقوق السياسـية للمواطنـين. أطلقت يد الحرسـ الثوري للتعامل مـع احتجاجات الطلاب، وكثيرًا ما مارس الضـغوط على القيادة، مطالبًا إياها باسـتخدام العنف لإقصـاء القوى المؤيـدة للديموقراطية. برز الحرس الثوري بصـورة متزايدة، مع اكتسـابه المكانة والثروة،بوصفه ركيزة مستقلة للدولة، لا يمكن تجاهل مطالبها من قبل السلطات الحاكمة. لا يشكل الحرس الثوري في الوقت الراهن أداة لفرض قرارات النظام فحسـب، بل يشـارك بفاعلية في العديد من القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، وصولاً إلى البرنامج النووي[3].

بدأت الطبيعة الديموغرافية لليمين المتشدد تتغير في السنوات الأخيرة، مع بروز جيل أصغر يتولى مواقع قيادية مهمة. يمثل الرئيس أحمدي نجاد، والبرلمانيون المنتمون إلى الحزب السياسي الجديد «أبادجاران»، جميعهم مستقبل الحركة المحافظة[4]. لم يخرج اليمينيون الأصغر من رحم الثورة، بـل الحرب طويلة الأمد مع العراق في ثمانينيات القرن المنصـرم، وهو ما دفـع بهم إلى التشـكيك في المجتمع الدولي واتفاقياتـه؛ بغية الحفاظ على

مصالح إيران[5]. انتقد (الرجعيون) الأغرار، ـ على الرغم من التزامهم بالأسس الدينية للدولة ـ كبارهم في بعض الأحيان نتيجة تقصيرهم في فرض القيود الثقافية الإسلامية، والفساد المستشري في الدولة. بدأ جيل أكثر عقديَّة يتولى زمام السلطة في إيران، مع نضوج ثورتها، وغياب السياسيين المعاصرين لقيام الجمهورية الإسلامية عن المشهد بشكل تدريجي.

يعتنق محافظو إيران، شيبهم وشبابهم، أيديولوجية ترى الغاية الأساسية للدولة في تحقيق إرادة الله على الأرض. تقتضي تلك المهمة السامية تولي الحكم من قبل رجال دين، أو علمانيين مخلصين للإسلام. يرى أولئك أنفسهم نخبة طليعية تدين بالولاء لرؤية الخميني الثورية، وتدرك أبعاد الشريعة الإسلامية على النحو الأمثل، وهو ما يدفعهم إلى التمسك بعدم مخالفة سلطتهم من قبل المؤسسات التمثيلية، أو تحديها من قبل الإرادة الشعبية. أعلن أحد أقطاب اليمين المتشدد، حجة الإسلام والمسلمين غفاريان، في لهجة مليئة بالتحدي، قائلاً: «ينبغي قبول الاستبداد، المنطقي، في نظري. تعني الاستبدادية الحقيقية إطاعة الأمر الإلهي»[6]. يرفض أتباع الخميني، التزامًا بنهجه، التقاليد الشيعية التي تؤكد على ابتعاد رجال الدين عن السياسة، والانصراف إلى دراساتهم الدينية.

يزدري المتشددون، بالنظر إلى نزعتهم الأيديولوجية تلك، مبدأ المحاسبة الديموقراطية إلى أبعد الحدود، ناهيك عن صيغة الحكم التعددي. قاد خامنئي جوقة المنددين بالحكم الليبرالي، عبر التأكيد على أن الجمهورية الإسلامية «غير مستعدة للسماح للرؤى والأفكار الناقصة،



اللاإلهيـة، التي تهـدف إلى تعزيز سـلطة الفرد، بأن تطغـى على حياتها السياسية والاجتماعية»[7]. يجسـد آية الله محمد مصباح يزدي، المرشد الروحي لأحمـدي نجاد، والكثيرون ضـمن الحرس الثـوري، هذه النزعة الشـمولية بزعمـه أن «رسـل الله لم يؤمنـوا بالتعددية، بل بصـحة فكرة واحـدة لا أكثر»[8]. لا يشـعر المتشـددون، المطمئنون إلى صـلابة موقفهم الأيديولوجـي، المسـيطرون على المؤسسـات القويـة بالقلق جـراء فقدان شـعبيتهم، أو الاستياء الواسـع من الحكم الثيوقراطي. تحدث حميد رضا طارقـي من «جمعية التوافق الإسـلامية»، بهذا الصـدد، قائلاً: «تسـتمد شـرعية حكمنا الإسـلامي من الله. لن تـزول هذه الشـرعية حتى لو كف الناس عن تأييدها»[9].

يسـتكمل المحافظـون سياسـاتهم الرجعية بنظـرة متشـددة للحقوق الثقافيـة، وضـرورة فرض التعاليم الإسـلامية الصـارمة على الجماهير الكارهة. أمضـى المحافظون كثيرًا من الوقـت في التنديد بالتأثير الثقافي الغربي، وقد تملكتهم الحيرة من عدم رغبة الشـباب الإيراني في تمضـية وقته قارئًا كراريسـهم الدينية المضـجرة. لا يزال الفصـل بين الجنسـين يمثل إحدى الطرق المفضلة لمنع الانحلال الثقافي، ناهيك عن فرض ارتداء ملابس إسلامية قاصرة على النساء، والتحكم في الإعلام وصناعة الأفلام. تمثل محاولة السـيطرة على الشباب الإيراني، بعد سبع وعشرين سنة من الكفاح، معركة خاسرة، يصر المحافظون، مع ذلك، على خوضها.

تعامـل اليمين المتشـدد، بعد رحيل الخميني، بشـيء مـن الازدراء مع ناخبيـه. اعتقد أفـراده أن المواطنين ملزمـون بالتغيير، وتنقيـة ذواتهم، والتقيـد التـام بتوجههـم الأيديولوجـي، وإطاعـة أوامرهـم. سيسـتحق



الإيرانيون عندئذ، ليس إلا، أن يصبحوا رعايا للجمهورية الدينية. عبّر آية الله أحمد آزاري قمي عن ذلك، قائلاً: «يماثل القائد رب الأسرة، ويملك حق التدخل في المنزل، حيث يوزع المهام على أفراده»(10). يرفض المتشددون، بصورة مماثلة، مبدأ سيادة الفرد، وتمكين الشعب بوصفه وسيلة لصياغة مجتمع سياسي جديد.

لا يقل التوجه الاقتصادي لليمين المتشدد سوءًا ورجعية عن توجهه السياسي. تنبع سياسات المحافظين الاقتصادية من مطالب السوق الملحة لناخبيهم، وتعهداتهم الثورية برفع مستوى المعدمين. أكد رجال الدين المتشددون مرارًا على قدسية الملكية الخاصة، والتعاليم الإسلامية التي تشجع التجارة والمشروعات الخاصة. كان النبي ﷺ تاجرًا، كما يقولون، وقد أثبت رجال الدين مهارتهم بوصفهم رجال أعمال. لا يستلزم مفهوم المتشددين الاقتصادي من الناحية العملية، بكل الأحوال، إيجاد اقتصاد حديث، مع ما يتطلبه من شفافية، وحكم قانون، ومحاسبة. يتمثل الاقتصاد الخاص، بالنسبة لأولئك التقليديين، في السماح لحلفائهم التجار بالعمل تحت رقابة ضعيفة من الدولة.

تتمثل المفارقة في أن تشجيع المتشددين للتجارة يتناقض مع إقامة اقتصاد صناعي حديث. تقابل المطالبة بإقامة ما يماثل هذه البنية التحتية، في بعض الأحيان، بالرفض الصريح: حفاظاً على مصالح طبقة التجار، واحتكاراتها، وممارساتها اللامنضبطة. تحدث محمد رضا باهونار، نائب رئيس البرلمان، قائلاً: «يملك بلدنا، فيما يتعلق بالقطاع التجاري، إمكانية كبيرة لأداء دور مهم على الصعيد الدولي. لا أعلق آمالاً عريضة على قدرة صناعتنا أو زراعتنا على الوفاء بمتطلبات البلاد



الإنفاقيـة»[11]. تقابـل المطالبة بإقامة اقتصـاد حديث، مـع ما يتبعه من بيروقراطية عقلانية، ومؤسسـات إدارية متماسكة، ونظام مصرفي فاعل، بالرفض لصـالح الترتيبات المبهمة القائمة، وما تتضـمنه من طرق تبادل تجارية تقليدية.

يواجـه المحافظـون، بـكل الأحـوال، تناقضـاً جوهريـاً في محاولتهم التوفيقية بين متطلبات الاقتصـاد الخاص، واللامساواة التي يسببها على ضـوء تعهدهـم الثوري برفع مسـتوى المحرومين. لا يـزال مفهوما العدالة الاقتصـادية والمساواة يلقيان صدى قوياً لدى شريحة من اليمين المتشدد، الذي يشـعر بالاسـتياء نتيجـة الانقسـام الطبقي، واللامسـاواة في توزيع الثروة. أسـهمت تلك الموضوعات في تأييد الطبقات الدنيا للرئيس أحمدي نجاد في انتخابات العام 2005، بينما اجتذبت رسـالته المتعلقة بالتسـاوي في التضـحية جنود الثورة. تمثل رد المحافظين على تلك المعضلة في تقديم معونات مالية هائلة: بغية تخفيض أسـعار سلع أساسية كالخبز، والوقود، والسـكر. كانـت النتائج كارثية، بما لا يدعو للاسـتغراب، حيث تسـتهلك المعونـات في وقتنـا الراهن ما يقـارب 20% من الناتج المحلـي الإجمالي. يتطلب القيام بإصـلاحات بنيوية فاعلة التخلي عن تلك المعونات المرهقة، وتقليص حجم ومدى البيروقراطية المتضـخمة. يمكن لتلك الإصلاحات، مع ذلك، أن تسـبب على المدى القصـير ما لا يطيقه النظام، ذو القاعدة الشـعبية المحدودة، من فوضى. يقوم اليمين المتشـدد على حراسة الدولة المتحجـرة الحاليـة بكل ما أوتي من قـوة، بالرغم من نواقصـها ومثالبها كافة، بالنظـر إلى التزاماته الأيديولوجية، وخوفه من اسـتعداء مواطنيه المنتمين إلى الطبقات الدنيا.



يتمثل ما هو أمر وأدهى في حقيقة أن المتشددين يشكلون، في وقتنا الراهن، أحد قطاعات المجتمع الإيراني القليلة التي تستفيد فعليًا من الوضع الاقتصادي القائم. تظل الدعامة الأساسية، التي تستند جبهة اليمين المتشدد الحاكم إليها، متمثلة في المؤسسات الدينية الضخمة، «البونياد»، التي قدر لها الهيمنة على قطاعي التجارة والصناعة. ظهرت «البونياد» في أعقاب الثورة، بوصفها مؤسسات دينية صادرت ممتلكات النظام السابق لأغراض خيرية. تحولت تلك المؤسسات، مع ذلك، خلال ربع القرن اللاحق إلى شركات ضخمة تهيمن على الصناعات الرئيسة، بلا منافسة أو رقابة تذكر من الدولة. تناقض تلك المصالح سياسة السوق الحر، وتمنع المستفيدين منها ـ رجال الدين المحافظين، في الغالب، وبقية المدافعين عن النظام الحالي ـ من القيام بأي إصلاحات بنيوية جدية للاقتصاد الإيراني.

بدأت الممارسات الفاسدة ذاتها تسم الحرس الثوري، الذي انخرط أفراده في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خلال السنوات الأخيرة، مؤسسين شركاتهم التجارية الخاصة، التي تمتلك حق الحصول على عقود صناعات رئيسة، كالاتصالات، واستيراد السلع الاستهلاكية. تمكن الحرس الثوري، عبر تلك الشركات، من تحسين صورته أمام الناخبين، والتقرب منهم بصورة إضافية. أقيمت البنية التحتية النووية الإيرانية في قسم كبير منها ـ بما يدعو للتشاؤم بصورة أكبر ـ عبر شركات أفراد من الحرس الثوري، وهو ما يجعل الوصول إلى تسوية بشأن هذا الملف أكثر صعوبة. يتعذر، بكل الأحوال، إرساء مبادئ الإصلاح الاقتصادي الأساسية، كاللامركزية، والمنافسة الحرة، وحكم القانون، من دون تهديد سلطة المحافظين، وما تدره عليهم من أرباح.



يقدم المتشــددون، بطريقة أو بأخرى، رؤيتهم الاجتماعية إلى الشعب، حيــث يتعــين على الأخير مقايضــة الإنقاذ الروحي بحقه في المعارضــة. لا يوجــد حيز للاختــلاف في مثل ذلك النظام ـ حيث تتمثل المهمة الرئيســة في إقامة مجتمع يلتمس التناغم المتواصــل مع إرادة الله، كما يراها رجال الدين المتنورون. يجدر بالشــعب الشــعور بالامتنان، كما يؤكد المتشددون، لحصــوله على قيادة وترتيبات اجتماعية تكفل فوزه بنعم السماء. لا تعني معارضــة أوامر رجال الدين، وتراكم الســلطات في يد مجموعة ضيقة، لا منتخبة، من الرجعيين الدينيين، إلا الانخراط في تحدٍّ اســتفزازي، ينبغي قمعه بالضــرورة. يعتقد اليمين المتشدد في إيران، كما يبدو، أنه بلغ «نهاية التاريخ»، حيث لا يحتاج نظامه السامي إلى أي إصلاح أو تغيير.

تقف النظرة المتصــلبة لمتشــددي إيران على طرفي نقيض من المجتمع الإيــراني الديناميكي المتغــير. اقتنعت العديــد من الشــرائح الاجتماعية ــ بحلول وفــاة الخميني ـ جراء الحــرب الطويلة مع العراق، والنضــالات لأجــل الثــورة، بأن المواطنين أصــحاب حقوق، وليســوا مجــرد دمى تطيع أوامر رجال الدين. تعد إيران كذلك بلدًا شــابًا، مع تقديرات بعدم تجاوز 70% من ســكانها سن الثلاثين. أخذت شــريحة ديموغرافية جديدة، مع متطلباتها وضروراتها، في التطور ضمن بنية الجمهورية الإسلامية. برزت نزعتان سياسيتان أخريان، تسعيان للتوافق مع طموحات الشعب، وموازنة مقتضيات الثورة مع رغبات الناخبين.

رفسنجاني والسياسة البراغماتية

يقاد الجناح البراغماتي لنخبة رجال الدين الحاكمة من قبل سياســي يصعب وصــفه. تبع أكبر هاشــمي رفســنجاني الخميني منذ زمن طويل،



واعتبر أحد مهندسي الثورة، وشغل كل المناصب المهمة تقريبًا في المرحلة التي أعقبتها. بلغ رفسنجاني الذروة في حياته السياسية في العام 1989، حين تبوأ منصب الرئاسة لولايتين متعاقبتين. دفعت توليفة من الواقعية والمصلحة الذاتية رفسنجاني على الدوام لاتباع سياسات اقتصادية وثقافية تناقض المعتقدات التقليدية الراسخة، والمعايير الثيولوجية. تتوقف شرعية الدولة وإطالة أمد الحكم الإسلامي، في نظر رفسنجاني، على أدائهما الاقتصادي. أمضى الرجل ردحًا طويلاً من ولايتيه الرئاسيتين، إن لم نقل حياته السياسية بأكملها، في العمل على بناء مؤسسات قوية، مدعومًا من قبل البيروقراطية الكفأة، المتوسعة، لتحقيق رؤيته للتغيير والإصلاح(12).

بدأ رفسنجاني وأتباعه التكنوقراط، بعد رحيل الخميني بمدة بسيطة، في تأكيد هويتهم وبرنامجهم السياسي. تبوّؤوا مواقع حساسة في المنظمات الحرفية، ومجتمع الأعمال الحديث، ودوائر الدولة، ليؤسسوا، بحلول العام 1996، حزبهم السياسي الخاص، «خُدام البناء» (كارغوزاران ـ إي سازانديغي)، الذي تمثلت مهمته المعلنة في «توظيف الخبراء، وإيجاد بيئة داخلية غنية بالأفكار»(13). أمل رفسنجاني وتكنوقراطيوه، واضعين النموذج الصيني نصب أعينهم، في صياغة نظام جديد كفء اقتصاديًا، متسامح ثقافيًا، ومستبد سياسيًا. لا بد من التنويه أن غاية البراغماتيين لم تكن متمثلة على الإطلاق في إقامة حكم ديموقراطي، بل مجتمع مستقر، بالأحرى، يلبي حاجات مواطنيه الاقتصادية.

شدد رفسنجاني وحلفاؤه، بالنظر إلى انشغالهم بتحديث الاقتصاد، على ضرورة تكييف الثورة الإسلامية وفق ما تحدد به إيران أولوياتها،



وتصـوغ سياسـاتها. اعتبرت ممارسات المحافظين الاقتصـادية المبهمة، وتأكيداتهـم المتواصـلة علـى العدالـة الاجتماعيـة، مناقضـة للتخطيـط الاقتصـادي السليم. تعين على التكنوقراط استبدال الثوريين في الوزارات الرئيسة؛ بغية إيلاء الاقتصاد الخاص الأولوية على التعهدات الثورية برفع مسـتوى المحرومـين. لا يمكن لإيران الحفاظ على ثورتها بأفضـل الطرق، في نظر رفسـنجاني، إلا عبر «اتباع سياسة منطقية وعقلانية»[14]. يسعى البراغماتيون لتجاوز سياسـات الخميني الشعبية عبر التأكيد على أهمية القطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الأجنبية. يتطلب ذلك الاقتراض من البنك الدولي، وقبول الملكية الأجنبية الجزئية للصناعات الداخلية، ناهيك عـن توقـف الجمهورية الإسـلامية عن تحـدي المعايير الدولية السـائدة، والمشاركة في الاقتصاد العالمي. أكد وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي على ذلك، في العام 1991، قائلاً: إن «الاعتبارات الاقتصـادية تسبق الأولويات السياسـية»[15]. لن تترسخ شرعية النظام فحسب، بمجرد إقامة اقتصاد صـناعي حديث، بل وسـيتم التقليل، بصورة مماثلة من المشكلات المتعلقة باللامساواة الاقتصادية.

وقـف البراغماتيون بالفعل في وجه إسـلام اليمين الشـمولي، بالرغم من انشـغالهم الاقتصادي عن مسـألتي التمثيل والتعددية. رأى أولئك أن من الضـروري، بغية تحقيق الاسـتقرار، العمل علـى تلبية بعض طموحات المواطنـين السياسـية بالحـد الأدنـى، وهو ما يـؤدي إلى تثبيـت الدعامة الجمهوريـة للدولـة، ناهيك عـن منح الشـعب دورًا في العملية السياسـية والتخطيط الوطني، عبر التنافس السياسـي في انتخابات تضم العديد من المرشـحين، ببرامجهم المختلفة. لا يعد المرشد الأعلى، في نظرهم، مجرد

وصـــي يملك نظرة مقيدة للإســـلام، بل سياسيًا مهمًا يضـطلع بمسؤولية معالجة القضايا الشائكة، كالنمو السكاني والترهل المؤسساتي الذي يعيق تطـور إيران. لا يعني ذلك بـروز تقديرهم للإرادة الجماعية، لا يسـتثنى رفسـنجاني وحلفـاؤه من التلاعب بالعمليـة الانتخابيـة لتحقيق نتائجهم المرغوبـة. ينظـر البراغماتيـون، بكل الأحـوال، على النقيضـ من اليمين الرجعي، إلى النظام السياســي الصارم بوصفه معرقلاً للمهمة الأساسية المتمثلة في إعادة تأهيل الاقتصاد.

سـعى البراغماتيون، فيما يتعلق بالمناحي الثقافية، إلى تجنب الفرض القسـري للتعاليم الإسـلامية على الشـباب الإيراني المتململ. لم ينحصر تركيزهم على إقامة مجتمع أكثر ليبرالية، بل استقرار يقلل من التوترات. لم يكن من المرجح إقامة مثل ذلك المجتمع المسـتقر بوجود جيل ممتعض، مستاء من تدخل الدولة المتواصل والسافر في حياته. توجد حدود واضحة، مع ذلـك، لتوجهات البراغماتيـين بالطبع، بالنظر إلى ولائهم لمؤسســات الجمهورية الإسلامية الرئيسة، واستمرارية رفض مفاهيم معينة كالمساواة بين الجنسـين، والتحرر الجنسـي، على أسـس دينية. يقر البراغماتيون، بـكل الأحـوال، أن التخفيف مـن القيود الثقافية، وتوفـير قدر من الحرية الاجتماعية يمكن أن يشكل صمام أمان للشباب الإيراني.

وقعت طموحات البراغماتيين ضحية لتقلبات السياسة الإيرانية، بعد وقت قصـير، بالرغم من وعودهم البراقة بإقامة اقتصـاد صناعي حديث. بدأت مبادرات رفسـنجاني، خلال سنوات رئاسـته الممتدة بين عامي 1989-1997، بالتداخـل الحتمي مع الثوابت الأيديولوجية للمحافظين، وقاعدة سـلطاتهم. عنت الخصخصة لمتشددي إيران، كما رأينا من قبل نشوء طبقة تجار متحررة



مــن رقابة الدولة وتدخلها. لم يرق للمحافظين إقامة اقتصــاد متماســك مع بنية تحتية حديثة، وتأســيس حكم القانون، وانتهاج سياســة ضريبية منتظمة مــن قبل حكومة تكنوقراطيــة. عارض الجناح اليميني المتشــدد، بالنظر إلى ارتيابه من التأثير الثقافي الغربي، انفتاح النظام على الاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن تلبية المعايير البنيوية المطلوبة من البنك الدولي. تقتضــي قدسية الملكية الخاصــة، في نظــر المحافظين، تمكين الســوق وترتيباته الاقتصــادية المبهمة، وعرقلة إقامة اقتصاد حديث مندمج مع الأسواق العالمية.

واجه رفسنجاني، بمعزل عن إجراءاته الاقتصادية، ثورة مفتوحة على محاولاته الرامية إلى التخفيف من القيود الثقافية الخانقة. تزعم المرشد الأعلــى خامنئي جوقة المنددين، قائلاً: «يســتخف البعض بالقيم الدينية، ولكــن إن أنفقنــا البلايــين علــى مشــروعات التنميــة، وتجاهلنا المســائل الأخلاقية، فلن تحقق إنجازاتنا شيئاً». انتقد رئيس مجلس الأوصياء، آية الله أحمد جنتي، رفســنجاني بصــورة مماثلة، مؤكدًا علــى أن دور الدولة يتمثل في دعم «الثقافة الإســلامية الحق عبر ترســيخ الأسس الدينية لدى المواطنــين، ومحاربة جميع المناهضــين للإســلام والمتغربــين»(16). بقيت مهمة الثورة، بالنسبة لليمين المتشدد، متمثلة في التطبيق الصارم للتعاليم الإســلامية. واصــلت شــرطة الأخلاق، والمســؤولون عن فرضــ القانون، بالرغم من تأكيدات رفسنجاني، حملة المضايقات والاعتقالات بحق أولئك الساعين للحصول على قدر من الحريتين الشخصية والفكرية.

وظف المتشــددون سلطتهم المؤسســية، كما جرت الحال عليه؛ لإحباط الجهود الإصــلاحية. عمل اليمين بصــورة منهجية، تحت إشراف آية الله خامنئــي، علــى تقويض مبــادرات رفســنجاني. لم تكن تلك المــرة الأولى

التـي تصـاب فيها إيران بالشـلل نتيجـة التناقض الجوهـري بين مؤيدي الأيديولوجية، ومن يؤكدون على المصلحة الوطنية.

عجزت رئاسة رفسنجاني، في نهاية المطاف، عن بلوغ أهدافها الرئيسة. لم تنجح ما تسمى «مرحلة إعادة البناء»، بالرغم من بعض الإنجازات على صعيد الخصخصة، في صبغ الاقتصاد بالصبغة الليبرالية، وحل مشكلاته المتأصلة. وضع الاقتراض من الأسـواق العالمية إيران في موقف لا تحسد عليه نتيجة الديون الضـخمة التي تراكمت عليها. أسـهم التضـخم الناتج في تراجع مسـتوى معيشة الطبقتين الفقيرة والوسـطى. أدى عجز الدولة عن تقليص معوناتها المالية الضـخمة، والتراجع الدوري لأسواق البترول، والفشـل في جلب الاسـتثمارات الأجنبية إلى الحد من إمكانية نمو إيران. بقـي المجتمـع في إيران إلى حد كبير على سـلطويته، فيمـا يتعلق بالمناحي الثقافيـة، يـرزح تحت وطـأة الأوامر الدينيـة المرهقة في نظـر الكثيرين، ناهيك عن الفساد المستشري في طبقة رجال الدين.

أتى انتصار اليمين في جزء كبير منه لعدم استعداد رفسنجاني لتحدي السـلطة الرئيسة للمتشددين. كان يتراجع باسـتمرار، كلما لقي مقاومة، متترسـًا خلف وابل من الخطاب الديني. تولى رفسنجاني الحكم في دولة متحجرة اقتصـاديًا، مقموعة اجتماعيًا، بالرغم من دفاعه المستميت عن الإصـلاح والاعتـدال، وقد أدى سـعيه للسـلطة إلى التخلي عـن قناعاته، وخيانة الأمة التي علقت الكثير من الآمال على رئاسته.

يسهل للوهلة الأولى استبعاد رفسنجاني وحلفائه البراغماتيين بوصفهم ظاهرة متلاشية، يعوزها النجاح. أسهم البراغماتيون، مع ذلك، في التحول



طويل الأمد في إيران، عبر ترسيخ شرعية الجمهورية. استندت أسس سلطة النظـام، خلال حكم الخميني، إلى أيديولوجيته الإسـلامية، والشخصـية الكاريزماتية الطاغية لمرشـد الثورة. أدرك رفسـنجاني، بمـا يفوق أيًا من رجـال الدين الآخرين، أن الشـعب الذي عاني الكثير من الصـعاب، وقدم الكثير من الأرواح خلال الحرب الطويلة مع العراق، لم يعد يستسيغ خطاب الشـهادة والتضـحية. أسـهم تأكيد رفسـنجاني علـى الأداء الاقتصـادي والحرية الثقافية في تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. لم تعد مهمة الحكومـة المعلنة متمثلة في إنقاذ الشـعب، بل العمل علـى تحقيق تعهداتها الواقعية. شكلت ولاية رفسـنجاني حاضنة للحركة الإصلاحية، التي سعت إلى تغيير الخارطة السياسية لإيران بشكل جوهري.

ربيع طهران

استـمر النظام الإيراني على تعنته، في حقبة مـا بعد الخميني، بينما ظهرت فئة ثالثة، الإصلاحيون، مؤكدة على مطالبها الخاصة، ومعاييرها الأيديولوجيـة[17]. لم يبلـغ من أسـر مخيلة الإصـلاحيين من الساسـة، بـل والمجتمع الإيراني الأكبر، حجة الإسـلام سـيد محمـد خاتمي، أعلى المراتب ضمن المؤسسة الدينية، وقد ميز نفسه عنها، منذ زمن طويل، في طروحاته السياسية والفكرية. اختلف الرئيس المستقبلي، في العام 1992، حـين كان وزيرًا للثقافة، مع إدارة رفسـنجاني حـول توجهاته الليبرالية، واسـتعداده لمنـح رخص لمطبوعـات ومسـرحيات تتحدى قيـود النظام. انصـرف الرجل إلى دراسة الفلسـفة الغربية، عقب استبعاده، استكمالاً لدراساته الإسلامية. امتلك خاتمي الجرأة، في كتاباته اللاحقة، لمعارضة

الإجماع الحاكم، معلنًا على رؤوس الأشهاد أن «سلطة الدولة لا يمكن أن تترسخ عبر القمع والديكتاتورية، بل حكم القانون، واحترام الحقوق، وتمكين الناس من المشاركة، وضمان إسهامهم في صنع القرار»[18]. ما انفكت موضوعات المجتمع المدني، وحكم القانون، وسيادة الفرد تميز خطبه وكتاباته باستمرار.

يجانب وصف خاتمي «بالديموقراطي المعمم على النمط الغربي» الصواب، بالرغم من تعمقه في دراسة الفكر السياسي الغربي. كثيرًا ما أقر الرجل بتقدم الغرب الاقتصادي وإنجازاته التعددية، ولكنه كان يسارع على الدوام إلى انتقاد ماديته المفرطة، ولا مبالاته بحاجات الإنسان الروحية. يمكن، بطريقة أو بأخرى، أن ينظر إلى خاتمي، بأفضل الأحوال، بوصفه ملتحقًا بركب الإصلاحيين الإسلاميين الطويل، الساعين إلى إحياء مجتمعاتهم اعتمادًا على تقاليد الإسلام وتعاليمه. يظل خاتمي، بكل الأحوال، رجل النظام، وقد سارع إلى التراجع، ما إن هددت إصلاحاته بنية الجمهورية الإسلامية، مؤثرًا التناغم على سياسة المواجهة. دافع خاتمي عن صمته، بينما كان يستعد لترك الرئاسة في العام 2005، مؤكدًا على «قناعته بأن النزاعات الداخلية والفوضى تمثل سمًا ناقعًا يهدد وجود البلاد، وسيادة الجمهورية الإسلامية»[19].

يتجسد الاعتقاد الخاطئ الآخر حول خاتمي في تمثيله الحصيلة النهائية للحركة الإصلاحية، وإلغاء إخفاقاته الإمكانية في توسيع الحدود السياسية الإيرانية. تألفت الحركة الإصلاحية من تحالف واسع من المفكرين المعارضين، رجال الدين الليبراليين، حرفيي الطبقة الوسطى، والطلاب المقموعين. ساد التوتر على الدوام، كما في معظم التحالفات،



بين مـن يضـغطون في اتجـاه القيـام بتغيـير دراماتيكي، والشخصـيات المؤسسـاتية الداعية إلى توخي الحذر والانضـباط. نظرت شريحة واسعة مـن الإصـلاحيين إلى خاتمـي، في بادئ الأمر، بوصـفه رافعـة نموذجية لطموحاتها، بالنظر إلى مؤهلاته الثورية وتوجهاته الليبرالية التي لا يمكن لأحد التشـكيك فيها. كان هناك على الدوام في كل الأحوال، العديد ممن يشـعرون بالقلق، من الإصلاحيين المتحمسـين، جراء إستراتيجية خاتمي التدرجية. سـيكون من المهم، إن أردنا الوصـول إلى فهم مناسـب للحركة الإصـلاحية، بكل تعقيداتها وتناقضـاتها، أن نتجـاوز خاتمي في نظرتنا، ونختـبر القـوى المتعـددة التـي أسـهمت في صـياغة هذا المكـون المهم في السياسة الإيرانية.

قامـت مجموعـة نخبوية من السياسـيين، بحلول بداية تسـعينيات القرن المنصـرم، ناهيـك عن رؤسـاء المعاهـد التعليميـة والدينية، ورجـال الدين وطلبتـه، والمفكرين، بإعادة اختبار فاعلة لدور المشـاركة الشـعبية في الحكم الإسـلامي[20]. وجـدت مجموعة مؤثـرة من جند النظام المخلصـين ـ ممن قاتلـوا دفاعًا عن دولة رجـال الدين، وخدموا في بعض من أعلى مناصـبها ـ نفسها تهمش بشـكل متزايد من قبل المدافعين عن التشدد الإسلامي، وبدأت في الابتعـاد التدريجـي عن الخط الرسـمي. لم يقف المحاربـون القدامى من السياسـيين، كعبد الله نوري، وسـعيد هاجاريان، وعبد الواحد موسوي لاري، مكتوفي الأيدي، وشـنوا هجومًا مضادًا على خصومهم، انطلاقًا من إدراكهم أن التعريف الصارم للحكم الديني يهدد بنية الجمهورية الإسلامية بأكملها. مهـدت الدوائـر الأكاديميـة والصـحفية التي قامـوا بتأسيسـها لحملاتهم اللاحقة: بغية الفوز بالانتخابات، والسيطرة على المؤسسات السياسية[21].

تمثل التحدي بالنسبة للإصلاحيين في التوفيق بين مطلبين ملحين: أولاً، الحفاظ على الإسلام، وتعاليمه المقدسة، والكيفية التي يجدر أن يحكم بها الأفراد والمجتمع. ثانياً، التحرك في اتجاه التحديث السياسي، مع كل متطلباته الديموقراطية. لا يرى الإصلاحيون، بشكل جوهري، أي تناقض بين هذين المطلبين من حيث المبدأ أو التطبيق. مثَّل ذلك انتقادًا واضحًا للإسلام الشمولي، الذي يجسد أيديولوجية النظام، ويزود رجال الدين الحاكمين بالمبررات الدينية لامتيازاتهم وسلطاتهم.

استندت أيديولوجية الإصلاحيين بشكل رئيس إلى ضرورة التغيير في تأويل النص القرآني وفق الظروف الإنسانية المتغيرة. يتعين على الإسلام، إن أراد الحفاظ على حيويته، كما يقولون، أن يراعي متطلبات المجتمع العصري. لم يفتقر الإسلام في تقاليده لما يكفل مغالبة هذا التحدي، بالنظر إلى ما وفره الاجتهاد للإصلاحيين من فرص الوصول إلى فهم متطور للنص المقدس. لا يمثل الإسلام، في نظر الإصلاحيين، مجرد نظام للتواصل بين الإنسان وخالقه، بل قوة دافعة نحو التغيير التقدمي. ينادي النص القرآني بالتحرر من الطغيان والمساواة بين البشر، ويدلل الإرث التاريخي والفكري للحضارة الإسلامية على إعادة بناء المجتمع وفق صيغ تعددية. شكلت دعوة القرآن، علاوة على ضرورة استشارة المجتمع ومحاسبة الحكام أرضية للعمل الجماعي والمشاركة الديموقراطية.

تم التعبير بأكثر الصور فاعلية، عن إعادة صياغة الفكر الإسلامي هذه، من قبل مفكر جسور، تحدى أسس الحكم الثيوقراطي. عمل عبد الكريم سوروش أستاذًا في جامعة طهران، وقد عكست مسيرته الشخصية تطور وتناقضات الجمهورية الإسلامية. أيد سوروش بحماسة فرض



القيود الثقافية للنظام على الجامعات، خلال العقد الأول للثورة، ناهيك عن تفكيك المنظمات الطلابية المعارضة. أسهم الرجل بفاعلية في تغيير مناهج الجامعات، ووضع معايير جديدة تشترط الالتزام الديني لقبول الملتحقين بها، واختزالها في دعامات أيديولوجية موثوقة للدولة. لم يكن سوروش أكثر من موظف آخر لدى النظام، يستخدم تعريفًا رجعيًا حصريًا للإسلام لمناهضة التنوع السياسي والتعددية الديموقراطية.

تغير الرجل بحلول نهاية ثمانينيات القرن المنصرم. أعادت دراساته الفلسفية والعلمية صياغته، كما كان باديًا، وبدلت من نزعاته المتشددة. منح سوروش الشعبية، عبر مطبوعته «كيهان»، ومحاضراته عبر البلاد، وتدريسه الجامعي، للفكرة المتمثلة في أن الدين ملزم بتبني العقلانية، إن أراد الفوز بإخلاص الناس، ناهيك عن قوة الاحتكام إلى العلم، وروح المنطق الفلسفية: «لا يمكن للمجتمع الديني المثالي أن يحظى بغير المجادلة الديموقراطية»[22]. جادل الرجل على وجوب النظر إلى التعاليم الدينية والشريعة الإسلامية بوصفها وسائل لضمان سيادة الفرد، والمحاسبة الحكومية. يمكن، في نظر سوروش، استشراف نظام سياسي يوفق بين المذهب الديني والتعددية، عبر إعادة التأويل الليبرالية للإسلام[23]. شكل الأستاذ الجامعي المغمور، بين عشية وضحاها، محور حركة شجاعة تلتمس التغيير التقدمي.

قدم سوروش في كتاباته مفهوم العقلانية الجماعية الذي لا يمكن اختباره إلا عبر العملية الديموقراطية بوصفه خير موجه للحكومة الوطنية، وأخذ يميز بين «الدولة الدينية» و«دولة التشريع الديني». مثلت الأخيرة نظامًا يحكم من قبل طبقة رجال الدين، بالاتكال على النصوص



القرآنية، وتجاهل التفويض الشعبي. تلزم «الدولة الدينية» الأكثر مثالية نفسها «بإيجاد مناخ يحمي معتقد المؤمنين المتحرر الواعي»[24]. جادل سوروش، بشكل جوهري، على أن النظام المتسامح يمكن أن يهيئ الظروف التي تدفع الناس إلى الرغبة في استمرارية دور الدين، وامتلاكه قدرًا كبيرًا من الأهمية، فيما يتعلق بالمجتمع، وإدارة الدولة. يتناقض ذلك بشكل صارخ مع رؤية الخميني المتمثلة في أن أفضل السبل لضمان بقاء الحكم الديني تكمن في إيجاد ترتيبات مؤسساتية تعيق الإرادة الشعبية، إن لم تلغِها تمامًا. أظهر سوروش من الحصافة ما يفوق الخميني، عبر إدراكه أن الدين لا يولد سوى الازدراء لمؤسسته، ما إن يستخدم أداة في يد الدولة القمعية، ويدفع الناس بقوة إلى العلمنة. مثلت كتابات سوروش وخطبه تحديًا صارخًا للمؤسسة الحاكمة، بينما أكسبته استحسان الطلاب وغيرهم من الإصلاحيين.

لم تتشكل الحركة الإصلاحية من أساتذة الجامعات والناشطين السياسيين فحسب. تتمثل إحدى المفارقات، في الجمهورية الإسلامية، في تحدي النظام من قبل العديد من المنتمين إلى مجتمع رجال الدين. انبرى أحد أكثر رجال الدين المبدعين فكريًا في إيران، حجة الإسلام محسن كاديفار، منتقدًا رجال الدين الحاكمين بدوره[25]. يتكل كاديفار، بشكل تلقائي، في نقده للجمهورية الإسلامية على المذهب الشيعي، مبينًا المدى الذي افترقت فيه رؤية الخميني عن المعايير الدينية. يبدو مفهوم حكم رجال الدين من الغرابة بمكان، بالنظر إلى أن تغييب الإمام الثاني عشر، كما ينص المذهب الشيعي، يبطل كل السلطات الدنيوية حتى عودته. يؤكد كاديفار قائلًا: «لا يوجد برنامج عمل لإدارة المجتمع خلال فترة التغييب.



لا يضطلع أحد بمهمة أو سلطة خاصة لقيادة المجتمع». لا تملك أي طبقة معينة الحق الإلهي في احتكار السلطة السياسية، ويتعين على الحكومة التعبير عن رأي الأغلبية. لا يرتضي الدين، في نظر كاديفار، سوى الحكم الديموقراطي.

استرعى تأويل كاديفار للمذهب الشيعي السياسي، بعد وقت قصير، اهتمام أكثر من يحظون بالاحترام والمكانة بين رجال الدين الإيرانيين. اتخذ آية الله منتظري جانب كاديفار، قائلاً: «أعتقد أن الإسلام والديموقراطية يمكن أن يتعايشا، بالنظر إلى تأييد الإسلام الحرية. لا يمثل ما يمارسه القادة المحافظون اليوم الإسلام، وأعلن معارضتي له»(26). اتهم آية الله جلال الدين طاهري، الذي استقال في شهر تموز/ يوليو 2002 من منصبه بوصفه إمام جمعة أصفهان، أقلية رجال الدين الحاكمة «بالتصرف كجنكيز خان، ضد الشعب والقانون، وعزل المفكرين، وشل الحكومة، ورمي البلاد في مهب الريح، وهو ما سيقود إلى نهاية مشؤومة»(27). يبحث العديد من رجال الدين المؤثرين عن السبل الكفيلة بإصلاح وإحياء النظام الثيوقراطي المتحجر، بالنظر إلى انعدام شعبية الدولة الدينية وفسادها(28).

لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاحيين، كغيرهم من الفئات داخل الجمهورية الإسلامية، يدينون بالولاء للنظام ومؤسسته الرئيسة، ولاية الفقيه. يتمثل الفرق بين الإصلاحيين والمتشددين، مع ذلك، في تأويلهم لامتيازات المنصب، والمدى الذي ينبغي أن ينسجم به مع المطالب الشعبية. لا تخضع سلطات المرشد الأعلى، في نظر المتشددين، لتمحيص الناخبين، ويملك آية الله خامنئي، بشكل جوهري، سلطة اتخاذ قرارات ديكتاتورية.



تناقض استبدادية المنصب، بالنسبة للإصلاحيين، الروح الديموقراطية للدستور. أشارت منظمة رجال الدين الإصلاحية الرئيسة، «جمعية العلماء المجاهدين»، قائلة: «لا بد أن تستمد جميع دعائم النظام، بما فيها المرشد الأعلى، شرعيتها من الأسس الجمهورية»[29]. قد يمارس المرشد الأعلى، في هذا السياق، دورًا إشرافيًا عامًا، ولكن سلطاته يجب أن تقيد من قبل الدستور، ناهيك عن ضرورة خضوعه لمؤسسات الحكومة المنتخبة.

يرى الإصلاحيون، في نهاية المطاف، أن مؤسسات الجمهورية الإسلامية المنتخبة تمثل مراكز أكثر أهمية للسلطة من مناصبها المعينة، بكل ما تملكه من شرعية. أكد الرئيس السابق للبرلمان، ومرشح الانتخابات الرئاسية الأخيرة، مهدي كروبي، قائلًا: «لا يملك النظام شرعية دون تصويت الناس»[30]. يجادل الإصلاحيون بشكل رئيس على أن النظام الديني لا يمكن أن يبقي على سلطته إلا عبر قبول الناس واقتناعهم. سيؤدي الفرض القسري للقيود الدينية، وازدراء الإرادة الجماعية، لا محالة، إلى تقويض أسس الدولة. يبدي الإصلاحيون، على النقيض من المتشددين، ثقة كبيرة في قدرة الجماهير على تأييد دولة دينية الطابع، ديموقراطية السلوك. يمكن أن تعالج التوترات والتناقضات التي يثيرها مثل ذلك النظام، لا ريب، عبر التسويات التي تمتلك الديموقراطيات، على نحو خاص، قدرة التوصل إليها. تتناقض تلك النظرة التقدمية للجمهورية الإسلامية، بشكل جوهري، مع طموحات المتشددين الاستبدادية.

وفد محمد خاتمي إلى المشهد، ضمن هذا الجو المشحون، بوصفه مرشحًا رئاسيًا عن الإصلاحيين في انتخابات العام 1997. سارع المتشددون إلى قبول ترشيحه، بعد أن رأوا فيه مرشحًا رمزيًا مناسبًا أمام مرشحهم



الأوفر حظاً وتمويلاً، حامل لواء المحافظين، رئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري. استحوذت رؤية خاتمي الشاملة للحكم الإسلامي المتسامح على قلوب الإيرانيين وعقولهم، الأمر الذي أثار الصدمة، والرعب، والإحباط لدى المتشددين، ومنح رجل الدين المغمور نسبة كبيرة من أصوات الناخبين، 69%، وهو ما مثل نصرًا كاسحًا على مرشح المؤسسة الحاكمة(31). بدت الانتخابات ذات أهمية بين عشية وضحاها، بالنظر إلى ما وفرته للشعب من فرص النفاذ إلى أروقة الحكم. أعطى نصر خاتمي الكاسح دفعة قوية للحركة الإصلاحية. تعين على أنصارها الانتقال من التأمل إلى تحمل المسؤولية، من النظرية إلى التطبيق.

كانت لحظة الابتهاج، مع ذلك، مشوبة بالحذر، إن لم نقل المخافة. بات الإصلاحيون الآن أمام تحدٍّ جديد: كيفية الإبحار في مياه السياسة الإيرانية المضطربة، ومأسسة أفكارهم(32). مثلت تلك مهمة عسيرة، إن لم تكن مستحيلة. تمثل التحدي الآخر الذي واجهه الإصلاحيون في الإبقاء على ولائهم للنظام، أو ركوب الموجة الشعبية، بالنظر إلى ما شكلته أفكارهم من تهديد بتجاوز حدود سياسة رجال الدين، وإمكانية اكتساح النظام بأكمله. اختار الإصلاحيون التوافق في نهاية المطاف، محررين أنصارهم المتحمسين، ذات يوم، من الأوهام.

تولى خاتمي، الحذر على الدوام، الرئاسة عازمًا على خوض معاركه بعناية، وتجنب الصدامات المفتوحة مع المحافظين. تمثلت إستراتيجية خاتمي في الإصلاح التدريجي للجمهورية الإسلامية من داخل مؤسساتها. استجاب الرجل لمطالب الناس المتعاظمة بقدر أكبر من الحرية، عبر اتباع مقاربة مزدوجة، «الضغط من الداخل، والتفاوض من الخارج»، كما تقول



العبارة الشائعة. زاد خاتمي من ضغطه الداخلي عبر السماح بإصدار المئات من المطبوعات في ظل رقابة أقل وطأة، ومنح الرخص للتقيات الإصلاحيين بما لا يذكر من عناء. أحجم الإصلاحيون عن تحدي السلطات الاستنسابية الواسعة للمرشد الأعلى، التي استماتت المتشددون في الدفاع عنها. انصب تركيز الإصلاحيين، عوضاً عن ذلك، على توسيع سلطتهم المؤسسية عبر العمل على إيجاد إعلام مؤثر، والمشاركة في الانتخابات. منح فوز الإصلاحيين في الانتخابات البلدية في العام 1998، والبرلمانية في العام 2000، المصداقية لتلك الإستراتيجية، في بداية المطاف، بالنظر إلى توسع البنية التحتية الديموقراطية في إيران.

حققت الحركة الإصلاحية الانتصار تلو الآخر، في ذروة أيام «ربيع طهران»، مكتسحة معاقل الرجعية عبر صناديق الاقتراع. نظر الكثيرون إلى وجود المحافظين في وفرة من المؤسسات بوصفه مرحلة عابرة قبل الزوال النهائي لأيديولوجيتهم المفلسة وحركتهم المتحجرة. ولدت تعابير النشوة بالنصر شعوراً عارماً بالرضا، بالنظر إلى عدم تطوير الإصلاحيين شبكة قاعدية منظمة للحفاظ على زخمهم، أو وضع إستراتيجية متماسكة لإزاحة خصومهم المتحصنين جيداً. بقيت الحركة الإصلاحية متمثلة في حلقة ضيقة من المفكرين المنعزلين عن الشرائح المستاءة الأخرى. غابت اتحادات العمال، والمنظمات التجارية، وقطاعات الأعمال الحديثة التي تشكل محور التغيير في معظم المجتمعات النامية بشكل كبير عن نضالات إيران السياسية الناشئة. احتدمت الجدالات في تلك الفترة، وأسهمت المحاولات المبتكرة للتوفيق بين التقاليد والحداثة في تشجيع الفكر والخيال. لم تبذل الحركة الإصلاحية جهداً منظماً لمأسسة سلطتها.



أخطأ الإصلاحيون، بما يتجاوز نطاق العوائق الدستورية، في تقدير صبر الناس بوصفه نوعًا من الاستحسان. توصل المواطن العادي - نتيجة خطاب الإصلاحيين السامي، وجهودهم الحثيثة لتوسيع المجتمع المدني - إلى قناعة بوجوب تبوّئهم موقع الصدارة فيما يتعلق بإدارة النقاشات الوطنية المهمة. بدأت الجماهير المتحررة من أوهامها، ما إن لمست عدم تحقيق توقعاتها، في التساؤل عن جدوى إستراتيجية الإصلاحيين، بل والحركة الإصلاحية ذاتها في نهاية المطاف. أسهمت الحقيقة المتمثلة في التزام خاتمي ومجموعته بالخطوط الحمر الموضوعة من قبل النخبة الدينية الحاكمة، وتراجعهم عند مواجهة تصلب المحافظين، في إبعادهم بصورة إضافية عن ناخبيهم. افتقد الإصلاحيون ببساطة، في نهاية المطاف، ما يتطلبه تحقيق قناعاتهم المتجددة باستمرار من شجاعة. ربحت الحركة الإصلاحية معركة الأفكار، ولكنها افتقرت، فيما بعد، إلى الإستراتيجية الكفيلة بتطبيق تلك الأفكار.

طور المتشددون بمكر خطة محكمة لتكريس هيمنتهم السياسية، بينما تراجع الإصلاحيون، واكتفوا بالمجادلة. حرك المحافظون - بمنتهى الانتهازية، وبمباركة المرشد الأعلى - القضاء والأجهزة الأمنية لإغلاق الصحف، وسجن شخصيات إصلاحية بارزة بتهم ملفقة، بينما عمل مجلس الأوصياء بشكل منهجي على إلغاء قوانين البرلمان. شنت مؤسسة رجال الدين، بقسوة أكبر، حملة إرهاب منظمة بحق المفكرين، والكتاب، والناشطين، ناهيك عن إطلاق العنان لأزلامها لمهاجمة التجمعات الطلابية والمظاهرات السلمية.

نالت سياسة وضع العقبات من قبل المحافظين، في المراحل كافة، استحسان خامنئي وقيادة المتشددين. أوصى المرشد الأعلى أتباعه بأخذ الحيطة، بعد انتخاب خاتمي بوقت قصير، قائلاً: «إن العدو يهاجم الإسلام من الداخل في يومنا هذا»[33]. شجع اتهام خامنئي الصريح للإصلاحيين بمعاداة الإسلام أتباعه على إطلاق تهديدات مماثلة. صرح قائد الحرس الثوري، يحيى رحيم صفوي، قائلاً: «أمنح نفسي الحق، حين أرى تيارات ثقافية متآمرة، في الدفاع عن الثورة، وقد خولني قائدي، المرشد الأعلى الموقر، القيام بذلك»[34]. لم تهدف إجراءات المحافظين المضادة ببساطة إلى إضعاف الحركة الإصلاحية فحسب، بل وإظهار مدى عجز الانتخابات، أمام الشعب، عن تغيير حدود الدولة، وعدم ارتباط المواطنين بالعملية السياسية. سعى المحافظون، بشكل جوهري، إلى تحرير الشعب من أوهامه، ودفعه للابتعاد عن الشؤون العامة. تبدى تعثر إستراتيجية الإصلاحيين التدرجية جليًا في تلك المرحلة، حيث فشلت ببساطة في مغالبة تصلب مجموعة من المتشددين الذين امتلكوا القوة اللازمة لمنع حدوث تغيير جدي في بنية إيران السياسية.

يتمثل الطرف الآخر الذي ينبغي أن ينال قسطه من اللوم لفشل الحركة الإصلاحية، في الولايات المتحدة. أسهمت إستراتيجية إدارة بوش حول التحول الديموقراطي، وما يدعى بوضوحها الأخلاقي، بما يمثل مفارقة غريبة، في تعزيز سلطة المحافظين. اتخذ السباق بين الإصلاح والرجعية في إيران منحى دراميًا عقب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية، حيث ألقت الأحداث الخارجية بظلالها، بشكل مفاجئ، على نضالات إيران الداخلية. يظل الدرس المر المستقى من الجمهورية الإسلامية متمثلاً



في استفادة المتشددين، لا غيرهم، من العداء الأمريكي تاريخيًا. أثار الخميني، كما رأينا سابقًا، أزمة الرهائن لإلهاب مشاعر الشعب، والإطاحة بالحكومة المؤقتة المعتدلة. ارتأى أتباعه في ميل واشنطن للصدام، بعد مضي أكثر من عقدين، فرصة أخرى لردع الإصلاحيين، وتغيير طبيعة الجدل القائم. أسهمت الحقيقة المتمثلة في تعاون الحكومة الإصلاحية مع الولايات المتحدة في أفغانستان، في إضعافها بالقدر الأكبر. عوقبت إيران مجددًا ـ بعيدًا عن مكافأتها لما قدمته من عون ـ وهددت، وصنفت إلى جانب الدولتين المارقتين: العراق وكوريا الشمالية.

تعرض أنصار التعددية، بينما تكشفت حرب أمريكا على الإرهاب، لحملة تشويه من قبل المحافظين الذين دعوهم «بالطابور الخامس»، متهمين إياهم بتقويض الوحدة الوطنية، بينما تتعرض البلاد لخطر داهم. شدد آية الله خامنئي على تلك النقطة، قائلاً: «إن رأوا (الأمريكيون) أن الساخطين والمغامرين يودون إثارة المشكلات، وإن استطاعوا تحويلهم إلى مرتزقة، فلن يترددوا في القيام بذلك عبر منحهم الدعم»[35]. أكد رجل الدين (الرجعي) محيي الدين حائري شيرازي، بما ينافي المنطق بصورة أكبر، قائلاً: «يبذر من يضعفون مجلس الأوصياء والحرس الثوري الشقاق بين الناس، ويعملون على تقوية النفوذ الأمريكي»[36]. يتذرع المحافظون، بما يتجاوز نطاق اتهاماتهم الخطابية، بالوحدة الوطنية لتبرير إجراءاتهم الصارمة. لم يهدف أولئك إلى قمع الحقوق الديموقراطية للمواطنين، كما يزعمون، بل اتخاذ إجراءات أمنية متأنية، لا أكثر، لحماية إيران من التدخل الخارجي.

سـرعان مـا أدرك المعارضـون الديموقراطيون طبيعة الإسـتراتيجية الأمريكيـة القاصـرة عن بلـوغ أهدافها ذاتيـًا، والتي كانت موضـوعة في الأسـاس لدعمهـم. انتقدت شـيرين عبـادي، الحائزة على جائـزة نوبل للسـلام في العام 2003، السياسـة الأمريكية بشـدة، قائلة: «يتم النضال في إيران، لأجل حقوق الإنسـان، بأيدي الشـعب الإيراني، ونرفض التدخل الخارجي في إيران»(37). تحدث حميد رضا جاليبور، السياسي الإصلاحي البارز، بطريقة مماثلة، قائلًا: «شعر المتشددون بالسعادة حين صنف بوش إيران ضمن دول محور الشـر. أصبح بمقدورهم عندئذ تحريك مؤيديهم من الشـعب»(38). تظل الحقيقة متمثلة في اسـتغلال المتشـددين للأزمات الدوليـة، والنـزاع مع الولايـات المتحدة، لصـرف الانتباه عن أوضـاعهم السياسـية المتردية. وظفت سياسـة واشـنطن بسهولة، لسـوء الحظ، من قبل «القلة اللامنتخبة»، التي تثير ـ بما يمكن تبريره ـ بغضاء الرئيس بوش ومستشاريه إلى أبعد الحدود.

الطريق إلى الأمام

لا حاجـة للتمعـن كثـيرًا في إيـران اليـوم، علـى ما يبـدو، للقـول: إن إسـتراتيجية المحافظين لاسـتعادة سـلطتهم قـد نجحت. يؤكد انتصـار محمود أحمدي نجاد الرئاسـي على انبعاث قوي لليمين الذي بات يسيطر الآن علـى المؤسسـات السياسـية المنتخبة كافة. يتراءى للعيـان، في إعادة ترتيب دراماتيكية لوضـع السياسـة الإيرانية، وبعد مضـي ثماني سـنوات مـن الجمـود، والمآزق، والانقسـام الداخلـي، والوعود البراقة بالإصـلاح والدمقرطـة، أن الشـعب الإيراني قد سـلم الدولـة إلى المحافظين؛ علهم يتمكنون من تحقيق وعودهم بإرساء العدالة الاقتصادية.



يمكن أن تُعدّ إستراتيجية المحافظين، بالرغم من نشوتهم بالانتصار، قاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا. أثقل احتكار اليمين للسلطة كاهله بمسؤوليات ما اضطلع الإصلاحيون بها. يمكن أن يحل الإصلاحيون من تبعات بعض من إخفاقاتهم بالنظر إلى الطبيعة المنقسمة للحكم، وسياسة وضع العراقيل من قبل الجناح اليميني. يفتقر المحافظون إلى هاتين الذريعتين نتيجة سيطرتهم على مفاصل الدولة كافة. لا يملك المتشددون، بالنظر إلى عوزهم الفكري، وفسادهم، وسياساتهم المتخلفة، حلولاً ناجعة لمشكلات إيران السياسية والاقتصادية المتعددة. شخصت الصحيفة المعتدلة، «اعتماد»، علة المتشددين، قائلة: «يجدر بهم، مع كل الإمكانات التي يملكونها، وما يتمتعون به من سيطرة مطلقة على الحكم، أن يحلوا المشكلات كافة دونما أي أعذار»[39]. قد يواجه المحافظون، عشية سيطرتهم المطلقة على الحكم، جماهير ناقمة لا يستطيعون إلى إرضائها أو احتوائها سبيلاً.

يجب ألا تخفي سياسة المحافظين التهويلية، وسيطرتهم المطلقة على الحكم، الحقيقة المتمثلة في استمرارية انقسام مؤسسة رجال الدين. تتمثل مشكلة المراقبين الغربيين الدائمة، في الواقع، في اعتقادهم بجمود السياسة الإيرانية. نظر العديد إلى انتصارات الإصلاحيين في التسعينيات بوصفها بداية عهد ديموقراطي جديد لا محالة، بينما تُعدّ سيطرة المحافظين الحالية على السلطة دائمة ومطلقة. تندرج السياسة في إيران، ضمن مشهد متحرك. لا يستبعد على الإطلاق أن يعود الإصلاحيون مجددًا، ويسيطروا على البرلمان في الانتخابات المقبلة، أو أن يعتلي رفسنجاني، أو أحد أتباعه من البراغماتيين، سدة الرئاسة ثانية. فُوض المحافظون

بإنجاز مهمة عسيرة، حل مشكلات إيران الاقتصادية. إن لم يتمكنوا من إزاحة هذا العبء عن كاهل البلاد، فمن الممكن أن يواجهوا بردة فعل شعبية أخرى.

يتعين على الإصلاحيين أو البراغماتيين، إن أرادوا الاستفادة من ردة الفعل الحتمية تلك، أن يتجاوزوا معوقاتهم، ويتحولوا إلى قوى معارضة فاعلة. تعثرت محاولات كل من رفسنجاني وخاتمي، بشكل جوهري، لتغيير حدود الدولة، كما رأينا سابقًا، أمام استبدادية المرشد الأعلى، وعزم المتأدلجين على توظيف سلطتهم المؤسسية. لا يمكن، في نهاية المطاف، لأي حركة إصلاحية أن تنجح، أو نزعة ليبرالية أن تسود، دون القيام بتعديلات دستورية تحد من سلطات المرشد الأعلى، وتخضع المنصب للمحاسبة الجماهيرية. يتعين على الجمهورية الإسلامية، إن أرادت التغيير، أن تخضع عقيدتها الدينية لأسسها الجمهورية.

لا تفتقر طبقة المفكرين الإيرانيين المبدعة إلى الأفكار المتعلقة بالمضي قدمًا، ووضع ترتيبات دستورية جديدة، بغية إقامة نظام أكثر تعددية. عدل دستور إيران من قبل، لا سيما في العام 1989، حين وسعت صلاحيات المرشد الأعلى بصورة مؤثرة. تمثلت المشكلة حتى اللحظة الراهنة في غياب الإرادة، ورفض الانخراط في المعارضة والمواجهة لتحقيق الغايات السياسية المرجوة. تدل بعض المؤشرات على أن رفض الإصلاحيين والبراغماتيين، من قبل المقترعين المستائين في الانتخابات الأخيرة، قد منحهم شيئًا من التصميم في نهاية المطاف. بدأت ما تدعى بالجبهة المناوئة للفاشستية، التي أخذت تتشكل بين البراغماتيين والإصلاحيين خلال الحملة الانتخابية



الرئاسية تتخذ معالم واضحة. يناقش جيل أصغر من الناشطين، بقيادة إصلاحيين كمحمد رضا خاتمي، شقيق الرئيس السابق، وغلام حسين كارباشي، عمدة طهران السابق، وأتباع رفسنجاني بشكل علني إمكانات تشكيل جبهة مشتركة، والأفكار المتعلقة بكيفية تغيير الحدود الرئيسة للدولة. يمكن أن تسهم جهود مخلصة إضافية، لتوحيد الفئات الإيرانية المختلفة ضد اليمين (الرجعي)، في دحض الفكرة القائلة: إن مناورات المحافظين وألاعيبهم يمكن أن تديم احتكارهم للسلطة.

لا بد من التأكيد، بينما يخطط ليبراليو إيران وبراغماتيوها لمستقبلهم، على أن السبيل الوحيد لإخراج الجمهورية الإسلامية من مأزقها الحالي يكمن في إعادة العمل بالمسوّدة الأصلية للدستور، التي أكدت على فصل السلطات، وأهمية موقع الرئاسة، والتمييز بوضوح بين مسؤوليات المؤسسات المنتخبة. سيشكل ذلك عودة قوية إلى جذور الثورة، بالنظر إلى أن انتفاضة العام 1979 الجماهيرية كانت قد هدفت إلى إقامة جمهورية جديدة، نظام سياسي يقوم على التعددية واحترام حقوق الفرد. مثلت تلك الانتفاضة حصيلة جهد وطني جامع لنشر الديموقراطية بين شعب قمع طويلاً من قبل قلة غير منتخبة. يتعين على إيران، بشكل جوهري، إن أرادت استعادة روحها الديموقراطية، أن تفكك نظام الخميني السياسي، وتتخلص من إرثه الهدام، وإن اتسم بالغنى.

لو تمكن ناشطو إيران من إقامة نظام يوفق بين كل من المعتقدات الدينية والمعايير الديموقراطية، فلربما تبرز الجمهورية الإسلامية كنموذج للتطور السياسي في المنطقة. تغمر الثورة الاجتماعية الدولة



الثيوقراطية بمفهومي التمثيل والمحاسبة، وتشجع العمل السياسي، وتحدد المعارك الأيديولوجية. يرفض الشعب الإيراني - الطبقة الوسطى المنهكة اقتصاديًا، الشباب المقموع، رجال الدين الإصلاحيون، والإنتلجنسيا المضطهدة - إرثه الثوري، ويطالب بدولة تستمد شرعيتها من التأييد الشعبي. يمكن أن يقدم نظام الحكم المولود من رحم عذابات إيران ونضالاتها للمنطقة، في نهاية المطاف، نموذجًا يوظف المثل الديموقراطية للغرب، وتقاليد الشرق الأوسط الثقافية.





الفصل الثالث

موقع إيران في الشرق الأوسط الكبير

تستند توجهات الدولة الخارجية إلى العديد من العوامل والتفاعلات التاريخية. تعد السمات الثقافية، والطموحات الأيديولوجية، والضغوط الديموغرافية، والقناعات الدينية حاسمة في تحديد نظرة أي من البلدان إلى بيئته وموقعه ضمن جيرانه. لا تشكل إيران استثناء لذلك، بالنظر إلى إسهام تاريخها الوطني المتميز وتراثها الإسلامي في تحديد مقاربتها فيما يتعلق بالشرق الأوسط الكبير.

تحولت إيران، كمعظم الدول الثورية، من لاعب متشدد يتحدى المعايير الإقليمية، إلى دولة براغماتية تنتهج سياسة قائمة على حسابات المصالح القومية. نبذت إيران، خلال ثمانينيات القرن المنصرم، بقيادة آية الله الخميني المتشددة، مفهوم الشرق الأوسط، ساعية إلى تقويض النظام القائم باسم نصرة الإسلام. كافح خلفاء الخميني بوجود ذلك الإرث، بينما سعوا إلى دمج الثيوقراطية ضمن المجتمع الدولي. التمس رؤساء إيران - بدءًا من رفسنجاني، مرورًا بخاتمي، وصولاً إلى أحمدي نجاد - تحقيق المستحيل، عبر العمل على موازنة رؤية الخميني مع متطلبات المجتمع الدولي.

لا يمكن فهم سياسة إيران الإقليمية على الوجه الأمثل إلا عبر النظر إلى ثلاثة محاور: الخليج العربي، والمشرق العربي، وأوراسيا. يمثل الخليج

العربـي الأهمية الكبرى، بما يفوق المشـرق العربي وآسـيا الوسـطى. يتمثل الجانب المثير، فيما يتعلق بتحديد سياسة طهران تجاه تلك المحاور، في سير الأيديولوجية والمصالح القومية جنبًا إلى جنب. نظر السعوديون، إلى إيران بوصـفها خطرًا أصـوليًا داهمًا، في ثمانينيات القرن المنصـرم، بينما أشاد الدبلوماسيون الروس، بالقناعة ذاتها، ببراغماتية طهران واعتدالها.

أدت الجغرافيـا والمصـالح المتضـاربة دورًا مهمًا في إضـفاء الاعتدال على توجهـات إيران الأيديولوجية. أدركت الثيوقراطية، في نهاية المطاف، الحاجة إلى اسـتقرار الخليـج العربي، بالنظر إلى أن نفط إيران يصـدر بكـم هائـل عبر تلـك المنطقة الحيويـة. توقفـت الحمـلات الأيديولوجية المقدسة والهجمات الإرهابية ضد دول الخليج، وقبلت إيران الوضع القائم هناك. أدرك النظام الثيوقراطي، بصـورة مماثلة، عبثية مناصـبة جاره الروسـي القوي العداء، ولم يعمل على إثارة المشاعر الدينية في جمهوريات الاتحاد السـوفييتي السـابق. امتلكت إيـران حافزًا أكبر لانتهاج سياسـة الاعتدال، بالنظر إلى تطوير البلدين علاقات اقتصـادية وإسـتراتيجية. اتسـمت تصـرفات طهران، مع ذلك، بالحماسـة في علاقاتها مع المشرق العربـي الأكثر بعدًا ـ الذي لم يقاسـمها الحدود، أو مشـروعاته التجارية المربحة ـ وسـمحت لعدائها مع إسـرائيل بالتأثير في إسـتراتيجيتها. تظل الحقيقـة متمثلة في عدم تعارض موقف إيران المغرق في أيديولوجيته تجاه تلـك المنطقة مع مصـالحها الحيوية المؤثرة، وهو ما قلـل من حاجتها إلى تبني الحذر، واتباع سياسة أكثر براغماتية.

أذهلت السياسات والأولويات المحيرة تلك المجتمع الدولي في الكثير من الأحيان، وجعلت من سياسة إيران الخارجية أمرًا عصيًا على الفهم. يمكن



للمرء أن يدرك بصورة أفضل، عبر وضع تقييم أكثر تفصيلاً لتطور سياسة إيـران الإقليمية، ما دفع دولة رجال الديـن لاتخاذ ما اتخذته من قرارات، وما ستتبعه من توجهات مستقبلية، على الأرجح، استنادًا إلى ذلك.

مقومات السلوك الإيراني

رأت إيـران في نفسـها علـى الـدوام، أكثر مـن أي بلد آخـر، المهيمن الطبيعـي على جيرانـه. يتحلـى الإيرانيون، عـبر الأجيال، بحسـ متفرد بتاريخهـم، وعظمـة حضـارتهم، وقـوة ما تـوالى على حكـم بلادهم من إمبراطوريات ملأت الدنيا وشـغلت الناس. مثلت الإمبراطورية الأخمينية في القرن السادس قبل الميلاد، استنادًا إلى ما سبق، أولى القوى العظمى، حيث بسـطت سـيطرتها على أراضٍ امتدت من اليونـان إلى الهند. قامت السلالات الفارسية الحاكمة القبلة، من الساسانيين والصفويين، بالتوسع الإمبراطوري ذاته، بينما تمكنت، بما لا يخلو من تعقيد، من إدارة مناطق شاسـعة. يعبر حس الفوقية تجاه الجيران، من العرب الدهماء، والأتراك البسـطاء، عن جوهر الكوزمولوجيا الفارسية. تقلصت الإمبراطورية على مـر القرون، وتلاشـت الثقافة الفارسـية بحلـول التقاليـد الغربية الأكثر إغـراء، دون أن يؤثـر ذلـك في حس تقدير الـذات، والنظـرة المبالغة إلى إيران. يؤمن الإيرانيون، بالنظر إلى تاريخهم وعظمة حضـارتهم، بوجوب امتلاك بلدهم الريادة الإقليمية.

تقترن مشـاعر الافتخار القوميـة الإيرانية، مع ذلك، بحس من انعدام الأمـن نتيجة الغزو المتواصـل من قبـل القوى المعادية. اعـترى الإيرانيين الكثير من الشـك في نوايا جيرانهم ودوافعهم، بالنظر إلى ما تعرضـوا له

مــن غزوات مذلة من قبل المغول. لم تتمكــن الكثير من الأمم من الحفاظ علــى تميزها الثقافي، واســتيعاب تأثــير غزاتها، كما فعــل الفرس. هيمن الباحثون، والكتاب، والبيروقراطيون الفرس، بعد مضــي مدة من الزمن، علــى بلاط الممالك العربية، ناهيك عن تحديــد توجهاتها الثقافية. تركت تلك الغزوات القاســية، ومــا أعقبها من فترات احتــلال طويلة، مع ذلك، أثرًا لا ينســى لدى الإيرانيين، مما دفعهم إلى الشعور بالفوقية، والشك في جيرانهم على حد سواء.

مثلــت القوى الغربية، إلى حــد كبير، أكثر من هدد إيــران من غزاتها الإمبرياليــين. لم يكــن بالإمكان اســتيعاب تلك القوى، علــى النقيض من العــرب، ناهيك عن عــدم تســليمها بــإدارة الفرس بلادهم بالضــرورة. أصــبحت إيران ضــحية أخــرى، إبان فــترة التنافس البريطاني الروســي للهيمنة على آســيا الوســطى، ناهيك عن الحرب البــاردة «الطاحنة» بين الأمريكيــين والســوفييت. هيمنت القوى الإمبريالية علــى إيران، وانتهكت ســيادتها، بالرغم من عدم اســتعمارها بشكل رســمي كالهند، أو خوضها كفاحًــا تحرريًــا مؤثــرًا كمــا في الجزائر. كمنــت القــوى الخارجية خلف كل ممــن حكمــوا البــلاد، وكان بمقدورهــا تمكــين الجالس علــى العرش الطاوســي، أو إذلالــه بما لا يذكر من عنــاء. دارت النقاشــات والمداولات بين الملوك وبرلماناتهم، ولكن جميع السياسيين الإيرانيين منحوا الأفضلية لســادة اللعبة الإمبرياليــة. حظي ملوك إيــران، في بعض الأحيان، بقدر من الاســتقلالية عبر اللعب على تناقضــات القوى العظمى، ولكن ذلك لم يكــن ليحدث على الــدوام، بالنظر إلى إيثارهم الســلامة عبر التوافق مع تلك القوى. يمكن فهم تشــدد الجمهورية الإسلامية وارتيابها من المجتمع



الدولي بشكل أفضل ضمن السياق التاريخي لخضوع إيران والتلاعب بها من قبل القوى الخارجية.

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، عزو سياسة إيران الخارجية بالمطلق إلى حسها القومي ومظالمها التاريخية؛ لأن من شأن ذلك تجاهل الأسس العقديّة للنظام الثيوقراطي. أورث الخميني خلفاءه أيديولوجية تتمحور في جلها حول الصراع بين المضطهِدين والمضطهَدين. ولدت تلك النظرة من رحم تقاليد الشيعة السياسية، بوصفهم طائفة أقلية تكافح الحكام العرب السنيين، يمثل مفهوما الطغيان والمعاناة رمزين مؤثرين، ناهيك عن أهميتهما من الناحية العملية. لم تكن إيران دولة تسعى لنيل السيادة والاستقلال ضمن النظام الدولي القائم فحسب. مثلت الثورة الإسلامية صراعاً بين الخير والشر، معركة لنصرة الأخلاق وتكريس التحرر من التأثيرات الثقافية والسياسية للغرب الظالم الكافر. تعززت أيديولوجية الخميني والطموحات القومية الإيرانية، لتنتج حالة شعبية ثورية فرضت نفسها على واقع المنطقة[1].

يخفي خطاب الجمهورية الإسلامية التحريضي، وطموحها الإقليمي الحقيقة المتمثلة في عزلتها الإستراتيجية. تمثل إيران، في نهاية المطاف، دولة فارسية مطوقة بقوى غير فارسية، تحرمها من التواصل الإثني، والانخراط في العلاقات السائدة في العالم العربي. إن قامت تحالفات متينة على رؤية موحدة وقيم مشتركة، فسيقدر لإيران، بصورة أو بأخرى، البقاء في عزلة عن محيطها. لم يقلل الدين من عزلة إيران بالضرورة، حتى بروز كتلة شيعية في العراق. تعامل العرب السنة بحذر تاريخي مع الشيعة المضطهَدين، إخوتهم في الدين، واعترتهم الكثير من الشكوك

فيمـا يتعلق بهم. حاولـت إيران توظيف عزلتها، فيما يندرج ضـمن نطاق التبرير الذاتي الفارسـي النموذجي، بالنظر إلى ما لقيه مفهوما الاكتفاء الذاتـي والاعتماد على النفس من صـدى لدى الجماهـير المعزولة. لا يرى حكام إيران، مع ذلك، في معظم الأوقات، حين يستشرفون الآفاق، ما يثير الاطمئنان من المشاهد السياسية في المنطقة، أو التحالفات الجاهزة.

تمثل إيران بلد التناقضات والمفارقات: النظرة المهيبة إلى الذات وعدم الشعور بالأمن، والسعي إلى زعامة المنطقة والارتياب من الجوار وازدرائه، الخطاب العقديّ الثوري وعمليّة السلوك، إن لم نقل واقعيته. ميز التناقض الدائـم بين الطموحات والإمكانات، الهيمنـة والبراغماتية، مقاربة إيران المتشنجة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الكبير.

المحور الأول: الخليج العربي

مثـل الخليج العربي علـى الدوام أولويـة إيران الإسـتراتيجية الأولى، بالرغم من دعاوى الملالي الإسـلامية الكونية المعلنة. يشكل المجرى المائي المهم طريق إيران المباشـرة إلى الأسـواق العالمية للبترول، عصب حياتها الاقتصـادية. يجدر بنا الإشـارة هنـا، بالرغم من إثارة موضـوع العراق لاحقًا، إلى أن اهتمامات طهران وطموحاتها في الخليج تتجاوز ذلك البلد. يرى حكام الجمهورية الإسـلامية، كمن سـبقهم من الملوك الذين تعاقبوا علـى حكمهـا كافة، أن إيـران جديـرة بالهيمنة على المنطقـة بالنظر إلى حجمها وموروثها التاريخي. تبرز الأبعاد المتغيرة لسياسة إيران الخارجية بأكثر الأشـكال وضوحًا في تلك المنطقة، بينما تتراجع الراديكالية الثورية بشكل تدريجي لحساب السياسة البراغماتية.



دعا الخميني دول الخليج، عقب توليه السلطة بوقت قصير، لمحاكاة نموذج إيران الثوري، وقطع العلاقات مع «الشيطان الأكبر»، الولايات المتحدة (...).

أعلنت الدولة الثيوقراطية بوضوح الملكية رمزًا للقمع والطغيان. تحدث الخميني ذاته، بهذا الصدد، قائلاً: «تمثل الملكية أحد أكثر المظاهر الرجعية المخزية والشائنة»[2]. لن يسود المجتمع الإسلامي الأصيل تحت راية الملكية، بالنظر إلى أن النخبة الحاكمة الحقيقية تتمثل في رجال الله الصالحين. عارض حكام إيران الجدد، من ثم طبيعة الأنظمة الخليجية، بما يتجاوز نطاق سياساتها الخارجية[3].

أصبحت المملكة العربية السعودية هدفاً للهجمات الحاقدة، بينما اتخذت إيران من العداء والراديكالية منهجًا لها. امتلك البلدان، بصورة أو بأخرى، الكثير من العوامل المشتركة، بالنظر إلى استناد شرعيتهما إلى المهمة الكونية المتمثلة في نشر الإسلام والدفاع عنه. وفرت المنافسة الطبيعية، الناتجة عن اختلاف تأويلي البلدين للإسلام، الأرضية لتوتر العلاقات بينهما، ناهيك عن العلاقات السعودية الأمريكية الوثيقة (...).

لم تبؤ جهود طهران الهدامة بالفشل، حيث عمت التظاهرات، في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم، كلاً من الكويت، والسعودية، والبحرين. لم تلقَ رسالة إيران الثورية القبول في نهاية المطاف، مع ذلك، إلا لدى فئة صغيرة من الأقليات الشيعية. لم تقم المظاهرات الشيعية المتفرقة، علاوة على ذلك، لمحاكاة ثورة إيران، بل للتعبير بالأحرى عن حرمان الشيعة الاقتصادي



والسياسي في تلك البلدان. اتخذ المتظاهرون من التهديد الإيراني فزاعة لتحقيق مطالبهم، وانتزاع حقوقهم من النخبة الحاكمة. أدركت الأنظمة الحاكمة ذلك بدورها، كما بدت الحال عليه، واستجابت، بعد إخماد تلك المظاهرات بالقوة، لبعض المطالب الاقتصادية بغية استعادة الهدوء. أنهت تلك الإستراتيجية، بشكل رئيس، محاولة إيران لاستغلال مظالم الشيعة بغية إقامة نظام جديد. لجأت طهران، فيما بعد، إلى العنف والإرهاب، وقد أدى ذلك إلى تنفير السكان المحليين.

نُسبت حملة من التفجيرات، واستهداف السفارات، والمعامل الصناعية، ومنشآت النفط، بعد فترة قصيرة إلى مجموعات معارضة ممولة من قبل إيران. ضمت الدول المستهدفة بتكتيكات إيران الجديدة (الكويت، والبحرين، والسعودية) تجمعات شيعية كبيرة. مثّل حزب الدعوة، الذي شكل جزءًا من التحالف الحاكم في عراق ما بعد صدام، أداة للإرهاب الإيراني في الكثير من الحالات. لا يقصد بذلك الإشارة إلى المفارقة المتمثلة في تمكين الولايات المتحدة عميل الإرهاب الإيراني، بل لإظهار أن حماسة إيران الثورية تلاشت سريعًا، مما دفعها إلى الاعتماد على ما لم يفشل من التكتيكات الإرهابية في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة فحسب، بل وتحسين موقفها أمام المجتمع الدولي كذلك[4].

لم تحقق سياسة إيران الخارجية الثورية أيًا من أهدافها، بحلول وفاة الخميني في العام 1989. لم تفشل محاولة طهران لتصدير ثورتها فحسب، بل دفعت دول الخليج كذلك للتصلب في مواجهتها. قطعت دول إقليمية بارزة، كالسعودية، علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية، بينما وضعت الدول عداواتها التاريخية جانبًا، لتتوحد في مجلس التعاون



الخليجي، المنظمة التي كرست نفسها، إلى حد كبير، لاحتواء النفوذ الإيراني. عزز الملوك والأمراء العرب، بالتناغم مع ذلك، علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة بصورة إضافية، ومولوا جيش صدام حسين بسخاء في حربه مع إيران. انحصرت الثورة المتجاوزة للحدود، كما كان باديًا، ضمن حدود إيران ذاتها.

تمثل تسعينيات القرن المنصرم إحدى أكثر مراحل تحول الجمهورية الإسلامية أهمية. صرف انتهاء الحرب الطويلة مع العراق، ووفاة الخميني، بصورة مفاجئة، التركيز عن المخاطر الخارجية إلى معضلات إيران الداخلية. أسهم شبح الجيوش العراقية الغازية في توفير قدر كبير من التناغم السياسي، ومكن النظام من تحريك الجماهير خلف دعواته إلى المقاومة الوطنية. تمكنت الدولة، بالنظر إلى سلطة الخميني المطلقة، وسيطرته على مخيلة الجماهير، من صرف الانتباه عن مشكلاتها الداخلية، واحتواء النقمة الشعبية. باتت أسس شرعية النظام وسلطته بحاجة إلى التغيير الآن، وتعين على الجمهورية الإسلامية توفير أسباب منطقية لحكمها، بما يتجاوز نطاق الغزو الكارثي لأراضيها، والدعاوى الأخلاقية لمؤسسها.

بدأ حكام إيران البراغماتيون الجدد بقيادة رفسنجاني، استنادًا إلى ما سبق، في البحث في ترتيبات أمنية إقليمية تضمن استقرار الخليج بواسطة أنظمته المحلية، بعيدًا عن تدخل القوى الخارجية. رأى رجال الدين في إخراج صدام من الكويت ونزع مخالبه، في العام 1991، فرصة ذهبية لفرض هيمنتهم على المنطقة. دعت طهران في تلك الفترة إلى تعاون اقتصادي وأمني أكبر، عوضًا عن تحريض الشيعة، ودعوة الجماهير



لمحاكاة نموذج إيـران الثوري. توقف نجاح تلك الطموحات، بكل الأحوال، على انسـحاب القوات الأمريكية. كان من شأن ذلك تقديم المنطقة لإيران على طبق من فضـة، بالنظر إلى تفوق طهران الواضـح، وتحجيم الوجود الأمريكـي، وحدوث شـرخ دائم بين العـراق ودول الخليـج العربي. تمثلت مشكلة ذلك الطرح الوحيدة في رفضه بشكل جوهري من قبل دول الخليج، بعـد أن أكد لها غزو الكويت خطورة الاعتماد على أنظمة محلية مسـتبدة لضمان أمنها[5].

تعارضـت حيلة إيران الجديدة في الجوهر مع ما اتبعته دول الخليج مـن تكتيكات للحفاظ على بقائها. نظـرت دول الخليج، بما ينتابها من قلـق دائم حيال مخططـات جيرانها الأقوى والأكثر سـكاناً، إلى نزعة طهران لإقامة أمن جماعي بعين الخشية. لم يكن الأمراء المحليون على اسـتعداد لقطع العلاقات مع الولايات المتحدة مـن أجل إيران، بالرغم مـن إقامـة علاقـات دبلوماسـية وتجارية معهـا، وما طرأ من تحسـن على تلك العلاقات. سـعى أولئك، بما ينسـجم مع مواقفهم التاريخية، إلى طلـب الحمايـة من القـوى الخارجية ضـد الطامعـين في ثرواتهم ومواردهم من دول الجوار. ارتفع مستوى التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وأنظمة الخليج بشكل ملحوظ، في أعقاب حرب الخليج الثانية، مع احتواء أمريكا العراق، وفرضـها منطقة حظـر الطيران من قواعد عسـكرية في السـعودية والكويت. اسـتقطبت راديكالية إيـران الثورية دول الخليـج في ثمانينيـات القرن المنصـرم، بينما أدى إصـرارها، في التسعينيات، على انخراط تلك الدول في معارضة الوجود الأمريكي إلى إثارة جو من التوتر والانقسام.



لجأت إيران إلى الإرهاب مجددًا بعد سقوط طروحاتها. إن رفض قادة الخليج قطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة، فلربما دفع العنف الموجه ضد القوات الأمريكية واشنطن إلى الانسحاب طواعية من المنطقة. مثّل الخروج الأمريكي من لبنان، بالنسبة لنظام رجال الدين، والكثير من دول الشرق الأوسط، في أعقاب تفجير مقر المارينز في العام 1983، إشارة إلى عدم استعداد الولايات المتحدة لتحمل ذلك القدر من الخسائر، وإمكانية إجبارها على الانسحاب إن تعرضت لعمل إرهابي مؤثر آخر. لم يرق وجود القوات الأمريكية في السعودية للملالي على الإطلاق، بينما نأت الرياض بنفسها عن التملق الإيراني. اتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات أبراج الخبر، حيث يقطن موظفون عسكريون أمريكيون، في العام 1996[6]. ينطوي ذلك الاتهام على قدر من المصداقية، بالنظر إلى سياسة إيران الضاغطة باتجاه خروج القوات الأمريكية عبر استخدام العنف. فشلت إستراتيجية العنف الانتقائي الإيراني مجددًا، كما حدث في السابق، في تحقيق طموحاتها.

لم يتمكن رفسنجاني وحلفاؤه البراغماتيون، في نهاية المطاف، من إضفاء الانسجام بشكل جوهري على علاقات إيران مع جيرانها. تخلصت الجمهورية الإسلامية بالفعل، مما لا شك فيه، من قدر كبير من راديكاليتها الثورية، وبدأت الظهور بمظهر الدولة الحكيمة التي تبني سياساتها وفق حسابات المصالح القومية الحذرة. أسهمت علاقات طهران المتوترة مع الولايات المتحدة، مع ذلك، وإصرارها على معاداة دول الخليج لواشنطن على حد سواء في تقويض بادرات حسن النوايا الإيرانية. قضت إيران بصورة جوهرية، ما إن عادت إلى توظيف الإرهاب بما لا يدعو للاستغراب على إمكانية بروزها بوصفها لاعبًا أساسيًا ضمن جوارها المباشر.

ترافقت أهم التغيرات في سياسة إيران الإقليمية مع انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في العام 1997. تطور منظور خاتمي الدولي، كما رأينا سابقاً، بفعل الجدالات والمداولات السائدة ضمن دوائر إيران الفكرية. شعر الكثير من المفكرين ورجال الدين المعارضين بالقلق حيال جمود سياسة إيران الخارجية، وعجزها الواضح عن الاستجابة إلى الحقائق الدولية والإقليمية المتغيرة. لم تقتصر الرؤية الإصلاحية على إخضاع الثيوقراطية لقدر أكبر من المحاسبة من قبل مواطنيها فحسب، بل وإنهاء حالة النبذ والعزلة التي تعيشها الجمهورية الإسلامية، ودمجها ضمن المجتمع الدولي. اعتمد خاتمي، كما في إصلاحاته السياسية على عمل المفكرين خارج بنية السلطة المتحجرة المتعنتة.

أدرك خاتمي، فيما يتعلق بمقاربته نحو الخليج، أن المحاولات السابقة للتصالح مع الدول فشلت نتيجة إصرار إيران العقديّ على انخراطهم في معاداة الولايات المتحدة. عمل خاتمي، بشكل جوهري، على التمييز في علاقات إيران. واصلت طهران معارضة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وألحت في الدعوة إلى استبدال منظومة محلية به. لم يؤدِّ رفض دول الخليج عرض إيران، بكل الأحوال، إلى اتخاذ إجراءات مضادة أو القيام بعمل إرهابي. كان خاتمي على استعداد لتطبيع العلاقات مع دول الخليج بالرغم من ارتباطها بالولايات المتحدة. تهيأت إيران، للأسباب الواقعية كافة، للعيش في خليج تحدد الولايات المتحدة توازن القوى فيه.

أيد آية الله خامنئي، في لفتة واضحة، مبادرة خاتمي. صرح خامنئي بوضوح، في خطاب أمام حشد من الشخصيات العربية في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، في العام 1997، قائلاً: «لا تشكل إيران



تهديدًا لأي بلد إسلامي»[7]. اعترف «بيان رؤية» طهران، الذي نال مباركة خامنئي، بسيادة الدول المجاورة وحرمة أراضيها، وتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأنظمتها. يتمثل السؤال المحير في سبب التغير الجوهري في موقف خامنئي المبدئي المعادي لملوك الخليج وأمرائه. لا بد أن شعبية خاتمي الكبيرة، في أوائل مدة رئاسته، قد أثرت في المرشد الأعلى، مما دفعه لتغيير مواقفه. استشعر خامنئي الرأي العام على الدوام، بشكل أو بآخر، وبدل من مواقفه وفقًا للمزاج الشعبي، بالرغم من الحقيقة المتمثلة في عدم تأثر سلطته بالانتخابات أو الاستفتاءات. تصرف الرجل، علاوة على ذلك، ببراغماتية في أوقات متفرقة، بالرغم من نزعاته الأيديولوجية المتشددة، ولربما أحس أن عزلة إيران المتواصلة عن محيطها المباشر تضر بمصالحها. لربما رأى خامنئي، عبر التمعن في وضع المنطقة، أن انتخاب خاتمي قد وفر لإيران فرصًا معينة لإزالة الحواجز، والتصالح مع دول مهمة، كالسعودية. وفر خامنئي، الدعم الرئيس الذي كانت تحتاجه سياسة خاتمي التصحيحية.

نجحت دبلوماسية حسن الجوار التي اتبعها خاتمي، في نهاية المطاف، في إصلاح علاقات إيران مع الأنظمة المجاورة. تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقات التجارية، والدبلوماسية، والأمنية بين الجمهورية الإسلامية ودول الخليج. نجح خاتمي أخيرًا، عبر القيام بذلك، في تجاوز إرث الخميني، واستبدال سياسات مصلحية مغرقة في براغماتيتها بعدائه الأيديولوجي. تمثل تلك التركة الثقيلة التي خلفها مؤسس الجمهورية الإسلامية المفرط في عدائيته، لمن حكم بعده من (الرجعيين)[8].

تلوح مخاطر كبيرة في الأفق، في يومنا هذا، بينما تعزز حكومة المتشددين الحالية من سلطتها، وتصرح علانية برغبتها في العودة إلى جذور الثورة. يعتقد كل من صناع السياسة الأمريكيين ونظرائهم الأوروبيين، على ما يبدو، أن النظام الجديد سيلجأ للعنف والإرهاب مجددًا، بغية الإطاحة بالأنظمة المجاورة وتصدير الثورة. تتجاوز تلك التحذيرات واقع إيران في الحقيقة. تغيرت سياسة إيران بشكل جذري، فيما يتعلق بالخليج، في عهد خاتمي، وتمحورت بشكل رئيس حول الحفاظ على مصالحها القومية. تدار سياسة إيران الإقليمية، بغض النظر عن توازن القوى بين المحافظين والإصلاحيين، وفق مبادئ محددة تشترك جميع نخب البلاد السياسية بها.

سيسود ذلك المنطق بالرغم من الانتقال الأخير للسلطة في إيران. التزم الرئيس الجديد أحمدي نجاد حدود سياسة إيران الدولية الحالية، فيما يتعلق بالخليج العربي، بالرغم من تصميمه، وحلفائه على إلغاء الحريات الاجتماعية والثقافية التي تمتع الإيرانيون بها إبان حكم الإصلاحيين. عكس الرئيس أحمدي نجاد ـ في خطابه أمام البرلمان، في آب/ أغسطس 2005، لتسليط الضوء على توجهاته ـ الإجماع السائد في إيران، مشيرًا إلى أهمية العلاقات البناءة مع «دول العالم الإسلامي، ومنطقة الخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين، وآسيا الوسطى»(9). تم التأكيد على ذلك أيضًا من قبل علي لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، والشخصية الأكثر تأثيرًا فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية(10). لم تلجأ إيران أحمدي نجاد، على النقيض مما حدث في الثمانينيات، إلى الإرهاب للإطاحة بدول الخليج، ولم تُعد تفعيل علاقاتها مع منظمات الخليج الإرهابية، بغية إحداث تغييرات سياسية.



لا يرغب القوميون المتشـددون، بعد سيطرتهم على السلطة التنفيذية، في الإساءة إلى العلاقات المتطورة التي أنتجتها الحقبة الإصلاحية السابقة مع دول الجوار، بالرغم من افتراقهم عن خطاب «حوار الحضارات» الذي تبناه أسـلافهم، وتشكيكهم المعلن في الولايات المتحدة. يبدو أن الإيرانيين قد تجاوزوا إرث الخميني أخيرًا، فيما يتعلق بالخليج، وأجمعوا على التعامل مع شؤونه ببراغماتية واضحة.

المحور الثاني: المشرق العربي

مثلـت سياسـة الجمهوريـة الإسـلامية تجاه المشـرق العربـي أحد أكثر الجوانـب الأيديولوجية لعلاقاتها الدولية ثباتًـا. تمثل المحور الرئيس لمقاربة طهـران تجـاه تلـك المنطقـة في معارضـتها الشـديدة لإسـرائيل، والجهود الدبلوماسـية لتطبيع العلاقات بين الدولة اليهودية وجيرانها. كرست إيران سياستها الأيديولوجية المتشـددة عبر عدد من المناحي الإستراتيجية (دعم جماعات مسـلحة كحزب الله على سـبيل المثال)، وهو ما منحها القدرة على التأثير في سياسـات المشـرق المباشـرة، ورفع صـوتها عاليًا فيما يفترض أن يكون خارج نطاق سيطرتها من مداولات. تملك إيران الحرية في اتباع سياسة طائشـة مؤذية في المشـرق البعيد، علـى النقيض من الخليـج العربي، حيث يفرض الموقع الجغرافي التصـرف بواقعية؛ حفاظاً على الاستقرار. تحالفت إيـران، بالتناغم مـع ذلك، مع النظام السـوري الراديكالي الذي يشـاركها العداء لإسرائيل، بينما نأت بنفسها عن مصر، الدولة الرئيسة التي سعت في الكثير من الأوقات إلى إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. لا يرجع جنوح طهران إلى براغماتية مماثلة لتلك التي اتبعتها في الخليج، بالنظر إلى قدم سياستها حيال المشرق العربي، وتمحورها حول العداء لإسرائيل.



يمكن للزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى المستويات، والكم الكبير من الاتفاقات الموقعة بين سوريا وإيران، أن تعطي الانطباع بوجود تحالف وثيق بين البلدين، واشتراكهما في الرؤية والأولويات. يمكن اعتبار العلاقة بين البلدين بأفضل الأحوال، مع ذلك، بمنزلة تحالف مصلحة يقوم على مخاوفهما المشتركة. تلاقت عداوة إيران المستمرة تجاه إسرائيل، طيلة العقدين السابقين، مع الرغبة السورية في ممارسة الضغوط على الإسرائيليين لاستعادة الأراضي المحتلة في العام 1967. تنطلق سوريا من حسابات إستراتيجية مجردة، بينما تستند سياسة إيران إلى توجهات إسلامية. قد ترى طهران في حزب الله قوة إسلامية طليعية تقاتل «الكيان الصهيوني»، بينما لا يمثل في نظر دمشق سوى ورقة أخرى للضغط على إسرائيل. تبدو إمكانية الخلاف بين البلدين كبيرة. يمكن أن تقبل سوريا، اتفاقية تعترف بموجبها بإسرائيل مقابل استعادة مرتفعات الجولان، بينما ترفض إيران ذلك بالنظر إلى استناد عدائيتها الأكثر أيديولوجية إلى ما هو أعمق من مجرد تسويات إقليمية(11).

يشكل العراق كذلك، بما يتجاوز مسألة إسرائيل، مصدر انقسام محتمل بين سوريا وإيران. اشترك البلدان في معاداة صدام حسين إبان فترة حكمه. أدان حزب البعث السوري انشقاق جناحه العراقي منذ زمن طويل، واعتبر نفسه الممثل الشرعي للاشتراكية العربية. تقاسم ملالي إيران غايات النظام السوري المغرقة في علمانيتها، بعد أن ناصبوا صدام العداء ذاته نتيجة حربهم معه. تدل بعض المؤشرات مجددًا على إمكانية فشل الحلف العربي الإيراني الوحيد في الصمود أمام سياسات الشرق الأوسط المتغيرة. لا ترغب سوريا، على النقيض من الثيوقراطية



الإيرانية، في تمكن القوى الدينية ـ لا سيما اللاعبون الشيعة ـ بصورة أكبر في العراق. تنظر سوريا العلمانية التي خاضت حربًا بلا هوادة ضد إسلامييها، بعين القلق إلى بروز الأحزاب الدينية في العراق. أملت سوريا، كمعظم ملكيات وجمهوريات المنطقة أن تؤدي الإطاحة بصدام، بطريقة أو بأخرى إلى استلام السلطة من قبل بعثي آخر يغرد ضمن سرب الكتلة العربية العلمانية. يتمثل الجانب المثير لمحنة العراق الحالية في مدى التناقض القائم بين إيران وسوريا، حيث تعمل دمشق على دعم التمرد، السني في معظمه، بينما توفر طهران الدعم للأحزاب الشيعية الحاكمة. تأمل إحدى الدولتين في زعزعة استقرار العراق عبر العنف المتواصل، بينما ترى الأخرى، في العملية السياسية التقليدية، الطريق الأفضل لتأمين مصالحها القومية.

يتمثل ما يوحد دمشق وطهران بصورة متزايدة - في مفارقة أخرى من مفارقات الشرق الأوسط - في إدارة الرئيس بوش. غدت إيران شريكًا لا يمكن الاستغناء عنه من قبل دمشق، بالنظر إلى عدم قدرة أو قابلية واشنطن للانخراط بشكل فعلي في عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، وصياغة اتفاقية تقبلها سوريا. أُجبر الطرفان، بفعل الضغوط القاسية الممارسة عليهما من قبل البيت الأبيض، على الاعتماد على بعضهما بعضًا في مواجهة عدوهما المشترك الراهن. يمكن أن تؤدي التطورات في المنطقة خلال بضع السنوات القادمة، إلى فك الارتباط بين الحليفين المتناقضين. ستضطر سوريا يومًا ما، في نهاية المطاف، بوصفها دولة تجاور إسرائيل، إلى القبول بتسوية إقليمية مع إسرائيل، وإنهاء نزاعها الطويل، القاصر عن بلوغ أهدافه ذاتيًا. يمكن لإيران البعيدة عن متناول الذراع العسكرية

الإسرائيلية، أن تواصل معاداتها لإسرائيل، وسياساتها الأيديولوجية الثابتة. قد لا تنظر سوريا في الوقت ذاته بعين الرضا، بوصفها دولة علمانية، إلى حلفاء إيران الشيعة الجدد في العراق، كما السعوديون والأردنيون، الذين يحذرون نهارًا جهارًا من بروز «الهلال الشيعي». سيتعين على سوريا، بينما يزداد الاستقطاب الطائفي في الشرق الأوسط، الاختيار بين تحالفها المثير للجدل مع إيران، ومصالحها المرتبطة بالكتلة العربية الأكبر.

تظل مصر مركز ثقل السياسة العربية، بغض النظر عما سيؤول التحالف السوري - الإيراني إليه. يفوق عدد سكان مصر الآن بقية دول المشرق العربي، ولا يمكن ذكر مساحة بعض دول الجوار، كلبنان والأردن، بالمقارنة معها. تعد مصر، علاوة على ذلك، الأطول عهدًا بالتحديث، ناهيك عن بنيتها الصناعية والتعليمية الأكثر اتساعًا، ونتاجها الزراعي والفكري الأكبر حجمًا. انحسر تأثير القاهرة على مر السنين، ولكن تضامن العرب استند على الدوام إلى قيادتها الفاعلة. قلل توتر العلاقات الإيرانية ـ المصرية من تأثير طهران في المشرق العربي إلى حد كبير. لا يمكن لأي تحالف مع سوريا، أو رعاية لحزب الله، التعويض عن تباعد إيران عن أكثر الدول محورية في المنطقة[12].

لم يقتصر العداء الإيراني على الولايات المتحدة إبان بواكير الثورة. لم يجسد أي من القادة خنوع الطبقة السياسية العربية، في نظر الخميني وأتباعه، كالرئيس المصري أنور السادات. تعرضت اتفاقية كامب ديفيد، التي أنهت حالة العداء بين مصر وإسرائيل، لأقسى أنواع الهجوم من قبل رجال الدين الإيرانيين. لم تمثل تلك الاتفاقية في نظرهم ابتعادًا عن



تعاليم الإسلام فحسب، بل وارتدادًا عنه أيضًا. كان السادات في نظر الخميني متعهدًا «للإسلام الزائف»، كما أثبتت اتفاقية كامب ديفيد، ناهيك عن عمالته للصهيونية. أثار استقبال السادات الحار للشاه المنفي (الذي أمضى أواخر أيامه في مصر) حنق الملالي الحاكمين بشكل إضافي. أثار احتفال طهران بقاتل السادات، بالمقابل، عبر إطلاق اسمه على أحد الشوارع الكبرى، وإصدار طابع بريدي يخلد ذكرى المناسبة، سخط النخبة المصرية الحاكمة، التي لم تكن مخاوفها من مذهب إيران الثوري بخافية في الأساس. لم يكن من السهل تجاوز ما خلفته تلك السياسات القديمة من أثر في العلاقات المصرية ـ الإيرانية. عززت أحداث لاحقة من مناخ العداء وعدم الثقة بين الطرفين[13].

صبت الحرب العراقية ـ الإيرانية مزيدًا من الزيت على نار العداء المصري ـ الإيراني. مثلت تلك الحرب في نظر القاهرة، المنبوذة من قبل العرب نتيجة صلحها مع إسرائيل، فرصة ذهبية للتأكيد على عروبتها، وترميم العلاقات مع حلفائها السابقين. بدأت مصر، بعد نشوب الحرب بفترة قصيرة، في تزويد العراق بالأسلحة، بالرغم من الحقيقة المتمثلة في تنافس البلدين عقودًا على زعامة الشرق الأوسط. هدفت السياسة المصرية، بما يتجاوز استغلال الفرصة للعودة إلى الحظيرة العربية، إلى احتواء ثورة إيران ضمن حدودها، وتأجيج حربها الطويلة مع العراق بغية إضعافها. لم تكن تلك السياسات تقل في نظر الجمهورية الإسلامية عن الانخراط في الحرب، وقد أسهمت في زيادة عداء رجال الدين للقاهرة.

لم يؤدِّ انتهاء الحرب بالضرورة إلى انفراج العلاقات بين البلدين. شهد العام 1990 اختلافًا جذريًا آخر في الرؤى بين طهران والقاهرة.



مثلت هزيمة صدام، في نظر مصر والولايات المتحدة، فرصة مواتية لحل النزاع العربي - الإسرائيلي، بينما ارتأت طهران دفع نموذجها الإسلامي عبرها. أخذ الإسلام المتشدد في البروز، كما كان باديًا، بالنظر إلى ما أبداه تنظيم الجهاد الإسلامي من تحدٍّ للنظام المصري، وصعود نجم حزب الله في سماء السياسة اللبنانية، وانتصار جبهة الخلاص الإسلامية في انتخابات الجزائر الديموقراطية. بدأ لواء المقاومة الفلسطينية، التي اضطلعت الأحزاب اليسارية العلمانية تاريخياً بقيادتها، في الانتقال بصورة مطردة إلى المنظمات الإسلامية العنفية كحماس. بدأت المنطقة تعتنق رسالة الخميني أخيرًا، كما تراءى لملالي إيران. عملت الجمهورية الإسلامية بفاعلية على تشجيع حظوظ الإسلاميين المتشددين، بينما سعت الدولة المصرية إلى نشر الاستقرار الداخلي، وإقناع الدول العربية باتباع مسارها السلمي مع إسرائيل.

اندرج اتهام الرئيس المصري حسني مبارك إيران، بطريقة أو بأخرى، بنشر الأصولية في مصر والشرق الأوسط في إطار المصلحة الذاتية، ولم تعوزه المصداقية. كافحت مصر الراديكالية الإسلامية منذ زمن طويل، ولا يعد تجذر النزعة الإسلامية في المجتمع المصري بخافٍ على أحد. كان أهم الأحزاب الأصولية في الشرق الأوسط، في نهاية المطاف، الإخوان المسلمين، قد تأسس في مصر في ثلاثينيات القرن المنصرم، ليلقى التأييد تلقائيًا عبر المنطقة[14]. لا يجب أن تخفي الضجة المثارة حول المذهب السلفي الحقيقة المتمثلة في انتماء رواد فكر القاعدة، ومهندسي تكتيكاته، إلى مصر في معظمهم، بقيادة الرجل الثاني، سيئ الصيت، أيمن الظواهري[15]. كان دعم إيران لمتطرفي مصر الإسلاميين، وإن



اتسم بالتواضع كفيلاً بإدخال النظام المصري، في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، في أتون حرب حقيقية ضد حركتهم العنفية المسلحة.

جرت محاولات لتخفيف الاحتقان مع مصر في عهد خاتمي. بدا أن مثل ذلك التطبيع لا يمثل أولوية قصوى لدى كل من البلدين. لم تسمح نضالات خاتمي الداخلية، ومحاولاته الدؤوبة للتواصل مع الولايات المتحدة، بالقيام بأي اختراق دبلوماسي آخر. انصرف نظام مبارك، في الوقت ذاته، إلى مواجهة تحدياته الداخلية، وإحياء عملية السلام المتعثرة، مما أفقده الاهتمام، على حد سواء، في التقدم بقوة على ذلك الصعيد.

قد لا تكون العلاقة بين البلدين، في يومنا هذا، متوترة كما كانت في بواكير الثورة، ولكن الجمود يعتريها بكل الأحوال، بالنظر إلى عزوفهما عن المضي قدمًا، كما يبدو للعيان. لا يسعى نظام أحمدي نجاد المتشدد، على الأرجح، لفتح صفحة جديدة، بالنظر إلى استمرار العديد من محافظي إيران في رفض اتفاقية كامب ديفيد. عبرت صحيفة «جمهوري إسلامي» الرجعية بامتياز عن رؤية العديد من اليمينيين، قائلة: «ستؤدي إقامة أي نوع من العلاقات السياسية مع حسني مبارك إلى الذوبان في النظام الموضوع من قبل أمريكا والصهيونية في المنطقة»[16]. لن يتمكن أحمدي نجاد على الأرجح، بالنظر إلى الرؤية السائدة تلك بين قاعدة مؤيديه، من المضي قدمًا نحو علاقات أفضل، وإن تملكته الرغبة في ذلك.

أدركت الجمهورية الإسلامية أخيرًا، بعد سنوات من اعتناق الراديكالية الثورية، فيما يتعلق بالخليج العربي، أنها لن تتمكن من إقامة علاقات



مقبولة مع دول الخليج إن لم تصلح ذات البين مع السعودية أولاً. يتعين على حكام إيران استيعاب الدروس الآتية فيما يتعلق بالمشرق العربي: الحقيقة المتمثلة في عدم قدرة إيران على الانخراط في الشرق الأوسط الكبير ما لم تحسن علاقاتها مع مصر. عبثية التحالف التكتيكي مع النظام السوري المحاصر، ورعاية المنظمات (الإرهابية) كحزب الله، فيما يتعلق بتسهيل التواصل مع العالم العربي. يمكن لطهران استخدام العنف والإرهاب لتسليط الضوء على مطالبها، وعرقلة مبادرات السلام بين إسرائيل والعرب، ولكنها ستكون بحاجة إلى ما هو أكثر إيجابية من الأجندات -عوضًا عن رفع الشعارات الإسلامية المصطنعة، ومعاداة الدولة اليهودية- إن أرادت التأكيد على نفوذها في المنطقة. يتمثل ما هو أمر وأدهى في الاستقطاب الطائفي الذي يعم الشرق الأوسط بصورة تدريجية، وتشارك إيران الشيعية فيه بشكل متزايد ضد القوى السنية المستنفرة. يمكن أن تبرز الجمهورية الإسلامية بوصفها لاعبًا مهمًا في محيطها المباشر، ولكن ذلك لن ينطبق، على الأرجح، على المشرق العربي بوصفها دولة شيعية أعجمية.

المحور الثالث: أوراسيا

اتسمت مقاربة إيران تجاه جيرانها الشماليين والشرقيين بالواقعية الدائمة، على النقيض من سياستها في الخليج والمشرق العربيين. أسهم قرب الدولة الروسية القوية، وإمكانات توقيع اتفاقات تجارية، وعقد صفقات أسلحة مهمة في إضفاء قدر من البراغماتية الدائمة على سياسة إيران. بدت الجمهورية الإسلامية، بما يدعو للاستغراب، لا مبالية على



الدوام بعذابات ونضالات مسلمي آسيا الوسطى، بالرغم من مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير الثورة. ارتبطت الدولة الإيرانية المحاصرة ـ بما تحتاجه من أسلحة وصفقات تجارية ـ والقوة العظمى الجريحة السابقة ـ بما تسعى إليه من ربح وفرض للذات ـ ارتبطت كلتاهما بعلاقة نفعية انتهازية، تتجاوز الأيديولوجية لحساب المصالح المادية الملموسة. لم تنحصر تلك البراغماتية في التعامل مع روسيا فحسب، بل وأفغانستان كذلك، حيث تمثلت أولوية الثيوقراطية في إرساء الاستقرار على الدوام، لا الإنقاذ الإسلامي المقدس. أجبرت النخبة الأقلية الثيوقراطية الحاكمة لإيران، بشكل جوهري، من قبل مخاوفها المتعلقة بالعزلة على الصعيد الدولي، وانتقال المشكلات الأفغانية عبر حدودها، على تجاوز توجهاتها الأيديولوجية، والتماس مصالحها الواقعية ضمن الكتلة الأوراسية الضخمة.

تمثل شعار السياسة الخارجية الإيرانية الدائم، عشية قيام الثورة الإيرانية، في «لا شرقية ولا غربية». ازدرى الخميني الشيوعية السوفييتية بما لا يقل عن الليبرالية الغربية، ولطالما هاجم الاتحاد السوفييتي السابق بأقذع العبارات. أدانت إيران الغزو السوفييتي لأفغانستان صراحة، ودعمت المجاهدين بقوة ضد الاحتلال. لاحق الملالي بلا هوادة، على الصعيد الداخلي، عناصر حزب التودة الشيوعي، وغيرهم من القوى اليسارية المنجذبة إلى النموذج السوفييتي. لم تبخل موسكو بدورها في تزويد صدّام بالسلاح، بينما شن حربه العدوانية على إيران، وكثيرًا ما دعمت العراق ضد إيران في مختلف المحافل الدولية.

لم يتجه الطرفان مع ذلك نحو المواجهة الفعلية، بالرغم من التوتر القائم بينهما تحت السطح، بالنظر إلى ارتفاع مستوى التبادل التجاري



بين البلدين باطراد، ناهيك عن التمثيل الدبلوماسي السوفييتي الفاعل في طهـران. أدرك النظام الثيوقراطي، كما بدت الحال عليه، في توجه مغاير لمقاربته تجاه الولايات المتحدة، أن قربه الجغرافي من الاتحاد السـوفييتي، وابتعاده عن الغرب، يتطلبان علاقة أكثر واقعية مع موسكو. اختلف الطرفان في كثير من الأوقات حول مسائل مهمة كأفغانستان والعراق، ولكن الخميني تمكن بطريقة أو بأخرى من كبت عداءاته الأيديولوجية، ومواصـلة ما بدا نافعًا لمصالح بلاده من علاقات مع الاتحاد السوفييتي[17].

تبنت موسـكو سياسة إقليمية جديدة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، في العـام 1991، وبروز الاتحاد الروسـي. اصـطفت الدولة السـوفييتية السابقة بقوة إلى جانب الأنظمة العربية الثورية، وشاركتها المخاوف فيما يتعلق بالصـراع العربي ـ الإسرائيلي. اكتسبت توجهات جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثًا، وحالة اليقظة الإسلامية في تلك المنطقة أهمية أكبر، لدى سادة الكرملين الجدد، من مشكلات عملاء النظام السوفييتي السابق من العرب. أصبح استقرار الحدود الروسية الآن متوقفًا في جزء منه على امتناع طهران عن تأجيج المشاعر الإسلامية في آسيا الوسطى. بـدأت روسـيا، علاوة على ذلـك، بالنظر إلى انحسـار نفوذها بصـورة مؤثرة، وحاجتها الماسـة إلى العملة الصـعبة، في بيع ترسانتها العسكرية لمـن يدفع قـدرًا أكبر من المال. مثلت إيران سـوقًا مغريًا لتجار السـلاح الروس، بالنظر إلى امتلاكها المال، والرغبة الشـديدة في التسـلح، كما تبدو الحال عليه[18].

تعين على الجمهورية الإسـلامية التكيف بطريقتها الخاصـة مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز آسيا الوسطى. نشرت إيران رسالتها الإسلامية،



خلال الحقبة السوفييتية، عبر موجات الأثير، بلغات محلية عدة، دون أن تتأمل الكثير من ذلك. أشبعت تلك الدعاية المحدودة حاجاتها الأيديولوجية دون توتير العلاقة مع جارها القوي. تعين على إيران الحذر عقب انهيار الإمبراطورية السوفييتية، واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى: موازنة ما يربطها من علاقات إستراتيجية بروسيا، مع مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير نموذجها الثوري إلى البيئة الخصبة الجديدة. عدلت إيران من أيديولوجيتها إلى حد كبير ـ فيما يدلل على ما بلغته من حصافة ـ مؤثرة الاستقرار والتجارة على نشر رسالتها الإسلامية[19].

تجلت براغماتية إيران بأوضح صورها خلال الأزمة الشيشانية. لم يتمثل رد إيران، بينما أوغل الجنود الروس في قتل الثوار المسلمين، وقمع التمرد الإسلامي بما لا يوصف من وحشية، سوى في إصدار بيان يعدّ المسألة شأنًا داخليًا روسيًا. كان الإيرانيون يزيدون من حدة بياناتهم، في بعض الأحيان، حين يتجاوز الروس الأعراف كافة. لم تتخذ طهران، أيًا من الإجراءات العملية، كدعم الثوار، أو تشكيل جبهة إسلامية ضد سياسة موسكو. تجاهلت إيران مأساة الشيشانيين إلى حد كبير، بالرغم من البعد الإسلامي لقضيتهم، بعد أن ارتأت أن مصالحها تكمن في عدم استثارة عداء الاتحاد الروسي[20].

تميط مسألة الشيشان اللثام عن حدوث صفقة ضمنية، وإن لم تعوزها الأهمية، بين الروس والإيرانيين خلال العقد المنصرم. برزت الجمهورية الإسلامية كأكثر شركاء روسيا أهمية في الشرق الأوسط، وسوقًا مربحة لصناعاتها الدفاعية المتعطشة لاستجلاب الأموال. تتمثل الحقيقة الأكثر أهمية، بالرغم من إيلاء الطرفين اهتمامًا كبيراً بالتعاون النووي فيما

بينهما خلال السنوات الأخيرة، تتمثل فيما أبدته روسيا من استعداد لبيع إيران كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية، كالطائرات والغواصات المتطورة. حدّت إيران، بالمقابل، من نفوذها ووجودها في آسيا الوسطى، وأحجمت عن زعزعة استقرار منطقة حيوية لأمن روسيا القومي. دفعت تلك العلاقات المميزة روسيا لمنح إيران ما لا يستهان به من دعم دبلوماسي، لا سيما عند عرض ملفها النووي في العديد من المحافل الدولية. يجدر بالولايات المتحدة، الراغبة في الحصول على الدعم الروسي لسياستها الرامية إلى عزل ومحاصرة إيران، أن تتمعن في طبيعة العلاقات بين موسكو وطهران. لا يستند الاعتقاد بمشاركة روسيا في ممارسة ضغوط اقتصادية مؤثرة على إيران، نتيجة ملفها النووي، إلى أي أساس واقعي.

تمحورت سياسة إيران تجاه أفغانستان، جارتها الشرقية، حول حسابات المصالح القومية على حد سواء. لم تكن العلاقات بين البلدين مميزة على الدوام، بالرغم مما يربطهما من أواصر لغوية وثقافية مشتركة. قاومت القبائل الأفغانية المستقلة القوية التعديات الفارسية، تاريخيًا، ناهيك عن الدفاع عن حقوقها بشراسة. يتركز حلفاء طهران التقليديون في هيرات، حيث يفرض القرب الجغرافي من إيران، والعدد الكبير من الشيعة إقامة علاقات وثيقة. لم تتعلق مسألة أفغانستان، في نظر طهران، بالتناغم الأيديولوجي، بل الاستقرار بالأحرى. اتخذت الثيوقراطية الحذر، منذ توليها السلطة، من جارتها الشرقية، على ضوء قتالها الجيش الأحمر، وصعود أصولية طالبان، والغزو الأمريكي أخيرًا. لم تشكل أفغانستان المكان الأمثل لنشر رسالة إيران الثورية، بالنظر إلى هويتها القبلية، وتنوعها الإثني، وتشكيل السنة غالبية سكانها. لم تسعَ



إيران بفاعلية ـ علاوة على ذلك، ومما يحسب لها ـ إلى تصدير نموذجها في الحكم إلى جارتها المضطربة.

استندت سياسة إيران تجاه أفغانستان، إبان فترة طويلة من ثمانينيات القرن المنصرم، إلى معارضة النظام الشيوعي، ودعم القوى المناهضة للاحتلال السوفييتي. شهد ذلك العقد، بكل الأحوال، مفارقة غريبة أخرى: تقاطع مصلحة إيران والولايات المتحدة في إعاقة المد السوفييتي في جنوب ـ غرب آسيا. وفر عدم الاستقرار الناتج عن الحرب، وتوسع النفوذ السوفييتي جنوبًا، بالرغم من محاولة الخميني عزو تلك السياسة إلى اعتبارات دينية مبررات إستراتيجية كافية لسلوك إيران. أدركت دولة رجال الدين، يوم كانت تستضيف مليونين من اللاجئين الأفغان تقريبًا، أن ليس بمقدورها تحمل تبعات هزيمة الدولة المجاورة لها[21].

تعين على إيران، بصورة مماثلة، التعايش مع سنوات حكم طالبان الممتدة. مثل النظام السني المتطرف تحديًا هائلاً للجمهورية الإسلامية، بالنظر إلى الحرب التي شنها بلا هوادة على النظام القبلي الأفغاني المعقد، والمجازر التي ارتكبها بحق الشيعة (بشكل ممنهج). كادت الحرب تشتعل بين البلدين، في صيف العام 1998، جراء قتل عشرة دبلوماسيين إيرانيين على يد قوات طالبان في مزار الشريف. اتخذت إيران الحذر، وتوجست خيفة، فيما يتعدى نطاق المواجهة الفعلية، من اعتماد نظام طالبان على تجارة المخدرات والمنظمات (الإرهابية) السنية، كالقاعدة، لترسيخ حكمه. ينتهي المطاف، في يومنا هذا، بكمية كبيرة من مخدرات أفغانستان في إيران، لتفاقم من أزمة الإدمان فيها، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية وجود مليونين من مدمني المخدرات الإيرانيين. أصبحت إيران، بعد وقت

قصير، وبالنظر إلى تلك الحقائق، من أشد المعادين لنظام طالبان. تحظى ترتيبات الحكم القائمة في أفغانستان حاليًا (ضبط التشدد السني بشكل كبير، حكم البلاد من قبل نظام معتدل) بقبول النظام الثيوقراطي، بالرغم من وجود القوات الأمريكية في ذلك البلد منذ العام 2001[22].

لم تمر علاقات إيران بباكستان بأفضل أحوالها، في بعض الأحيان، بينما تحسنت علاقات طهران مع أفغانستان على مر السنين. نظرت إيران بكثير من القلق إلى سياسة باكستان الرامية إلى استخدام أفغانستان أداة لتكريس نفوذها في آسيا الوسطى[23]. تجاهلت إدارة بوش بوضوح، حين أعلنت باكستان حليفًا رئيسًا في «حربها على الإرهاب»، الحقيقة المتمثلة في دعم إسلام أباد طالبان، وتساهلها مع حليفها القاعدة. مثلت السياسة الباكستانية الانتهازية، المتجسدة في إطلاق يد طالبان في الشعب الأفغاني المحزون، كوسيلة لتأمين ممر إلى آسيا الوسطى تهديدًا إستراتيجيًا معلنًا لإيران. تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ، منذ سقوط طالبان، بعد أن شكلت المسألة الأفغانية عنصر اتفاق بينهما. تظل إيران قلقة حول استقرار باكستان الداخلي، بما تملكه من ترسانة نووية كبيرة. تمثل إمكانية استيلاء نظام سني متشدد على الحكم في باكستان النووية، من وجهة نظر طهران، خطرًا وجوديًا حقيقيًا. تلتمس إيران الاستقرار في سياستها تجاه جارتها المتقلبة الأخرى.

قد يدهش المراقب العادي، المعتاد على تصريحات المسؤولين الأمريكيين التحريضية بحق إيران، بوصفها دولة ثيوقراطية متأدلجة، إن علم أن سياسة الجمهورية الإسلامية استندت إلى البراغماتية، تاريخيًا، في



عـدد من المناطق المهمة. تتمحور مقاربة إيـران تجاه دول الخليـج العربي، وجيرانها الأوراسـيين، في الوقت الراهن، حول حسـابات المصالح القومية المجردة من الاعتبارات الدينية إلى حد كبير. دفعت طهران، من قبل الحاجة إلى ضـمان اسـتقرار حدودها، وإدراكها أهمية علاقتها الإستراتيجية مع روسـيا، إلى التصرف باعتدال ضمن محيطها المباشر. لا ينطبق ذلك على المشـرق العربي بكل الأحوال: حرمت معارضة الدولة الثيوقراطية العقديّة لإسـرائيل سياستها من المرونة التي اتسمت بها عند التعامل مع العديد من جيرانها. سيتواصـل ذلك التناقض الصـارخ في سياسـة إيران الإقليمية، علـى الأرجح، بينما تمضـي طهـران قدمًا في اتبـاع توليفتهـا المحيرة من الراديكالية والاعتدال، البراغماتية والتحدي.

سـعت الجمهورية الإسـلامية، عنـد صـياغة سياسـتها الإقليمية، إلى المزاوجة بين جانبين متباينين للهوية الإيرانية: القومية الفارسـية، والمذهب الشـيعي. اعتبرت إيران نفسـها على الدوام الأحق بقيادة الشرق الأوسط، بالنظـر إلى حضـارتها العظيمـة، وإحساسـها العميـق بالتاريـخ. هيمنت الإمبراطوريات الفارسية قرونًا على المناحي السياسية والثقافية في المنطقة، لتشكل حسًا قوميًا بنفعية تلك الهيمنة وإيجابيتها. ما انفك الشيعة في إيران يرتابـون في جيرانهم، في الوقت ذاتـه، باعتبارهم أقلية دينية مضـطهدة. لم تغير الحقائـق المتمثلة في بروز الدول العربية، والقـوى الغربية المهيمنة، واسـتثنائية إيـران الدينية، من نظرة طهران إلى نفسـها «بوصـفها مركزًا للكـون»، مجتمـع ينبغي الاقتداء به من قبل الشـعوب العربيـة. التزم حكام إيـران المتعاقبون من ملوك ورجال دين بتلك الرؤية الذاتية القومية، وعملوا على تضخيم نظرة طهران إلى أهميتها التاريخية.



يتمثل العامل المهم الأخير، الذي فرض نفسه على توجهات إيران الدولية، في السياسة البراغماتية. قد تَعدّ إيران نفسها ضحية استثنائية لمؤامرات القوى الكبرى، وقد تملك طموحات للبروز كقائد إقليمي للمنطقة، ولكنها دُفعت، بالنظر إلى ما تملكه من موارد وقوة فعلية، إلى الكثير من إعادة التقييم، والتموضع، في أوقات مختلفة. يتمثل الجانب المثير في سياسة إيران في قدرتها على اعتناق الأيديولوجية، والتحلي بالمرونة في الوقت ذاته. يمكن أن تتخذ الجمهورية الإسلامية موقفًا لا مهادنًا في أيديولوجيته من إسرائيل، بينما تتعامل بواقعية مع خصمها التاريخي روسيا. سيواصل التضارب الحاصل بين مُثل إيران ومصالحها، طموحاتها وحدودها، في إنتاج سياسة خارجية متناقضة، تفتقر إلى الانسجام في الكثير من الأحيان.





الفصل الرابع

منعطفات في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية

عقد كبير موظفي البيت الأبيض إبان ولاية جيمي كارتر، هاميلتون جوردان، اجتماعًا سريًا آخر، في ذروة أزمة الرهائن، مع وزير الخارجية الإيراني، صادق قطب زادة، في إحدى ضواحي باريس. أدرك الرجلان بصورة غريزية، بعد سلسلة من المحادثات أن مهمتهما الدبلوماسية الدقيقة كانت على وشك الانتهاء. التفت قطب زادة إلى جوردان، بينما كان المسؤولان المنهكان يغادران للمرة الأخيرة، قائلًا بلهجة لا تخلو من ودية: «لقد تقاربنا». كثيرًا ما مرت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، بالفعل، بفترات من التقارب، لتفشل مع ذلك، بطريقة أو بأخرى، في تجاوز العداءات المستحكمة والشكوك العميقة.

تكشف العودة إلى العلاقات المتداخلة بين إيران والولايات المتحدة عن سلسلة من المنعطفات الحاسمة، والأحداث الفاصلة ذات الأثر المتواصل. شهدت العلاقة بين أمريكا وإيران قدراً كبيراً من التوتر، والدرامية، والفرص الدبلوماسية الضائعة. يتعين على المرء، مع ذلك، عند البحث فيما غير تلك العلاقة بصورة جوهرية من أحداث، أن ينتقي بعناية، ويركز على ما خلف آثارًا دائمة منها. كنت قد عينت أربعة من الأحداث، مغفلًا الكثير مما لم يترك انطباعات دائمة منها، بالرغم من أهميتها.



تمثـل أحـد أوائل إجـراءات الولايات المتحدة في الشـرق الأوسـط كقوة عظمى في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الوطني محمد مصدق، في آب/ أغسطس من العام 1953، تحت ذريعة احتواء الشيوعية. احتل مصدق على مر العقود، بانصـهار التاريخ ضـمن الميثولوجيا، مكانة بارزة ضمن المخيلة الإيرانية. يعتقد الكثير من الإيرانيين، حتى يومنا هذا، بضياع فرص صياغة سياسـة خارجية جديدة مستقلة لا منحازة، وتوظيف الموارد الطبيعة خدمة للتنمية الوطنية، وبناء ديموقراطية حقيقية، نتيجة مؤامرات القوى العظمى الطامعة. لا يفتقر ذلك الاتهام إلى أرضية صلبة، مهما بلغ تضخيمه، بالنظر إلى ما سببه التدخل الأمريكي من إعاقة لمسار السياسة الإيرانية التقدمي. أسـهمت أحـداث العام 1953 في إقامة حاجز عاطفي بين الشـعب الإيراني والولايات المتحدة، وجعلته يرتاب بالفطرة في دوافع أمريكا وسـلوكها. نُظر إلى الولايات المتحدة في فترة من الفترات بوصفها حاميًا للمثل، قوة عظيمة رفضـت مغريات التوسـع الإمبريالي. لم يعد الكثير من الإيرانيين يعتقدون بذلك في أعقاب آب/ أغسطس من العام 1953.

أتت ثورة إيران الشعبية، بعد مضي ربع قرن، بثيوقراطية مصممة على مواجهة «الشيطان الأكبر» وتحديه. عبر ذلك التحدي عن نفسه، بعد مضي وقت قصـير، من خلال أزمة الرهائن، حيث قـام النظام الثوري باحتجاز اثنين وخمسـين من الدبلوماسيين الأمريكيين أربعة عشر شهرًا. مثلت شدة ثوريي إيران وطموحاتهم ظاهرة جديدة للشعب الأمريكي. اعتادت الولايات المتحدة، بلا أدنى شـك، على أبلستها من قبل عواصم العالم الثالث، ولكن الملالي تحدوا نموذج العلاقات بين الدول بشـكل جوهري. بدا الأمريكيون، خـلال العام 1979، ذاهلين من الصـور اليومية لرجال الدين الذي يرمون



بلدهم بالكفر، بينما تحتفل الحشـود الهائجة بمناسباتها الوطنية، مطلقة هتافات: «الموت لأمريكا». لم يتمكن الشعب الأمريكي من فهم «العهد القديم المعمـم» - تكفير تلك الشخصـيات لبلده، وهجومها علـى قيمه، وتقاليده. ترسـخت نظرة معينة للجمهورية الإسـلامية، بعد وقت قصير، في المخيلة الشـعبية الأمريكية، لتحول إيران من مشـكلة إسـتراتيجية إلى بلد مكروه يسيء إلى صورة الرمز الأمريكي دون عقاب يذكر.

اتسـمت محاولة الولايات المتحدة الأبرز للتواصـل مع إيران، «فضيحة إيران ـ كونترا» في منتصف الثمانينيات، بالسذاجة في طرحها، وقد فشلت في النهاية لارتباطها بمسألة الثوار النيكاراغويين. لطخت فضيحة السلاح مقابل الرهائن سمعة واحد من أكثر الرؤساء شعبية في فترة ما بعد الحرب، وقضت على مستقبل العديد من المسؤولين، وسببت ما لا يوصف من إحراج للولايات المتحدة. لا تشكل فضيحة إيران ـ كونترا حدثًا عابرًا، بالنظر إلى شـعور الإدارات المتعاقبة بالخوف من التقارب مع إيران، الدولة المارقة في نظـر الأمريكيين عمومًا. مثلت أي محاولة للتقارب مع إيران تضـحية على مذبح سـمعة الإدارات الأمريكية وبقائها. كان من الملائم ببساطة الإبقاء على سياسـة الاحتواء، بغض النظر عن ضعفها وقلة فاعليتها. مثل الحذر السياسي، الناتج عن ذلك، السبب في تفويت إدارة كلينتون إحدى الفرص النادرة لتغيير حدود العلاقة بين البلدين بشكل جوهري.

تتجسـد مأسـاة الأزمة الحاليـة، في العلاقات الأمريكيـة - الإيرانية، في اسـتمرارية تقديـر الإيرانيين قيـم الأمريكيين، وإبداعهـم، وتقدمهم الصـناعي، بالرغـم مـن مرور نصـف قـرن من العـداوة بينهمـا. يقدر العارفـون مـن الأمريكيين بإيران، علـى نحو مماثل، ما تتسـم به الثقافة



الفارسية من غنى، ناهيك عن الكثير من صفات ذلك البلد العريق. تتمثل مفارقة أخرى، مع ذلك، في أن علاقات العداء بين البلدين كثيرًا ما تخفي المدى الذي تتوافق به غاياتهما الإستراتيجية في المنطقة. يصطف البلدان المتعاديان في الجهة ذاتها، في بعض الأحيان، وبما لا يتسم بتلك البساطة، بالنظر إلى ما يملكانه من مصلحة مشتركة في الحفاظ على استقرار أفغانستان والخليج العربي، ناهيك عن مقارعة التطرف السني. لو تمكن دبلوماسيو وسياسيو البلدين من تخطي مشكلة عدم الثقة التي تفصل بينهما، فسيشكل ذلك خطوة مهمة نحو إقامة شرق أوسط جديد.

مصدق وسياسة التدخل

نقلت الصحف الإيرانية، في شهر آب/ أغسطس من عام 2005، خبرًا عن لقاء آخر لمجموعة من المؤرخين لمناقشة نتائج انقلاب العام 1953، الذي أطاح برئيس الوزراء الوطني محمد مصدق[1]. تمحور موضوع النقاش حول ما إذا كان الانقلاب قد أعاق تطور الديموقراطية في إيران. قد لا يبدو استحواذ لقاء لمؤرخين، يتناول حدثًا وقع قبل خمسة عقود مضت، على كل هذه التغطية الإعلامية مفهومًا للأمريكيين العاديين، مع كل ما تتسم به ذاكرتهم حول التاريخ من محدودية. لا يزال التاريخ، مع ذلك، ماثلاً في مخيلة الإيرانيين، ولم يحظَ حدث ما بالتقييم المتواصل كما تورطُ الأمريكيين في الإطاحة بمصدق. يتسم انقلاب العام 1953 بالكثير من الأهمية، بينما تتوحد الأسطورة والتاريخ ليلقيا بظلالهما السلبية على العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

لم تكن إيران، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، سوى بلد منكوب، يقاوم المجاعة والفقر بالكاد، ويعيش على الهبات الأمريكية



المتواضعة[2]. تتمثل المفارقة في أن الثروة لم تكن تعوزها، مع كل ما تملكه من احتياطيات نفط ضخمة تغذي الإمبراطورية البريطانية. تحكمت شركة النفط الأنجلو- إيرانية بقدر كبير من نفط إيران، وقد مثلت الحكومة البريطانية المسهم الأكبر فيها. بلغ العائد السنوي لتلك الشركة من النفط الإيراني، بحلول العام 1950، 200 مليون من الجنيهات، بينما لم تتجاوز حصة إيران 16 مليونًا[3]. حصلت شركة النفط الأنجلو- إيرانية على امتيازاتها النفطية تلك في بدايات القرن العشرين، عندما اجتاح البريطانيون الشرق الأوسط، متملقين الملوك والأمراء المحليين لتحقيق رغباتهم. لم تبدُ تلك الترتيبات الاستعمارية ظالمة فحسب، في أوائل خمسينيات القرن المنصرم، بل ومذلة كذلك حينما كان المد القومي يجتاح العالم الثالث الناشئ[4].

لم تكن مطالب إيران بالكثيرة في حينه، وتمحورت حول زيادة عائداتها من النفط، وتوفير ظروف أفضل للعمالة الإيرانية المعدمة. ارتأت إيران المطالبة بنصف العائدات النفطية، كما نصت عليه الاتفاقات بين شركات النفط الأمريكية والحكومتين السعودية والفنزولية[5]. اعترضت شركة النفط الأنجلو- إيرانية والحكومة البريطانية على ذلك: طمعًا في الأرباح، ناهيك عن الخوف من تشجيعه البقية على المطالبة بالمثل. تمثل أقصى ما استطاعت إيران الحصول عليه في أربعة ملايين جنيه إضافية سنويًا، ومزيد من التعهدات بتحسين ظروف العمال الإيرانيين. كان بمقدور بريطانيا، قبل الحرب العالمية الثانية، فرض مثل تلك الشروط بلا محاسبة، ولكن القومية أضحت الأيديولوجية المميزة للعالم النامي، في أوائل الخمسينيات، وهو ما عجز البريطانيون عن إدراكه فيما يتعلق

بالتعامل مع إيران. أقحمت بريطانيا نفسها، نتيجة عجزها عن مجاراة رياح التغيير، فيما كان بمقدورها أن تتفاداه من أزمات، لو اتبعت سياسات أكثر حكمة.

أثار الجدل حول النفط، مما لا مندوحة عنه، أزمة سياسية في إيران. اتجه الشاه اليافع ـ الطامح على الدوام إلى تعزيز سلطته، والاستقواء بالغرب -إلى قبول العرض البريطاني. انطبق الأمر ذاته على مجموعة من القوى المحافظة (ملاك الأراضي الكبار، سياسيي البلاط الخاضعين لبريطانيا)، وقد أظهروا الاستعداد لمنح مديري شركة النفط الأنجلو-إيرانية ما يطمحون إليه من سيطرة. مثلت تلك قراءة خاطئة للغاية للمزاجين الشعبي والبرلماني، بينما كانت إيران على وشك الدخول في أكثر الأزمات حدة في تاريخها.

لم يسهم السلوك البريطاني المتصلب إلا في توحيد مختلف فصائل المعارضة الإيرانية في تحالف واضح المعالم، «الجبهة الوطنية»[6]. تشكلت الأخيرة بصورة رئيسة من الإصلاحيين الليبراليين، والإنتلجنسيا، وعدد من رجال الدين، والناشطين الاشتراكيين، وحرفيي الطبقة الوسطى. لا بد من الإشارة إلى أن مطالب الجبهة الوطنية تجاوزت مسألة النفط، بعد وقت قصير، إلى التأكيد على مزيد من الحكم التمثيلي، والتعيين الدستوري للسلطات. سعت حكومة الجبهة الوطنية الناشئة إلى تحسين مستوى التعليم، وإقامة نظام صحي فاعل. استندت إصلاحاتها القضائية المقترحة إلى تحقيق المساواة أمام القانون، بينما انصبت جهودها الرامية إلى توسيع صلاحيات مجالس الحكم المحلية على تعزيز مبدأ لا مركزية السلطة. لم تمثل تلك حركة لاستعادة موارد إيران فحسب، بل وحلفًا تقدميًا يسعى لتجديد المجتمع ونظام الحكم الإيرانيين[7].



مثّل البرلماني والسياسي البارز محمد مصدق قلب تلك الحركة النابض. انتمى مصدق، بحكم أصوله الأرستوقراطية، وما تلقاه من علم في سويسرا، إلى شريحة ضيقة من النخبة الإيرانية، ترى في تولي المناصب الحكومية البارزة حقًا موروثًا لها. أظهرت تلك المجموعة احترامها للملكية وتقاليد طبقتها، وعملت على تشكيل البرلمان، ومجلس الوزراء، ودوائر الخدمات المدنية. لم ترق الهيمنة الأجنبية للقومي المتعصب مصدق، وقد عمل على صياغة مبدأ «التوازن السلبي»، الذي مكن إيران من الحفاظ على سيادتها عبر التلاعب على تناقضات الدول العظمى. اعتاد الرجل، المولع بتكلف السياسة الفارسية، الانتحاب في أثناء إلقاء خطبه، ناهيك عن تصنع المرض، وأداء دور المسن المرهف. كانت تلك الحركات المسرحية مفهومة للإيرانيين، ولكن مصدق بدا غير متزن، بل وغريب الأطوار في نظر من اعتاد السياسة الرزينة من المراقبين الدوليين. لا يجب أن يخفي ذلك الحقيقة المتمثلة في كون مصدق وطنيًا مخلصًا، سعى إلى تحرير بلده من براثن الإمبراطورية البريطانية[8].

أثار التعنت البريطاني المشاعر الوطنية الإيرانية بصورة أكبر، ملغيًا الإجماع على المطالبة بنصف العائدات النفطية. أصر موقف الأقلية في البرلمان، بقيادة مصدق، على التأميم الصريح لصناعة النفط، وقد بات يحظى بتأييد أكبر الآن. مرر البرلمان الإيراني مشروع قانون التأميم، في الثلاثين من شهر نيسان/ أبريل 1951، متحديًا الشاه، ودافعًا مصدق بقوة إلى سدة رئاسة الوزراء. لربما كان بمقدور البريطانيين تجنب تلك الأزمة لو أقروا باستحالة تجاهل مطالب إيران - لا سيما على ضوء الاتفاقات التي عقدتها الولايات المتحدة مع الدول النفطية الأخرى - واتبعوا سياسة



أكثر سخاء في تعاملهم مع تلك المطالب. أدى التعنت الإمبريالي للحكومة البريطانية، بكل الأحوال، ناهيك عن الطبيعة الجشعة لشركة النفط الأنجلو ـ إيرانية، إلى ثورية السياسة الإيرانية في نهاية المطاف.

لم يستبعد البريطانيون ما يدعى حاليًا «بتغيير النظام»، من بين خيارات التعامل مع تحدي مصدق. فرضت بريطانيا حظرًا صارمًا على تصدير النفط الإيراني، لتحرم طهران من قسط كبير من عائداته. شكل إعلان شركة النفط الأنجلو - إيرانية عن اتخاذها إجراءات قانونية بحق كل من يسعى لشراء نفط إيران عائقًا إضافيًا للعديد من شركات النفط العالمية التي تملكها القلق بالأساس من قانون التأميم. أدت مغادرة الفنيين البريطانيين، في تلك الأثناء، إلى شل صناعة النفط الإيراني بصورة جوهرية. أملت الحكومة البريطانية في أن يسهم تقويض الاقتصاد الإيراني الهش، وحرمانه من عائدات النفط، في توليد ما يكفي من الضغوط الشعبية للإطاحة بمصدق. بدأت أجهزة الاستخبارات البريطانية، علاوة على ذلك، في تنظيم وحشد إمكاناتها الضخمة في إيران بشكل سري.

تخفي فكرة «تآمر أمريكا الحاقدة على إيران» الكثير من الأحداث الفعلية فيما يتعلق بأزمة مصدق. أدركت إدارة ترومان مواطن الخلل في إستراتيجية بريطانيا، ومارست الضغوط على لندن لقبول مطالب إيران المشروعة. سعى الدبلوماسيون الأمريكيون المتعاقبون، بقيادة المُجد آفيريل هاريمان، فيما يتعلق بإيران على حد سواء، إلى تعديل مواقف مصدق، وإقناعه بأن الإصرار العقديّ على حقوق إيران لم يكن من شأنه حل النزاع على الأرجح. أدت أمريكا دور الوسيط في المراحل الأولى للأزمة، ومارست



الضغوط على كلا الطرفين: بغية دفعهما إلى التوافق. أبقت إدارة ترومان على مساعداتها لإيران، مما أسهم في تخفيف وطأة العقوبات البريطانية، وعملت على إثناء بريطانيا عن القيام بعمل عسكري متهور، ساعية إلى صياغة ما يقبله الطرفان من حلول تفاوضية[9]. لا يمكن الدفاع عن سلوك الولايات المتحدة، فيما يتعلق بأزمة التأميم، ولكن يجدر الإقرار كذلك بما بذله ترومان من جهود لمصلحة إيران.

أُحبطت دبلوماسية أمريكا العقلانية بصورة متزايدة، بالرغم مما بذلته من جهود جبارة، من قبل الاحتقان السياسي الذي كان يعم إيران. تلاشت إمكانية الوصول إلى تسوية للأزمة، بينما عمل مصدق على استقطاب الجماهير. أسهمت خطابات رئيس الوزراء المتشددة، وتعهداته بإنهاء النفوذ البريطاني، في إيجاد أوضاع سياسية أعاقت الوصول إلى حل معقول للأزمة. تمثلت الحقيقة في امتلاك البريطانيين القدرة على شل صناعة النفط الإيرانية، وحرمان البلاد من مصدر عائداتها الرئيس[10]. لم يكن نفط إيران في حينه، على النقيض من يومنا هذا، أساسيًا لأسواق النفط العالمية، مما جعل المجتمع الدولي أكثر تسامحًا إزاء سياسة العقوبات البريطانية. امتلك مصدق، بكل الأحوال، قدرة هائلة على تحريك القوى الوطنية المختلفة، ولكنها كانت محدودة فيما يتعلق بصياغة موقف تفاوضي مقبول لخصومه البريطانيين الأقوياء، المغالين في تعنتهم. تصلب كل من طرفي النزاع في مواقفهما، ناهيك عن الافتقار إلى سعة الأفق في تعيين مصالحهما، والنظر بحساسية مفرطة إلى النتائج السياسية لأي اتفاق بينهما. لم يمثل قانون التأميم، في نظر بريطانيا، سوى مصادرة لا قانونية لملكية خاصة، بينما عدَّته إيران

استعادة مشروعة لمورد طبيعي استغل فترة طويلة من قبل شركة أجنبية جشعة. بدت إمكانية التوصل إلى اتفاق بعيدة المنال، بينما تمسك كل من الطرفين بمواقفهما. تجسد الفارق الوحيد في امتلاك البريطانيين القدرة على احتمال كلفة تصلبهم، بما يفوق البلد الفقير المحروم من مورده الأساسي للبقاء.

تصرف مصدق باستبدادية متزايدة، بينما اشتدت الأزمة المحيطة بإيران، موسعًا سلطاته عبر استفتاءات مفبركة، ناهيك عن تهميش دور البرلمان، والسعي إلى تولي وزارة الحرب، والاستيلاء على الامتيازات الملكية. لم يكن مصدق في داخله سوى سياسي مبدئي، يقدس مؤسسات إيران ودستورها، ولكن الضغوط الناتجة عن الحكم، إبان تلك الأزمة المتصاعدة، أبرزت الجوانب الأكثر سلبية من شخصيته. بدا بطل الإصلاحات الديموقراطية والمحاسبة، بين عشية وضحاها، منغمسًا فيما أمضى ردحًا طويلاً من حياته السياسية في إدانته من تصرفات استبدادية.

بدأت أزمة إيران الاقتصادية المتصاعدة، علاوة على ذلك، في تصديع تحالف الجبهة الوطنية. أخذ عناصر الطبقة الوسطى، القلقون من تهاوي حظوظهم الاقتصادية، في الابتعاد عن مصدق بصورة تدريجية. ازداد قلق الإنتلجنسيا والحرفيين، في الوقت ذاته، من نزعات رئيس الوزراء الأوتوقراطية، وبدؤوا البحث عما هو بديل من القيادات، ناهيك عن عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة المرتبطة بحركة مصدق التي أخذت تلتمس سبل الانفصال عنه. بدأ صوت الجيش يعلو، فيما هو أمر وأدهى ـ وهو الذي بقي صامتًا بالرغم من استبعاد مصدق الدوري لضباطه الكبار ـ ناهيك عن انخراط العسكر في تفاصيل اللعبة السياسية.



أدى الملالي الدور الأكثر غرابة، من بين شركاء مصدق في التحالف. كانت الجمهورية الإسلامية انتقائية على الدوام في استذكارها لهذا الحدث ـ كما معظم الأحداث التاريخية ـ وتجاهلت باستمرار دور رجال الدين في الإطاحة بمصدق. تمثل موقف رجال الدين البارزين على الدوام في النأي بأنفسهم عن حركة النضال القومي[11]. لم تنظر المؤسسة الدينية تقليدياً بعين الرضى إلى ما امتلكه السياسيون العلمانيون، كمصدق، من نزعات حداثية، ناهيك عن مطالبتهم بالحكم الجمهوري، وصبغ المؤسسات القائمة بالصبغة الليبرالية. فضّل الملالي الشاه المحافظ، مع مثالبه كافة، على التوجهات العلمانية لمصدق والجبهة الوطنية. تراجع رجال الدين، مع ذلك، عن معارضتهم الصريحة تلك، وأظهروا ما هو خجل من التأييد، بالنظر إلى الشعبية العارمة للقضية القومية. لم يقبل جميع رجال الدين البارزين، بكل تأكيد، سياسة الصمت تلك، كالخميني الثائر على سبيل المثال، ولكنهم التزموا في نهاية المطاف بما ترتئيه المرجعية. تم رفع لواء المعارضة الدينية من قبل الانتهازي آية الله عبد القاسم كاشاني، بعد أن رأى في ذلك فرصة لإبراز نفسه. بدل كاشاني من ولاءاته، وأدى ما هو مؤثر من الأدوار في سقوط مصدق. لا يجب أن تخفي مطالبة الجمهورية الإسلامية الدائمة باعتذار الولايات المتحدة عن تورطها في انقلاب العام 1953، الحقيقة المتمثلة في لا مبالاة رجال الدين، أو تآمرهم الفعلي للإطاحة بمصدق.

استحضر مصدق التهديد الشيوعي، في سوء تقدير آخر، بينما كانت عزلته تتزايد، بوصفها وسيلة لانتزاع التنازلات من الأمريكيين. سعى مصدق للضغط على الولايات المتحدة عبر الرسالة المؤثرة الآتية: «إن



لم يقـدم العـون العاجل والملموس لهـذا البلد الآن، فلربمـا يكون ما يتخذ مـن خطـوات في الغد، للتعويض عـن إهمال اليـوم، متأخـرًا للغاية»[12].

اعتقد رئيس الوزراء أن انهيار الاقتصـاد الإيراني، والخوف الأمريكي من التدخل الشيوعي، سـيدفعان الولايات المتحدة إلى ترك بريطانيا، والعمل على إنقاذه من ورطته. لوح الرجل، بما لا يخلو من حماقة، بسـيف الخطر الشـيوعي: بغية إجبار الولايات المتحدة على مسـاعدته. أخفق مصدق في إدراك أن الخطـر الشـيوعي لن يـؤدي إلا إلى احتضـان الولايات المتحدة بريطانيـا، حليفتهـا الوثيقة في الحـرب البـاردة، ومعارضـة الأمريكيين التصـلب الإيراني القومي. مثلت إيران مركز الكون لمصـدق، كما العديد مـن مواطنيـه، وقد افترض ببسـاطة أن القوى العظمى سترضـخ لمطالب بلده. لم تقتصـر تلك الرؤية المغلوطة لإيران على مصـدق، ومثلت امتدادًا للتيه الفارسي التاريخي.

دفعـت مجموعة من الأحداث الولايات المتحدة إلى التفكير في الإطاحة بمصـدق، بحلول العـام 1953، مع دخول أزمة النفـط عامها الثالث. تبوأ الرئيس الجديد آيزنهاور سـدة الحكم مصممًا على شن حرب باردة أكثر عدوانية، وقد أبدت إدارته شـكوكًا واضـحة في حيادية العالم الثالث[13]. أظهر آيزنهاور، ووزير خارجيته المنتمي إلى الصـقور جون فوستر دالاس، تفهمًـا أكـبر للتأكيـدات البريطانيـة بأن الحـل الوحيد للأزمـة يكمن في إحداث تغيـير في النظام الإيراني[14]. بدا ذلك المطلـب أكثر إلحاحًا مع تدهور الوضـع الاقتصـادي، وهو ما مكن حزب التودة الشيوعي الذي بات رئيسـ الوزراء يلوح مهددًا بـه، ويزيد من اعتماده عليـه، في الوقت ذاته، بوصـفه شـريكاً في التحالف. لم يمتلك حـزب التـودة، في الواقع، مقدرة



كبيرة على الإطاحة بمصدق، بالنظر إلى أن راديكاليته لم تكن مقبولة للعديد من أطياف المجتمع الإيراني[15]. كثيرًا ما كانت نضالات العالم الثالث القومية، مع ذلك، تدرج ضمن سياسة الاحتواء، بالنظر إلى حرب الولايات المتحدة الباردة مع الاتحاد السوفييتي، بما يسمها من نظرة ضيقة إلى العالم بين مؤيد ومعارض. أضحى مصدق من ثم ضحية أخرى لازدواجية الحرب الباردة الصارخة: لا تصنف أي من الحكومات «سوى معنا أو ضدنا».

لا حاجة للخوض في تفاصيل مسرحية ضباط «السي آي أيه» التآمرية ضد مصدق، وهي التي رويت، بما يحبس الأنفاس، مرات عدة. تثير شخصيات المسرحية الاستغراب بالفعل: كيرميت روزفلت، سليل العائلة السياسية الأمريكية البارزة، يدفع الأموال للرعاع للتحرك ضد سيئ الطالع مصدق؛ عملاء أمريكيون يدعمون الشاه المتذبذب للعودة إلى طهران من منفاه في روما، واستعادة عرشه؛ أزلام الشيوعيين ورجال الدين يرفعون راية النضال ذاتها، ويشاركون في مظاهرات ممولة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. تدخل الجيش أخيرًا، بينما انتقلت إيران من أزمة إلى أخرى، لينهي ولاية مصدق التاريخية، وإن قصر الزمن بها. تظل العملية الشهيرة، «أجاكس»، إحدى أكثر عمليات «السي آي أيه» السرية فاعلية، وقد قادت واشنطن إلى الاعتقاد بإمكانية النجاح في أماكن أخرى[16].

توجد، كما في معظم الأحداث السياسية، فجوة بين الشخصية التاريخية لمصدق، والأسطورة المتكونة. كان مصدق سياسيًا مبدئيًا بالفعل، وإن قادته إغراءات السلطة في بعض الأحيان إلى التلاعب بالانتخابات. كان وطنياً ملؤه التصميم، ولكنه أثني، من قبل سعيه للفوز بقبول الشعب، عن

الوصــول إلى ما من شــأنه إنهاء أزمته من حلول توافقية، وإنقاذ اقتصــاد إيران. لا شــك في أن الولايات المتحدة كانت وراء الإطاحة بمصــدق، ولكن تحالفه تصدع، بحلول العام 1953، بما يصعب معه الحفاظ على السلطة. امتلــك الرجــل، كمــا معظــم السياســيين، شخصــية معقدة متناقضــة، صــيغت من قبل ما لم يختــره بالمطلق من عوامل تاريخية. يظل مصــدق، مع ذلــك، ديموقراطيًا واعــدًا في المخيلة السياســية الإيرانية المعاصــرة، أقصــته المؤامرات الأمريكية الحاقدة. لا يــزال الإيرانيون على قناعة بأن تلــك المؤامــرات حالت دون اتخاذ بلدهم ما ارتضــاه من خيــارات قومية، واســتعادة موارده المنهوبة من قبل الغرب، والتخلص من الملكية المستبدة. لا تخلو تلك الاتهامات من الصــحة، بالنظــر إلى إمكانية تجنب الانقلاب من قبل حل ســريع لأزمة النفط، ناهيك عن دفع إيران نحو مسار سياسي أكــثر تقدميــة. لا يمكن التنبؤ بالطبــع بما كان التاريخ ســيؤول إليه، ولكن قناعات الإيرانيين تلك تظل راسخة فيما يذكرونه عن العام 1953.

لم يوفــر انقلاب العــام 1953، بطريقة أو بأخــرى، إمكانية قيام الثورة الإســلامية في العام 1979 فحســب، بل وجعلها واردة الحدوث أيضًا. باشر الشــاه، عقب التخلص من تهديد مصــدق الواضــح لحكمه، في إقامة دولة ســلطوية قمعية، معتمدًا على أجهزة اســتخباراته المتعددة في الحفاظ على النظام. أطاح الانقلاب بشكل رئيس بالتوازن الداخلي الهش للقوة، والتعايش الملكي مع البرلمانات ورؤســاء الوزراء المتعاقبين. تم ســحق الجبهة الوطنية، الحاضن الرئيس لطموحات الطبقة الوسطى الحداثية، حين حاربت الملكية الأحزاب السياســية اليســارية والمعتدلة بلا هوادة. برزت المؤسســة الدينية ممثلًا رئيسًــا للمعارضــة السياسية، بينما قُمعت المعارضــة العلمانية بقوة،



وزُجّ بقادتها وسياسييها في غياهب السجون. نأى رجال الدين بأنفسهم إلى حد كبير، كما رأينا سابقًا، عن أزمة تأميم النفط، بينما عملوا في مراحل حاسمة على تمكين الملكية. برز عدد من رجال الدين الثائرين، كالخميني، بحلول ستينيات القرن المنصرم، وأسهموا في تحريك المؤسسة الدينية المؤثرة ضد النظام. تمكن الملالي، مستعينين بحرمة مساجدهم ـ بعد إضعاف القوى العلمانية إلى حد كبير ـ من الاستيلاء على قيادة المعارضة الناشئة للشاه، قبل الإمساك بزمامها كلية.

تحجب الطبيعة الحالية للعلاقات الأمريكية - الإيرانية الحقيقة المتمثلة في تطلع الإيرانيين إلى الولايات المتحدة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، كمخلص حقيقي من المؤامرات الروسية، والإمبريالية البريطانية. ناشد رؤساء الوزراء الفارسيون المتعاقبون الولايات المتحدة التدخل في إيران بصورة أكبر، آملين في توظيف مثاليتها للتخلص من التعديات الأوروبية. أسهم انقلاب العام 1953 في تعميق الشكوك في القوى الأجنبية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. أسهمت الحقيقة المتمثلة في تحول الولايات المتحدة، في أعقاب الانقلاب، إلى راعٍ رئيس للملكية الفاسدة المستبدة، في ترسيخ صورتها المناهضة للتغيير الديموقراطي؛ بغية حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية. أدى الحدث التاريخي المؤثر، وإن جمح به الخيال الفارسي، إلى إيجاد حالة من عدم الثقة بين الإيرانيين والولايات المتحدة. لا يزال الإيرانيون، بكل تأكيد، يتطلعون إلى القيم الأمريكية، ولكنهم أدركوا، بعد انقلاب العام 1953، أن الولايات المتحدة لا تلتزم على الدوام بقيمها المعلنة، أو الدفاع عن الديموقراطية إن تعارضت مع مصالحها. لا يمكن أن تعود العلاقات بين البلدين إلى

طبيعتهـا، بالنظـر إلى مظالم الإيرانيـين التاريخية. نظـر الإيرانيون إلى الولايـات المتحـدة، قبل العـام 1953، كقـوة ديموقراطية خيرة، ليسـهم الانقلاب في تغيير صورتها إلى الأبد.

لا تستثني المظالم التاريخية الأمريكيين، على حد سواء، في خضم تلك المسـرحية الدرامية المؤثرة. إن أسهم انقلاب العام 1953 في صياغة رؤية الأجيـال الإيرانية المتعاقبة إلى الولايات المتحدة، فقد عملت أحداث العام 1979، وأزمة الرهائن المعقدة، على صـياغة رؤيـة الأمريكيين إلى إيران، ناهيك عن تعزيز حالة عدم الثقة الهائلة بين الطرفين.

444 يوماً

غصَّـت الصـحف وشاشـات التلفزة الأمريكية، بصـورة مفاجئة، في شـهر آب/ أغسـطس من العام 2005، بصـور العام 1979. مثلت مشاهد اسـتيلاء الطـلاب الثوريين على السـفارة الأمريكية في طهـران، وإحراق دمى العم سـام، وتدنيس الحشـود الغاضـبة حرمة العلم الأمريكي حدث السـاعة بامتياز. اشـتعلت شـرارة آخـر أزمـة في العلاقـات الأمريكية ـ الإيرانيـة من قبـل خمس من الرهائن الأمريكيين السـابقين، حين تعرفوا على الرئيس الإيراني الجديد المنتخب، محمود أحمدي نجاد بوصفه أحد خاطفيهم(17). لم يقلل النفي الإيراني من غضـب الرهائن، أو يثنيهم عن المطالبة بالعدالة، والحصول على تعويضات مناسبة. لا يمكن اعتبار أزمة الرهائن حدثًا عابرًا، ولا تزال صـورها تسـهم بصورة فاعلة، ناهيك عن العواطف الناتجة عنها، في صـياغة الوعي الأمريكي الجماعي. تمثل أزمة الرهائن جرحًا نازفًا في نظر جيل من الأمريكيين، ولا يرى أولئك في إيران سوى دولة مارقة، غير قابلة للإصلاح.



بـدأ يـوم الأحـد، الموافق للرابـع من تشـرين الثاني/ نوفمـبر 1979، كغيره من أيام طهران الثائرة، بينما عمت التظاهرات شـوارع العاصـمة. اتخذت مجموعة من الطلاب المتظاهرين منحى مغايرًا بصـورة مفاجئة، لتقتحم أسـوار السفارة الأمريكية الضـخمة، وتعلن اعتقال الدبلوماسيين الداهلين. تمثل الهدف الظاهري لاحتجاز الرهائن في تحذير الطلاب من أن إدخـال الشـاه إلى الولايات المتحدة، بغية العـلاج، كان بمنزلة محاولة أمريكيـة لتدبير انقلاب ضـد ثورة إيران الوليـدة[18]. اعتقدت الأطراف كافة، في بداية المطاف، أن الأزمة لن تطول. أمل الطلبة ذاتهم أن يحققوا دعايتهم المنشـودة، كي يعودوا إلى جامعاتهم فيما بعد؛ استشـعرت إدارة كارتر، المعتـادة على الانتهاكات الإيرانية، أن أزمـة مؤقتة أخرى كانت في طريقها إلى الحل؛ وبدا مسؤولو الحكومة الإيرانية المؤقتة منزعجين، أكثر من كونهم مسـرورين، من سلوك الطلاب المتشدد. أضحت أزمة الرهائن بعد وقت قصير جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإيرانية المنقسمة بشدة، وهو ما أطال احتجاز الدبلوماسيين سيئي الطالع[19].

لا ينبغي إسـقاط انقلاب العام 1953 من حسـابات أزمة الرهائن، إن أردنا فهمها بصـورة أفضل. كانت الثورة الإيرانية مهددة، بصورة جدية، في تشـرين الثاني/ نوفمبر من العام 1979: صـراع أحزابها المتنافسة مع بعضها بعضـًا، سـعي أقليات إثنية في كردستان وخوزسـتان للاستقلال، واحتفاظ جيش الشاه بقدر كبير من قوته. لم يكن من غير المعقول بالنسبة للإيرانيين الذين خضـعت بلادهم للتدخل الأجنبي المتواصل ردحًا طويلاً مـن القـرن العشـرين، أن يخشـوا تآمر الولايـات المتحدة وحلفائها ضـد النظـام الجديـد[20]. أولم يكن من المنطقـي الاعتقاد بأن السـفارة التي دبرت انقلاب العام 1953 كانت تعد لمثله في العام 1979؟



تكشف العودة إلى إيران في العام 1979 عن نخبة ثورية خضعت لحصار جدي، وفق منظورها، تكافح الأعداء الحقيقيين منهم والوهميين. انتاب القلق الشديد قادة الجمهورية الإسلامية حيال التدخل الأمريكي، بالرغم من خطابهم الناري، ووقفتهم المتحدية. لم يكن من المعقول، لجيل من الإيرانيين المؤمنين أن التآمر الأمريكي كان وراء مصائب بلدهم كافة، أن يعتقدوا بأن إدارة كارتر يمكن أن ترضخ للواقع المتمثل في سقوط حليفها الوثيق في منطقة الخليج الإستراتيجية. وجه الاستيلاء على السفارة ضربة قاصمة للمؤامرات الأمريكية الحاقدة، وإن لم تكن حقيقية في حينه. ارتأى ثوريو إيران المتخوفون أن الاستيلاء على السفارة سيطيل أمد مهمتهم الجديدة بالضرورة.

وجد الخميني في أزمة الرهائن، كما رأينا سابقًا، فرصة ذهبية للالتفاف على خصومه السياسيين الداخليين، المعتدلين منهم على وجه الخصوص. أدرك الخميني، في أوائل أيام الجمهورية الإسلامية، في شهر شباط/ فبراير من العام 1979، أن الوقت لم يكن ملائمًا لإطلاق حكمه الإسلامي، بالنظر إلى افتقاره، وأتباعه، لما يكفل توليهم السلطة بالمطلق من تنظيم. وافق الرجل على تعيين المعتدل مهدي بازركان رئيسًا للوزراء. لقي الأخير قبول أحزاب الثورة المتحيرة، بالنظر إلى تاريخه الوطني المشرف، ومؤهلاته الدينية العالية، وما اشتهر به من تفانٍ وإخلاص. انتمى بازركان، بوصفه قائدًا لحركة التحرر، لجيل من المفكرين الإيرانيين الساعين إلى التوفيق بين قيمهم الدينية والتحديث. كان مهندسًا، وناشطًا سياسيًا سجن في عهد الشاه، ورجلاً مستقيمًا إلى أبعد الحدود. كان بازركان - بما يفوق ما سبق أهمية - رجل نظام حقيقياً، وباعث طمأنينة



للمحبطين من سلوك الثورة المتهور، ناهيك عن الساعين للحفاظ على دور المؤسسات القائمة(21).

لم تخفِ الحكومة المؤقتة نيتها في اتباع سياسة خارجية براغماتية، والإبقاء على العلاقات مع الولايات المتحدة. لم يكن ذلك يعني بالتأكيد تحالفًا على غرار ما ربط الشاه بالأمريكيين، بل الإبقاء على علاقات طبيعية بين البلدين، وتجنب ما هو غير ضروري من نزاعات. مثلت تلك الرسالة التي نقلها بازركان ووزير خارجيته، إبراهيم يزدي، إلى مستشار كارتر للأمن القومي، زبيغنيو برجيزنسكي، عند التقائهم في الجزائر العاصمة، عقب قيام الثورة بوقت قصير(22). لم يسعَ بازركان إلى المناغمة بين المعايير الدولية والتوجهات الأيديولوجية فحسب، بل والتأكيد على حقوق إيران السيادية، دون استثارة عداء الغرب.

كان المسرح مهيئًا لمعركة شاملة بين القوى الدينية والعلمانية، بينما سعت كلتاهما إلى صياغة الثورة وفق منظورهما الخاص. عمل قادة الثورة، إبان الفترة المفصلية بين العامين 1979-1981، على صياغة العديد من القوانين ووثائق الحكم، وتعيين ما تقوم عليه الجمهورية الإسلامية من أسس. لم ينظر الخميني بعين الرضى إلى سياسة بازركان الخارجية المعتدلة: مثلت مقاومة «الشيطان الأكبر» عقيدة راسخة في فكر الخميني الأيديولوجي. لم تقم الثورة لإعادة إحياء الإسلام في المجتمع الإيراني فحسب، بل ومقارعة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط. وظفت شبكة المساجد، ناهيك عن اللجان الثورية، والبنية التنظيمية الواسعة لرجال الدين المتشددين، للعمل ضد بازركان وحكومته المؤقتة. كان ثوريو إيران، بحاجة إلى أي من الأزمات لاستثارة الجماهير، وإضعاف



خصـومهم، وتعزيـز سـلطتهم. منـح الطـلاب الراديكاليون، بسـلوكهم المندفع، ما تحينه الخميني من فرص.

أبدى الخميني تأييده سـريعًا، بعيد الاستيلاء على السفارة، لما قام به الطـلاب، قائلاً: «تحـاك المؤامرات في يومنا هذا في تلك السـفارات، من قبل الشيطان الأكبر في معظمها»[23]. لم يعوز الخيال مطالب إيران لإنهاء أزمة الرهائن، على حد سواء، بينما دعت طهران إلى تسليم الشاه وإعادة ممتلكاته، وإنهاء التدخل الأمريكي في شـؤون إيـران الداخلية، والاعتذار عن الخطايا الأمريكية في السـابق. أكد موقف الخميني أن الأزمة الراهنة سـتطول، على النقيض من الاعتداءات السـابقة على السـفارة في أعقاب قيـام الثورة. أسـهم ترحيب الخميني بالاسـتيلاء على السـفارة في زيادة تصـلب الطلاب الذين باتوا يرون أنفسهم رأس حربة لنضال ثوري عظيم يهدف إلى تحرير إيران، إن لم نقل العالم الثالث بأسره.

عكسـت اسـتجابة جيمي كارتر لأزمـة الرهائن مـأزق الإدارة العالقة بـين حدود مـا تملكه من قـوة، والاسـتياء الشـعبي المتزايد من سـلوكها. لم تملـك إدارة كارتـر بحـق حـلاً سـحريًا لإنهـاء الأزمـة التـي ازدادت تعقيدًا لتداخلها مع سياسـة إيران الداخلية، بكل ما يسـمها من انقسـام وتقلب. أسـهم إصرار الرئيس المشـروع على الحفاظ على حياة الرهائن، وعودتهم سـالمين، في تقليص خياراته بصـورة إضـافية. تمثلت الخيارات العسكرية المتاحة في توجيه ضـربات عقابية ضد أهداف إيرانية عسكرية واقتصـادية. تم اسـتبعاد تلك الخيارات سـريعًا مخافة ما يمكن أن تولده مـن ردود إيرانيـة رهيبة ـ قتـل الرهائن. لم يكن من شـأن الخيار البديل المتمثل في فرض حصـار بحري على إيران سـوى التسبب في قتل أمريكيين



وإيرانيين، على حد سواء، دون توفير حل سلمي للأزمة بالضرورة، ناهيك عما يمكن أن يثيره اتباع تلك الإستراتيجية من ردود إيرانية ضد حركة النفط في الخليج العربي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من ارتفاع كارثي في أسعار النفط والغاز(24).

لجأت الولايات المتحدة، في ظل غياب خيارات ناجعة، إلى موقفها المألوف المتمثل في العقوبات الاقتصادية. فرضت واشنطن حظرًا تجاريًا شاملاً على الجمهورية الإسلامية، ناهيك عن مبيعات النفط الإيراني، باستثناء الغذاء والأدوية. جمدت إدارة كارتر، علاوة على ذلك، أرصدة إيران البالغة 12 مليار دولار في الولايات المتحدة(25). لم يكن من شأن تلك الخطوات، على الأرجح، أن تفت في عضد نظام ثوري لا يكترث لكلفة تشدده. كانت طهران، علاوة على ذلك، قد أعلنت بالفعل رفضها بيع النفط إلى «الشيطان الأكبر»، ناهيك عن افتقادها الرغبة في توسيع الروابط التجارية الأخرى مع الولايات المتحدة.

تعززت الضغوط على إدارة كارتر إثر تحول مأساة الرهائن إلى واحدة من أوائل الأزمات الدولية التي احتلت جزءًا من النقاش والجدل السياسيين اليوميين في الولايات المتحدة. أثارت محنة الدبلوماسيين المحتجزين ردودًا عاطفية قوية من الشعب الأمريكي، في ظل تغطية إعلامية انفعالية مكثفة للأزمة. حرص المذيع الموقر في محطة «سي بي إس»، والتر كرونكايت، على إنهاء كل بث إخباري بعرض حصيلة للأيام التي أمضاها الرهائن في الأسر، بينما بثت شاشات التلفزة باستمرار صور رجال دين ملتحين وهم يهاجمون الولايات المتحدة. بلغت الثورة الإيرانية كل البيوت الأمريكية. عزز الرئيس كارتر، بدوره، من اهتمام الأمريكيين بالأزمة، بينما جعل من



محنة الرهائن، بشكل تلقائي، أولويته القصوى، ملازمًا المكتب البيضاوي حتى وقت متأخر من الليل لإدارة الأزمة. أعادت محنة الرهائن إلى الأذهان، حين طال أمدها، ذكريات النضال الأمريكي في مرحلة ما بعد حرب فيتنام. بدت أمريكا، مجددًا، بمظهر الضحية المعتدى عليها، دون امتلاك القدرة على الرد بصورة فاعلة. أدى احتجاز الرهائن المتواصل إلى مطالبة الأمريكيين بالقيام بفعل ما، وإلقاء اللوم على كارتر، في نهاية المطاف، لما يبدو عليه من افتقار للحزم[26].

انصرف ملالي إيران المتشددون، في تلك الأثناء، إلى حصد ما عاد عليهم من فوائد نتيجة إثارة المشاعر القومية لدى الإيرانيين. قدم بازركان المحاصر وحكومته استقالتهما، في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1980، بعد الفشل في إطلاق سراح الرهائن، مما مهد الطريق للخميني وأتباعه لتعزيز سلطتهم بصورة إضافية. انتصر رجال الدين في الانتخابات البرلمانية، وأشرفوا على تمرير استفتاء يقر الدستور المعدل، بكل ما يمنحه للمرشد الأعلى من امتيازات. اتهِمت المعارضة العلمانية المقموعة بالعمالة لأمريكا، ورُفضت انتقاداتها لنزعة الملالي الدكتاتورية بوصفها تهدد الوحدة الوطنية إبان المواجهة مع «الشيطان الأكبر». عمل الثوريون، في الوقت ذاته، على إطلاق ثورة ثقافية لتطهير مؤسسات الدولة وفق رؤيتهم المتشددة. تم تحويل إيران، في ظل الصراع مع الولايات المتحدة، إلى مجتمع جديد، يحكم من قبل فئة رجعية باسم التشدد الإسلامي.

لا بد من الإشارة إلى أن سلوك إيران لم يمثل خرقًا للقانون الدولي فحسب، كما أدانته الولايات المتحدة، بل انتهاكًا للتقاليد الشيعية الإسلامية على حد سواء. عرف رجال الدين الشيعة، تاريخيًا، باهتمامهم بتأمين



المبعوثين الأجانب من غير المسلمين. حرصت الدول الإسلامية الكبرى على إكرام وفادة الدبلوماسيين من البلدان كافة، ومعاملتهم بما يستحقون من احترام. ما انفك رجال الدين، المسؤولون عن تطبيق الشريعة والقانون، يؤكدون على أهمية تلك التقاليد. استنت مجموعة كاملة من القوانين، بعد وقت قصير، لضمان حماية ممثلي الدول كافة. كان الخميني بلا أدنى شك، بحكم معرفته الدينية الواسعة، على علم بتلك التقاليد، وقد كان يدرك، بالتأكيد، أن سلوكه يتنافى مع المعايير الراسخة للنظام الإسلامي الذي أعلن التزامه بإقامته مرارًا(27).

اختارت إدارة كارتر اليائسة، مع فشل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لحل الأزمة، التدخل عسكريًا لإنقاذ الرهائن: «عملية مخلب النسر». كانت العملية المخططة معقدة من الناحية اللوجستية: دخول طاقم مكون من 118 رجلاً إيران جوًا، عبر ثماني طائرات مروحية، قبل إعادة التزود بالوقود في الصحراء الوسطى، والتقدم نحو موقع قريب من طهران. تعين على الرجال، فيما بعد، التوجه نحو السفارة باستخدام عربات متمركزة في الموقع، قبل اقتحام مجمعها. مثلت المهمة تحديًا كبيرًا في أحسن الأحوال، وقد اضطر القادة العسكريون إلى إلغائها، بعد وقت قصير، نتيجة الأحوال الجوية السيئة، والافتقار إلى التنسيق الكافي. أدت المشكلات الفنية الناتجة عن العاصفة الصحراوية، وتحطم طائرة مروحية، وأخرى للتزود بالوقود، إلى مقتل ثمانية من الأمريكيين(28). شعرت الولايات المتحدة بإذلال شديد، بعد أن فشلت، وهي القوة العظمى، في إرغام إيران على تحرير دبلوماسييها، أو القيام بذلك عسكريًا. بدا شعار الخميني الدائم: «لا تستطيع أمريكا القيام بشيء»، صحيحًا بصورة مفاجئة، مخيفًا إلى أبعد الحدود.

بدا الخميني، بحلول خريف عام 1980، مستعدًا لإنهاء محنة الرهائن الأمريكيين. بسط الرجل وأتباعه، في حينه، سيطرتهم على مؤسسات السلطة الرئيسة كافة، وطغت رؤيته للنظام الثيوقراطي الصارم على ما أبداه شركاؤه السابقون في التحالف من معارضة. أقر بهزاد نبوي، بصفته معاونًا مقربًا للخميني، قائلاً: «مثّل الرهائن الثمرة التي استقينا منها العصائر كافة»[29]. بدّل اجتياح العراق إيران، في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1980، من الأولويات الوطنية بصورة أكثر دراماتيكية، بينما اضطر النظام الديني إلى حشد طاقاته لخوض حرب طاحنة. سجّل الخميني نقطة أخيرة ضد نظيره الأمريكي، رافضًا إطلاق سراح الرهائن حتى خسارة كارتر الانتخابات، وتسليمه السلطة رسميًا إلى خلفه رونالد ريغان. ارتأى الخميني أن حل الأزمة قبل الانتخابات يمكن أن يصب في مصلحة كارتر، مما دفعه إلى الإبطاء من وتيرة العملية للتقليل من قاعدة تأييد الرئيس في الداخل. نجح الخميني، بصورة أو بأخرى، في الإطاحة برئيس أمريكي، بينما مني كارتر بهزيمة ساحقة. مثّل ذلك نصرًا عقيمًا، بالنظر إلى أن الجمهورية الإسلامية باتت تواجه إدارة ريغان الأكثر تشددًا[30].

يعكس اختلاف آراء الأمريكيين والإيرانيين تجاه أزمة الرهائن تباين أثرها في كلا البلدين. مثلت السفارة، في نظر الإيرانيين، «وكرًا للجواسيس»، ومقرًا لقوة عظمى دعمت الملكية المستبدة. نظر الأمريكيون، من جهة أخرى، إلى مواطنيهم المرتهنين بوصفهم أفرادًا عاديين احتجزوا برغم إرادتهم من قبل نظام لا إنساني. مثلت أزمة الرهائن، في نظر الإيرانيين، ضربة قوية لدولة عظمى: مثالاً سياسيًا على ما يمكن أن



يظهره العالم الثالث من تحدٍّ، بينما نظر الأمريكيون إليها عبر معاناة أسر الرهائن المحتجزين بلا مبرر: مأساة أصابت مواطنيهم الأبرياء.

لم يصب خيال الخميني الواسع، بما يدعو للاستغراب، في مصلحته. ربما مكنت أزمة الرهائن الرجل من التخلص من خصومه الداخليين، ولكنها ضمنت عداء الشعب الأمريكي المكلف لبلاده المحاصرة. دفعت إيران بالتأكيد ثمنًا باهظًا لسلوكها، بينما أجبرت، من قبل الاستياء الدولي على التعامل مع غزو صدام بمفردها. وقعت الجمهورية الإسلامية ضحية لاجتياح صدام، واستخدامه الأسلحة الكيميائية بلا تمييز، ولكن العديد من الدول لم تكن مستعدة، بالنظر إلى انتهاك إيران القانون الدولي، للوقوف إلى جانب الملالي، وإضفاء الشرعية على دعاويهم. دفعت إيران، علاوة على ذلك، ثمنًا باهظًا آخر حين اصطفت أقوى دول العالم اقتصاديًا وعسكريًا إلى جانب العراق في حربه الطويلة ضد إيران.

لا تزال أزمة الرهائن، بما يتجاوز نطاق الحرب العراقية - الإيرانية، تستنزف الأثمان من طهران. ترسخت صورة معينة، لا يمكن محوها، للجمهورية الإسلامية في المخيلة الشعبية الأمريكية. نظر الأمريكيون إلى الإيرانيين بوصفهم متعصبين، وأصوليين رجعيين خاضعين لثقافتهم الغريبة، القائمة على الشهادة، المفتقرة للعقلانية. تمكنت الثيوقراطية الشاذة، المنغمسة في أيديولوجيتها المتحجرة، في نظر العديد من الأمريكيين، من إذلال أمريكا، والنجاة بفعلتها. تتمثل صورة إيران الراسخة في أذهان الأمريكيين بهتافات: «الموت لأمريكا»، ورجال الدين بعباءاتهم الغريبة، والجماهير المتحدة في كرهها أمريكا.

لم تكن الولايات المتحدة، بالتأكيد، غريبة عن الصراعات الأيديولوجية، بينما عملت على مقارعة الاتحاد السوفييتي واحتوائه أكثر من أربعة عقود. لا يمكن قياس ذلك على أزمة الرهائن المختلفة بصورة جوهرية. لم يكن ما شعر به الأمريكيون من غضب تجاه إيران بخافٍ على أحد. أضعفت الأزمة ثقة الأمريكيين في طهران، لتزيد مجتمعي البلدين تباعدًا. أعاق الازدراء الشعبي الأمريكي للجمهورية الإسلامية فرص التقارب بين البلدين، ناهيك عن التحركات الدبلوماسية لأي من الإدارات الأمريكية الساعية إلى استمالة إيران. امتلك البلدان خلال ربع القرن الأخير، مما يثير السخرية، الكثير من المصالح المشتركة، ولكن الحاجز العاطفي حال دون التوصل إلى ما يمكن ذكره من تعاون بينهما.

ألقت أزمتا العامين 1953 و1979 بظلالهما العاطفية المؤثرة على العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، مما أسهم في تجاوز البعد الإستراتيجي بين البلدين. كانت فضيحة إيران - كونترا، مع ذلك، ما أثار خوف المسؤولين المنتخبين، والدبلوماسيين المعينين، من اتباع سياسة خلاقة تجاه الجمهورية الإسلامية. يستلزم إنهاء الوضع المعقد بين الولايات المتحدة وإيران الكثير من الحنكة والمخاطرة. لم يكن هناك، بعد فضيحة إيران-كونترا، الكثير من المسؤولين الطموحين، المستعدين لانتهاج سياسة خلاقة تجاه إيران، مع كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من مخاطر.

إنجيل، وكعكة، وصواريخ

لم يغير التوصل إلى حل لأزمة الرهائن من حال العلاقات الأمريكية-الإيرانية. استمرت طهران في تحديها وعدائها للولايات المتحدة، بينما



انتهجت إدارة ريغان سياسة عقابية قائمة على الضغط والاحتواء. بدا البلدان عالقين في شرك دوامة مستمرة من العداء، بدءًا من تفجير مقر المارينز في بيروت في العام 1983، انتهاء بمحاولة واشنطن تدويل عقوباتها الاقتصادية على إيران. أسهم توجه إيران الراديكالي، بصورة أو بأخرى، في إطالة أمد تلك العداوة. لم تكن الولايات المتحدة على استعداد، بالنظر إلى أهمية الشرق الأوسط لأمن أمريكا، لترك المنطقة رهينة للتوجهات الأيديولوجية الإيرانية. لم يكن من شأن ازدياد السلوك الإيراني عداوة، في الواقع، سوى زيادة إصرار واشنطن على دعم حلفائها، وتعزيز وجودها في المنطقة. تمثلت سياسة الولايات المتحدة المتواصلة في وضع العراقيل أمام إيران؛ بغية توجيه رسالة حازمة إلى النخبة الحاكمة فيها، ومن يدورون في فلكها في المنطقة.

دفعت أمريكا، في بعض الأحيان، من قبل هوسها بمقارعة النفوذ الإيراني، إلى التحالف مع دول مارقة، كعراق صدام حسين. لم تبخل إدارة ريغان بالدعم على النظام العراقي الذي رأت فيه سدًا منيعًا في وجه الثورة الإيرانية. وقفت واشنطن إلى جانب العراق في حربه مع إيران، عبر تقديم الدعم الاقتصادي، والمعلومات الاستخبارية الحربية الحساسة. تمثل ما يفوق ذلك فظاعة في لا مبالاة الولايات المتحدة تجاه استخدام صدام الأسلحة الكيماوية ضد الجنود والمدنيين الإيرانيين[31]. لم تتسامح إدارة ريغان فحسب مع سلوك صدام - المتمثل في الاعتداء على الجيران، واستخدام أسلحة الدمار الشامل - الذي رفضته إدارتا بوش الأب والابن فيما بعد، بل وشجعته ضمنيًا كذلك. تجاهلت واشنطن خطابها، ومبادئها، ومصالحها، بدافع من شكوكها في إيران، عبر دعم (القاتل الجماعي) صدام حسين[32].

وضعت فضيحة إيران ـ كونترا سيئة الصيت، كما كان باديا ـ والمتمثلة في الاتفاق الشائن بين واشنطن وطهران على مقايضة السلاح مقابل الرهائن الأمريكيين في لبنان، وتمرير المال الإيراني إلى نيكاراغوا؛ بغية دعم ثوار الكونترا ضد الحكومة الماركسية هناك ـ وضعت حدًا للاتهامات والشكوك المتبادلة بين الطرفين(33). دافع العديد من المسؤولين في إدارة ريغان عن سلوكهم، ما إن تكشفت الفضيحة، عبر التأكيد على أن الصفقة تمت لدعم سلطة المعتدلين ضمن المؤسسة الدينية الإيرانية(34). لا تزال هناك الكثير من الخفايا عن فضيحة إيران ـ كونترا، بالرغم من التحقيقات البرلمانية العديدة، وما نشر عنها من مذكرات. هل امتلكت حكومة الولايات المتحدة ما هو نافذ من بصيرة للتمييز بين الفئات المتداخلة في إيران، وتعيين المعتدل منها؟، كيف يمكن لنقل السلاح إلى إيران تدعيم سلطة أولئك المعتدلين؟، هل كان الخميني، بكل ما يكنه من عداء للولايات المتحدة، مستعدًا للتخلي عن أيديولوجيته، والبدء في علاقة جديدة مع واشنطن؟، وما كانت، بالطبع، النتائج الدائمة لأحد أكثر إخفاقات الدبلوماسية الأمريكية درامية تجاه إيران؟

لا بد من الإشارة هنا ـ بالرغم من تناول مقاربة الجمهورية الإسلامية تجاه إسرائيل لاحقًا ـ إلى أن فضيحة إيران ـ كونترا تتداخل، إلى حد ما، ضمن نطاق شبكة العلاقات الإسرائيلية ـ الإيرانية المعقدة. وفرت حرب العراق مع إيران مجموعة متفردة من الفرص والتحديات لإسرائيل. مثّل وصول النظام الثيوقراطي، المصمم على دعم القوى الإسلامية المناهضة لإسرائيل، تهديدًا جديًا معلنًا لتل أبيب. لم يزل الإسرائيليون، من جهة أخرى، يصنفون العراق عدوًا أكبر لهم في بداية الثمانينيات. تبنى نظام



البعث، مع سعيه لقيادة العالم العربي، موقفًا متشددًا في معاداة إسرائيل، وانصرف إلى حشد المنطقة ضد إسرائيل. تزعم العراق، علاوة على ذلك، الجبهة العربية الساعية إلى عزل مصر في أعقاب قبول السادات اتفاقية كامب دايفيد مع إسرائيل. كان سلوك العراق، على نحو خاص، مثيرًا لقلق المسؤولين الإسرائيليين الذين أملوا في عقد اتفاقيات مماثلة مع دول عربية أخرى. اعتبر العديد أن نظام صدام، الذي لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وسعيه لامتلاك أسلحة نووية (وهو ما أدى، في العام 1981، إلى قيام إسرائيل بضربة استباقية ناجحة ضد مفاعل تموز العراقي) يمثلان تهديدًا أكثر خطورة من النظام الثيوقراطي في إيران. لم ترفض إسرائيل بالمطلق فكرة مساعدة إيران في حربها التي شغلت صدام، واستنزفت خزينته[35].

نزعت السياسة الخارجية الإسرائيلية على الدوام، بما يتجاوز مسألة العراق، إلى إقامة علاقات مع «الطوق الخارجي» للشرق الأوسط، المتمثل في الدولتين غير العربيتين تركيا وإيران. ما انفكت فكرة الاصطفاف إلى جانب دول المنطقة غير العربية تداعب مخيلة السياسيين الإسرائيليين، بالنظر إلى علاقات تلك الدول المتوترة والإشكالية مع العالم العربي. يمكن لإنشاء مثل تلك العلاقات إخراج تل أبيب من عزلتها، وممارسة الضغوط على الأنظمة العربية المتشددة للقبول بشرعيتها. لم تأخذ تلك المقاربة في الحسبان، بما يدعو للاستغراب، معاداة الملالي الشديدة للصهيونية، بالنظر إلى أن الخميني لم يكن مستعدًا لكبت عدائه تجاه إسرائيل، التي أمضى ردحًا طويلاً من الزمن في مهاجمتها[36].

تتكشف لا أخلاقية السياسة بأبرز صورها في الشرق الأوسط. بدأت تل أبيب في بيع الأسلحة إلى إيران، عقب غزو العراق لها بفترة بسيطة، استنادًا إلى الشعار المتمثل في «عدو عدوي، صديقي»[37]. امتلك الإسرائيليون الكثير من المبررات لدعم السياسة الهادفة إلى إطالة أمد الحرب، واستنزاف موارد صدام، وصرف انتباه إيران. لم يتمكن الإسرائيليون من بيع تلك الأسلحة إلى طرف ثالث دون قبول الولايات المتحدة، بالنظر إلى أنها تمثل المصدر الرئيس للترسانة العسكرية الإسرائيلية. لم تتوقف استمرارية السياسة الإسرائيلية على قبول الولايات المتحدة فحسب، بل وتواطئها كذلك. فعل المسؤولون الإسرائيليون الكثير لتوريط الولايات المتحدة في صفقاتهم مع إيران، ناهيك عن دورهم الحاسم في التوسط لإنجاح صفقة الأسلحة مقابل الرهائن.

لا يخرج واقع جنوب لبنان، في بداية الثمانينيات عن نطاق تلك العلاقة المعقدة. دمرت الحرب الأهلية الدائرة بين طوائف لبنان المختلفة واحدًا من أكثر المجتمعات التقدمية في الشرق الأوسط. احتجزت مجموعة من المبشرين، والصحافيين، والأكاديميين الأمريكيين، في خضم تلك الحرب الطاحنة، وأخذوا رهائن من قبل عميل إيران الشيعي، حزب الله. ألقت تلك الأزمة بظلالها على الرئيس رونالد ريغان الذي شعر بالقلق حقيقة لاحتجازهم المتواصل. ما انفك الرئيس المحزون يمارس الضغوط على عملاء استخباراته ومستشاريه السياسيين بغية تحرير الرهائن. لم يدرك الرجل السبب الكامن وراء عجز قوة عظمى عن تحرير حفنة من مواطنيها في جنوب لبنان. مكنت التطورات في إيران، في الوقت ذاته، من مقايضة الأسلحة الأمريكية بالرهائن.



لم يكـن موقف إيران بالسـهل كذلك بحلول منتصـف ثمانينيات القرن المنصـرم. لم تسـتنزف حربهـا الطاحنة مع العراق اقتصـادها فحسـب، بـل وأثارت اسـتياء جماهيرها، المؤدلجة ثوريًا، على حد سـواء. أوقعت آلة صـدام الحربية خسائر فادحة في صـفوف الإيرانيين وقواتهم. أسهم ذلك في إثارة مخاوف النظام الديني من اسـتياء الشعب، وسعيه للانقلاب على قادتـه. احتاجت إيران، بالنظر إلى إصـرار الخميني المطلق على مواصـلة الحرب، إلى ما توفره الولايات المتحدة، على وجه الخصـوص، من أسـلحة وقطـع غيـار. التمس رفسـنجاني، البراغماتي على الدوام، وحلفاؤه سـبل الحصـول على السلاح الأمريكي. التقى المسـؤولون الإسرائيليون، بما يثير الاسـتغراب، مـع عدد من السماسـرة القذريـن، ورجال الديـن الماكرين، والمسـؤولين الأمريكيين السـذج لصـياغة اتفـاق يلبي رغبـة كل من ريغان وإيران في إطلاق سراح الرهائن، والحصول على السلاح. قد لا يمثل سوى الشرق الأوسط وحده بوتقة تنصهر فيها كل تلك العوامل المتضاربة: صفقات الأسلحة الإسرائيلية ـ الإيرانية السرية، واحتجاز الرهائن في جنوب لبنان، واهتمام الرئيس الأمريكي بإطلاق سراح مواطنيه المرتهنين.

تعكس الجوانب الهزلية للعملية قصـورها من الناحية الفكرية. وصـل مستشـار الأمن القومي السـابق، روبرت «باد» ماكفرلين، طهران وبجعبته كعكـة وإنجيل موقع من الرئيس ريغان، كبادرة حسـن نية، آملاً في التقاء مـن أتى لتمكينهم من معتدلين. لم يحظَ ماكفرلين سـوى بلقاء مسـؤولين من الصـف الثاني في وزارة الخارجية الإيرانية، قبـل أن ينهوا اللقاء معه سـريعـًا. وصـلت طهران، في الوقت ذاته، شـحنة من الأسـلحة الأمريكية المتطورة، لا سيما صواريخ تاو المضادة للدبابات، ناهيك عن إطلاق سراح



عدد مــن الرهائن. اختطف المزيد منهم فيما بعــد بالنظر إلى ما يمثلونه من سلعة رابحة يستخدمها الملالي في المقايضة.

امتلكت الأطراف المنخرطة في الصفقة دوافع مختلفة. عملت إسرائيل، لا أكثر، على دعم إيران في حربها ضد العراق، عدوها الأكثر خطورة. كان ريغــان بحاجة ماســة لإطلاق ســراح الرهائن، وقد أذعن بوضــوح لاتفاق يتناقض مع سياسة إدارته المتمثلة في حظر بيع الأسلحة إلى إيران. أمل عدد من المســؤولين الأمريكيين، بمن فيهم ماكفرلين، كمــا كان باديًا في حينه، أن تســهم صفقة الأســلحة في تطبيع العلاقات بصورة أكبر مع طهران. لم يهتم مســؤولون آخرون، من المنخرطين في الصفقة، كالمعاون العسكري في مجلس الأمن القومي، اللاأخلاقي أوليفر نورث كثيرًا بإمكانية التوافق مع إيران، بل بمســاعدة ثوار الكونترا في حربهم ضــد الحكومة النيكاراغوية الماركسية. لم يمضِ الكثير من الوقت قبل أن يحول نورث ورئيسه، مستشار الأمــن القومي جون بويندكســتر، عوائد مبيعات الأســلحة إلى الثوار، بما ينتهــك قوانين الكونغرس. لم يكن بالإمكان تجنب الفضــيحة الناتجة عن صــفقة الأســلحة، بالنظر إلى تلك الطموحات المتباينــة، والطبيعة المقيتة للعديد من المنخرطين فيها.

هــل كان هناك معتدلون في إيران، على اســتعداد لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، إن هم امتلكوا مجموعة من الأســلحة لا أكثر؟. لا شــك في أن الانقســام يحيط بالسياسة الخارجية لإيران. يأسف الساسة الأكثر براغماتية، كرفسنجاني، لما فرضته الجمهورية الإسلامية من عزلة قاتلة علــى نفســها، ويؤكــدون علــى أن إيجاد الحلول لمــآزق إيران الاقتصــادية يتطلب تطوير العلاقات مع الأســواق العالميــة[38]. نبعت تلك الواقعية من



الضـرورة المتمثلـة في عدم قدرة إيـران على خوض الحـروب، أو التعامل مـع أعبائهـا الاقتصـادية وكثافتها السـكانية المتزايدة، من دون تحسـين علاقاتهـا الدولية. يخطئ قراءة الوضـع الداخلي الإيـراني من يعتقد أن إعـادة تعيين المصـالح البراغماتية تلك يمكن أن تمنـح القوة لفئة معتدلة تملك الاستعداد والقدرة على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة.

أخفق المسؤولون الأمريكيون الكثر، الذين دفعوا باتجاه دعم المعتدلين، في تقدير أن آية الله الخميني كان لا يزال المتحكم الرئيس في عملية صـنع القـرار الإيراني. احتاجـت قوات الخميني إلى ما لا توفره سـوى الولايات المتحـدة من أسـلحة؛ بغية تحقيق هدفـه المتمثل في الإطاحة بصـدام. لم يكن اسـتعداد الرجل لمقايضة الأسـلحة بالرهائن عائدًا بالحد الأكبر إلى رغبتـه في البدء بعلاقة جديدة مع الولايـات المتحدة، بل إدراكه أن غايات حربه المقدسـة تسـتلزم التراجع فيمـا يتعلق بذلك الملـف. لا تزال أمريكا تمثل «الشـيطان الأكبر»، وإن امتلك ما يمكن اسـتخدامه من ترسانة ضد الخطر المباشـر، صدام. لم تتعلق المسألة كثيرًا، في نهاية المطاف، بصعود المعتدلـين في إيران، بل بمتطلبات نظام يائس يخوض حربًا مكلفة، حددت مقاربة طهران تجاه صفقة الأسلحة.

لا تزال فضيحة إيران ـ كونترا تلقي بظلال واهية، وإن أمكن تمييزها، على سياسـة الولايات المتحدة. يتمثل ما تقتضـيه السياسـة بالقدر الأكبر في الحـذر، الـذي يترجم عادة إلى سياسـات عقيمة، تفتقـر إلى الإبداع. قـد يعجـز أي كان عن كبت سـخريته من ماكفرلين وغيره من المسـؤولين الأمريكيين الذين وصـلوا طهران بإنجيلهم وكعكتهم. أخطأت إدارة ريغان حسـاباتها في المراحل كافة، مسـتبدلة انطباعاتها الخاطئـة بالتحليلات

المنطقية. يتطلب إيجاد حل لمعضلة العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية امتلاك ما هو واسع من الخيال، والتفكير فيما يخرج عن نطاق المألوف. لم يعد الكثير من المسؤولين الأمريكيين على استعداد للمخاطرة، أو التقدم بأفكار خلاقة، بعد خروج فضيحة إيران ـ كونترا إلى العلن، وقضائها على مستقبل العديد، وتلطيخها سمعة إدارة بأكملها. لم تخرج السياسة الخارجية الأمريكية، منذ ذلك الحين، عن نطاق حدودها الضيقة فيما يتعلق بالتعامل مع إيران.

تمثل أحد أكثر المكونات تأثيرًا، لتلك التركة الثقيلة، في الإضعاف من فكرة وجود معتدلين إيرانيين. نُبذ مفهوم البراغماتية الإيرانية، بعد رحيل الخميني من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بكل ما استقته من عبر مما يسمى دروس فضيحة إيران ـ كونترا. تتجلى مأساوية ذلك بأبرز صورها عند وصول محمد خاتمي إلى الحكم في العام 1997، وتجاهله منذ البدء من قبل إدارة كلينتون، بوصفه سياسيًا إيرانيًا آخر، معسول الكلام، لا أكثر. لم تفتقر إيران في الثمانينيات، كما رأينا سابقًا، إلى المعتدلين الراغبين في صياغة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، ليجهض الخميني، بوجوده المهيمن، مبادراتهم كافة. لا يزال ذلك الوجود قائمًا، حتى يومنا هذا، في نظر العديد من الأمريكيين.

عقدت واشنطن العزم على إبداء الحزم بعيد افتضاح أمر الصفقة، التي جاءت مناقضة لتوجهات الإدارة العلنية، والكثير من التصريحات الرسمية، ناهيك عن الحرب على الإرهاب. أظهرت الإدارة المزيد من التأييد للعراق، بينما عملت بصورة إضافية على عزل الجمهورية الإسلامية واحتوائها. لم تكن تلك التوجهات ذات ضرورة إستراتيجية



فحسب، بل وسياسية كذلك. التزمت إدارة ريغان، كنتيجة لفضيحة إيران ــ كونترا، بموقفها الاتهامي المعادي لطهران. لم يتطلب اتباع مقاربات بديلة تجاه إيران أثمانًا سياسية باهظة فحسب، بل والكثير من المخاطرة على الصعيد البيروقراطي.

ألقت فضيحة إيران ـ كونترا كذلك بظلالها على السياسة الداخلية الإيرانية المنقسمة. تمثل رد الفعل الأمريكي على الصفقة في الكثير من التحقيقات البرلمانية المؤثرة، والصخب الإعلامي الهادر، بينما لم يكن ما دار من صراعات في أروقة حكم الجمهورية الإسلامية بأقل حدة، وإن لم يخرج إلى العلن بالصورة ذاتها في بادئ الأمر. ألقت الحساسية الناتجة عن التعامل مع «الشيطان الأكبر» بتداعياتها على طهران. لا يسهم التعاطي مع الأمريكيين عادة، كما تدلل مرحلة بازركان، في إطالة عمر السياسيين في الجمهورية الإسلامية. خرجت الفضيحة الشائنة إلى العلن، للمرة الأولى، عندما قام أحد الأحزاب الإيرانية المتطرفة بتسريبها إلى صحيفة لبنانية. دعا البرلمان الواقع تحت هيمنة المتشددين إلى إجراء تحقيق «لتحديد مَنْ قرر إقامة صلات مع واشنطن من مسؤولين وسلطات»[39]. وجد البراغماتيون، كرفسنجاني، أنفسهم في مرمى نيران المتشددين نتيجة موقفهم المزدوج من الولايات المتحدة. لم ينتهِ ما أثارته الصفقة من صخب إلا عند تدخل الخميني شخصيًا، وتأنيبه البرلمانيين، قائلاً: «لا يجدر بكم إثارة الانقسام. يتنافى ذلك وتعاليم الإسلام»[40]. كان تدخل الخميني وحده، في نهاية المطاف، ما أنقذ رقاب رفسنجاني وحلفائه البراغماتيين.



تولى رفسنجاني وحلفاؤه قدرًا أكبر من السلطة، بعد وفاة الخميني، دون أن يقلل ذلك من مخاوفهم فيما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة. حرص المتشددون، بقيادة المرشد الأعلى الجديد خامنئي، على مراقبة وإعاقة أي من المحاولات الرامية إلى التقارب مع «الشيطان الأكبر». طرح رفسنجاني، ذو التوجهات الأيديولوجية الضعيفة، في بعض الأحيان أفكارًا حول علاقات جديدة مع الولايات المتحدة، ليتراجع سريعًا ـ مستذكرًا ماضيه، مدركًا حدود سلطته ـ أمام مقاومة اليمين المتشدد. غدت فضيحة إيران ـ كونترا، بصورة أو بأخرى، جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإيرانية المنقسمة بشدة، لتضعف صوت الاعتدال فيما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة.

لا يزال شبح إيران - كونترا، بعد مضي عقدين من الزمن، يطارد واشنطن وطهران. يدرك كلا الطرفين إخفاقاتهما السابقة في المضي بعلاقتهما قدمًا، بالرغم من التحركات العرضية لتخفيف التوتر بينهما. أظهر السياسيون في البلدين عجزًا واضحًا عن القيام بمبادرات جريئة، ناهيك عن الحذر على الصعيد البيروقراطي، وهو ما سيقوض إحدى الفرص النادرة لإعادة ترتيب العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية بشكل جوهري.

حوار الحضارات

يعتقد الكثيرون أن ولاية الرئيس خاتمي منيت بفشل ذريع. لم يحقق خاتمي، بالتأكيد، طموحه الكبير المتمثل في إقامة ديموقراطية إسلامية تقرن معتقدها الديني بالصيغ التعددية. كانت إنجازات الرجل كبيرة فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية، حيث غير من توجهات إيران الدولية بصورة جوهرية. تمكن الرئيس الذي كثيرًا ما انتقد لافتقاره إلى



الشجاعة، في مفارقة غريبة، من إرغام شريحة مؤثرة من المحافظين على دعم الكثير من مبادرات سياسته الخارجية التقدمية.

أدرك خاتمي، في أثناء صياغة إستراتيجيته، وجود ارتباط واضح بين اللبرلة الداخلية والعلاقات الدولية. أكد الرئيس الجديد، بينما كان يخطب في اجتماع للدول الإسلامية في العام 1997، أن الحكم الذي يستمد شرعيته من التفويض الشعبي «سيقر بحق الدول الأخرى في تقرير المصير، واللجوء إلى السبل الكفيلة بتأمين العيش الكريم لمواطنيها»(41). عكس وزير الخارجية كمال خرازي الموقف ذاته، قائلاً: «نأمل، بالنظر إلى رد الفعل الدولي على ما أنتجته الانتخابات من تحول كبير، أن نرى تغيرًا كبيرًا في علاقات إيران مع دول المنطقة والعالم بأسره»(42). اتبع النظام الراغب في دمقرطة حكمه، بشكل جوهري، سياسة خارجية عقلانية تستند إلى التعاون والاتكال المتبادل، وتقر بسيادة الدول المجاورة، ومعايير النظام الدولي، والحاجة الملحة للحوار. تبرأت سياسة الرئيس بوضوح من دبلوماسية الخميني التقسيمية، بينما أقرت، وإن بصورة ضمنية، أن ورطة إيران كانت صنيع يديها. لم تنجح سياسة المواجهة، وتصدير الثورة عبر الإرهاب، إلا في تهميش إيران في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

أذهل الرئيس المفكر، عقب انتخابه بفترة قصيرة، كلاً من الداخل والخارج عبر التأكيد على أن مهمة إيران لم تعد متمثلة في تصدير الثورة، وزعزعة استقرار الدول المجاورة. صرح الرجل قائلاً: «لا تعني السياسة الخارجية استخدام البنادق، بل اتباع السبل المشروعة كافة لإقناع الآخرين»(43). أكد الرئيس الجديد، بالتوازي مع ذلك، قائلاً: «يمكن لأي من الدول التي تقر باستقلالنا، ولا تمتلك سياسة معادية تجاهنا، أن تكون



صـديقة لنـا»[44]. مثلت تلك المبادرات أسـس مقترح خاتمـي حول «حوار الحضارات»، الذي دعا مفكري، وفناني، وكتاب، وسياسيي الدول الأخرى إلى التلاقـي، والبحث فيما يجمع بين ثقافاتهـم المتباينة في الظاهر. ولت الأيام التي سـاد الخطاب التحريضـي فيها، والدعـوات إلى الحفاظ على هوية إيران الإسلامية عبر مواجهة القوى الدولية الشريرة[45].

لم ينظـر خاتمي إلى الغـرب، في تأكيـد آخر على ابتعـاده عن معايير النخبـة الدينيـة الحاكمـة، علـى أنـه عنصـر ضـار يسـعى إلى تقويض الحضارة الإسـلامية عبر تداخلاته الثقافية. امتلك خاتمي، كالعديد من الإصلاحيين المسـلمين، رؤية مختلفة للغرب، مؤكدًا على أن تقدمه العلمي وموروثه الديموقراطي يستحقان الاقتداء بهما. صرح الرجل قائلاً: «يمكن لثورتنا أن تبرز حضـارة جديدة إن امتلكنا القدرة على استيعاب الجوانب الإيجابية للحضارة الغربية»[46]. مثلت تلك المرة الأولى، منذ قيام الثورة، التـي يقر سياسـيو إيراني فيها بأن التعدديـة، والديموقراطية، وموروثات الغرب السياسـية الأخرى، يجب أن تعتنق من قبل حكومة إسلامية تسعى لتمكين مواطنيها.

استندت سياسة المتشـددين الخارجية على الدوام إلى كفاح لا هوادة فيـه دفاعا عن المثـل الثوريـة. أقر المحافظـون، مع ذلك، بحلـول أواخر التسـعينيات، بضـرورة مد الجسـور مع اللاعبـين الدوليين الرئيسـين، بالنظـر إلى ما عانته إيران من عزلة مكلفـة. ناهيك عن التحدي المتمثل في ازديـاد شـعبية خاتمي. أجـاز خامنئي بدوره، بوصـفه مرشـدًا أعلى للجمهورية، تلك التسـويات لما تحمله من أهمية للأمة. حقق خاتمي، بعد



انتخابه بفترة قصيرة، سلسلة من الانتصارات المؤثرة، عبر التصالح مع النظام السعودي، عدو الجمهورية الإسلامية اللدود ردحًا طويلاً من الزمن، ناهيك عن الاتحاد الأوروبي الذي ضاق ذرعًا بالأعمال الإرهابية الإيرانية على أراضيه. كان خاتمي من تجاوز الانقسام الإيراني، ودفع المرشد الأعلى للقبول بالضرورة المتمثلة في تخلي إيران عن عدائها للدول «اللاأخلاقية»، كما اتهمت مرارًا من قبل الخميني. مثلت تلك المرحلة التي توقفت فيها إيران، بشكل رئيس، عن استخدام الإرهاب أداة في سياستها تجاه دول الخليج والدول الأوروبية.

مرت سياسة خاتمي التصالحية بأصعب مراحلها فيما يتعلق بالولايات المتحدة. عمل الرجل، في خطوة جريئة، على مد جسور التواصل مع الولايات المتحدة. أثنى الرئيس المنتخب، في مقابلة شهيرة مع محطة «السي إن إن»، في كانون الثاني/ يناير 1998، على «الشعب الأمريكي العظيم»، وحضارته القائمة على «رؤية، وفكر، وخصال البيوريتانيين الذين أرادوا نظامًا يقرن عبادة الله بالكرامة الإنسانية والحرية». مثّل موقف خاتمي، بلا ريب، تغيرًا حقيقيًا بالنسبة للجمهور الأمريكي المعتاد على خطب رجال الدين النارية، وهتافات: «الموت لأمريكا». دعا الرئيس الإيراني الجديد إلى حوار بين الشعبين، «لا سيما المثقفين والمفكرين منهما». ترك خاتمي الباب مواربًا لتطبيع محتمل في العلاقات مع الولايات المتحدة، بالرغم من عدم استعداده للدعوة إلى إقامة حوار رسمي معها[47]. وقعت دبلوماسية خاتمي ضحية لعداء المتشددين الإيرانيين، ولا مبالاة الأمريكيين.

جاء رد المحافظين سريعًا وحاسمًا. أطلق مرشد الثورة الحملة، مهاجمًا الغرب، بوصفه «يستهدف عقيدتنا وشخصيتنا الإسلاميتين»[48].

لم يخرج رجل الدين المتشـدد النافذ، آية الله محمد مصـباح يزدي، عن ذلـك، قائلاً: «مـن الطبيعي ألا يتمكن المرء من إقامة الصـلات مع أمثال أمريـكا، التـي تهدف إلى بسـط هيمنتها، لا أكثر، كما تبين مما شـهدناه من سياسـاتها وأفعالها عـبر التاريخ»[49]. حذا وزير الخارجية السـابق، علـي أكبر ولاياتـي، حذو الرجلين، مؤكـدًا على أن «مسـألة المحادثات مع أمريكا تمهد لإعادة افتتاح «وكر جواسيسها» في إيران، وتنفيذ مخططاتها الراميـة إلى الإطاحة بالجمهورية الإسـلامية»[50]. تمثل السـبيل الوحيد المتـاح أمـام خـاتمي للضـغط على المحافظين بغية القبول بدبلوماسـيته - بالنظر إلى سـلطتهم المؤسسـية، وما يعتريهم من شكوك - في انتزاع ما أمكنه من التنازلات الأمريكية المؤثرة. لم تثر تلك الدبلوماسـية الخلاقة، لسوء الحظ، اهتمام واشنطن الغارقة في سياسة احتوائها الرجعية.

كانت سياسـة أمريكا الخارجية تقاد ردحًا طويلاً من تسعينيات القرن المنصـرم، من قبل إدارة بيل كلينتون الديموقراطية. واصل فريق كلينتون مقاربته الحذرة تجاه إيران، بالرغم من تخليه عن العديد من السياسـات الخارجيـة لسـلفه الجمهوري. سـارع وزيـر الخارجية وارين كريسـتوفر - الذي عمل في إدارة كارتر، وشـغل منصـب كبير المفاوضـين في الأشـهر الأخـيرة لأزمة الرهائن - إلى انتقاد إيران بوصـفها «خارجة عن القانون دوليـًا»، و «بلدًا خطيرًا»[51]. لم يكن أنتوني ليك، مستشـار الأمن القومي، بأقل حدة في انتقاد إيران، مصـنفًا إياها ضمن «الدول الرجعية الساعية إلى فرض أجندتها عـبر الإرهاب، والتشـدد، والإكـراه»[52]. رأت إدارة كلينتـون، علاوة على ذلك، في انهيار الاتحاد السـوفييتي، وهزيمة النظام العراقي الراديكالي في حرب الخليج الثانية، فرصـة مثالية لحل الصـراع



العربي - الإسرائيلي، وإقامة «شرق أوسط جديد» مستقر سياسيًا، موحد اقتصاديًا. أمل العديد في أن يتجاوز الأثر الناتج عن حل الصراع العربي - الإسرائيلي المشرق العربي، ليقود إلى تغيير المنطقة برمتها. سعت الولايات المتحدة، عبر سياسة «الاحتواء المزدوج»، إلى منع العراق من الانبعاث مجددًا، وتكريس سياسة عزل إيران وممارسة الضغوط عليها(53). التزمت السياسة الأمريكية بحظر التبادل التجاري مع طهران، ناهيك عن المحاولات المتواصلة لتحجيم تعاملاتها مع مؤسسات النقد الدولية، وفرض عقوبات ثانوية على الشركات الأوروبية المتعاونة معها.

تمثل الجانب الأكثر غرابة، فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة، في عدم حدوث أي تغيير في سياستها تجاه إيران، بالرغم من انتخاب الرئيس الواعد خاتمي، بكل ما يتسم به من حيوية. ما انفك شبح إيران - كونترا يطارد إدارة كلينتون، مقيدًا خياراتها، حارمًا إياها من إمكانية انتهاج دبلوماسية خلاقة مع طهران. نظرت الإدارة - التي جعلت من حل الصراع العربي - الإسرائيلي محور سياستها الشرق أوسطية - إلى إيران، علاوة على ذلك، من منظور عملية السلام، مركزة جل اهتمامها على مسألة الإرهاب، بوصفها المقياس الرئيس للتغيير في إيران. أبقى الرئيس كلينتون على التزامه بسياسة «الاحتواء المزدوج»، بالرغم من إعلان الإدارة عن رغبتها في «اختبار إمكانات جسر الهوة بين البلدين»(54). عبر ريتشارد هولبروك، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عن موقف الإدارة الأمريكية، قائلًا: «إن استجابت الحكومة الإيرانية بإيجابية للموقف الأمريكي من رعاية الإرهاب، والتعاون لحل مشكلات المنطقة، وعدم الاستقرار الذي تؤدي إيران دورًا كبيرًا فيه، فستصبح الطريق ممهدة لتطور كبير في

العلاقات بين البلدين»[55]. ألقى الأمريكيون العبء على إيران بشكل رئيس، واشترطوا قبولها مواقفهم قبل حدوث أي تحسن في العلاقات، عوضًا عن إجراء عملية تفاوضية لحل الخلافات العالقة بين الطرفين.

استجابت واشنطن أخيرًا، عقب ثلاث سنوات من انتخاب خاتمي، عبر خطاب مهم ألقته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. قدمت الأخيرة اعتذارها، في خطوة لافتة، عن دور الولايات المتحدة في الإطاحة بمصدق في العام 1953، ناهيك عن الإقرار بأن «الانقلاب أعاق التطور السياسي بوضوح في إيران». أقرت الوزيرة كذلك، في خطوة لافتة أخرى، بأن «سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، إبان حربه مع إيران، تبدو الآن قصيرة النظر بما يدعو للأسف»[56]. انتقلت الإدارة فيما بعد من القول إلى رفع الحظر عن منتجات إيران من السجاد، والفستق، والكافيار، التي تشكل، إلى جانب النفط، أكثر ما يدر الربح من الصادرات الإيرانية. غطت أولبرايت على الجوانب الإيجابية في خطابها، عندما صرحت بوضوح، قائلة: «يظل الجيش، والقضاء، والمحاكم، والشرطة تحت سيطرة اللامنتخبين في إيران، بالرغم من التوجه نحو الديموقراطية، ناهيك عن عدم تحسن مقومات سياستها الخارجية التي تثير قلقنا على النحو الأكبر»[57]. ابتدأ خطاب أولبرايت باعتذار عن التدخل في شؤون إيران الداخلية، لتقحم نفسها، في نهايته، في الصراعات القائمة داخل الجمهورية الإسلامية. كان من الحتمي أن يعيق المحافظون صدور أي من الردود الإيجابية على الخطاب.

لم يخرج رد فعل طهران عما هو متوقع، بينما تجاهل النظام الثيوقراطي لفتات أولبرايت الإيجابية، منتقدًا الخطاب بوصفه يمثل



تدخلاً صارخاً في سياستها الداخلية. قدرت الحكومة الإصلاحية، بالفعل، المغزى التاريخي للخطاب، ورغبت في الرد بإيجابية عليه: لتوفر الجملة المروعة، «تحت سيطرة اللامنتخبين»، ما يكفي من الذرائع للمتشددين للإطاحة بأي من تلك الجهود. خرج رد إيران الرسمي إلى العلن عندما تساءل المرشد الأعلى بوضوح، قائلاً: «ما النفع الذي يعود به علينا ذلك الاعتراف الآن؟، لن يعود بأي نفع على الأمة الإيرانية، بعد مضي سنوات على ارتكاب الجريمة، بينما هم يرتكبون جرائم مماثلة الآن»(58). انتقد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، حسن روحاني، الخطاب كذلك، قائلاً: «يشجعون من منظورهم ما يعتبرونه تطورات داخل إيران. هي خطوة سيئة للغاية، وغير مقبولة»(59). وضع رد طهران، بشكل رئيس، النهاية لما بذلته واشنطن من جهود متأخرة بغية صياغة علاقة أكثر عقلانية مع الجمهورية الإسلامية.

لا يمكن تجاهل خطاب أولبرايت، والرفع الجزئي للعقوبات، بوصفهما لفتتين رمزيتين لا أكثر، بالنظر إلى ما أحدثتاه من تغيير جوهري في سلوك الولايات المتحدة، ومثلتاه من مراجعة مهمة لسياسة الاحتواء المزدوج. تظل هاتان اللفتتان متأخرتين في توقيتهما، ناهيك عما تتسمان به من بساطة. كان من الأجدر بالإدارة الأمريكية التواصل مع خاتمي عقب انتخابه مباشرة، وعند مقابلته التاريخية مع محطة «السي إن إن» على نحو خاص. لربما أسهم التقدم بعرض لرفع العقوبات بصورة أكبر في حينه، بما يتضمن السماح للاستثمارات الأمريكية بالعمل في قطاع الطاقة الإيراني الحساس، ومناقشة إعادة أرصدة إيران المجمدة، لربما أسهم في ترجيح كفة الإصلاحيين. لم يكن يفترض بالأمريكيين، وفقاً لهذا الطرح، اشتراط تغيير سلوك إيران بالمقابل،

بالنظـر إلى مـا يمكن أن يحدثه التقدم بذلك العرض، لا أكثر، من تغيير في توازنات السلطة لمصلحة المعتدلين في الجمهورية الإسلامية. لربما مكن ذلك خاتمي من خرق حالة عدم الثقة بين البلدين ـ بينما كان المحافظون لا يزالون يعانون من آثار الصـدمة، ويكافحون لاستعادة موطئ أقدامهم - ناهيك عن مسـاعدة الإصلاحيين في تعزيز سلطتهم. استعاد المحافظون قوتهم الضاربة بحلول عام 2000، لتذهب التنازلات الأمريكية أدراج الرياح بمعظمها. تتمثل أكثر إخفاقات إدارة كلينتون وضـوحًا - في خضـم علاقة شـهدت الكثير من الفرص الضائعة ـ في عجزها عن صياغة سياسة خلاقة تجاه إيران في الوقت المناسب.

تبـدو إيـران والولايات المتحـدة، بصـورة أو بأخرى، كمـن لا يلتقيان على الدوام. لم تسـتجب الولايات المتحـدة للإيرانيين، بينما كانوا مهيئين لتحسـين العلاقات، فيما ندر من الفرص. سـارعت إيران، بالمقابل، لصد الأمريكيـين حين كانوا علـى اسـتعداد لتجاوز عدائيتهم تجـاه طهران. انحصرت علاقة البلدين، كما يبدو، ضمن حالة من العداء وانعدام الثقة، في ظل ما خلفه انقلاب مصـدق وأزمة الرهائن مـن تركة عاطفية ثقيلة، علاوة على الشـلل البيروقراطـي في كلا البلدين. لم يكـن توقيت اللفتات الإيجابيـة مناسـبًا في العادة، ناهيك عن بسـاطة العروض المقدمة على الدوام، ولا قابلية المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين، في الكثير من الأحيان، لإنهاء حالة الصـراع بينهما. يندر الحصول على فرص ثانية في خضـم الدبلوماسية الدولية. أتيحت الفرصة لواشنطن مجددًا، على ضوء مأسـاة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كي تحسن علاقتها بالجمهورية الإسـلامية، وقد فشلت الولايات المتحدة، بما يدعو للاستغراب، في اغتنام تلك الفرصة.



الفصل الخامس

في ظلال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

كثيرًا ما قيل: إن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، قد غيرت من وجه أمريكا على الدوام. لم يكن عمل القاعدة الشنيع بأقل تأثيرًا في الشرق الأوسط. لم يعد بإمكان ثروة المنطقة النفطية أن تحجب عللها، أو أيديولوجية الغضب السائدة فيها، أو بيئتها السياسية المتسامحة، في الكثير من الأحيان، مع التفجيرات الانتحارية. ربما أدرك رجال الدين الإيرانيون، بما يفوق غيرهم من اللاعبين الإقليميين الآخرين، أن مرحلة جديدة قد ابتدأت بوقوع تلك الهجمات، وأن ترتيبات العهد السابق لم تعد قائمة. ضغط الرئيس خاتمي بصورة متواصلة، كما رأينا سابقًا، على الأقلية الدينية الحاكمة؛ بغية القيام بمراجعة حقيقية لسياسة إيران الخارجية على أسس براغماتية. لم يفلح الرجل، مع ذلك، في تحقيق ما يذكر على صعيد تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. توصل المتشددون الإيرانيون، مع الهجمة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة على المنطقة، إلى قناعة مفادها أن الوقت قد حان لوضع عداوتهم طويلة الأمد مع الولايات المتحدة جانبًا. ساد الإجماع بين رجال الدين، لفترة عابرة، على ضرورة إقامة علاقة أكثر عقلانية مع الولايات المتحدة. لم يكن الطرف الآخر مستعدًا للتوافق، كما حدث في السابق، وهو ما أفسد العلاقات الأمريكية - الإيرانية في الكثير من الأحيان. لم ترد إدارة بوش التصالح مع الأعداء القدامى في الشرق الأوسط، بل إقامة نظام جديد هناك.



دفعت مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر واشنطن لإعادة تقييم مفاهيم الحكم التقليدية. باتت سياسة الاحتواء ووضع العراقيل ساذجة، بما يدق ناقوس الخطر، في عصر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. لم تعد أمريكا تسعى لمجرد احتواء الأنظمة المارقة، وممارسة الضغوط لنزع أسلحتها عبر التفاوض، بل تغيير البيئة السياسية في المنطقة بشكل فاعل، عبر التبشير بحلول الفجر الديموقراطي. تمثلت السياسة الأمريكية الجديدة في تغيير الأنظمة، وشن الحروب الاستباقية، وفرض الديموقراطية بالقوة. ارتأت إدارة بوش فرصة فريدة لإعادة ترتيب المشهد السياسي المضطرب في الشرق الأوسط، وتأمين الاستقرار المنشود من قبل الإمبراطوريات كافة. لم تعد إيران تمثل، في هذا السياق، ما هو بحاجة للحلول من مشكلات، بل نظامًا راديكاليًا كريهًا، ينبغي اقتلاعه.

لم تظهر واشنطن اللامبالاة فحسب، بل والعداء كذلك، بينما أخذ النظام الثيوقراطي المشاكس يتقبل الحاجة إلى اتباع مقاربة مختلفة تجاه الولايات المتحدة. مثلت الفترة القصيرة الفاصلة بين الغزو الأمريكي لأفغانستان، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وخطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد، في شهر كانون الثاني/ يناير 2002، فرصة فريدة لتغيير طبيعة العلاقات بين البلدين بصورة جوهرية، قبل أن تهدر، لسوء الحظ، مجددًا. لم يعد النظام المحافظ، المتمكن بقدر أكبر، في إيران راغبًا في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، بعد مضي عام على ذلك، وغرق الأمريكيين في مستنقع العراق. حالت سلطة المتأدلجين في كل من واشنطن وطهران، بشكل رئيس، دون القيام بمراجعة خلاقة للعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.



فكر جديد

دار الجدل الأكثر أهمية داخل الجمهورية الإسلامية حول كيفية التعاطي مع جارتها الجديدة، بينما بلغت الإمبراطورية الأمريكية الشرق الأوسط، ملوحة بسيف عقيدتها الجديدة المتمثلة في شن الحروب الاستباقية. عارضت العناصر الرجعية داخل الدولة الإيرانية، كما رأينا سابقًا، أي تطبيع للعلاقات مع «الشيطان الأكبر» ردحًا طويلاً من الزمن، معتبرة أن الفوائد التي يعود بها ذلك التشدد تفوق ما يدفع مقابلها من أثمان. لم تكن الإمبراطورية الأمريكية بالقريبة من موقع الحدث، ولم يكن قادتها بأولئك المتسمين بالثبات، ناهيك عن أن كفاحها ضد الإرهاب كان رمزيًا أكثر منه حقيقيًا. واجهت رؤية إدارة بوش التوسعية في الشرق الأوسط اليمين الإيراني بما لم يعد بمقدوره تجاهله من حقائق، أو تجنبه من مسؤوليات.

أدى رد الولايات المتحدة على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بما يفوق أيًا من الأحداث الدولية الأخرى، إلى إظهار الانقسام بين المحافظين الإيرانيين. لا تختلف كتلة المحافظين عن غيرها من معظم الحركات السياسية في إيران المعاصرة من حيث الانقسام والتناقض، حول السياسة الخارجية بصورة رئيسة. بقي النموذج الإسلامي، في نظر المتأدلجين من المتشددين الإيرانيين، على ما يتسم به من أحقية بالتصدير، ناهيك عن أن الحاجة إلى مقاومة أمريكا وأتباعها الإقليميين ما كانت بأكثر إلحاحًا قط. تسهم السياسة الخارجية المواجهة، علاوة على ذلك، في إعادة إحياء الثورة التي فقدت شعبيتها منذ زمن طويل. يؤكد البراغماتيون من المحافظين الإيرانيين، على النقيض من ذلك، على



ضرورة اتباع سياسة حذرة، وإقامة علاقات تعاون مع دول الجوار، بالنظر إلى قرب الوجود الأمريكي. يجادل أولئك، بالإضافة إلى ما سبق، على أن العقديّة لا تخدم قضية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، في خضم ما تمر به إيران من ضغوط اقتصادية. استقطبت تلك الجدالات ملالي إيران مجددًا، بين متأدلجين وواقعيين يتنازعون حول قضايا الأمن القومي.

يرى منظرو التيار المتشدد في إيران أنفسهم كأكثر أتباع آية الله الخميني حماسة وغيرة على مهمته الثورية. يسيطر أنصار الثورة المخلصون أولئك، كآية الله جنتي، وآية الله شاهرودي، على مؤسسات قوية، كمجلس الأوصياء والقضاء، ناهيك عن مخالب النظام المتمثلة في الحرس الثوري، و«أنصار حزب الله»، وغيرهما. تنحصر رؤية أولئك للعالم في جمهورية إسلامية تمثل ما هو أكثر من ثورة ضد ملك مستبد، لتنتفض ضد حشد من القوى التي ارتضت الوجود الأمريكي –كالغرب الإمبريالي، والصهيونية المتعدية، والطغاة العرب، على سبيل المثال لا الحصر. لا يخرج عداء المتأدلجين للولايات المتحدة عن إطار الثوابت، ولا ينفك يكرس «ثورتهم المتجاوزة كل الحدود». تحدث آية الله شاهرودي، رئيس السلطة القضائية، في العام 2001، قائلاً: «تكمن مصالحنا القومية في معاداة الشيطان الأكبر»[1]. لا تمثل العزلة الدولية، والعقوبات، والنبذ، في نظر المتأدلجين، سوى تضحيات ضرورية على مذبح تكريس الثورة.

قد يشاطر أنصار الخميني الأكثر براغماتية المتأدلجين في ازدرائهم لسلطة الشعب، ولكنهم يدركون أن بقاء النظام يتوقف على اتباع سياسة دولية أكثر حكمة. لم ترفض الجمهورية الإسلامية، في ذروة حماستها الثورية، متطلبات الاقتصاد الدولي، وبقيت على الدوام مشاركة في



النظام المالي العالمي. تصدع جدار تضامن المحافظين ضد الولايات المتحدة للمرة الأولى. قاد الرئيس السابق رفسنجاني، في منصبه الجديد كرئيس للمجلس الفاعل، «تشخيص مصلحة النظام»، المسؤول عن حل الخلافات داخل الدولة، قاد جوقة البراغماتيين، في خطوة مهمة، قائلاً: «أضعنا فرصاً في الماضي. اتخذنا ما هو غير ملائم من الإجراءات، إن لم نقل: إننا لم نتخذ أيًا منها. تتسم أيديولوجيتنا بالمرونة، ويمكننا اختيار ما يلائمنا وفق تعاليم الإسلام»[2]. صرح قطب آخر من أقطاب الثورة، عضو البرلمان البارز، بهزاد نبوي، بما يتفق مع ذلك، قائلاً: «لا يتناقض تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وقيمنا ـ تتطلب الأوضاع اليوم اتباع سياسات مختلفة»[3]. لم تغب حقائق النظام الدولي القائم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، على حد سواء، عن آية الله محمد إمامي كاشاني، خطيب صلاة الجمعة، حين أكد قائلاً: «تعتمد أمريكا، في غياب قوة عظمى منافسة، على قوتها العسكرية والاقتصادية للتلاعب بمصير العالم. تسير بعض الدول الأوروبية، لسوء الحظ، في ركبها»[4]. لم يغير ملالي إيران المحافظون من رؤيتهم للولايات المتحدة بوصفها دولة شريرة بين عشية وضحاها، ولكنهم أدركوا، بالنظر للحقائق المتغيرة، ألا فائدة تذكر من استمرار العداء معها.

لا بد من التأكيد على أن استعراض القوة الأمريكي لم يكن الأمر الوحيد الذي دفع براغماتيي إيران لتعديل سياستهم تجاه الولايات المتحدة. لم تُمهد السبل أمام الإصلاحات الضرورية نتيجة المشكلات الداخلية المتواصلة، وعجز الدولة عن صياغة خطة اقتصادية متماسكة. تزامن ذلك الشلل مع فشل النظام في تأمين نصف الاحتياجات العائدة لسبع مئة

ألف من العاطلين عن العمل سنويًا، ناهيك عن ضخ السبعين مليار دولار المطلوبة خلال العقد القادم لترميم صناعة النفط البالية. أسهمت معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، ومستويات المعيشة المتدنية، والبيروقراطية المتضخمة، في الحد من فرص الشباب الإيراني في الاستفادة من الثروة. دفعت التحديات الاقتصادية والمشكلات الديموغرافية، في نهاية المطاف، عددًا من رجال الدين للتركيز على أفضل السبل الكفيلة بالتخفيف من وطأة مشكلاتهم السياسية القابلة للانفجار. لجأت الثيوقراطية إلى الاستثمارات الأجنبية لتخليصها من ورطتها، بالنظر إلى عدم استعداد رجال الدين القيام بإصلاحات اقتصادية بنيوية، تؤدي في المراحل الأولى على أقل تقدير، إلى ما يثير غضب الشعب من اضطرابات. شخص خاتمي معضلة إيران، قائلاً: «لا تستطيع الحكومة تأمين ما يلزم من مال لإيجاد مليون وظيفة سنويًا. نحتاج الاستثمارات الخاصة والأجنبية»[5]. سيكون من الصعب على إيران استجلاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية، بينما لا تزال تمارس سياسة التحدي والتشدد في وجه المجتمع الدولي.

عززت الحقائق الاقتصادية الضاغطة من الرأي القائل بضرورة تطبيع العلاقات بصورة أكبر مع الولايات المتحدة. أقر رفسنجاني بصورة إضافية، قائلاً: «لم تحظر إيران يومًا العلاقات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية مع أمريكا»[6]. تحدث خاتمي بهذا الصدد، على حد سواء، قائلاً: «لا يوجد من المعوقات، من وجهة نظرنا، ما يحول دون التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة»[7]. بارك المحافظون الإيرانيون، بصورة مماثلة، إقامة مثل تلك العلاقات التجارية. أكد محمد جواد لاريجاني، مستشار آية الله الخامنئي، قائلاً: «توجد العديد من الاختلافات بيننا وبين



الولايات المتحدة، ولكن ذلك لا يعني عجزنا عن تبني سياسة اعتيادية على ضوء مصالحنا القومية»[8]. أدت المتطلبات الاقتصادية بإيران، في نهاية المطاف، إلى إخضاع حماستها الثورية للاعتبارات البراغماتية، والتعامل مع دولة لطالما عملت على أبلستها.

لم يغب خامنئي، مرشد الثورة، ومقرر سياسة إيران عن ذلك الجدال. شارك خامنئي، بوصفه منظر الثيوقراطية الأول، المتشددين في قناعاتهم الثورية، وما دفعهم على الدوام إلى المواجهة، ولكنه اضطلع بصفته قائدًا للدولة، على حد سواء، بمسؤولية حماية مصالح إيران القومية، وتكييف الأيديولوجية مع متطلبات الحكم. أدرك الزعيم المتشدد، المعرقل للتغيير تقليديًا، كما بدت الحال عليه، مدى ما تتسم به المرحلة من دقة، وما يتضمنه الاستمرار في النهج السابق من مخاطر. يدلل نهج إيران، خلال الأشهر التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، على ما أبداه المرشد الأعلى من استعداد لسبر أغوار علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة.

تمثل الاختبار الأول لسياسة إيران الجديدة في أفغانستان. قامت الولايات المتحدة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، بعد مفاوضات عقيمة مع القيادة الأفغانية، باجتياح البلاد بغية الإطاحة بطالبان، واعتقال أسامة بن لادن. مثّل ذلك فرصة فريدة بالنسبة لإيران، ذات العلاقة السيئة مع نظام طالبان السني المتشدد، وحلفائه. لم يبالِ المجتمع الدولي، ردحًا طويلاً من تسعينيات القرن المنصرم، بما حدث في أفغانستان من تطورات، بينما عملت إيران بصورة فاعلة على دعم جماعات المعارضة، كتحالف الشمال، ولفت الانتباه إلى ما يتسم به نظام



طالبان من شذوذ، ناهيك عمن يستضيفهم من إرهابيين خطرين. بدأت طهران بإرسال الإشارات الذكية إلى واشنطن، ما إن أطلقت حملتها العسكرية على أفغانستان. صرح وزير الخارجية كمال خرازي، بصورة علنية، قائلاً: «نشترك في بعض النقاط، حول أفغانستان، مع الولايات المتحدة»[9]. أكد هادي سلام، رئيس اللجنة البرلمانية المشكلة لمتابعة الحرب، على تلك الرسالة، مشددًا على أهمية الحوار مع الولايات المتحدة «بالنظر إلى الأزمة في المنطقة، وحماية لمصالحنا القومية»[10].

تم التعبير بصورة ملموسة عن تلك اللفتات الإيرانية بعد مضي وقت قصير. تتمثل الحقيقة غير المعلنة، حول الفصل الأول من حرب أمريكا على الإرهاب، في أنها لم تكن لتنجح، بما اتسمت به من سهولة، دون الدعم الإيراني. لم تكن علاقة أمريكا مع تحالف الشمال بتلك القوية، بحلول عام 2001، ناهيك عما أثارته من شكوك لدى العديد من جماعات المعارضة الأفغانية نتيجة سنوات تجاهلها الطويلة. أدت طهران دورًا رئيسًا عبر ما مارسته من ضغوط فاعلة على تحالف الشمال، وجماعات المعارضة الأخرى، للتعاون مع القوات الأمريكية. زودت إيران، علاوة على ذلك، تحالف الشمال بالمعلومات الاستخبارية، ناهيك عن الموافقة على نجدة الطيارين الأمريكيين متى احتاجوا ذلك، والسماح بعبور ما يقارب 165 ألف طن من المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفغانستان عبر أراضيها. لم يكن لسقوط طالبان السريع الذي تغنت به إدارة بوش، في الواقع، أن يتحقق لولا دعم إيران الملموس.

تواصل التعاون بين البلدين بعد انتهاء الحملة العسكرية، وانصراف واشنطن إلى إعادة البناء وتأمين الاستقرار في أفغانستان الممزقة. أدت



إيران دورًا مؤثرًا في تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، في مؤتمر بون، في كانون الأول/ ديسمبر 2001، عبر ممارسة الضغوط على حليفها، قائد تحالف الشمال القديم، برهان الدين رباني، للتخلي عن مطالبته بالسلطة لصالح المرشح الأمريكي حميد كرزاي. تعهدت إيران، علاوة على ذلك، في مؤتمر طوكيو، في شهر كانون الثاني/ يناير 2002، بتقديم 530 مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان. لم تكن إيران مرتاحة، بما لا يدع مجالاً للشك، حيال إمكانية بقاء القوات الأمريكية إلى جوارها بصورة مستمرة، وقد كانت تتطلع إلى انسحابها سريعًا. عملت طهران كذلك على تأكيد نفوذها، في القسم الغربي من أفغانستان على وجه الخصوص. استندت إيران، في تلك السياسة عمومًا، إلى اعتبارات الأمن القومي الحساسة، بما يفوق تصدير الثورة الإسلامية. تعكس المفارقة المتمثلة في الحرب الأفغانية مدى التوافق الفعلي بين المصالح الأمريكية والإيرانية.

يمكن اعتبار قرار طهران بمساعدة الولايات المتحدة، في الظاهر، محاولة ذكية لإزاحة طالبان، التي كادت تحاربها في العام 1998. إن أصرت الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام معادٍ لإيران، فما الضير من مساعدتها في ذلك؟. وفرت تلك الاعتبارات، بالتأكيد، ما يحفز إيران على التعاون مع الولايات المتحدة. يبدو أن غايات طهران تجاوزت التخلص من نظام طالبان، بالنظر إلى رغبة الثيوقراطية الحقيقية بالتقارب مع الولايات المتحدة. صرح خاتمي بحماسة، فيما يتعلق بذلك الصدد، قائلاً: «تزود أفغانستان نظامي البلدين بفرصة فريدة لتحسين العلاقات»[11]. أسهمت مقتضيات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، في نهاية

المطاف، ناهيك عن وضع الاقتصاد الإيراني المتدهور، كما بدت الحال عليه، في تحطيم المحرمات القديمة، وتحقيق الإجماع داخل الثيوقراطية على سياسة خارجية تستند إلى مبدأ «الفكر الجديد». التأم شمل الإصلاحيين والمحافظين البراغماتيين في تحالف قوي يقوم على ضرورة توافق إيران مع الولايات المتحدة، حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، على ضوء التغير الحادث في المنطقة.

مثلت الفترة الواقعة بين عامي 1997-1998، كما رأينا في الفصل السابق، أولى الفرص الملائمة لتحسين العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. تمثلت الفرصة الثانية في الفترة الواقعة بين الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، والتاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2002، لتضيع سدى ما إن ألقى الرئيس بوش خطابه المفصلي حول حالة الاتحاد. سنتناول الآن بالبحث الحسابات الأمريكية خلال تلك الفترة.

سلوك جديد في خضم نظام جديد

انتهجت إدارة بوش خلال الفترة الأولى لتوليها السلطة، كما بدت الحال عليه، سياسة الواقعية الحذرة التي وسمت الكثير من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، بصورة رئيسة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لخصت مستشارة الأمن القومي الجديدة كوندوليزا رايس نهج الإدارة، فيما يتعلق بإيران، عبر التأكيد، في صفحات «الفورين أفيرز»، على أن «التغيير الشامل في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران يتطلب تغييرًا في السلوك الإيراني»[12]. لم يختلف ذلك التصريح في مضمونه عما كان بمقدور مسؤولي كل من الإدارات الجمهورية والديموقراطية المتعاقبة



التصريح به خلال ربع قرن من التعامل مع المشكلة الإيرانية. تمثلت أولويات الإدارة الجديدة على الصعيد الدولي، كما كان باديًا في حينه، في مسائل الدفاع الصاروخي، والتعامل مع الصين الصاعدة، والعلاقات عبر الأطلسي. أسهم فشل الحركة الإصلاحية الإيرانية في تحقيق اختراق ديموقراطي، في الحد من دوافع واشنطن إلى ابتداع سياسة خلاقة تجاه إيران. غُيبت إيران عن المشهد بصورة رئيسة، لتتمادى في غيها، ويتعاظم شعورها بعظمة الذات.

غيرت مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من رؤية إدارة بوش على الصعيد الدولي، بشكل جوهري، بينما عملت على إعادة النظر في الاتكال الأمريكي التقليدي على الدبلوماسية وسياسة وضع العراقيل للتعامل مع التهديدات، إن لم نقل تغيير ذلك بالمطلق. صرح الرئيس بوش، بما يلفت النظر، قائلاً: «لا يجدي مبدأ الاحتواء نفعًا، بمجمل القول، بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»[13]. ارتأى المحافظون التقليديون، كنائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد، أن مصداقية القوة الأمريكية تتوقف على إظهارها في الشرق الأوسط. مضت الإدارة بعيدًا، بحلول تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2002، عبر الإعلان الاستعراضي عن عقيدة أمن قومي جديدة، تنص على الاستخدام الاستباقي للقوة؛ بغية الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية، وتغيير الأنظمة كوسيلة لضمان عدم التسلح[14]. بدا من الواضح بصورة مطردة، بما يتجاوز نطاق تلك التصريحات الاستفزازية، أن طبيعة النظام ـ بما يتناقض مع سلوكه الفعلي - سوف تقرر درجة العداء الأمريكي له. عبرت رايس بأفضل الصور عن ذلك، في العام 2005، قائلة:

«تقودنـا خبرتنا حـول العـالم الجديد هـذا إلى اسـتنتاج أن الطبيعة الجوهريـة للأنظمـة تمثـل أهمية أكـبر، في الوقـت الراهن، مـن التوزع الدولي للقوة. سـتفتقر المجادلـة على غير ذلـك إلى الحكمة، ناهيك عن عدم عمليتها. يتمثل هدف سياسـتنا في المسـاعدة على إقامة عالم يتألف مـن دول ديموقراطيـة، تُحكم بصـورة جيـدة، وتملك القـدرة على تلبية احتياجات مواطنيها، والتصـرف بصورة مسـؤولة ضمن النظام الدولي. لا تعكس محاولة رسم خطوط منمقة شفافة، بين مصالحنا الأمنية ومثلنا الديموقراطيـة، واقـع العـالم في يومنا هـذا. لا يمثل دعم نمو المؤسسـات الديموقراطية في الدول كافة ضـربًا أخلاقيًا من الخيال، بل الرد الواقعي الوحيد على تحدياتنا الحالية»[15].

لا مندوحة، ضمن هذا الإطار، عن التماس الأنظمة الاستبدادية أسلحة الدمار الشامل، وسعيها لاستخدامها، وتشجيع الإرهاب، وتهديد جيرانها، والتآمـر ضـد المصـالح الأمريكية. لا يمثل العـراق وإيران، ضـمن إعادة صـياغة إدارة بوش لمفاهيم الأمن التقليديـة، تهديدين جديين لما يملكانه من طموحات نووية فحسب، بل ولقمعهما شعبيهما كذلك. لا يمكن احتواء مثل تلك الأنظمة المتمردة، أو إثناؤها عن بلوغ غاياتها، مما يبقي تغييرها خيارًا عمليًا أوحد[16].

تلقت نزعة الرئيس التبشـيرية دعمًـا مؤثرًا من قبل مجموعة قوية من المحافظين الجدد الذين شـغلوا مناصب بارزة في الإدارة. بات المحافظون الجدد، المتمركزون في البنتاغون ومكتب نائب الرئيس، يحظون الآن برئيس منفتح على مطالبهم. برزت أسماء نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ومعاون وزيـر الدفاع دوغلاسـس فايث، ومدير مكتب نائب الرئيس لويس «سـكوتر»



ليبي، بينما عملوا على استحضار مبادئ ويلسون؛ بغية نشر الاستقرار في الشرق الأوسط المضطرب.

اكتسبت حركة المحافظين الجدد الفكرية الأهمية قبل وقت طويل من استحواذ العراق على الاهتمام الدولي. لطالما استخف المحافظون الجدد، منذ ظهورهم في السبعينيات، بنزعة الواقعيين لتصريف المشكلات عوضًا عن حلها، عند التعامل مع الأنظمة اللاتمثيلية على وجه الخصوص. عمل المحافظون الجدد، بوصفهم أبرز المنتقدين لسياسة تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي، على إنشاء منظمات ذات أسماء متطيرة، «كلجنة الخطر الحالي»، ناهيك عن ملء مجلاتهم وصحفهم بما يستخف من مقالات بمعاهدات الحد من التسلح، والقمم الأمريكية ـ السوفييتية. أدى انهيار الاتحاد السوفييتي بالعديد من المحافظين الجدد إلى التركيز على الشرق الأوسط، بما يتضمن على وجه التحديد نظام صدام حسين (الاستبدادي)، وجهوده المنصبة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ناهيك عما شنه من حروب عدوانية.

تجاوز انتقاد المحافظين الجدد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نظام صدام حسين بالنظر إلى أنهم لم يعتبروا المنطقة مستقرة في أي من الأحيان، بما يشمل المرحلة التي سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. دعا المحافظون الجدد، بما ينسجم مع دفاعهم المستميت ضد الاتحاد السوفييتي، إلى انتهاج سياسة القوة؛ بغية فرض القيم الأمريكية على ذلك الجزء المتمرد من العالم. لم تغب إيران عن ناظريهم في أي من الأوقات، بالرغم من المكانة المتميزة التي شغلها العراق على جدول أعمالهم. مثلت الجمهورية الإسلامية التي وصفت أمريكا على

الدوام «بالشيطان الأكبر»، وأذلتها عبر أزمة الرهائن طويلة الأمد، ناهيك عن عدائها المستميت ضد إسرائيل ما هو متفرد من الفرص لفرض إرادة أمريكا.

مثلت الثورة الإسلامية حدثًا فاصلًا بالنسبة للمحافظين الجدد - لا لإطاحتها بحليف أمريكا الوثيق فحسب، بل وتكريسها أيديولوجية الإسلام الراديكالي الذي يتحدى قوة أمريكا، ويهدد أمن حليفتها إسرائيل. لم يكن التهويل بخافٍ في خطاب ويليام كريستول، محرر «الويكلي ستاندرد»، حين تحدث قائلًا: «نخوض صراعًا مميتًا مع إيران»، ناهيك عن دعوته إلى «اتخاذ إجراءات تتراوح بين الدبلوماسية العلنية والعمليات السرية»[17]. أنذر جيمس وولسي، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق، بوقوع الحرب العالمية الرابعة (لا بد أن الحرب الباردة تمثل الثالثة) بينما تشكل إيران خصمًا رئيسًا فيها للولايات المتحدة. لم تجسد إيران، في نظر وولسي، سوى «دولة ثيوقراطية شمولية متعصبة، تنتمي إلى الحقب المتخلفة من التاريخ»[18].

لم تتغير صورة إيران مع الزمن، بصورة أو بأخرى، في نظر المحافظين الجدد، مذ كان الخميني يثير حنقهم، ناهيك عن تصريحاته النارية المعادية لأمريكا. تجاهل المحافظون الجدد ببساطة كل ما مرت به إيران من تغيرات، علاوة على التحولات في نظامها السياسي، ورؤيتها للعلاقات الدولية، بوصفها مناورات يقوم بها رجال الدين لا أكثر. تغاضى المحافظون الجدد، علاوة على ذلك، عن محاولات إيران للتقرب من الولايات المتحدة، في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، خدمة لإستراتيجيتهم الجديدة المتمثلة في الإطاحة بالأنظمة اللاتمثيلية. تحدث ريتشارد بيرل،



أحد أبرز مفكري المحافظين الجدد، ومهندس حرب العراق، قائلاً: «يجدر بالولايات المتحدة القيام بكل ما يشجع القوى المعارضة في إيران، بأي من الأحوال، على الإطاحة بذلك الحكم البائس»[19]. لم يتمكن برنارد لويس، الباحث البارز في شؤون الشرق الأوسط، على حد سواء، من مقاومة الإغراء الأيديولوجي، مؤكدًا أمام حضوره على أن الإيرانيين سيتوسلون للولايات المتحدة، ما إن يتم غزو العراق، قائلين: «تعالوا باتجاهنا»[20]. لم يمثل الإيرانيون، في فكر المحافظين الجدد، سوى شعب مؤهل للثورة، لا يحتاج سوى القليل من الضغوط الأمريكية كي يقوم بذلك. لن يتوانى المحافظون الجدد عن تحريف التاريخ والحقائق؛ خدمة لمفاهيمهم المشوهة.

تتمثل الحقيقة - بالرغم من كتابة الكثير عن كيفية اختطاف المحافظين الجدد السياسة الخارجية الأمريكية، في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر؛ بغية تكريس تأملاتهم الفكرية حول الارتباط بين الديموقراطية والاستقرار - في أن تأثيرهم نبع من تطابق أيديولوجيتهم مع النزعات الشخصية للرئيس بوش. يقرر الرئيس، في نهاية المطاف، كلاً من خطاب وإستراتيجية إدارته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. تولى الرئيس قيادة سياسة خارجية قاصرة، في الكثير من الأحيان، عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، بالنظر إلى افتقاره إلى الفهم السليم للتعقيدات السياسية في المنطقة، ناهيك عن نزعته إلى رؤية الأحداث بمعايير مجردة من النسبية. أدى الغزو الأمريكي المتهور للعراق الضعيف، والمنهك، والمقسم، وفق الحجج الواهية بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل الوهمية بالعديد ضمن المجتمع الدولي للتشكيك في أحكام بوش، علاوة على استمرارية القوة الأمريكية

بوصفها قوة خيرة. تمثل إيران، بمعايير وضعها النسبية، تحدياً لا يمكن مغالبته في سياق توجهات بوش الأيديولوجية السطحية.

تستلزم كل من الأزمات ما يثيرها، وقد كانت شحنة الأسلحة إلى مجموعات المقاومة الفلسطينية ما أشعل فتيل الأزمة مع إيران. لم تندرج مسألة إسرائيل ضمن إطار التوافق الأمريكي - الإيراني، وإن تقبله المتشددون في طهران على مضض. أدى انهيار اتفاقية أوسلو، بحلول العام 2002، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية إلى تدعيم إستراتيجية المتشددين الإيرانيين مجدداً، وضم المزيد من الحلفاء المعوزين إليهم. عززت طهران خطابها الناري بإرسال الأسلحة إلى المقاومة الفلسطينية، وقد كان اعتراض إسرائيل لسفينة «كارين ـ أ»، في كانون الثاني/ يناير 2002، ما أثار انتباه واشنطن إلى الإرهاب الإيراني، بما يتناقض مع تعاون طهران البناء في أفغانستان. لربما تقلص هامش التناقض في سياسة إيران الخارجية، ولكنه لم يزل يبرز جلياً فيما يتعلق بإسرائيل. لم تستطع طهران ببساطة النأي بنفسها عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فشل رجال الدين الإيرانيون في إدراك الحقيقة المتمثلة في عدم اعتراف واشنطن بمساعدتهم في أفغانستان، طالما استمروا في إعاقة محاولات أمريكا الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها. لم يسهم التعاون في أفغانستان، والمفاوضات عالية المستوى، والمؤتمرات الدولية، في التغاضي عن عداء إيران لإسرائيل.

أغلق الرئيس بوش الأبواب بقوة أمام فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، في خطابه عن حالة الاتحاد في العام 2002، مصنفاً الجمهورية الإسلامية ضمن دول محور الشر، إلى جانب العراق وكوريا



الشـمالية. وصـف بوش إيران «بداعم رئيس للإرهاب»، ناهيك عن إدانته مجـددًا «القلـة اللامنتخبـة» التي تقمـع شـعبها المتبرم. تضـمنت لهجة الخطاب الاسـتفزازية ما هو صـريح من التهديدات. تحدث الرئيس بوش قائـلاً: «لن تسـمح الولايات المتحدة لأكثر أنظمة العـالم خطورة بتهديدنا بأكثر أسـلحة العالم خطـورة». لم يكن ذلك التهديـد بالأجوف في مرحلة ما بعد الحادي عشـر من أيلول/ سبتمبر، وغزو أفغانستان. أضحت إيران مجددًا في بؤرة الاهتمام الأمريكي.

بدأ مسؤولو الإدارة، بعد وقت قصير، في التعبير عن موقف بوش ذاته، داعين بشـكل رئيس إلى تغيـير النظام الإيراني. عبر نائـب الرئيس ديك تشـيني عن «خيبة أمله» من إيران، مستعرضـًا مآخذ بـلاده على «التزام إيران الواضـح بتدمير عملية السلام الفلسـطينية - الإسرائيلية، وسعيها الحثيث لتطوير أسلحة دمار شامل»[21]. تم التعبير عن السياسة الأمريكية الجديدة بأوضـح صـورها من قبل المعاون البارز في البيت الأبيض، زلماي خليـل زاد، في إحدى الخطـب التي ألقاها، قائلاً: «لا تدور سياسـتنا حول خاتمـي أو خامنئي، الإصـلاح أو التشـدد، بـل دعم أولئك السـاعين إلى الحرية، ونيل حقوق الإنسان، والديموقراطية، وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية لأنفسـهم، وغيرهم من المواطنين»[22]. لن تشغل الإدارة نفسها بعد اليوم بتعقيدات السياسـة الإيرانية، بل سـتطرح شـعارات فضفاضة، «كدعم الحرية»، عوضًـا عن انتهاج سياسـات ملموسة. لا يمثل ذلك سوى سياسـة تغيير نظام بأقل التكاليـف، بالنظر إلى أمل الإدارة، المفتقدة إلى الرغبة في الزج بقواتها، بأن يؤدي الدفاع عن الديموقراطية، ببساطة، إلى إشعال الثورة داخل إيران بطريقة أو بأخرى.

جـاء الـرد الإيـراني تصـعيدياً، غير مهـادن، بما لا يخرج عـن إطار التوقعات. صـرح آية الله خامنئي قائلاً: «تكشـف تصـريحات المسـؤولين الأمريكيـين الهاذيـة عـن الحقيقـة المتمثلـة في أن العدو هو العـدو»[23]. رفض الرئيس المعتدل خاتمي، على حد سـواء، تصـريحات الرئيس بوش بقوة، بوصـفها «ترويجاً للحرب، وتمثل إهانة للأمة الإيرانية»[24]. أسـهم خطاب بوش الاسـتفزازي، علاوة على ذلك، في تنفير الجماهير الإيرانية المسؤولة، في المقام الأول، عن إحداث التغيير السياسي التقدمي في البلاد. لربما كبر مقت الإيرانيين لفساد الثيوقراطية وعجزها، ولكنهم امتعضوا، بالنظـر إلى مـا يملكونـه من حس قومـي عميق، من تصـريحات الرئيس الأمريكي المسـيئة إليهم، ناهيك عن وضـعهم على قدم المسـاواة مع دول مارقة كالعراق وكوريا الشمالية. لن تغفر أمة، ترى في ثقافتها الغنية مهداً للحضارات، تصريحات الرئيس المستهتر بتلك السهولة. لم يلتفت الرئيس وكتـاب خطاباته، على ما يبدو، إلى أن الشـعب الإيـراني يمكن أن يزدري حكامه، والمسيئين إليه من الأمريكيين، على حد سواء.

هل كانت شحنة الأسلحة الإيرانية ما أطاح بإمكانية التوافق الأمريكي ـ الإيراني، الذي بدأ يلوح في أفق جبال أفغانستان الوعرة؟. لا تزال الأسئلة تطرح بالفعل حول قضية كارين ـ أ. هل مثّل إرسال الأسلحة قراراً وطنياً، أو عملاً فردياً من قبل المتشددين للإطاحة بتعاون إيران حديث العهد مع الولايات المتحدة ؟، هل كانت الأسـلحة متجهة إلى الفلسـطينيين بالفعل، أو حليـف إيـران اللبنـاني القديم حـزب الله؟. لا تخرج كل تلك الأسـئلة عن نطاق الموضـوع، إن اعتقد المرء أن التوافق الناشـئ بين أمريكا وإيران قد عرقل بشـدة من قبل شـحنة الأسـلحة. تتمثل الحقيقـة الأكثر تعقيداً



في أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد سببت هذا التحول الدراماتيكي في توجهات أمريكا الدولية، بما يكاد يجعل اتباع المقاربة العدوانية تجاه إيران أمرًا حتميًا. لم تتمكن إدارة بوش من التعامل مع نظام يمتلك من السياسات الخارجية المعقدة ما يتحدى المقولة البسيطة المتمثلة في «معنا أو ضدنا».

مثلت فترة أربعة الأشهر بين أيلول/ سبتمبر 2001، وكانون الثاني/ يناير 2002، حدًا فاصلاً في العلاقة الأمريكية ـ الإيرانية. تعكس تلك المرحلة، بصورة أو بأخرى، مأساة تلك العلاقة: عجز الثيوقراطية الإيرانية والولايات المتحدة عن تجاوز عدائهما المتبادل. مضى نظام الملالي بعيدًا، خلال تلك الفترة القصيرة، في استعداده لإقامة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة التي كان يجدر بها الرد على ذلك بالمثل. أتى العرض الإيراني، بينما كانت أمريكا الجريحة تتعافى من آثار الهجوم المدمر عليها، وتفكر في إمكانية استخدام قوتها الهائلة. تراجعت علاقة الولايات المتحدة وإيران إلى المربع الأول من العداء، بعد صدور إشارات واعدة إلى إمكانية التقارب بينهما.

فكر قديم

ووجهت الجمهورية الإسلامية بسلسلة من التحديات الخطيرة، مجددًا، جراء الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003. سيتم البحث في تعقيدات المقاربة الإيرانية تجاه العراق في الفصل السابع، ولكن يجدر التأكيد على أن التدخل العسكري الأمريكي الأخير لم يُرَ من قبل المسؤولين الإيرانيين، على النقيض من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر،

بوصفه فرصــة ثمينة لصياغة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة. أسهم خطاب واشـنطن الحاد، وانصرافها عن الدبلوماسية، في إضاعة ما توافر مـن فرص في أعقاب الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر. تعاون الإيرانيون إلى حـد مـا، بما لا يدع مجالاً للشـك، خدمـة لتكتيكاتهـم، بالنظر إلى ما رأته طهران من مصلحة في إطاحة الأمريكيين بصدام. انتاب عميق القلق نخبة رجال الدين الحاكمة جراء السقوط السريع لبغداد ـ مخافة أن تحول أمريكا المنتشية بالنصر أنظارها إلى إيران. تلاشي شعور القلق ذاك، بعد فـترة قصـيرة، بينما غرقت أمريكا في مسـتنقع العـراق الدموي، وأخذت مهمة تهدئة الأوضــاع فيه، وجلب الاسـتقرار إليه، ومن ثم تسـتنزف القوة الأمريكية. ارتدت الثيوقراطية إلى أعقابها، ناهيك عن اسـتعادة ما تملكه من ثقة بنفسـها. طمأنت الأقلية الدينية الحاكمة نفسها، بالنظر إلى عجز أمريـكا، المنشـغلة بتحالفاتها المعقـدة، وميزانيتها المسـتنزفة، وإخفاقات أجهزتها الاسـتخبارية، عن القيـام بمغامرات عسـكرية جديدة. افتقدت إيـران الدافع للانفتاح علـى الولايات المتحدة، بالنظـر إلى توتر العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، وتواصل الدعوات لتغيير النظام في واشنطن.

حدثت تغيرات مهمة، في الوقت ذاتـه، داخل الدولة الثيوقراطية، مما أطاح بصـورة أكـبر بإمكانية التوافق بين الطرفين. تعرض الإصـلاحيون والمحافظـون البراغماتيون الذيـن دعوا إلى التعاون مـع الولايات المتحدة في أفغانسـتان، كمـا بـدت الحال عليـه، إلى المزيـد من الضـغوط داخل أروقة السـلطة. لم تخفـق الولايات المتحدة في مكافأة إيران على سـلوكها البناء فحسـب، بل وأخذت تقرع طبول تغيير النظـام مجددًا، ناهيك عن ممارسـة الضـغوط على المجتمع الدولي لاعتناق سياسـتها العقابية تجاه



طهران. لم يكن اعتماد واشنطن الجديد على الدمقرطة - بغية التعامل مع التحديات الأمنية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب - مبشرًا بالخير في نظر النظام الإيراني، بكل ما يمارسه من سياسات رجعية. تعززت سلطة المتشددين بصورة إضافية مع سير الأحداث، بالنظر إلى مزاعمهم المتواصلة بأن عداء أمريكا لإيران ثابت على مر الزمن، وأن هدفها الجوهري يبقى متمثلاً في الإطاحة بالثيوقراطية.

خضع النظام الإيراني للتغيير كذلك، عقب ست وعشرين سنة من توليه الحكم، بينما برز جيل جديد من المحافظين على السطح، بكل ما يعتنقه من أفكار وأيديولوجيات متميزة. بقيت أمريكا اللاعب الرئيس في الميلودراما الإيرانية، في نظر رجال الدين الكبار الذين شهدوا نشوء الجمهورية الإسلامية، كخامنئي ورفسنجاني. مثلت الولايات المتحدة، في نظر المتشددين، مصدر مشكلات إيران كافة، بينما جسدت حلول معضلات الثيوقراطية المتزايدة في نظر البراغماتيين. اتسمت أمريكا بالمركزية في نظر الطرفين، فيما يتعلق بالشؤون الإيرانية. لم تكن فكرة هوس ذلك الجيل بالولايات المتحدة بتلك الغريبة، بالنظر إلى بلوغه مرحلة النضج السياسي في عهد الشاه، حليف أمريكا الوثيق، وخوضه نضالاً ثوريًا تحت راية العداء لأمريكا، وقيادته دولة ما فتئت تصارع واشنطن في الكثير من الأحيان.

لم تكن الثورة، بل الحرب مع العراق، ما خط معالم التجربة السياسية لجيل المحافظين الجديد. تمثلت الخطوط الرئيسة لأيديولوجيتهم في الانعزال عن الولايات المتحدة، والارتياب من المجتمع الدولي (الذي غض الطرف عن استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد بلادهم)، ناهيك عن

الالتزام المتواصل برؤية الخميني العقديّة. شعر مقاتلو الحرب الأشداء، في الوقت ذاته، بالكثير من المهانة جراء فساد العديد من القادة المؤسسين للجمهورية، وافتقارهم إلى العزيمة الثورية المطلوبة. لم يخفِ أولئك ولاءهم لآية الله، المتأدلج، المتشدد، نظيف الكف، خامنئي. يتسم الجيل الجديد من المحافظين بالثبات على التزاماته الأيديولوجية، والتمسك بإقامة حكم الله في الأرض، والإصرار على دعواه البسيطة المتمثلة في أن جميع مشكلات إيران ستحل إن عادت إلى جذور الثورة.

لا يشارك المحافظون الشباب شيبهم الانشغال بالولايات المتحدة، فيما يتعلق برؤيتهم للعلاقات الدولية. تمثل الجانب اللافت لرسالة المتشددين الشباب، طيلة حملة العام 2005 الرئاسية، في طرح مفهوم «التوجه الشرقي». تحدث علي لاريجاني، مرشح الرئاسة المحافظ، والأمين الحالي للمجلس الأعلى للأمن القومي، قائلاً: «توجد دول كبرى في النصف الشرقي من العالم، كروسيا، والصين، والهند. يمكن لتلك الدول أداء دور متوازن في عالم اليوم»[25]. أكد محمد قاليباف، أحد أقطاب المحافظين الجدد الآخرين، والقائد السابق في الحرس الثوري، وعمدة طهران الحالي، بما يندرج مع ذلك، قائلاً: «نرى بروز جنوب آسيا ضمن المشهد الدولي الحالي، وسنخسر إن لم نستفد من ذلك»[26]. لا تقتضي العولمة، في نظر اليمين الجديد، الاستسلام للولايات المتحدة، بل تطوير العلاقات مع القوى الصاعدة على الساحة الدولية. يأمل أولئك بأن تعوض تلك العلاقات، بصورة كلية، عن الحاجة إلى التوافق مع الولايات المتحدة.

يظهر جيل الحرب، علاوة على ذلك، قدرًا من اللامبالاة وعدم التأثر بالولايات المتحدة. أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على ذلك،



قائلاً: «تواصل أمتنا السير على طريق التقدم، ولا حاجة تذكر لنا، فيما يتعلق بذلك، إلى الولايات المتحدة»(27). لا يؤمن أولئك كثيرًا بجدوى الفكرة القائلة بوجوب تقديم إيران تنازلات حقيقية فيما يتعلق بمسائل وطنية حساسة، كالبرنامج النووي، مقابل الحصول على هبات أمريكية، أو الفوز باستثمارات أوروبية. تتجه طبقة الحكم الإيرانية الصاعدة بأنظارها شرقًا، بعد ربع قرن من العداء، والحرب، والعقوبات، حيث لا يثير سجلها لحقوق الإنسان، وجهودها المنصبة على التسلح النووي، بالضرورة، من انزعاج شركائها التجاريين المحتملين. لا يعني ذلك عدم قدرة النظام الجديد على التعامل تكتيكيًا مع الولايات المتحدة، بل انتفاء حصول تحول جوهري في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، على الأرجح، من قبل أحمدي نجاد وحلفائه.

يفتقر المحافظون الشباب إلى فهم تعقيدات وترابط الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى اعتقادهم المتمثل في أن توسيع التجارة مع الصين والهند يمكن أن يحل معضلة إيران الاقتصادية. صحيح أن إيران وقعت عددًا من صفقات الطاقة الضخمة مع الصين والهند، ولكن العناوين البراقة تخفي في الكثير من الأحيان وقائع اقتصادية صعبة. لا تمثل تلك الصفقات سوى أكثر المراحل التمهيدية لمشروعات تتضمن مخاطر سياسية، وتجارية، وجيولوجية جمة، كما هي حال خط أنابيب الغاز الطبيعي المقترح مع الهند على وجه الخصوص. لا يرجح، علاوة على ذلك، أن تمضي مشروعات من ذلك الحجم قدمًا دون وجود ما يذكر من رؤوس الأموال والخبرات التقنية الغربية ـ وهي ما تمثل بدقة ما يمكن للغرب حجبه من مساعدات. قد تؤدي هذه الحقيقة بالمحافظين الشباب، في نهاية المطاف، لتقدير دور



أمريــكا المركزي في الاقتصــاد العالمــي ومجتمع الاســتثمار الدولي. لربما تعــدل وقائع الحكم الفعلي الصــعبة مــن توجهاتهــم الأيديولوجية بمرور الوقت، وتقودهم في مسار كبارهم الأكثر براغماتية.

تضــطلع حكومة المحافظين المتمكنــة اليوم بالمســؤولية الوطنية المتمثلة في رســم مســار إيران على الصــعيد الدولي. لا يجدر بلغة الرئيس الجديد وتوجهاتــه الميلودرامية أن تحجب الحقيقة المتمثلة في اســتمرارية انقســام النظام الإيراني، بما يتضــمنه من عديد مراكز القوى والتأثير المتنافســة. يتمتع المتشددون من كتلة المحافظين بنفوذ أكبر، بلا أدنى شك، بعد إضعاف ســلطة المحافظــين البراغماتيين، بخســارة عرابهم رفســنجاني انتخابات الرئاســة. يتعين على آية الله خامنئي، المرشــد الأعلى، مجــددًا، أن يوازن بين تلك الأصــوات المتنافســة، مقررًا مقاربة إيران حيال مســائل حساسة، كالأسلحة النووية والإرهاب. تمثل تلك ما سنتناوله بالبحث الآن.





الفصل السادس

على شفير الهاوية النووية

تحــدث الرئيس بوشــ في خطابه عــن حالة الاتحــاد، في العام 2006، قائلاً: «يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية»[1]. تلوح أزمة أخرى حول التسـلح النووي في الشرق الأوسط، بينما لا يزال الجدال دائرًا حول أسـلحة الدمار الشـامل العراقية المتلاشـية. تخشـى واشنطن والكثير من دول المجتمع الدولي أن تطور إيران تدريجيًا التقنية والخبرات اللازمة لصـناعة أسـلحة نووية، تحت ذريعة إقامة برنامج أبحاث مدني. يتمثل السـؤال الذي أثقل كاهل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في كيفية منع إيران من تخطي العتبة النووية[2].

لِمَ تُرِد إيران القنبلة النووية؟، هل حددت الثيوقراطية مسـارها، أو لا يزال هناك فئات معارضـة، يمكن التأثير فيهـا، لتحجيم طموحات إيران النووية؟، من هم أنصار الخيار النووي داخل النظام الثيوقراطي، وكم من التأثير يملكون للدفع بقضـيتهم قدمًا؟، ما الأثر الذي أوقعه تولي أحمدي نجاد الرئاسة في مداولات إيران النووية؟. تتطلب الإجابة عن تلك الأسئلة فهمًا أفضل للحسابات المتداخلة التي دفعت إيران، في المقام الأول، لاتخاذ الخيار النووي.

كشف المستور

لم تبدأ طموحات إيران النووية مع قيام الثورة الإسلامية في العام 1979. انطلق برنامج إيران النووي فعليًا في بداية السبعينيات، تحت حكم الشاه الذي سعى، بالتعاون مع ألمانيا الغربية، وفرنسا، وجنوب أفريقيا إلى إقامة بنية تحتية لمحطات طاقة نووية. رصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لإنجاز ذلك المشروع الطموح، الهادف إلى بناء عشرين مفاعلاً على أقل تقدير. دارت الشكوك حول سعي الشاه إلى صنع أسلحة نووية تحت ذريعة الحصول على الطاقة النووية. كاد وزير خارجية الشاه السابق، أردشير زاهدي، أن يؤكد تلك المخاوف بالفعل، قائلاً:

«تهدف الإستراتيجية الإيرانية إلى امتلاك ما يسمح من معرفة، وبنية تحتية، ناهيك عن تأمين الفنيين المطلوبين، لتطوير قدرة عسكرية نووية خلال فترة قصيرة، دون القيام بذلك فعليًا. تفترض نخبة صناع السياسة أنه يجدر بإيران امتلاك القدرة على تطوير واختبار عتاد نووي خلال ثمانية عشر شهرًا»[3].

أكد أكبر اعتماد، مدير البرنامج النووي الإيراني إبان حكم الملكية، مزاعم زاهدي بصورة مماثلة، قائلاً: إن برنامج الشاه كان مصممًا بما يخول له صناعة قنبلة نووية إن مضى منافسوه الإقليميون في ذلك الاتجاه[4].

لم تكن واشنطن التي سارعت إلى لفت انتباه العالم إلى طموحات الثيوقراطية النووية، مشاركة في برنامج الشاه فحسب، بل لم تكلف نفسها عناء السؤال كذلك، على النقيض مما تفعله بإلحاح اليوم، عما يحوج دولة نفطية غنية إلى امتلاك الطاقة النووية. انصرفت الدول الأوروبية



التي تدعو إيران حاليًا إلى تعليق أنشطة التخصيب، علاوة على ذلك، إلى بيع الشاه ما يحتاجه من تقنية لبناء شبكة متطورة من المحطات النووية، التي كان بمقدوره استخدامها بسهولة لأغراض عسكرية. تتعزز حجة طهران المتعلقة بنفاق القوى العظمى، وجور معاهدة الحد من الانتشار النووي، بالنظر إلى المخاوف الغربية المتأخرة من جهود إيران المنصبة على التسلح النووي.

حال انشغال النظام بتعزيز سلطته، والحرب مع العراق، وعزلته الدولية، خلال العقد الأول لقيام الجمهورية الإسلامية، دون السعي بقوة وراء الخيار النووي. لم تكن الطبيعة اللاتمييزية لما توقعه تلك الأسلحة من دمار، بالفعل، متوافقة مع قوانين الإسلام في الحرب من منظور الخميني، والعديد من نخبة رجال الدين. لم تركز الجمهورية الإسلامية بقدر أكبر على إقامة بنية تحتية نووية قبل ولاية رفسنجاني الرئاسية في بداية التسعينيات، لتواصل حكومة خاتمي الإصلاحية العمل على ذلك.

سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الحد من طموحات إيران النووية. حققت واشنطن بعض النجاح في ذلك، على مر السنين، عبر إعاقة وتأخير جهود طهران المنصبة على امتلاك التقنية النووية. نجحت إدارة ريغان في انتزاع موافقة أوروبا على فرض ضوابط صارمة على تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، ودفع ألمانيا لوقف تعاونها النووي مع إيران. اتجهت طهران من ثم نحو المصدر البديل، روسيا.

أخذ الاتحاد الروسي، بعد وقت قصير، في ملء الفراغ الذي خلفه الأوروبيون، وتقديم العون لإيران في بناء مفاعليها النوويين في محطة



بوشهر، التي عانت الإهمال خلال الحرب العراقية - الإيرانية. لم تزود روسيا إيران على مر السنين، علاوة على ذلك، بتقنية إنتاج الوقود النووي فحسب، بل ولربما تخصيب اليورانيوم كذلك. بذلت إدارتا الرئيسين جورج بوش الأب وبيل كلينتون، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، الكثير من المحاولات لإثناء روسيا عن ذلك التعاون عبر إطلاق التحذيرات، وفرض العقوبات الانتقائية، وتقديم الوعود بتوسيع العلاقات الاقتصادية. تم التفاوض على عدد من الاتفاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، لا سيما ذلك الذي عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1995، بين نائب الرئيس الأمريكي آل غور، ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردن، حيث وافقت روسيا على الحد من تعاونها مع إيران، عبر تقليص نطاق عملها في محطة بوشهر. قبلت روسيا بالمبدأ كذلك عدم تزويد إيران بمفاعلات إضافية، أو تقديم العون لها فيما يتعلق بدورة الوقود النووي. توقف العمل بتلك الاتفاقية، بحلول العام 2000، بالنظر إلى إغراء الربح والتعاون الإستراتيجي بين طهران وموسكو، وأثر ذلك في استمالة الرئيس بوتين بعيدًا عن مزيد من التعاون البناء مع الولايات المتحدة.

لم يبدِ المجتمع الدولي الكثير من الضيق حيال برنامج إيران النووي، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، بالرغم من الدبلوماسية الأمريكية النشطة. ساد الاعتقاد بتوقف البرنامج عن العمل، جراء جهود إدارة كلينتون الناجحة لمنع أي تعاون دولي ملموس فيما يتعلق بصناعة إيران النووية، ناهيك عن الفساد وسوء الإدارة المتفشيين في طهران. لم ينل البرنامج النووي الناشئ الكثير من الاهتمام، في حينه، لبروز مسائل متعددة أخرى كالإرهاب، ومعارضة إيران لعملية السلام، وسعيها



للحصول على تقنية الصواريخ والأسلحة الكيميائية. لم يفلح تعبير المجتمع الدولي، من آن لآخر، عن قلقه من برنامج إيران النووي في فرض عقوبات دبلوماسية، أو ممارسة ضغوط متعددة على طهران.

تغير كل ذلك في شهر آب/ أغسطس من العام 2002، بعد خروج سلسلة من الحقائق إلى العلن، واضطرار واشنطن لإعادة النظر في تقييماتها الاستخبارية السابقة. تمثلت الصدمة الأولى في كشف جماعة معارضة عن منشآت كبيرة لتخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز الذي يقع على بعد ما يقارب المئتي ميل إلى الجنوب من طهران. أظهرت المعدات التي تحويها تلك المنشآت بوضوح قدرة إيران على إنجاز عملية تخصيب اليورانيوم المعقدة. احتوى مفاعل ناتنز على 160 من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في التخصيب، علاوة على ألف أخرى قيد الإنجاز. تمثلت خطة طهران في امتلاك خمسين ألف جهاز خلال سنتين، مما يمنحها القدرة على إنتاج بضع قنابل نووية سنويًا.

بدا، علاوة على ذلك، أن طهران تنشط بصورة مماثلة في عملية تخصيب البلوتونيوم لامتلاك القدرة النووية. تشير منشآت الماء الثقيل في أصفهان، والمحطات المنجزة على وجه التقريب في آراك إلى الحقيقة المتمثلة في أن قدرة إيران على تخصيب البلوتونيوم تفوق ما كان يعتقد به سابقًا. يتمثل ما هو أمر وأدهى في المؤشرات المتوافرة على بلوغ برنامج طهران مرحلة الاكتفاء الذاتي. تدلل الطبيعة المعقدة لتلك المنشآت، بالرغم من التماس إيران العون الخارجي في مراحل عدة، من روسيا على وجه الخصوص، وشبكة عبد القدير خان في باكستان بقدر أكبر، تدلل على إمكانية بلوغ إيران مرحلة الاعتماد على الذات، بحيث تفشل



الإجـراءات التقليديـة للحـد من التسـلح النووي، كوضـع ضـوابط أكثر صرامة على التصـدير، وتقليص المسـاعدات الخارجية، في تأخير إيران بشـكل ملموس عن بلوغ غاياتها النووية. أكد الرئيس السـابق رفسـنجاني على ذلك، قائلاً: «صـحيح أننا على عتبة الانطلاق نوويًا»(5). تحدث علي أكبر صالحي، ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يتوافق مع ذلك، قائلاً: «وجدنا الطريقة، ولا مشكلات علمية لدينا»(6).

اتخذت إيران خطوة مهمة أخرى على طريق الاكتفاء الذاتي نوويـًا، كما كان باديًا في شـهر نيسـان/ أبريل من العام 2006. أعلـن الرئيس أحمدي نجـاد، بكثـير من الاسـتعراض، نجـاح إيـران في تركيـب 164 جهاز طرد مركزي، وتخصيب اليورانيوم فعليًا. أكد الإعلان الإيراني الأخير، بما لا يدع مجالاً للشـك، أن البرنامج النووي يتقدم بقـوة، مع نجاح طهران في تجاوز العديد من العقبات التقنية في طريقها نحو إقامة شبكة نووية متطورة.

لا يزال من الصـعوبة بمكان، بالرغم من خروج سلسـلة الحقائق تلك إلى العلـن، التنبُّؤ بأي قدر من الدقة بالمدة التي تحتاجها إيران لامتلاك عتاد نووي فعلي. يمكن لإيران، ما إن تكمل إقامة البنية التحتية الضرورية، من تعدين اليورانيوم حتى تخصـيبه بمقاييس عسكرية مناسبة، وامتلاك المهارات الهندسـية المطلوبة لتجميع القنبلة النووية، يمكنها اجتياز العتبة النوويـة في فـترة قصـيرة من الزمن. سـيتوقف ذلـك بكليتـه على مدى البرنامـج ومقياسـه، وكمية الموارد الوطنية المكرسـة لتلـك المهمة. تملك إيـران اليـوم برنامجـًا نوويًا متسـارعًا، ولكنـه ليس بذلـك المكثف على غرار البرنامج الباكسـتاني في بداية السـبعينيات، حيث حشدت الطاقات الوطنية كافة خلف المهمة المتمثلة في صناعة قنبلة نووية. تقترب إيران، في



ذلك السياق، من امتلاك السلاح النووي بفضل إصرارها المتواصل على إكمال دورة الوقود النووي - وهو ما يمثل أحد الحقوق التي تكفلها معاهدة الحد من الانتشار النووي.

يمكننا القول بالمقابل، بعد لفت النظر إلى تقدم إيران العلمي: إن التركيز المفرط على الأبعاد التقنية للبرنامج النووي يمكن أن يقدم تصورات خاطئة عما تحتاجه طهران من وقت لبلوغ غاياتها النووية. تعمل الدول التي تطور برامجها النووية، تاريخيًا، على إيجاد ما يدفع تلك البرامج قدمًا من شرائح سياسية وبيروقراطية مؤيدة، ناهيك عن الضغوط الشعبية. يبدأ البرنامج النووي حين يبلغ مرحلة متقدمة، كما حدث في الهند وباكستان، في اجتذاب الأنصار السياسيين بما يثيره من مهابة وطنية، علاوة على الضباط العسكريين المتلهفين إلى امتلاك أسلحة مدمرة، والعلماء الساعين إلى إطالة أمد البرنامج المربح، بكل ما يوفره من فرص للعمل. يمكن للدولة، مع تشكل تلك التحالفات والشرائح، أن تجتاز مرحلة اللاعودة قبل سنوات من حصولها على القنبلة النووية فعليًا. صحيح أن الضغط الشعبي الإيراني لم يبلغ بعد ما مارسه الباكستانيون والهنود من ضغوط حين بدؤوا برنامجيهما النوويين المكثفين، ولكن المؤشرات تدل على أن ذلك في طريقه للحدوث مع الإيرانيين أيضًا. لا يصب الوقت بالضرورة، بناء على ما سبق، في مصلحة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

يدور جدال مؤثر داخل الدولة الثيوقراطية حول توجه البرنامج النووي، بالرغم من مراهنة العديد على تصميم إيران على امتلاك القنبلة النووية. يتمثل السؤال الحرج في ماهية العوامل الأمنية التي تدفع إيران إلى التسلح النووي. لا تزال الفرصة سانحة للولايات المتحدة، بالنظر إلى تغير التحالفات والسياسات، للتأثير في مداولات إيران الداخلية.



لَم تريد إيران القنبلة النووية؟

لا ينبع سعي إيران لحيازة أسلحة نووية، على النقيض من العديد من الفرضيات الغربية، من توجهات أيديولوجية لا عقلانية، بل يمثل محاولة ذكية لامتلاك قدرة رادعة حقيقية أمام سلسلة من التهديدات. يجادل العديد على أن محيط إيران الخطر والمتقلب يبرر سعيها الحثيث لامتلاك أسلحة نووية. يصعب، مع ذلك، رؤية الكيفية التي يمكن أن تحفظ بها تلك الأسلحة حدود إيران من التقلبات المحيطة. قد يمثل عدم الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى باعث قلق حقيقي لمخططي الدفاع الإيرانيين، ولكن الأسلحة النووية لا تفيد كثيرًا في هذا المجال. تكشف الدراسة المتأنية لبرنامج إيران النووي عن ارتباطه بسلسلة من التهديدات الأكثر خطورة، وإن لم تتسم بالقدر ذاته من المباشرة. مثلت الحاجة لدرء الخطرين العراقي والأمريكي، تاريخيًا، الدافع الرئيس لصناع السياسة الإيرانيين. عزز القلق الكامن مؤخرًا حول استقرار باكستان النووية، بما يندرج في الإطار ذاته، من قيمة تلك الأسلحة لدى المخططين الإيرانيين.

يجدر بنا، منذ البدء، إدراج مسألة إسرائيل في سياقها المناسب. يفترض العديد أن حالة العداء بين إيران وإسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية، دون الإقرار بذلك علنيًا، تدفع طهران بقوة نحو الخيار النووي. اتجهت إيران بالفعل، لما تكنه من عداء للدولة اليهودية، إلى دعم المنظمات الإرهابية وقوى الرفض الفلسطينية المناهضة لإسرائيل. حرصت طهران وتل أبيب، مع ذلك، على ضبط حالة الصراع بينهما، وتجنب وقوع مواجهة عسكرية مباشرة. وصف آية الله خامنئي الغضب الإيراني المنضبط بدقة، قائلًا: «لا تمثل القضية الفلسطينية ساحة للجهاد الإيراني»[7]. لا يعكس خطاب



طهران التحذيري من خطورة التهديد الإسرائيلي قلقًا إيرانيًا حقيقيًا، بقدر ما يمثل محاولة لحشد الإيرانيين، علاوة على شعوب المنطقة، خلف سياسة معادية لإسرائيل. قد يمثل وجود إسرائيل، بالنسبة للجمهورية الإسلامية، إهانة على الصعيد العقديّ وتحديًا حضاريًا، ولكنها لا تشكل تهديدًا وجوديًا يقتضي الحصول على أسلحة نووية.

يتمثل أبرز ما يدور حوله النقاش الإيراني، فيما يتعلق بالترسانة النووية الإسرائيلية، في إدانة نفاق المجتمع الدولي - والولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ لانتقادهما الدائم لجهود إيران النووية، وصمتهما المريب حيال ترسانة إسرائيل النووية الهائلة. عبر رفسنجاني بوضوح عن إحباط رجال الدين، قائلاً: «لا يقومون بمجرد ذكر الدولة الصهيونية حين يتحدثون عن الأسلحة النووية»[8]. لا يشكل عداء إيران لإسرائيل، مع ذلك، أحد دوافعها الحقيقية للحصول على القنبلة النووية. يشدد المسؤولون والقادة العسكريون الإيرانيون، من آن لآخر، على عدم حاجتهم للأسلحة النووية لخوض صراعهم اللامباشر مع إسرائيل. مثّل الإرهاب والاعتماد على القوى الإسلامية المتشددة، على الدوام، أسلوب إيران المفضل لإدارة الصراع مع إسرائيل. قد يتغير كل ذلك إن قامت إسرائيل بعمل عسكري متهور ضد منشآت إيران النووية. سيؤدي مثل ذلك العمل في نهاية المطاف، بشكل جوهري، إلى تغيير قواعد المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية القائمة حاليًا، وتحويل إسرائيل إلى خطر عسكري حقيقي، تحتاج إيران معه إلى التزود بما يحميها.

تنطوي التطورات في الخليج العربي على قدر أكبر من الأهمية، بينما لا يمكن اعتبار إسرائيل دافعًا حقيقيًا وراء طموحات إيران النووية. يمثل



الخليج أكثر المواقع الإستراتيجية أهمية، من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، والمنفذ الرئيس لطهران إلى أسواق البترول العالمية. كان العراق ما دفع النخبة الثيوقراطية الحاكمة، ردحاً طويلاً من الزمن، إلى السعي وراء الخيار النووي. لم يسعَ عراق صدام حسين إلى الهيمنة على الخليج، أو الشرق الأوسط بأسره فحسب، بل شنَّ حرباً لا هوادة فيها على إيران كذلك. ستصوغ التطورات في الخليج، على الأرجح، موقف إيران الدفاعي، وتؤثر في طموحاتها النووية على المدى المنظور.

لا يمكن التقليل من أثر الحرب العراقية ـ الإيرانية في حسابات طهران النووية. لا يزال استخدام العراق الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والجنود الإيرانيين ماثلاً في المخيلة القومية الإيرانية. تقدر الحكومة الإيرانية عدد من سقطوا جراء الهجمات العراقية الكيميائية بأربعة وثلاثين ألف ضحية. مثلت الأسلحة الكيمياوئية، بغض النظر عن جدواها العسكرية التكتيكية، أداة للإرهاب في يد صدام، بينما أمل أن يؤدي استخدامها العشوائي إلى إخافة الإيرانيين، وإضعاف معنوياتهم. أثبتت تلك الإستراتيجية فاعليتها إلى حد ما. أسهم إصرار العراق على استهداف المدن الإيرانية إلى حد كبير، خلال المراحل الأخيرة من الحرب في تقويض الدعم الشعبي لمواصلة القتال. لا تزال الحرب وتركتها الثقيلة، بعد مضي عقدين من الزمن، تناقشان بصورة يومية في الصحف الإيرانية، وأروقة الجامعات، والبرلمان. تتحدث أسبوعية «يا ليسارات» بهذا الصدد، قائلة: «لا يزال بمقدور المرء رؤية ما تعرض له مقاتلونا من إصابات جراء الغاز السام المستخدم من قبل صدام، والمصنع في ألمانيا وفرنسا»[9]. أخذ الشعب الإيراني العبر من ذكريات الحرب المؤثرة، متحداً خلف الرغبة في امتلاك قدرات رد حقيقية، لا مجرد الرادع منها.



غيرت الحرب كذلك، علاوة على الخسائر البشرية، من عقيدة إيران الإستراتيجية. ألحت طهران خلال الحرب على الفكرة القائلة: إن التفوق التقني يعجز عن قهر الحماسة الثورية والاستعداد لتقديم الشهداء. شنت إيران العديد من الهجمات بأمواجها البشرية، تعويضًا عن نقص عتادها العسكري، ناهيك عن توظيف الشباب الإيراني في إستراتيجيتها العسكرية الهجومية. أسهم الدمار الناتج عن الحرب، وفقدان القابلية «للشهادة» بين الشباب الإيراني، في إسقاط تلك النظرية. أقر رفسنجاني، في هذا الصدد، قائلاً: «تبين لنا خلال الحرب بوضوح أن الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والمشعة تتسم بقدر كبير من القوة. يتعين علينا تجهيز أنفسنا على أكمل وجه بتلك الأسلحة فيما يتعلق بالمناحي الدفاعية والهجومية»[10]. خلفت لا مبالاة المجتمع الدولي بجرائم صدام أثرها في إيران كذلك، لتدفعها إلى رفض الفكرة المتمثلة في أن المعاهدات والاتفاقات الدولية يمكن أن تضمن أمنها. تحدث محسن رضائي، قائد الحرس الثوري السابق، في العام 2004، قائلاً: «لا يمكننا المجادلة، بصورة عامة، على حصول بلدنا على أي فائدة من قبول المعاهدات الدولية»[11]. لم يعد الردع متوقفًا على الالتزامات الثورية والمزاج الدولي، مما يدفع إيران لامتلاك وسائل عسكرية أقوى.

قللت الإطاحة بنظام صدام من الخطر العراقي دون أن تزيله بالكامل. عززت الطبيعة المفاجئة للتطورات في العراق من المخاوف الإيرانية، ناهيك عن زيادة جدوى الخيار النووي. إن برز العراق الجديد حليفًا وثيقًا للولايات المتحدة، وعمل شرطيًا للخليج لحسابها، فستهمش إيران إلى حد كبير، وتصاب بكثير من العزلة. يمكن أن تُعزز الطموحات القديمة للحكومات



العراقيــة المتعاقبة بفرضــ هيمنتها على الخليج، في نهايــة المطاف، فعليًا، مــن قبل قوة عظمى تلتمس حلفاء محليين لاحتواء دول متمردة مثل إيران. ســتقلص خيارات طهران بقوة إن تم إحياء مبدأ نيكسون ـ المتمثل في سعي الولايــات المتحدة لضــمان اســتقرار الخليج عبر تســليح حليفهــا الإيراني المطواع ـ وقيام العراق الجديد بأداء دور الشــاه في السابق. ستمكن القدرة النووية المفترضــة إيران من الدفاع عن مصــالحها، والتأكيد على دعاويها بصــورة أكبر. قد يبدو العراق اليوم بعيدًا عــن أداء مثل ذلك الدور، ولكن النظــام الثيوقراطي يظل ملزمًا بالإبقاء على سلســلة مــن الخيارات، التي يتمثل أحدها في مواصلة برنامج فاعل للأبحاث النووية.

لا يمثــل العراق المشــكلة المحتملــة الوحيدة التي تواجهها إيــران؛ إذ تقع باكستان النووية في الشرق، حيث يتسم تاريخ باكستان بالإشكالية والتقلب، بالرغــم من اعتماد واشــنطن على الجنرال برويز مشــرف بوصــفه حليفًا وثيقًا في الحرب على الإرهاب. اعتبرت باكستان انهيار الاتحاد السوفييتي، طيلة تســعينيات القرن المنصرم، بمنزلة فرصــة فريدة لممارسة نفوذها في آسيا الوسطى، والهيمنة على الأسواق الصاعدة في تلك المنطقة الحساسة. مثلت أفغانســتان ممرًا رئيسًا إلى آسيا الوســطى، وقد فعلت الاستخبارات الباكستانية الكثير لضمان انتصار حركة طالبان المتطرفة في الحرب الأهلية الأفغانيــة الطاحنة. ارتبط بروز حركة طالبان، وإقامة معســكرات القاعدة في أفغانســتان، إلى حــد كبير، بما اتســمت به الإســتراتيجية الباكســتانية من انتهازية. تســببت المخططات الباكســتانية تلك، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، في توتر ملحوظ مع إيران التي شعرت بالقلق من قيام نظام سني راديكالي على حدودها الشمالية الشرقية.



لا يزال شبح الخوف من انعدام الاستقرار في إسلام أباد يطارد القيادة الإيرانية، بالرغم من تحسن علاقة باكستان بإيران منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع تخلي باكستان نهائيًا عن حركة طالبان. تشعر إيران بضرورة حماية نفسها من إمكانية انهيار الحكم العسكري الحالي، واستبدال نظام سني متطرف به، مع كل ما تملكه باكستان من ترسانة نووية. تسببت تجربة باكستان النووية، في العام 1998، في الكثير من القلق في طهران، حيث أكد رفسنجاني قائلاً: «تمثل هذه التجربة خطوة كبيرة نحو انتشار الأسلحة النووية، ومسألة خطيرة ينبغي القلق بشأنها»[12]. تحدث وزير الخارجية كمال خرازي، على حد سواء، قائلاً: «كان من الأفضل كثيرًا لهذا الجنّي (التجربة) أن يبقى قابعًا في الزجاجة»[13]. تمثل باكستان، إلى جانب العراق، تهديدًا محتملاً ينبغي لإيران أخذه في الحسبان عند وضع إستراتيجيتها الدفاعية.

تشكل الولايات المتحدة اليوم التحدي الإستراتيجي الأبرز في وجه إيران، مع كل ما ذكر عن باكستان والعراق. اتسمت علاقة إيران بالولايات المتحدة بالمزيد من التوتر في السنوات الأخيرة، مع دعوة إدارة بوش المتواصلة إلى تغيير النظام في طهران. أضفى استعراض القوة الأمريكي الضخم على حدود إيران كافة، منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المزيد من المصداقية على مزاعم إيران بتطويقها من قبل الولايات المتحدة. شخصت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة موقف طهران بدقة، قائلة: «يتضح جليًا، في عالمنا المعاصر، أن الحصول على أسلحة متطورة يشكل رادعًا، ويوفر الأمن ناهيك عن تحييد الرغبات الشريرة للقوى العظمى بمهاجمة الدول الأخرى»[14]. أكدت الصحيفة الليبرالية



البارزة «أفتاب يزد» بصورة مماثلة، في لفتة نادرة من التأييد، بالنظر إلى الضرورات الإقليمية، قائلة: «قد تفكر إيران في المستقبل بالجوانب العسكرية للطاقة النووية»[15].

لا شك في أن النجاح المهول لعملية «حرية العراق» في الإطاحة بصدام، قد خلف أثره في القيادة الإيرانية. تظل الحقيقة متمثلة في أن أسلحة العراق الكيماوية المفترضة لم تثنِ واشنطن عن التدخل عسكريًا. اعترف أحد المسؤولين الإيرانيين، بهذا الصدد، قائلاً: «يجدر بحقيقة إطاحة صدام خلال واحد وعشرين يومًا أن تقلق دول المنطقة كافة»[16]. تظهر الدروس المستقاة من كوريا الشمالية، على النقيض من ذلك، بأبهى صورها. لم تمنع قدرة بيونغ يانغ النووية المفترضة من شن هجوم استباقي ضدها فحسب، بل عادت عليها فعليًا بفوائد أمنية واقتصادية محتملة. قد يمقت الرئيس بوش كيم جونغ إيل، ولكن الأمريكيين وحلفاءهم يفكرون، بعيدًا عن القيام بعمل عسكري، في منح كوريا الشمالية معونات اقتصادية وضمانات أمنية لإثنائها عن مواصلة خيارها النووي. تعززت أهمية الأسلحة النووية، لا محالة، في نظر رجال الدين الإيرانيين، بعدما استقوه من عبر من الحالتين العراقية والكورية الشمالية المتناقضتين.

ألقت تطورات الشرق الأوسط، فيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بظلال متناقضة على الجمهورية الإسلامية. تمت الإطاحة باثنين من ألد أعداء إيران، طالبان وصدام حسين، من قبل الولايات المتحدة. علق خصم إيران الأمريكي، في الوقت ذاته، في المستنقع العراقي، مستنزفًا موارده، محجمًا من طموحاته. تستشرف نخبة رجال الدين الحاكمة، مستقبلاً مضطربًا، يعزز شعور الافتقار بالأمن لديها.



يظـل تركيز الولايات المتحدة منصـبًا على إيـران، في الوقت الذي بلغ فيه الوجود العسكري الأمريكي ذروته في المنطقة. أكدت صحيفة «إيران نيوز» البارزة على تلك النقطة في افتتاحيتها الرئيسة، قائلة: «يستنتج المرء بكل وضوح، بالنظر إلى سجل بوش فيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أن الولايـات المتحـدة لم تغـزُ جارينـا في الشـرق والغرب لمجـرد محاربة القاعـدة. يحذر المراقبون السياسـيون مـن أن إيران سـتكون المقبلة على لائحة الأهداف الأمريكية المباشـرة»[17]. تعزز تلك المخاوف من الجدوى الإسـتراتيجية الواضـحة للأسـلحة النووية، علاوة علـى الادعاء بحاجة الجمهورية الإسلامية إلى تلك القدرة لضمان بقاء النظام، والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية وسلامتها.

تتوج كل تلك التهديدات بالحقيقة المتمثلة في عزلة إيران الإستراتيجية. لا تملـك إيران حلفاء حقيقيـين، بل علاقات نفعية بالأحـرى مع دول مثل سـوريا، تبنـى في الغالـب على العـداء المشـترك لأطراف أخـرى. لم تبنِ الجمهوريـة الإسـلامية، في معظم الأحيان، تحالفات حقيقية تسـتند إلى القيـم والرؤى المشـتركة. لا تزال إيران محاطة بـدول ذات علاقات أمنية متينـة مـع الولايات المتحـدة، ولا تملك، في الواقع، كما هـو معلن على أقل تقديـر، سـوى أسـلحة تقليدية غير رادعة لخصـومها الأقـوى. أدى ذلك المحيـط الإسـتراتيجي المتقلب بإيـران إلى البحث عن قوة رادعة تسـتند إلى المـوارد المحلية. تمثل الأسـلحة النووية حاجة ملحة لإيران بالنظر إلى عجزها عن الاندماج في المشـهد الإقليمي، وحيازة ترسـانة تقليدية كفيلة بالتعامـل مع التهديـدات المحتملة كافة. تظل الجمهورية الإسـلامية على حالهـا، دولة منقسـمة، لا تبلـغ الإجماع حول القضـايا الرئيسـة إلا فيما

يندر من الحالات. لا تزال أصوات المعارضين من رجال الدين لامتلاك السلاح النووي، على أهميته، مؤثرة بما يكفي لتغيير مسار مداولات إيران النووية.

الجدال

أظهرت المسألة النووية الانقسام ضمن المؤسسة الدينية، حول توجهات إيران الدولية، بما يفوق أيًا من المسائل الأخرى. تجمع فئات إيران المختلفة على الحاجة لامتلاك برنامج أبحاث نووي فاعل، يمنح طهران، في الوقت المناسب، خيار تصنيع القنبلة النووية. يثار جدال مؤثر، مع ذلك، وإن أعوزته الحدة، حول إمكانية اجتياز العتبة النووية فعليًا، وما ينتج عن ذلك من تحدٍّ للمجتمع الدولي، وخرق لالتزامات إيران طويلة الأمد، وفق ما وقعته من معاهدات. لا يزال بمقدور دبلوماسية أمريكية فاعلة أن ترجح كفة هذا الجدال لصالح العناصر الأكثر براغماتية داخل النخبة الثيوقراطية الحاكمة.

لا بد أن يتم التأكيد منذ البدء على أن كيفية حماية مصالح إيران القومية تمثل عنوانًا عريضًا لجميع الفئات المنخرطة في هذا الجدال. لا تعد الجمهورية الإسلامية دولة لا عقلانية مارقة، تسعى لامتلاك السلاح النووي خدمة لسياسة خارجية عدوانية ثورية، تسلط الضوء على قوة إيران في الخارج. ليست هذه «بقنبلة إسلامية» يتم تسليمها إلى منظمات إرهابية، أو تفجيرها في شوارع نيويورك أو واشنطن. تتمثل الحقيقة في امتلاك إيران أسلحة كيميائية منذ زمن طويل، دون أن تزود حلفاءها الإرهابيين بتلك الأسلحة. يتمثل الاهتمام الأكبر لقادة إيران الحذرين في



البقاء في السلطة. ناهيك عن إدراكهم التام بأن تزويد الإرهابيين بأسلحة نووية يمكن أن يؤدي إلى ما يدمر نظامهم بالكامل من ردود فعل أمريكية أو إسرائيلية. يهدف هذا السلاح إلى الردع بالنسبة لإيران، ويتمثل السؤال الأهم فيما إذا كان امتلاكه يخدم مصالحها الفعلية.

يتجسد المؤيدون الرئيسون للخيار النووي في عناصر متشددة ترتبط بالمرشد الأعلى خامنئي. يملك رجال الدين الرجعيون تأثيرًا هائلاً في مخططات الأمن القومي الإيراني، عبر قيادة مؤسسات رئيسة، كالحرس الثوري ومجلس الأوصياء. تتمثل العقيدة الرئيسة لأيديولوجية المتشددين في الفكرة القائلة: إن الجمهورية الإسلامية تتعرض لخطر دائم من قبل القوى الخارجية المعتدية، مما يقتضي الاعتماد على الذات عسكريًا. تكونت هذه الفكرة، منذ البدء، عبر ثورة سعت إلى تحدي المعايير الدولية، إن لم نقل إعادة صياغتها. لم يقلل مرور الوقت، وفشل تلك المهمة، بالضرورة، من شكوك المتشددين في النظام الدولي وراعيه الرئيس، الولايات المتحدة. عكست صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة، الناطقة باسم خامنئي، تلك الفكرة، قائلة:

«يكمن لب المشكلة في الحقيقة المتمثلة في قصر نظرة مسؤولينا إلى ملف إيران النووي، واتباعهم المسار الخاطئ. يبدو أنهم فشلوا في إدراك أن أمريكا تريد تدميرنا، وأن المسألة النووية لا تمثل أكثر من ذريعة لديها»[18].

تحدثت «رسالات»، إحدى الصحف المحافظة المؤثرة الأخرى، عن الردع والمصالح القومية، بما يندرج في الإطار ذاته، قائلة: «لا تملك الجمهورية الإسلامية - في خضم النظام الدولي الراهن، الذي يتصف



بالجـور، بصـورة رئيسـة، والانتقاص من حقـوق الآخريـن - بديلاً عن المقاومـة الذكية، مع دفع أقـل الأثمان كلفة»[19]. لا ينـأى اليمين الإيراني بنفسه، بالضرورة، عن العزلة الدولية والمواجهة مع الغرب، بالنظر إلى ما يتملكه من ارتياب وشكوك. سيوفر نزاع مماثل بالفعل، في نظر العديد من المتشددين، أرضية مناسبة لاستحضار التأييد الشعبي للثورة المتهاوية.

تعـززت توجهات إيـران النووية، بصـورة إضـافية، مع تـولي مقاتلي الحرب، كالرئيس أحمدي نجاد، مواقع السـلطة. تمثل الحرب العراقية-الإيرانيـة تجربة واضـحة المعـالم للعديد داخـل الجمهورية الإسـلامية، ناهيـك عمـا أحدثته من تغيـير في توجهاتهم الإسـتراتيجية، بالرغم من مـرور ما يقارب العشـرين عامًا علـى انتهائها. لا يحتاج المـرء الكثير من التمحيصـ في خطابـات أحمدي نجاد، ليلحظ أن الحـرب لا تمثل مجرد ذكرى عابرة في نظره. انتقد الرئيس الإيراني المجتمعين بحدة، في خطابه الجريء أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في شـهر أيلول/ سـبتمبر من العام 2005، قائلاً:

«شن نظام صدام، طوال ثماني سنوات، حربًا عدوانية واسعة ضد أبناء شـعبي. اسـتخدم أكثر أسلحة الدمار الشـامل فتكًا، بما فيها الكيميائية، ضد الإيرانيين والعراقيين على حد سواء. من زود صدام، في الواقع، بتلك الأسـلحة؟، مـا كان رد فعل أولئك المناهضـين، بزعمهم، لأسـلحة الدمار الشامل، فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في حينه ؟»[20].

أدرك الرئيسـ الإيـراني، مقاتـل الحـرب، أن أمن بـلاده لا يمكن أن يسـتند إلى مـزاج المجتمع الدولي ومعاهداته، بالنظـر إلى ما أبداه من لا مبالاة بجرائم حرب صدام، وافتقار طهران إلى رد فاعل عليها.



تدعو جميع اتفاقات عدم التسلح الدول، بصورة جوهرية، إلى التخلي عن قدر من سيادتها مقابل تحسين أمنها. يمكن للدول، ما إن تتخلى عن برامج أسلحة التدمير الشامل التي تملكها، أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي إن تعرضت للتهديد من قبل دولة أخرى تملك الأسلحة ذاتها. لا تعد هذه المقايضة ذات قيمة لدى متشددي إيران، بالنظر إلى أثر الحرب الطويلة مع العراق، مجددًا، في رؤيتهم وسلوكهم. تعززت شكوك إيران في النظام الدولي بعد استخدام العراق أسلحة كيميائية ضدها ـ بلا أي عقوبات، إن لم يكن بقبول ضمني من القوى الغربية. تحدثت صحيفة جمهوري إسلامي، بهذا الصدد، قائلة: «لا جدوى، بالمبدأ، من الدخول في أي اتفاق مع الغرب حول القضايا المتعلقة باستقلال البلاد وأمنها القومي»[21]. يتمثل السبيل الوحيد لحماية مصالح إيران، في نظر العديد من قادة الجمهورية الإسلامية الرجعيين، في تطوير ما يردع من الأسلحة النووية بصورة مستقلة.

أثارت مطالبة أمريكا إيران نزعات القيادة القومية بعيدًا عن تركة الحرب، بالتخلي عن حقوقها المتعلقة بدورة الوقود النووي، ضمن نطاق معاهدة الحد من الانتشار النووي. تفرط إيران في حساسيتها تجاه امتيازاتها الوطنية وحقوقها السيادية، بالنظر إلى ما تعرضت له من تدخل أجنبي، تاريخيًا، ناهيك عما فرض عليها من اتفاقات مجحفة. لا يشعر حكام إيران بأنهم يتعرضون للتحدي نتيجة مواقفهم وخروقاتهم لأي من المعاهدات، بل جراء تنمُّر القوى العظمى بالأحرى. انصهر البرنامج النووي في بوتقة الهوية الوطنية، بما يدعو للاستغراب، ضمن مخيلة المتشددين. تعزز مواجهة الولايات المتحدة حول تلك المسألة، في

نظرهم، من الحماسة الثورية والحس القومي للإيرانيين. أكد علي حسين طاشي، نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، على تلك النقطة، قائلاً: «لا يمكن لأمة تخشى مواجهة المخاطر والتحديات الصعبة، وتتقاعس عن الدفاع عن نفسها، أن تشعر بالفخار مطلقًا»(22). لا يعود مفهوم التسويات والتنازلات بما يذكر من نفع في نظر قوميي إيران المحزونين.

يعتقد رجعيو إيران، بعد عقود من التوتر، بحتمية الصراع مع الولايات المتحدة، وضرورة امتلاك القنبلة النووية بوصفه سبيلاً وحيدًا للحد من طموحاتها. لا تزال الولايات المتحدة تمثل دولة عدوانية، لا يمكن تجاهل قوتها أو الركون إلى نواياها، في نظر الصقور الإيرانيين، بالرغم من غرقها في المستنقع العراقي، كما تبدو عليه الحال في يومنا هذا. توجهت الصحيفة المحافظة البارزة، كيهان، بالنصح إلى النظام، عبر مطالبته «بالتخطيط لامتلاك المعرفة والقدرة على صنع الأسلحة النووية، الضرورية للتحضير للمرحلة المقبلة من المعركة المستقبلية»(23).

يتسم المتشددون الثيوقراطيون بالتفاؤل على الدوام - بالرغم مما يشعرون به من مرارة وتشاؤم - فيما يتعلق بتقييمهم لكيفية رد المجتمع الدولي على انطلاقة إيران النووية. يصر الكثير من المحافظين المؤثرين على أن إيران ستحذو حذو الهند وباكستان، مع تحول احتجاج المجتمع الدولي المبدئي، بعد وقت قصير، إلى قبول بوضع إيران الجديد. ستتمكن طهران من استعادة عقودها التجارية، واستبقاء أسلحتها النووية. أكد علي أكبر ولاياتي، وزير الخارجية السابق، على تلك النقطة، قائلاً: «سيجبرون على التراجع، ويعدمون أيًا من البدائل إن وقفنا بحزم، ودافعنا عن مواقفنا المحقة بقوة»(24). يرفض اليمين الفكرة القائلة: إن ماضي إيران السيئ،



وتوتر علاقتها بالولايات المتحدة، سيحولان دون قبول المجتمع الدولي بوضع إيران النووي.

إن أخطأت توقعات المتشددين، في كل الأحوال، وخضعت إيران للعقوبات، فسيكونون على استعداد لدفع ذلك الثمن مقابل الحصول على امتياز وطني مهم. أكد أحمدي نجاد بوضوح أن «الأمة الإيرانية ستحتفظ بحقوقها»، وإن فرضت العقوبات عليها[25]. تحدث آية الله جنتي، بما يتفق مع ذلك، قائلاً: «لا نرحب بفرض العقوبات علينا، ولكننا لن نستسلم إن هددنا بها»[26]. يتمحور فكر المتشددين الأيديولوجي، بصورة جوهرية، حول الحاجة إلى الكفاح والتضحية في سبيل الثورة، ومقاومة المطالب الدولية الظالمة.

تخضع قرارات الأمن القومي، بما يتجاوز النطاق الرسمي للحكم في الجمهورية الإسلامية، إلى تدخل العديد من الشخصيات التي لا يتبوأ بعضها مواقع السلطة بالضرورة. لا يمكن الاستغناء، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسار إيران النووي، عن مشورة رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي الذي يحظى بالكثير من الاحترام لخدمته خلال الحرب مع العراق، وإن خرج من السلطة منذ ما يقارب العشرين عامًا. يعمل آية الله خامنئي، كما يبدو، على توسيع حدود الجدال ـ على النقيض مما يعتقده الغرب بإشراف حلقة ضيقة من المحافظين على ملف إيران النووي - ليقحم نُخبًا من مختلف ألوان الطيف السياسي في المداولات النووية. يتم من ثم الاستماع إلى آراء الإصلاحيين الخارجين من الحكم، والمحافظين المعتدلين الذين يكافحون ضد نظرائهم الرجعيين، علاوة على المختصين من جهات حكومية فاعلة. يأمل خامنئي، كما تبدو الحال عليه، بالنظر إلى الطبيعة الاستفزازية للبرنامج النووي، بأن تتحمل جميع الفئات



السياسية، لا المحافظون وحدهم، تبعة أي مواجهة دولية قادمة. لا يعني التكريس الممنهج لسلطة المحافظين، بالضرورة، أن يتم استبعاد الأصوات الداعية إلى تقييد البرنامج النووي من عملية صنع القرار.

يصر العديد داخل الجمهورية الإسلامية على النقيض من المتشددين، على أن اندماج إيران في النظام الدولي والاقتصاد العالمي يقتضي القبول بقيود معينة على برنامجها النووي. قد يتغنى المرء برؤية الانقسام بين (الرجعيين) والإصلاحيين حول تلك المسألة، ولكن التآلف الداعي إلى تقييد البرنامج النووي يشمل، علاوة على ذلك، كلاً من البراغماتيين، كرفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وحسن روحاني، الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي، ومسؤولين ضمن الوزارات، وعناصر مهمة في مؤسسة الأمن القومي الإيراني، حيث يحظى جميعهم بالتأثير، بغض النظر عمن يتولى الرئاسة. لا يدعو أنصار تلك الإستراتيجية إلى تفكيك منشآت إيران النووية، بل تطوير قدراتها ضمن المعايير المرنة لمعاهدة الحد من الانتشار النووي. يمكن أن يؤدي اتباع سياسة استفزازية في هذا المجال ـ بالنظر إلى التزامات إيران طويلة الأمد وفق المعاهدة المذكورة، والرقابة الدولية الصارمة ـ إلى فرض عقوبات جماعية، ودفع شركاء إيران التجاريين المهمين، كالاتحاد الأوروبي، إلى اعتناق سياسة الولايات المتحدة في عزل إيران وممارسة الضغوط عليها. سيسهم القبول بتقييد البرنامج النووي في نظر تلك الشرائح، في الحفاظ على برنامج إيران النووي وعلاقاتها الدولية في آن واحد.

لم يدعُ أعضاء تلك المجموعة، خلال الشتاء، ما بين عامي 2005-2006، إلى تقييد عدد من الأنشطة النووية الإيرانية فحسب، بل وتعليقها كذلك، بينما



أدت دبلوماسية طهران المتهورة إلى استصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلسلة من القرارات التي تدين سلوكها، وتدفع بالقضية إلى أروقة مجلس الأمن. اتخذ رفسنجاني المبادرة في انتقاد الرئيس أحمدي نجاد، قائلاً: «بلغنا مرحلة حساسة. يتعين على كلا الطرفين التعقل»[27]. مضى الإصلاحيون إلى ما هو أبعد من ذلك، حين أكد محمد رضا خاتمي، رئيس «جبهة المشاركة الإسلامية»، في شهر آذار/ مارس من العام 2006، قائلاً: «وجهنا العديد من الرسائل إلى القائد خامنئي لتوضيح أن الإصرار على تخصيب اليورانيوم لا يصب في مصلحة البلاد: وأننا سنخسر بذلك كل ما حققناه من فوائد خلال الست عشرة سنة الماضية: وأن الموقف السليم الوحيد يتمثل في تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، والتفاوض بغية بناء الثقة واستحضار الإشراف الدولي»[28]. ترى العناصر الأكثر اعتدالاً البرنامج النووي ضمن الإطار الأوسع لعلاقات إيران الدولية. لا تفضل تلك المجموعة التوصل إلى تسوية فحسب، بل والتعليق المحتمل للبرنامج النووي كذلك، بالنظر إلى ما يلحقه الاستمرار فيه من ضرر بالجوانب الأخرى لسياسة إيران الخارجية.

يجادل بعض من مؤيدي إستراتيجية التقييد النووي، بما يتجاوز المخاوف من العقوبات والعزلة، على أن الأسلحة النووية لا تخدم مصالح إيران الإستراتيجية بالضرورة. إن تجاوزت إيران العتبة النووية، فستلجأ دول الخليج والعراق الجديد بصورة أكبر، على الأرجح، إلى مظلة الحماية الأمريكية. سيقوم أمن الخليج في تلك الحالة بالفعل، تحت الرعاية الأمريكية، على احتواء الجمهورية الإسلامية وعزلها بما يفوق الوضع الراهن. أكد علي أكبر صالحي، ممثل إيران السابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تلك النقطة، في شهر حزيران/ يونيو من العام 2004،

قائلاً: «لا يمكننا الحصـول على الأمن عبر امتلاك الأسـلحة النووية التي تجعلنا عرضة للمزيد من التهديدات»[29].

تدرك العناصـر الأكـثر براغماتية، علـى النقيض مـن الرجعيين، أن سياسـة التحدي لا تخدم إيران كثيرًا، بالنظر إلى طبيعتها «الاستثنائية»، وسعي الولايات المتحدة إلى فضح خروقاتها كافة، بغية حشد التأييد الدولي لسياسـتها العقابية. تحدث السياسي المعتدل البارز، محسن ميردامادي، في هذا الصدد، قائلاً: «تتجسد الحقيقة في أن إنجازنا الحديث في مجال التقنية النووية قد منحنا المزيد من القوة والفرص على السـاحة الدولية، ولكن لا يجدر بنا تحويل ذلك إلى تهديد جديد لنا. يتعين علينا الحرص على عدم توحيد الولايات المتحدة وأوروبا ضدنا»[30]. طورت دول أخرى، بما لا يدع مجالاً للشك، أسلحة نووية في الخفاء، ولكنها فعلت ذلك برضى القوى العظمى ـ إن لم يكن بالتواطؤ معها ـ ضمن مناخ دولي مطمئن لنواياها. لا تتمتع إيران بتلك المزايا، بالنظر إلى الشكوك التي تعتري الكثير من الدول في دوافعها، استنادًا إلى ماضـيها الثوري، وارتباطها المتواصل بالمنظمات الإرهابيـة. تفتقر طهران، ببسـاطة، إلى ما حظيت به إسـرائيل أو الهند مـن ميزات. لا يمثل ذلك دعوة إلى التخلي عن القدرة النووية، بل اعترافًا بالحاجة إلى تقييدها، ناهيك عن أهمية المجتمع الدولي ونظرته.

يميل براغماتيو إيران، بصورة متزايدة، إلى النموذج الكوري الشمالي، بالنظـر إلى مـا أظهرته بيونغ يانـغ من براعة في توظيـف تحديها النووي لانتزاع التنازلات من المجتمع الدولي. لربما أمكن طهران كذلك استخدام الورقـة النووية ـ عبر اتخاذ موقف مماثل من التقييد والتحدي، التهديد، والتملق ـ للتفاوض حول علاقة أكثر عقلانية مع خصمها الرئيس، الولايات



المتحـدة. تقدمت المطبوعة المحافظة، «فـاردا»، بالاقتراح ذاته، بما تملكه من صلات بالمتشددين، قائلة: «يتمثل ما ملكته تلك الأسلحة، ولا تزال، من مصـداقية على الصعيد الدولي، ناهيك عن أهميتها، فيما توفره من دعم للمقايضة في المفاوضـات الدولية، والدفع بمصالح البلاد القومية قدمًا». تحدث السياسـي المحافظ البارز، محمد جواد لاريجاني، في السياق ذاته، قائلاً: «يمكننا الذهاب إلى الجحيم، والتفاوض مع الشـيطان، إن اقتضت مصالحنا القومية ذلك»[(31)].

يقـف آية الله خامنئي، مجـددًا، على رأس ذلك الجدال. يتمثل الموقف الغريزي للمرشد الأعلى، كما ذكرنا سابقًا، في تأييد العناصر الرجعية في دعواتها إلى التحدي ومواصلة الخيار النووي. لا بد أن ينظر المرشد الأعلى إلى البرنامج النووي بصـفته وصيًا على الدولة، من منظار علاقات إيران الدولية الأوسـع. سعى الرجل إلى استرضـاء الفئات المنخرطة في الجدال كافة. أجاز خامنئي، من جهة، تسـريع البرنامج، وإقامة بنية تحتية نووية متطورة، ليقر، من جهة أخرى، بالحاجة إلى التفاوض مع المجتمع الدولي، ويمارسـ الضـغوط لتقييد البرنامـج إلى درجة معينة. قـد يتغير كل ذلك بالنظر إلى حاجة إيران إلى اتخاذ قرارات حاسـمة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وارتباط الكثير من تلك القرارات بسلوك اللاعبين الخارجيين، لا سيما الولايات المتحدة.

لا بـد من الإشـارة، عند تقييم المسـار النـووي لدولة مـا، إلى انعدام الإمكانية لاختبار دوافعها، على أكمل وجه، ضمن سياق مصالحها القومية واعتباراتها الأمنية. تمثل الأسلحة النووية بالتأكيد مصدرًا للهيبة الوطنية، بغض النظر عما تقدمه من فوائد إستراتيجية، وإن خدمت مصالح ضيقة



لعدد من المسؤولين والسياسيين. يمكن للدولة أن تتخطى العتبة النووية قبل نضوج العوامل الإستراتيجية الأولية التي أطلقت برنامجها النووي في المقام الأول. تسهم الشرائح البيروقراطية المؤيدة، والضغوط الشعبية المتصاعدة، في تكوين الدافع الذاتي وراء التسلح النووي، مما يعزز من مواقف الساعين إلى تجاوز العتبة النووية. ستهمش الأصوات البراغماتية الداعية إلى تقييد البرنامج النووي بمرور الوقت، على الأرجح، وتفقد تأثيرها ضمن النظام.

سياسة التسلح النووي

ينخرط الرأي العام في الجدل الدائر في إيران، بينما ينضج برنامج طهران النووي، ويصبح عرضة للرقابة الدولية الصارمة. يتمثل الرأي العام المتعاظم داخل البلاد، بعيدًا عن كونه مصدرًا للتقييد، في أحقية إيران، بحضارتها العظيمة وتاريخها الطويل، في امتلاك القدرة النووية. مثلت الحقائق المتكشفة أخيرًا عن الطبيعة المعقدة لبرنامج إيران النووي، مصدرًا لفخار شعب اعتاد التعايش مع إخفاقات ثورته. أقر رفسنجاني، أحد أكثر سياسيي الجمهورية الإسلامية ذكاء، بتلك النزعة، قائلًا: «لا يجرؤ مسؤول على السماح لنفسه بتحدي الناس فيما يتعلق بتلك المسألة»[32]. بلغ الأمر بالجمهورية الإسلامية، في شهر آذار/ مارس من العام 2005، حد إصدار طابع بريدي، احتفاء بإنجازاتها النووية[33]. لم يسهم خطاب واشنطن التحريضي، وتصنيفها إيران ضمن دول «محور الشر» ـ مما لا يخول لها امتلاك تلك التقنية ـ إلا في إثارة المشاعر القومية الجياشة لدى الإيرانيين. تستبدل مفاهيم الحقوق السيادية والكرامة



الوطنية بصورة متزايدة، في الأدبيات الشعبية، بالدعوات إلى التقيد بالمعاهدات الدولية.

أسهمت تجربة إيران، خلال ربع القرن المنصرم، مع الحرب، والعقوبات، والتباعد عن المجتمع الدولي في تعزيز روح اللامبالاة بالضغوط الخارجية لدى الإيرانيين بطريقة أو بأخرى. لا تنفك الصحافة الإيرانية تتحدث عن النفاق الأمريكي فيما يتعلق بتطبيق معاهدة الحد من الانتشار النووي. تم استغلال الحقيقة المتمثلة في عدم توجيه واشنطن أي انتقادات لإسرائيل، بذكاء من قبل السياسيين المحافظين لإثارة الدعم القومي لامتلاك القدرات النووية. لم يرضَ الإيرانيون على الدوام، قادة وشعباً، بمحاولة الولايات المتحدة المستمرة لتقييد عضوية النادي النووي. لا تفتأ أمريكا تدان من قبل الكتاب، والأكاديميين، والسياسيين الإيرانيين بوصفها متغطرسة، تهتم بمصالحها لا أكثر. انتقد المفكر المحافظ البارز، أمير محبيان، موقف الولايات المتحدة بشدة، قائلاً: «يجدر بالأمريكيين، كما يقولون، امتلاك السلاح النووي: حفاظاً على السلم لأطفالهم، بينما لا يجدر بنا القيام بذلك». تحدث مصطفى تاج زادة، أحد الناشطين الإصلاحيين البارزين، في لفتة تأييد غريبة، قائلاً: «هي مسألة توازن بالأساس: إن لم أملك القنبلة النووية، فلن أملك أمناً»[34].

يصدر أحد أكثر الانتقادات حدة، لأي تسوية حول المسألة النووية، عن المنظمات الطلابية. يمثل الطلبة الإيرانيون، في نظر العديد من المحللين، مقياساً حقيقياً لنبض الشارع، بالنظر إلى ما مارسوه، في الكثير من الأحيان، من أدوار سياسية طليعية في منعطفات مهمة من التاريخ الإيراني. اعتادت الشعوب الغربية ربط الطلبة الإيرانيين بالقضايا التقدمية،

بالنظر إلى دفاعهم المستميت عن الديموقراطية والإصلاح في الجمهورية الإسلامية. يرى شباب إيران المثقفون في اتفاقات الحد من التسلح انتهاكاً للحقوق الوطنية، وقد عملوا على تحذير شيبهم باستمرار من الرضوخ للضغوط الخارجية. غصّت الجامعات الإيرانية بالمظاهرات ضد قرار الحكومة بقبول «البروتوكول الإضافي»، الذي دعا إلى عمليات تفتيش أكثر صرامة لمحطاتها النووية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2003. مرر الطلبة في «جامعة شريف التقنية» المرموقة، على سبيل المثال، قراراً يَعدّ قبول تلك الاتفاقية بمنزلة «خيانة». لم يواجه طلبة جامعيون من أنحاء البلاد كافة -علاوة على ذلك، في لقاء عقدوه في بوشهر (حاضنة المفاعل النووي الإيراني)- الكثير من العناء في تمرير القرار الآتي: «نعتبر نحن، الطلبة الإيرانيين، امتلاك الطاقة النووية بمنزلة حق مشروع للأمة الإيرانية. لن نرضخ مطلقاً للظلم وسياسات الهيمنة»[35]. اشتملت رسالة مفتوحة أخرى، وقعت من قبل 1700 طالب من أنحاء البلاد شتى، في العام 2004، على الآتي: «لن تقبل الأمة أي إهمال أو مبررات من المسؤولين فيما يتعلق باستخدام التقنية النووية»[36]. يرجح أن يدفع الرأي العام نخبة رجال الدين بصورة أكبر، بينما ينخرط بقوة في المداولات النووية، إلى تطوير قدرات البلاد النووية التي يمكن أن يتم استخدامها لأغراض عسكرية.

تبرز المؤسسة البيروقراطية والعلمية، إلى جانب هذه العاطفة الشعبية، بكل ما تملكه من اعتبارات ضيقة خاصة بها. وفرت سلسلة كاملة من المؤسسات، «كمنظمة صناعات الدفاع»، ومختبرات الجامعات، والكثير من الشركات (التي تعود ملكية العديد منها إلى رجال دين متشددين)،



وفـرت الدعـم، برعايـة الحرس الثـوري، لجهود إيـران النووي المتوسـع والمربح. أشـعل قبول طهـران «البروتوكول الإضـافي» في العام 2003، كما حدث مع الطلاب، نار الاحتجاج بين تلك الأوساط، مع قيام 250 من أبرز علماء إيران بتوقيع رسـالة مفتوحـة، تنص، بما لا يخلو من التحذير، على الآتي: «نحثّ نحن موقعي هذه الرسـالة حكومة الجمهورية الإسلامية على عدم التوقيع، تحت أي من الظروف، على أي اتفاقية تنتهك حقنا المشروع في امتـلاك المعرفة والتقنيـة»[37]. انتقد 1375 بروفيسـور آخر الحكومة الإيرانيـة، بسـبب الاسـتمرار في التفاوض مع الـدول الأوروبيـة، وتعليق برنامجها النووي، عبر التوقيع على رسـالة تدعو إلى اسـتئناف الأنشـطة النووية، التي تعد، بالرغم من كل شـيء، قانونيـة وفق بنود معاهدة الحد من الانتشار النووي [38].

تملكت الشـكوك قيادة الحرس الثوري، بما يدعو إلى التشـاؤم بصورة أكبر، فيما تقدمه المعاهدات من حماية لمصالح إيران الأمنية. تساءل قائد الحرس الثوري، يحيى رحيم صـفوي، بحدة، في لحظة انفعال واضـحة، قائلا: «هـل يمكننا مواجهة تهديدات أمريكا وسـلوكها الاسـتبدادي عبر سياسة التهدئة؟، هل سـيكون بمقدورنا حماية الجمهورية الإسلامية من الصـهيونية العالمية عبر توقيع المعاهدات التي تحد من انتشـار الأسـلحة الكيميائية والنووية؟»[39]. تضغط قيادة الحرس الثوري الأكثر تشددًا، كما تبدو عليه الحال، بلا تحفظ في اتجاه تصـنيع القنبلة النووية، بالرغم من نزوع معظم أفراد المجتمع العلمي، على أقل تقدير، إلى حصر تصريحاتهم العلنيـة في الدعـوة إلى تطويـر القـدرات الإيرانيـة النووية ضـمن حدود معاهدة الحد من الانتشـار النووي. تتركـز الإدارة العملية لبرنامج إيران

النووي، بما يثير القلق، في أيدي العناصر المتشددة، التي لا تملك ما يذكر من احترام للمعاهدات والالتزامات الدولية. يتعزز الجدل الإستراتيجي حول إطالة أمد البرنامج النووي جراء ما ينتج عن تلك المهمة من مهابة وفوائد.

يتمثل الجانب المفاجئ للجدل العلني الإيراني في المدى الذي يعكس به ما دار من نقاشات في الصين، والهند، وإسرائيل، قبل انضمام تلك الدول إلى النادي النووي. يهيمن الحديث عن المهابة الوطنية، ومفاهيم الاستقلال السيادي، ونفاق القوى العظمى، والحاجة إلى إيجاد قدرة رادعة حقيقية ضد الأعداء، الحقيقيين منهم والوهميين، يهيمن على الصحف الإيرانية والخطاب الرسمي. توفر المشاعر القومية وسياسة الدعم أسبابًا منطقية لمواصلة البرنامج النووي، إبان نضوجه، بالرغم من إطلاقه، في المقام الأول، لمواجهة تحديات إستراتيجية معينة. لم يبلغ الضغط الشعبي الإيراني، بكل تأكيد، نظيره في الهند أو باكستان، ولكن الرأي العام يتصلب، على الأرجح، بمرور الوقت، ليناقض الفكرة القائلة: إن المفاوضات الطويلة والضغوط الإضافية ستوفر حلًا للمشكلة بطريقة ما. قد يتواصل البرنامج النووي، بالفعل، مع انصهاره في بوتقة الهوية الوطنية الإيرانية، وإن تغيرت الحسابات الإستراتيجية التي دفعت إلى التماس الأسلحة النووية في المقام الأول.

فشل نووي؟

تقف الجمهورية الإسلامية اليوم على مفترق طرق. انخرطت إيران، لما يقارب ثلاث سنوات، في مفاوضات معقدة مع بريطانيا، وفرنسا،



وألمانيا حول توجه برنامجها النووي، لتبحث، فيما بعد، في نقل أنشطتها التخصيبية إلى روسيا. حان الوقت لاتباع ما هو خلاق من المقاربات، بينما يصبح برنامج إيران النووي موضعاً للتداول في مجلس الأمن. قد يتحدد مسار السياسة الإيرانية النووية، في نهاية المطاف على يد الأمريكيين، بما يتجاوز نطاق الأمم المتحدة. ستتخذ إيران قراراتها، على الأرجح، بالنظر إلى طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة، وماهية الوضع الأمني المتشكل في الخليج العربي. لا يمكن الجزم بانضمام إيران إلى النادي النووي، استناداً إلى جدية نقاشاتها الداخلية، واستمرار مداولاتها حول ما ينبغي اتباعه من مسارات. سيؤثر المجتمع الدولي والأمريكيون بصورة هائلة في مستقبل إيران النووي. لم يفت الأوان بعد لمنع إيران، عبر اتباع دبلوماسية أمريكية خلاقة، من تجاوز العتبة النووية، وحيازة القنبلة.

لا بد من الإشارة، بينما تتصدر إيران العناوين، ويصبح برنامجها النووي موضعاً للإثارة والتهويل، إلى أنها لا تمثل أول التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتسلح غير التقليدي. رأت العديد من الدول في القوة الهائلة للقنبلة الذرية، منذ ظهورها، حلاً لمشكلاتها الأمنية، ليتناقض سلوكها الفعلي مع تلك الرؤية. تراجعت دول متعددة، كالبرازيل، والأرجنتين، وأوكرانيا، في نهاية المطاف، خلال العقدين السابقين، عن مواصلة خيارها النووي. صحيح أن الدول تختلف عن بعضها بعضاً، ولا يمكن النظر إليها سوى من منظور تجاربها الوطنية، ولكن جميع الحالات تدلل على ما أداه تراجع التهديدات الخارجية ضدها من دور حاسم في تخليها عن طموحاتها النووية. لا تقل الدوافع الاقتصادية، كالعلاقات التجارية التفضيلية، والانضمام إلى منظمات النقد الدولية،

تأثـيرًا في توجهات الـدول النووية، بالنظـر إلى ما تدره مـن أرباح كبيرة على النخب الحاكمة. يندر أن تتخلى الدول عن الأسـلحة النووية، إن رأت فيها ضـرورة حيوية لمصـالحها الأمنية، تحت طائلة التهديدات العسكرية والخنق الاقتصادي. لم تنجح الضغوط والعقوبات الاقتصادية، طيلة عقود من الزمن، في إثناء باكسـتان عن مواصـلة خيارها النووي الذي رأت فيه ضـرورة لبقائها. دُفعت الصين بصورة مماثلة، كما تبدو عليه الحال، من قبل علاقاتهـا المتوترة مع الولايات المتحدة إلى تطويـر قدرة نووية ذاتية، بغض النظـر عما يترتب على ذلـك من أعباء وتكاليـف باهظة. يبدو، في نهايـة المطـاف، أن توليفة ذكية مـن المغريات والعقوبـات يمكن أن تحقق الغاية المرجوة بصـورة أكبر، فيما يتعلق بالحد من الانتشـار النووي، مما يمكن أن تأتي به التهديدات العسكرية والخنق الاقتصادي.

لا بد لواشـنطن أن تقر، بينما تسعى لمواجهة التحدي النووي الإيراني، بعجز خطابها العدائي وتهديداتها عن تغيير مسار إيران بصورة ملموسة. لا يصب الموقف العدائي الأمريكي، في الواقع، إلا في مصلحة من يجادلون، في إيران، على أن الخطر الأمريكي لا يمكن تحييده إلا عبر امتلاك «السلاح الإستراتيجي». لا يزال الوقت سانحًا بعد لتغيير مسار إيران النووي، بالنظر إلى عقم التهديدات والقوة، عبر اتباع إسـتراتيجية توافق واقعية. لا يجدر بالدبلوماسـية الأمريكية التركيز على الرئيس أحمدي نجاد، استنادًا إلى رسوخ قناعاته. إن وفرت واشنطن وحلفاؤها حزمة من الضمانات الأمنية والحوافز الاقتصـادية مقابل تعليق طهران الأنشطة الحساسة لبرنامجها النووي، فلربما تنجح في إثناء رجال الدين المتشـددين عن مواصلة السعي نحو التسلح النووي.



يكمن الحل الآخر لمشكلة إيران النووية، علاوة على ما سبق، في تضامن المجتمع الدولي. لن تتأثر الجمهورية الإسلامية، على الأرجح، بما لا يجمع عليه المجتمع الدولي من إجراءات. لا بد لواشنطن من استبقاء الدعم الأوروبي، وكسب الصين وروسيا إلى جانبها قدر الإمكان.

إن رفضت إيران تلك الجهود الدبلوماسية المشتركة، فسيسهل على الولايات المتحدة حشد الإجماع، عبر الأمم المتحدة، لفرض عقوبات جماعية صارمة. تتمثل العبرة الرئيسة المستقاة من الدول التي تخلت عن أسلحتها النووية، أو برامج تسلحها المفترضة، في أنها لم تفعل ذلك إلا بعد تراجع التهديدات الخارجية ضدها. لا يزال بمقدور دبلوماسية أمريكية بناءة المضي بعيدًا في ضمان تعهداتها بالحد من الانتشار النووي.





الفصل السابع

عراق إيران الجديد

لم يسم التعقيد والاضطراب علاقات إيران بأي من الدول، كما هي الحال مع العراق. يعتقد الكثيرون أن العراق وإيران عدوان بالفطرة، لم يقدر لهما سوى الارتباط بعلاقات شائكة متوترة. يتمتع ذلك الطرح بقدر من المصداقية التاريخية، بالنظر إلى حرب البلدين الطويلة في ثمانينيات القرن المنصرم، وسعيهما الدؤوب لبسط نفوذهما في الخليج العربي. تنادي العديد من الأصوات المؤثرة في يومنا هذا، من جهة أخرى، بعراق ما بعد صدام بسكانه الشيعة، حليفًا وثيقًا للجمهورية الإسلامية، إن لم يكن تابعًا فعليًا لها. يتمثل السؤال المهم، بناء على ما سبق، في ماهية الطرح الأقرب إلى الواقع.

يمكن للتاريخ الشائك بين البلدين أن يدعم، بطريقة أو بأخرى، العديد من التقييمات والتوقعات. صحيح أن الحرب الطاحنة التي خاضها البلدان قد دمرت البنية التحتية، وألحقت الأذى بجيل كامل في كل منهما، ولكن كيف يمكن للمرء أن يفسر ما دار بينهما من تعاون، خلال مراحل طويلة، في السنوات التي أعقبت نيل العراق استقلاله رسميًا في العام 1932؟. يكمن الجواب في طبيعة المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين. لم يتمكن العراق وإيران، حين حكما من قبل ملكيتين محافظتين، من ضبط إيقاع تنافسهما واحتواء خلافاتهما فحسب، بل وبلغا حد التعاون حول

مسائل ذات اهتمام مشترك. لم يرق حكم آل بهلوي لنظام البعث الثوري في العراق، الذي تولى الحكم في العام 1968، بما يماثل نظرة ثيوقراطيي إيران، فيما بعد، إلى نظام صدام حسين. لا يعني كل ذلك تحرر البلدين مما يمكن أن يثير المشكلات من نزاعات حول الأراضي، أو المطامح الإقليمية، ولكن حل تلك المشكلات يصعب، بكل الأحوال، في ظل الأنظمة المتناقضة أيديولوجيًا.

شمل التغيير الكثير من المناحي في الشرق الأوسط، خلال بضع السنوات الماضية، حين تمت الإطاحة بحكم صدام الاستبدادي عبر التدخل العسكري الأمريكي. يشير التمكين السياسي للمجتمع الشيعي، على الأرجح، إلى قيام علاقات أفضل مع إيران، بالنظر إلى ما يملكه العديد من اللاعبين السياسيين الشيعة البارزين في العراق من علاقات وثيقة حميمة مع الجمهورية الإسلامية. تتمثل المسألة الحاسمة في نظر طهران -بالرغم مما يدور من نقاشات خطيرة حول سعي إيران إلى نشر ثورتها في الجوار- في منع الهيمنة الحزبية البعثية على السياسة العراقية، على النقيض مما حدث في السابق، حين أدى احتكار الحكم من قبل أقلية سنية إلى اعتناقها أيديولوجية عروبية متطرفة، كوسيلة لتبرير هيمنتها السياسية. لا يعتري الشك حكام الجمهورية الإسلامية في أن شيعة العراق سيرضخون لسلطتهم، على الأرجح، ولكنهم يسعون إلى توسيع تلك القاعدة المؤيدة في الجوار. لم يعد العراق يمثل، للمرة الأولى، منذ الإطاحة بالملكية الهاشمية في العام 1958، دولة اشتراكية، ولو بالاسم، تتبنى طروحات عروبية متشددة. كان التدخل العسكري الأمريكي وحده، بعد كل ما دار من مناورات دبلوماسية وصراعات، من مهد السبيل، في نهاية المطاف، لتحسين العلاقات، بل وجعلها ودية بين اثنين من ألد الأعداء في الشرق الأوسط.



يجد اثنان من الأعداء الآخرين في المنطقة، الولايات المتحدة وإيران نفسيهما، فيما يمثل إحدى مفارقات الشرق الأوسط الأخرى، بما لا يخلو من تعقيد، في الجانب ذاته من الجدل حول العراق. تشير التغطية الإعلامية، في الكثير من الأحيان، إلى تذمر المسؤولين الأمريكيين من سلوك إيران، وتدخلها المزعج، وأنشطتها السلبية. توصل كلا الطرفين، لأسبابهما الخاصة، إلى قناعة مفادها أن التعددية الديموقراطية تمثل أنسب السبل لمستقبل العراق. تنبع نزعة إدارة بوش إلى تشجيع الحكم التمثيلي عبر العالم العربي، من الرأي الحصيف القائل: إن الديموقراطيات تشكل، في نهاية المطاف، صيغ الحكم الأكثر سلمية. يضغط النظام الإيراني، الساعي إلى إضعاف خصومه السنة، وإبقاء العراق ضعيفًا مقسمًا، على حد سواء، باتجاه قيام حكم تمثيلي يقوي الأقاليم والشيعة على حساب السلطة المركزية والسنة. يمثل نجاح الحكم الديموقراطي في بغداد، أحد الأمور القلائل التي يمكن لواشنطن وطهران الاتفاق عليها.

يتعين علينا تقييم المنعطفات الحرجة في العلاقة العراقية ـ الإيرانية، منذ قيام العراق الحديث، بغية إدراك الحيثيات المتغيرة لتلك العلاقة على أكمل وجه. ستكشف تلك الدراسة أن الأيديولوجية سببت التوتر والحرب بين البلدين، في نهاية المطاف، بما يفوق النزاعات حول الأراضي، أو الطموحات المتضاربة بالهيمنة. خاض نظاما صدام حسين والملالي المتأدلَجين، بالفعل، حربًا مدمرة ضد بعضهما بعضًا، بينما تمكن نظاما الحكم الملكيان في كلا البلدين، في السابق، من احتواء نزاعاتهما. لا تمثل الأيديولوجية اليوم، للمرة الأولى كما تبدو الحال عليه، مصدرًا للخلاف والتوتر بين البلدين، مما يبشر بخليج عربي أكثر استقرارًا.



إيران والعراق القديم

هيمنت النخبة الحاكمة المحافظة، المؤلفة في الغالب من ملاك الأراضي وشيوخ القبائل، على السياسة العربية خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. انتمت الملكية الهاشمية التقليدية، التي حكمت بغداد، إلى تلك الطبقة، بينما تحالفت مع الغرب جراء مخاوفها من الراديكالية الثورية والتعديات السوفييتية. أسهمت السياسة الخارجية المتماثلة، وأنظمة الحكم المتشابهة، ناهيك عن الانتماء إلى المنظومة الأمريكية المعادية للشيوعية، في إيجاد قدر غير مسبوق من التعاون بين بغداد وطهران، بينما التزم كلا الطرفين بالحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن[1].

عمَّ التغير الشرق الأوسط بحلول خمسينيات القرن المنصرم. برزت طبقة وسطى جديدة، بطموحاتها السياسية والاقتصادية، بحيث لم يعد بالإمكان تقييدها ضمن أطر الملكيات المحافظة. عمَّت الحرب العربية الباردة أرجاء المنطقة، مع تحدي الأنظمة الملكية المؤيدة للغرب من قبل الجمهوريات الثورية المحايدة في الخارج، الاشتراكية في الداخل. لم تجسد دولة هذا الصراع بأكثر من مصر، بينما أسر قائدها الكاريزماتي عبد الناصر مخيلة الطبقة السياسية العربية. رأى الشاه في التصدي للناصرية معركة حاسمة، بالرغم من لا مبالاته بالنزاعات العربية الداخلية. وجدت الملكيتان في إيران والعراق نفسيهما في الجانب ذاته، مجددًا، تقاومان الخصوم ذاتهم، تقاتلان تحت الراية ذاتها.

أسهم انقلاب عام 1958 في العراق، الذي أدى إلى الإطاحة الدموية بالملكية الهاشمية، في تغيير العلاقات العراقية ـ الإيرانية الودية بصورة



مؤثـرة. أعلن الجيش العراقي الراديـكالي الجديد، بقيادة عبد الكريم قاسم، عن توجهه العروبي المتشدد بما لا لبس فيه، مبديًا ازدراءه الواضح للملكيـة المجاورة بوصـفها أثرًا مـن الحقبة (الرجعية). طغـى التناقض الأيديولوجـي بين بغداد وطهران على الوضـع الراهـن، بالرغم مما وحد بينهمـا في السـابق من مصـالح قوميـة. بـدت النزاعـات الحدودية بين البلدين، حول مجرى شـط العرب على وجه الخصـوص، غير قابلة للحل، بينما نظر كل منهما إلى الآخر بعين الريبة والخوف.

أطلـق زعيم العراق المتهور، قاسـم، اسـم «عربسـتان» علـى مقاطعة خوزسـتان الإيرانية، بما تحويه من سـكان عرب، ناهيك عن تغيير اسـم الخليـج الفارسـي إلى العربي. تم، علاوة على ذلـك، رفض معاهدة العام 1937 الحساسـة، بمـا تتضـمنه من ترتيبات حول الاسـتخدام المشـترك لمجرى شـط العـرب، من قبـل قوميي العراق المتشـددين، بوصـفها تمثل انتهاكـًا صـارخا للحقـوق العربية. لم يتحـدَّ النظام الجمهـوري الجديد شـرعية الحكم في إيران فحسـب، بـل وحدودها الإقليمية أيضـًا. نظرت الحكومـة العراقيـة التـي عززت سـلطتها عـبر اتبـاع سياسـات عروبية متشددة، وأداء دور المدافع عن المجتمع العربي الأكبر إلى جارها الفارسي من منظار عرقي بحت. لم تكن إيران، في نظر أسـياد بغداد الجدد، سوى ملكية فارسـية متحجرة، تسـتند في بقائها إلى الغـرب الإمبريالي، بينما رأى الشـاه تهديدًا حقيقيًا له في انتماء الحكومة العراقية المعلن إلى الكتلة العربية الراديكالية، ونزعاتها المؤيدة للاتحاد السوفييتي، وتصميمها على تعريـب الخليج. لربما اختلفت الملكية الهاشـمية بصـورة جدية مع إيران، ولكنها لم تهدد وجود نظام بهلوي في نهاية المطاف.



أسهم وصول نظام البعث إلى السلطة، عبر انقلاب دموي في العام 1968، في زيادة مخاوف الدولة الإيرانية بصورة إضافية. اتسمت الأيديولوجية البعثية بقدر أكبر من التشدد فيما يتعلق بتحقيق حلم الوحدة العربية، ومقارعة الأنظمة المؤيدة للغرب. عملت الحكومة، علاوة على ذلك، على تقييد الشيعة والأكراد بصورة مؤثرة، واستمداد شرعيتها من الخارج. لم يهيمن السنة على العراق، كما زعم البعثيون، لغايات محدودة ضيقة، بل من أجل القضية الأكبر المتمثلة في التضامن العربي. أسهمت تقلبات الوضع الداخلي غير المستقر، ومطامح البعثيين المهيمنين، ومتطلبات السياسة العربية في صياغة سياسة خارجية عدوانية. تحولت بغداد إلى داعم رئيس للعديد من قوى المعارضة اليسارية والعروبية المتشددة في الخليج، ناهيك عما مثلته من إغراء للعرب في مقاطعات إيران الجنوبية الغنية بالنفط. مثّل العراق، بعلاقاته مع الاتحاد السوفييتي ونظرته الثورية، تهديدًا حقيقيًا متصاعدًا لإيران.

ترافق وصول النظام الراديكالي في بغداد مع تغيرات مهمة في توجهات سياسة إيران الخارجية. أسهم ارتفاع عائدات النفط والسخاء الأمريكي في تعزيز طموحات الشاه بإيجاد قوة عسكرية ضخمة، وأداء دور الشرطي في الخليج. أجازت أمريكا المرهقة، الغارقة في الوحل الفيتنامي، بكل سرور، منح ذلك الدور للملك الفارسي الطموح. ينص مبدأ نيكسون، في نهاية المطاف، على تسليح الوكلاء الطيعين المستعدين لتحمل أعباء الحرب الباردة. لم يُمنح النظام البعثي الامتياز ذاته، بينما كان الشاه على استعداد لاقتسام «غنائم» مبدأ نيكسون مع الملكية السعودية المحافظة، والقبول بسياسة ثنائية القطبين. عبر الشاه عن موقفه بوضوح، محذرًا



خصومه الإقليميين «من تعامل إيران بالمثل معهم، إن لم يحترموا حقوقها المشروعة في الخليج»(2).

شكل بروز إيران، في نظر الدولة البعثية، بما تدعيه من مسؤولية الدفاع عن العروبة، تهديدًا حقيقيًا لالتزاماتها الأيديولوجية وطموحاتها الإقليمية. هاجمت بغداد الطروحات الإيرانية بوصفها «مطامح غير مشروعة في مياه العراق الإقليمية والخليج العربي»(3). هدفت الدعاية العراقية مجددًا إلى تحريض العرب في خوزستان على الثورة. عمل النظام العراقي الجديد، علاوة على ذلك، على توظيف القضية المقدسة المتمثلة في مقاومة إسرائيل، مدعيًا أن إيران تعمل عن كثب مع إسرائيل لإثارة الأزمات في الخليج؛ بغية تقويض التضامن العربي ضد إسرائيل(4). رأت بغداد في هزيمة مصر على يد الإسرائيليين، في حرب العام 1967، فرصة فريدة لقيادة الأمة العربية، ناهيك عن التعامل مع إيران من منظور عربي أوسع. عمل العراق على ترحيل مواطنيه ذوي الأصول الإيرانية، بينما غدت الاشتباكات الحدودية، والحملات الدعائية الشرسة، طابعًا مميزًا للعلاقات بين حليفي الأمس.

لم يكن ذلك الصراع بالمجاني. دخلت بغداد، بحلول بداية السبعينيات، في دوامة نزاع دائم مع أقليتها الكردية المتمردة. بلغت انتهازية السياسة الإيرانية حدها، بينما رأى الشاه في الكفاح الكردي لنيل الاستقلال وسيلة فاعلة للضغط على العراق؛ كي يذعن لمطالبه الحدودية، بما فيها امتلاك قدر أكبر من السيطرة على مجرى شط العرب المتنازع عليه. أسهم اختلال موازين القوى، وانهماك النظام العراقي بحل نزاعاته الداخلية، في إرغامه على القبول باتفاقية الجزائر، في شهر آذار/ مارس من العام



1975، التي منحت إيران الكثير من مطالبها. لم يجد الشاه غضاضة، بعد بلوغ غاياته الإستراتيجية، في وقف دعمه للأكراد، مضحيًا بزواج المصلحة بهم. لم تكن تلك المرة الأخيرة التي يتعرض فيها الأكراد للخيانة من قبل من وعدهم بالدعم من القوى الخارجية.

أسهم البروز المشترك لصدام حسين وآية الله الخميني في كلا البلدين، بحلول العام 1979، في صب المزيد من الزيت على نار العلاقة بينهما. بات البلدان يحكمان الآن، بشكل جوهري، من قبل سياسيين عقديّين، لا مبالين بما ينجم عن بلوغ غاياتهما من مخاطر جمة. أضحى النزاع حتميًا بين البلدين، مع سعي قائديهما إلى فرض طرحيهما الأيديولوجيين على المنطقة.

حرب صدام

يدلل التاريخ، في الكثير من مراحله، على وقوع الحروب والنزاعات جراء صعود الأنظمة الثورية[5]. يؤمن الثوريون بقابلية مثلهم للتطبيق كونيًا، وجور النظم القائمة بالضرورة. تتداخل الحدود بين السياسة الداخلية والشؤون الخارجية سريعًا، في ظل حكمهم، لتختفي برمتها في معظم الأحيان. ينزع الثوريون على الدوام، تأكيدًا لمبادئهم، إلى تصدير أنظمتهم إلى الخارج، بما يظهر الحيوية منها والفاعلية. لم تجسد الثورة الإيرانية تلك الأفكار فحسب، بما يفوق أيًا من سابقاتها، بل جعلت من تصديرها القسري مهمة أسمى، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع ديني خاص. لم يطلق الخميني ثورته، كما رأينا في السابق، لمجرد الإطاحة بالملكية فحسب، بل والدخول في عهد جديد بالمطلق.



تجسد ذلك النمط من الاستفزاز الثوري، بعد وقت قصير، في مهاجمة آيات الله النظام البعثي، موفرين لخصومه الكثر ما تيسر من دعم مادي ومعنوي. رأى الخميني تحدياً حقيقياً في سعي الدولة العلمانية المتشددة إلى إدارة المنطقة تحت راية العروبة الشاملة، والتحالف مع النظام السوفييتي الملحد. اتسمت الثورة بالعنفوان، والقوة، والبأس، في بداية عهدها، بينما تمكن رجال الدين المنتشون بنصرهم من الإطاحة بالملكية الطاغية. لم يتحلَّ حكام طهران الجدد، ضمن هذا المناخ، بالقدر المطلوب من الحذر والانضباط[6].

لم تقل نظرة النظام البعثي ازدراءً وتوجساً، بالمقابل، إلى جارته الإسلامية. استخف البعثيون، بصفتهم العلمانية، العروبية الحداثية، بالمؤسسات التقليدية والسياسات الدينية آثارًا لا عقلانية من الحقبة الرجعية. مثلت الجمهورية الإسلامية، بطموحاتها الإقليمية وطروحاتها الأيديولوجية، تهديدًا حقيقيًا لحكم صدام[7].

ازداد التوتر بين البلدين بصورة إضافية، بينما لقيت رسالة التحدي الثوري الإيراني قبولاً لدى شريحة من السكان الشيعة العراقيين، على أقل تقدير. بدأت قوى المعارضة المنظمة، كحزب الدعوة، بعد مضي وقت قصير، في شن حملات عنيفة ضد أهداف لحزب البعث ومسؤوليه، بالتواطؤ مع إيران في معظم الأحيان. تخوف النظام البعثي، المتذرع بالدفاع عن العروبة حماية لسلطته المطلقة، بلا أدنى شك، مما أوقعته رسائل الخميني من أثر في شيعة العراق المضطهدين في عهد صدام. مثّل رد الفعل العراقي كل ما اتسم به نظام صدام من وحشية وتطرف، بالنظر إلى ما تعرض له المجتمع الشيعي من أعمال انتقام همجية، وما نفذ من إعدامات سريعة بحق عدد

مــن أبــرز رجال الدين الشــيعة. لم تهدئ كل تلك الإجــراءات القمعية، مع ذلــك، مــن روع صــدام، مخافة أن تزعزع عــدوى الخمينــي أركان حكمه. تدخلت العداءات الأيديولوجية مجددًا، لتزيد من مخاوف الرئيس العراقي المتهور دومًا، وتزين له العنف خيارًا أمثل لخوض الصراع.

لا يمكن عزو الصــراع الناشــئ بين البلدين إلى التناقض الأيديولوجي فحســب، لما يمثله ذلك من تجاهل لخيالات صــدام الجامحــة. أزاح قبول مصــر اتفاقية كامــب دايفيد، بحلول العــام 1980، إحــدى أكبر العثرات في وجه زعامة العراق للعالم العربي. أســهمت الفوضــى الثورية في إيران، علاوة على ذلك، وتصفية كبار ضباط جيشها ثأرًا من قبل الملالي، في دفع صدام للاعتقاد بأن توجيه ضربة عسكرية حاسمة يمكن أن يسقط النظام الثيوقراطي، ويعزز زعامة العراق للعالم العربي. لم يتمكن الرئيس العاشق للمغامــرة من مقاومة الإغراء الناتج عن توليفة التهديدات والفرص، فيما يتعلق بإيران[8].

هاجــم صــدام الخميني بــلا تحفظ، واصــفًا إيــاه «بالموميــاء»، بينما اشــتدت الاشــتباكات الحدودية بين البلدين، ناهيك عن دعوته الإيرانيين إلى «إيجاد زعيم آخر غير الخميني العفن»[9]. اتخذ صدام، بحلول صيف عام 1980، خطوته التصــعيدية المتمثلــة في نقض اتفاقية الجزائر الموقعة في العام 1975، التي وفرت الإطار لإدارة مجرى شط العرب المتنازع عليه. تحدث الدكتاتور العراقي ببســاطة قائلًا: «أعلــن أمامكم أننا نعدّ اتفاقية شهر آذار/ مارس من العام 1975 ملغاة، بالنظر إلى انتهاك حكام إيران لهــا منذ بدء عهدهم، كما فعل الشــاه مــن قبلهم»[10]. اتخذ صــدام، في نهاية المطاف، قراره الكارثي بغزو إيران، في الثاني والعشــرين من أيلول/



سبتمبر 1980، بادئًا بشن إحدى أطول الحروب، وأكثرها تدميرًا في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

مثّل اجتياح صدام تغييرًا هائلاً للوضع السابق برمته، بالرغم من توتر العلاقات بين البلدين منذ العام 1958. لم تنقطع الاشتباكات الحدودية بين الطرفين، بالتأكيد، ناهيك عن دعم كل منهما معارضي الآخر، ولكن القيام بعمل عسكري شامل لا يمكن أن يرى من منظور استمرارية التوتر القائم بينهما لا أكثر. عمل صدام بفعلته على تغيير طبيعة الصراع القائم بين البلدين، بشكل جوهري، لينقل التوتر بينهما إلى مرحلة جديدة. لربما أمكن للطرفين ضبط حدة الصراع، كما كان الحال عليه طيلة العقدين السابقين، لو لم يتبوأ صدام سدة الحكم في العراق. رأى الرجل، بوصفه زعيمًا متهورًا يطمح إلى قيادة العالم العربي، والهيمنة على الخليج، فرصة فريدة في التخلص من خصومه الثيوقراطيين في الجوار. لن تؤدي هزيمة إيران إلى القضاء على تهديدها الإستراتيجي فحسب، بل ستدفع دول الخليج الممتنة إلى القبول بهيمنة العراق، ناهيك عن مناداة العالم العربي بقاهر الفرس قائدًا أوحد له. أصر الخميني، بالمقابل، على قناعاته، مما أدى إلى استمرار الحرب بالرغم من كلفتها المادية والبشرية. أضيفت شخصيتا القائدين العقديّين إلى التوليفة المتمثلة في العداوة الأيديولوجية والنزاعات الحدودية، حيث اتسم كلاهما باللامبالاة بمعاناة وصالح شعبيهما. قدر للحرب العراقية ـ الإيرانية أن تندرج ضمن أطول الحروب وأكثرها تدميرًا عبر التاريخ(11).

لم تكن الحرب العراقية ــ الإيرانية اعتيادية من عدة نواحٍ، بالنظر إلى أنها لم تكن تمثل، بالمطلق نزاعًا بين دولتين حول تحقيق غايات



حدودية أو سياسية معينة. شنت تلك الحرب نصرة لفكرين متناقضين: البعثي العلماني العروبي المتشدد، في مقابل الأصولي الإسلامي الإيراني. رأت طهران في الحرب تجسيدًا لهويتها الثورية. لم يتمكن النظام من تعزيز سلطته فحسب، عبر رفع شعارات التضامن والتضحية، الاعتماد على الذات والالتزام، بل جعل من هزيمة صدام محكًا رئيسًا لشرعية الثيوقراطية. انصهرت الحرب والثورة، بصورة أو بأخرى، في فكر رجال الدين. مثّل الصمود في القتال تكريسًا للحماسة الثورية والنقاء الروحي. لم يكن مفهوما التسوية والمهادنة بمألوفين للجمهورية الإسلامية، بالنظر إلى تجاوز التزامها بالقتال الحسابات التقليدية[12].

اكتشف العراق، بعد وقت قصير، الإشكالية الناجمة عن اجتياح دولة ثورية متشربة بالأيديولوجية التخليصية: ضياع متطلبات الحذر والبراغماتية في خضم النخبة المتشددة. لم تنظر إيران إلى الحرب، بوصفها دولة أيديولوجية، من منظار فقدان الأراضي أو استردادها، بل بوصفها مهمة روحية تهدف إلى الخلاص الأخلاقي. لم تُهاجم الجمهورية الإسلامية، في نظر حكامها، لما قامت به من تحريض، أو نتيجة النزاعات الحدودية، بل لأنها جسدت نظامًا ساميًا في الحكم. مثلت تلك حربًا للكفرة ضد الثورة الإسلامية، و«حكم الله»، والمذهب الشيعي السامي. تحدث الخميني إلى الشعب الإيراني، بهذا الصدد، قائلاً: «تقاتلون دفاعًا عن الإسلام، ويقاتل، (صدام)، تدميرًا له»[13]. أكد رفسنجاني على ذلك، بصورة مماثلة، قائلاً: «تنبع حقيقة عدم مهادنتنا من القرآن وعزة الإسلام»[14]. أصرت القيادة الدينية بإخلاص على أن الحرب نعمة من الله، استنادًا إلى انتهائها بنصر المؤمنين أو الشهادة التي تمثل بحد ذاتها



وسيلة للخلاص الأسمى. اكتسبت تضحيات الحرب القدسية، بالرغم من عدم تحقيق النصر في النهاية.

تم توظيف الخطاب والرمز الدينيين، طيلة أمد الحرب، في مهمة تقديمها للجماهير. تمثل واجب المسلم الحق في مقاومة الظلم، وقتال الأعداء الساعين إلى تدمير الإسلام. تم التأكيد كذلك على أهمية التحلي بالثبات والصبر، في كل الأحوال؛ لأن الله لا يجزي المؤمنين فحسب، بل ومن يعضون على إيمانهم بالنواجذ بالرغم من المحن والصعاب(15). قد تصب تلك الدعاوى، كما تبدو عليه الحال في خدمة النخبة الدينية الحاكمة، مع ما تثيره من مشاعر لدى الشعب المطالب باحتمال أذى الحرب لأجل غير مسمى. لم ينظر رجال الدين إلى ذلك، على أي حال، من منطلق التلاعب الانتهازي بعواطف الجماهير، بل بوصفه تعبيرًا صادقًا عن نظرتهم الأيديولوجية إلى الحرب. يندر أن يجد المرء، في خطابات وتصريحات النخبة الحاكمة، ما يشير إلى اهتمامها بالنزاعات الحدودية، أو خرق صدام للاتفاقات الموقعة بين البلدين. يدلل الخطاب الكوني الشامل على رؤية طهران لتلك الحرب صراعًا وجوديًا، أكثر مصيرية، بين قوى الإيمان وحاكم العراق البعثي الملحد.

وصف صدام من قبل السياسيين الأمريكيين، خلال نزاعاته المقبلة مع الولايات المتحدة، بالقاتل الجماعي المهووس، والمعتدي، و«هتلر الآخر». تحاشت مقاربة طهران الأيديولوجية تجاه الحرب استخدام مثل تلك التعابير، ناعتة صدام بما هو أكثر تأثيرًا من تعابير دينية كالملحد، وولي الشيطان المحارب للدين. وظف الملالي، بصورة أو بأخرى، خطاب الإمبراطوريات الإسلامية إبان الحروب الصليبية، حيث لم تكمن القضية

في مجرد صد اعتداءات الصليبيين، بل صراع الحضارات المتنافسة ـ القائم في تلك الحالة بين إيران المسلمة الفاضلة، ونظام صدام الغادر، المخادع، والانتهازي[16].

تجنبت العقيدة العسكرية للجمهورية الإسلامية الخوض في التكتيكات والإستراتيجيات، بناء على ما سبق، موجهة جل اهتمامها نحو الحماسة الثورية. أكد آية الله الخميني على تلك الفكرة، قائلاً: «لا يلتمس النصر بالسيوف، بل بالدماء وحدها»[17]. اعتمدت إيران في تلك الحرب على النقيض من الجيوش النظامية ذات البنى القيادية المترابطة، والترسانات العسكرية الضرورية، واعتمدت على ثقافة الاستشهاد والتضحية، والنظرية المتمثلة في أن قوة الإيمان والتفوق الأخلاقي يكفلان التغلب على ترسانة العراق المدمرة، المقدمة بسخاء من قبل الغرب الساعي إلى احتواء طموحات إيران.

لم تعكس غايات إيران من الحرب حدود قوتها الفعلية. تجسد هدف طهران الرئيس في القضاء المبرم على نظام صدام، والتخلص من الهيمنة السنية على السياسة العراقية. تتمثل الحقيقة في أن بغداد كانت على استعداد لوقف الحرب، في أعقاب عام 1982، حين تمكنت إيران من طرد القوات العراقية من أراضيها. أصر الخميني وصحبه على مواصلة القتال حتى تحقيق أهدافهم كافة. تمثلت مشكلة إيران في افتقارها إلى القدرات العسكرية الكافية لبلوغ أهدافها بعيدة المنال. أسهمت الفجوة بين التصميم والقدرة العسكرية في إطالة أمد الحرب، بينما افتقر كل من الطرفين إلى القوة الكافية لفرض الحلول على الطرف الآخر، في حين لم تكن طهران مستعدة، ببساطة، للتوصل إلى تسوية لوقف الحرب.



دخلت الحرب، في أعقاب عام 1982، في دوامة لا متناهية من العنف الدموي، مذكرة بما حدث في الحرب العالمية الأولى، حين كان الاستيلاء على مساحة صغيرة من الأراضي يؤدي إلى سقوط ما لا يحصى من ضحايا. شنت إيران العقديّة العديد من الهجمات بأمواجها البشرية، التي كانت تصد، لا محالة، من قبل الجيش العراقي الأفضل تسليحاً. كان الهدوء يخيم على سوح القتال مجددًا، لتعقبه هجمات فاشلة أخرى. سعى الطرفان، مع استمرار الحرب، إلى تغيير تكتيكاتهما، وتوظيف عناصر جديدة في الصراع لكسر جموده. أدخل العراق أسلحته الكيميائية، ضمن هذا السياق، في معادلة الحرب المميتة[18].

بدأ العراق استخدام الأسلحة الكيميائية ضد إيران في العام 1983؛ لتتوسع لائحة أهدافها تدريجيًا بعد استخدامها في سوح القتال[19]. لم تنفِ القيادة العراقية استخدام تلك الأسلحة لصد الهجمات الإيرانية. تفاخر القادة العسكريون العراقيون، بحلول العام 1984، باستخدامهم «المبيدات الحشرية» للقضاء على «أسراب البعوض»[20]. لم تعوز الصراحة وزير الخارجية العراقي السابق، طارق عزيز، بما لا يخلو من تفرد، حين اعترف باستخدام تلك الأسلحة، وإن جاء ذلك ردًا على استخدامها من قبل إيران بحد زعمه[21]. يمكن الجزم بوضوح ـ بعد ثمانية تحقيقات للأمم المتحدة، والكثير من الأدلة المستقاة من روايات شهود العيان، وما تم الحصول عليه من وثائق عراقية ـ بعدم وجود ما يشير إلى استخدام إيران تلك الأسلحة، على النقيض من العراق، مما يدحض مزاعم عزيز الكاذبة[22].

تتمثل الجدوى الإستراتيجية الرئيسة للأسلحة الكيميائية، في نهاية المطاف، في ترويع المقاتلين، وإضعاف معنويات المدنيين. لم يعوز النجاح

صــدام، فيمــا يتعلق بذلــك، بالنظــر إلى ما أســهم به اســتخدام العراق المنهــج لتلك الأســلحة من إضــعاف تدريجي لثقة المتطوعــين الإيرانيين المتحمسين، وتماسك قواتهم المسلحة. ما انفكت انتصارات إيران العسيرة في ســوح القتال تقابل باســتخدام بغداد أســـلحة الدمار الشــامل. أسهم الاســتهداف المحتمــل للمــدن الذي أصــبح أكثر ســهولة بحلول منتصــف الثمانينيــات، مــا إن طور العراق صــواريخ بعيدة المدى بصــورة مؤثرة في ترويع المدنيين الإيرانيين، ونزوحهم الجماعي عن المدن والبلدات. ازدادت الضــغوط من قبل الســكان الخائفين، ناهيك عما شــكلته القوات المسلحة المحاصرة من عبء ثقيل على رجال الدين المتشددين، الساعين إلى القتال حتى النصر.

شــكل التدويل الواضــح للنزاع، علاوة على ذلك، مصدرًا آخر للضغط على القيادة الدينية؛ بغية إنهاء الحرب. اســتكملت المســاعدات الضخمة والمعلومــات الاســتخبارية، المقدمة للعراق من قبل القــوى الغربية، بوجود بحري أمريكــي مكثف، في المراحل الأخيرة من الحرب؛ حماية للتجارة في الخليج مــن التهديد الإيراني. منح عجز إيران عــن تعطيل حركة الملاحة النفطية ميزة مهمة أخرى للعراق، بالنظر إلى ما أسهمت به عائدات نفط الخليــج من دعــم للمجهود الحربــي العراقي. لم يســمح المجتمع الدولي، ببساطة في خسارة صدام الحرب، بينما تزايدت الخسائر في سوح القتال. تملكت الحيرة الإيرانيين شــعبًا وحكومة، على حد ســواء، من كيفية قيام الغرب بدعم حاكم ســني مســتبد، مــع كل ما يظهره من دفــاع عن حقوق الإنسان والقيم الديموقراطية.



استنزفت الحرب الإيرانيين، وفتّت في عضدهم، بحلول العام 1988. لم تسهم ثماني سنوات من التضحية والمعاناة في تحقيق النصر المأمول. تقلص عدد المتطوعين الداعمين لمجهود إيران الحربي إلى حد كبير، مما أجبر النظام على فرض إجراءات قاسية للتجنيد؛ بغية تأمين حاجته من القوى البشرية. لم تعد العمليات الهجومية الواسعة باستخدام الأمواج البشرية ممكنة مع تهرب المجندين من الخدمة، ونقص الحماسة الثورية، مما أرغم الجيش على تقليص نطاق أنشطته. بدأ المسؤولون الأكثر براغماتية، كرفسنجاني، في إقناع الخميني بأن الوقت قد حان لإنهاء النزاع. أخذت الحرب تهدد الحكم الثيوقراطي، مع كل ما قدمته من فوائد في السابق للثورة، جراء اصطدام الجماهير بالواقع، وانحطاط معنويات الشباب، وشيوع التذمر في أوساط القوات المسلحة.

تمثل الحدث الأخير، الذي دفع بالجدل الداخلي الإيراني نحو إنهاء الحرب، في الإسقاط العرضي لطائرة ركاب إيرانية، في شهر تموز/ يوليو من العام 1988، من قبل السفينة الحربية الأمريكية يو إس إس فينسينس. رأت طهران في ذلك إشارة إلى تدخل أمريكي أكثر قوة لمصلحة العراق، بالرغم من اعتذار الولايات المتحدة، وعرضها دفع تعويضات لأسر المئتين وتسعين راكباً الذين لقوا حتفهم[23]. خشي المسؤولون الإيرانيون، إن تمت إطالة أمد الحرب، من حدوث تدخل عسكري أمريكي مباشر للإطاحة بالجمهورية الإسلامية. أعلم قادة القوات المسلحة النظامية والحرس الثوري، الذين اختلفوا على الدوام حول كيفية خوض الحرب، الحكومة المركزية، في خطوة غير مسبوقة، بأنهم يفتقرون إلى القدرة على حماية الدولة من العراق وأمريكا معاً[24]. لقي قرار العسكريين الترحيب من

جميع المؤسسات المعنية، بما في ذلك الديماغوجيون في البرلمان، ورئيس الجمهورية علي خامنئي، والمستشارون الاقتصاديون البارزون. أفلحت الضغوط المجتمعة تلك، في نهاية المطاف، في دفع الخميني لإعلام الأمة بقراره وقف النزاع(25). واجه الخميني مواطنيه، بما لا يخلو من مرارة، معلنًا إنهاء الحرب:

«يعد قراري اليوم مميتًا بما يفوق تناول السم. أخضعت نفسي لإرادة الله وتجرعته ابتغاء لمرضاته. كنت أفضل الموت والشهادة على اتخاذه. لا يستند قراري اليوم إلا إلى مصلحة الجمهورية الإسلامية»(26).

خاضت إيران الحرب، بالرغم من عزيمتها الثورية، بما لا يمكنها تجاوزه من سلبيات. اضطرت طهران، بالنظر إلى غياب الحلفاء الموثوقين الأسخياء، والعجز عن تأمين مصادر ثابتة للسلاح، ناهيك عن عزلتها الدولية إلى الاعتماد على مواردها الذاتية، بصورة مطلقة، لبلوغ غايتها اللاواقعية المتمثلة في تدمير نظام صدام. ربما لم يكن العراق بقادر على هزيمة الجمهورية الإسلامية، ولكنه أثبت قدرته بوضوح على صد الهجمات الإيرانية. اتسعت الهوة بين غايات إيران وقدراتها، مع استمرار الحرب، لتفرض قدرًا من الواقعية على نظام تفاخر على الدوام بتحدي الحسابات التقليدية.

انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ ما يقارب العقدين من الزمن، وقد تعامل الإيرانيون، خلال تلك الفترة، مع مسببات وتركة أطول النزاعات في تاريخهم الحديث. لا يزال الإيرانيون يعانون من الجراح الناجمة عن صراعهم المثير للجدل، كما يفعل الأمريكيون جراء حربهم



في فيتنام. لا تزال الحرب تعين، بطرق عدة، حدود ثقافة إيران السياسية وتوجهاتها الدولية. أصبح دور رفسنجاني في الحرب، خلال الانتخابات الرئاسية في العام 2005، عرضة للجدل والتساؤل عما منعه، وقيادة الجمهورية الإسلامية، من إنهاء الحرب في العام 1982، حين توافرت إمكانية عقد هدنة بوضوح[27]. فعل أحمدي نجاد الكثير، بالطبع، بصفته محاربًا قديمًا، للتأكيد على دوره في الدفاع عن الأمة، وما نتج عن ذلك الدور من دروس وانطبع في مخيلته.

يندر أن يجد المرء، في يومنا هذا، من لم تتأثر من العوائل الإيرانية بالحرب ـ فقدان ابن، إعاقة قريب، معاناة أصابت الجميع. لا تغيب الحرب، وتركتها الثقيلة، وجروحها الغائرة عن الذكريات، والكتب، والمؤتمرات البحثية، والروايات الصحفية. لا تزال الحرب حية في الإيرانيين، كما العديد من الأحداث في تاريخهم[28]. بدأ الإجماع يسود بشكل مطرد في الدوائر العامة والنخب الحاكمة، بعد الكثير من التأمل والنقاش، حول أثر الهيمنة الحزبية في عدائية العراق المتواصلة. تطلعت الأقلية الحزبية على الدوام إلى الخارج؛ بحثًا عن السؤدد والتأييد العربي، بغية تعزيز قبضتها على الحكم. يمثل العراق المستقر، في نظر الملالي الإيرانيين، ذاك الذي تملك فيه الطائفتان الشيعية والكردية دورًا حاسمًا في مداولات الحكم. ستضمن العملية الانتخابية صعود المجتمع الشيعي، بالنظر إلى الحقائق الديموغرافية في العراق، وتقليص نفوذ وتأثير السنة بشكل ملحوظ. تحول القادة الإيرانيون جراء الحرب، فيما يمثل مفارقة غريبة، إلى مدافع عنيد عن التعددية الديموقراطية في الجوار.



تنسجم تلك الأفكار مع خطاب الجمهورية الإسلامية ودعايتها إبان الحرب. حرصت إيران على التمييز بين صدام والشعب العراقي طيلة أمد النزاع. تحدث الخميني، في العديد من خطبه عن التباين بين صدام وقاعدة حكمه السنية، والغالبية الساحقة من الشعب العراقي. جادل الرجل على أن اعتناق النخبة الحزبية الحاكمة للأيديولوجية البعثية قد أخرجها من الملة. لم تشن الحرب ضد الشعب العراقي، بل نظام البعث العلماني. أحل الخميني الغالبية الساحقة من الشعب العراقي، في خطوة ذكية، من تبعة التورط في الحرب، عبر تصوير البعثيين بوصفهم معتدين على الإسلام، والشعب العراقي بصفته أحد أبرز ضحاياهم[29].

عملت الحرب كذلك، بما يتجاوز نطاق العراق على صياغة رؤية طهران إلى المجتمع الدولي الأكبر. أسهمت لا مبالاة القوى الغربية، باستخدام العراق أسلحة كيميائية ضد إيران، في إثارة شكوك هائلة في النظام الدولي، وراعيته أمريكا على وجه الخصوص. لا يكترث الإيرانيون كثيرًا، جراء ما تكبدوه من خسائر فادحة بسبب أسلحة صدام الكيميائية، بالفكرة القائلة بإمكانية تحقيق مصالح إيران الأمنية عبر الاتفاقات والمعاهدات الدولية. تنبع جاذبية الخيار النووي لدى الملالي، من تركة الحرب الثقيلة تلك. تستمر لا مبالاة أمريكا بمعاناة إيران، علاوة على ذلك، بالنظر إلى عدم شمول التهم الموجهة ضد صدام، عقب الغزو الأمريكي، ما ارتكبه من جرائم حرب ضد إيران. تسبب ذلك في إثارة سخط الإيرانيين، بينما تواصل طهران المطالبة بمحاكمة الدكتاتور على إساءته للشعب العراقي، وغزوه الكويت، ناهيك عن استخدامه العشوائي



لأسلحة الدمار الشامل ضد الجنود والمدنيين الإيرانيين. ستستمر هوة عدم الثقة بين البلدين بالاتساع، على الأرجح، طالما تجاهلت الولايات المتحدة تلك المطالب.

يرى حكام إيران عراقاً جديداً، بينما ينظرون إلى الجوار. تكتسب القوى الشيعية المضطهدة في السابق المزيد من القوة، بينما يزداد العرب السنة عزلة وتهميشاً في بلد هيمنوا عليه عقوداً طويلة. يظل مستقبل العراق مجهولاً، باستثناء الحقيقة الجديدة المتمثلة في تلاشي العداء الأيديولوجي الذي قاد البلدين في السابق إلى التوتر، والنزاع، والحرب في نهاية المطاف. يوفر الغزو الأمريكي العديد من الفرص السانحة، في نظر الملالي، وإن شكل الكثير من التحديات.

إيران والعراق الجديد

وقع حدث مهم، في السابع من تموز/ يوليو 2005، في إيران. وصل سعدون الدليمي، وزير الدفاع العراقي، طهران، قبل أن يعلن بصورة رسمية، قائلاً: «أتيت إيران طلباً للصفح عما ارتكبه صدام حسين»[30]. عكس جو الزيارة طبيعة العلاقات المتغيرة، بينما وقع مسؤولو البلدين العديد من اتفاقات التعاون والتبادل التجاري، متعهدين بفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما. تطلب الأمر، فيما يمثل إحدى مفارقات الشرق الأوسط الأخرى، تدخل إدارة أمريكية متشددة، بكل ما تكنه من عداء للجمهورية الإسلامية، لتخليص إيران من أحد أكبر مآزقها الإستراتيجية.

اشتكت إدارة بوش بصورة متواصلة، منذ بدء عملية حرية العراق في العام 2003، من سلوك إيران السلبي، وتدخلها في السياسة العراقية[31].

يتمثـل أبرز ما يطرح من أسـئلة، بناء على ما سـبق، في الآتـي: ما أولويات وغايات إيران في العراق؟، هل تسعى إلى تصدير ثورتها إلى الجوار، وإقامة جمهورية إسـلامية أخرى؟، هل من مصـلحة إيران تأجيج التمرد القائم، وتوريط أمريكا، بصورة إضافية، في المستنقع العراقي الدموي؟، هل تملك إيران والولايات المتحدة مصالح مشتركة في العراق المضطرب؟

تملك الجمهورية الإسلامية مصـالح متضاربة في الجوار، بينما يغرق العـراق في دوامـة العنف والفوضـى. تتمثل أولوية طهـران الكبرى في منع العراق من البروز، مجددًا، كتهديد عسـكري وأيديولوجي. سـاد الإجماع بـين المسـؤولين الإيرانيين، كما رأينا سـابقًا، حول أثر الهيمنة السـنية في عدائية العراق المتواصـلة. يمثل تمكين نظام شيعي أكثر ودية، غاية رئيسة لإسـتراتيجية إيران. يحرص حكام طهـران، علاوة على ذلك، على وحدة أراضـي العراق وسـلامتها، بالنظـر إلى مخاوفهم من وقـوع حرب أهلية محتملة، وتقسـيم البـلاد. يمثل الوجود العسـكري الأمريكـي في العراق، بالإضافة إلى ما سبق، تهديدًا حقيقيًا للجمهورية الإسلامية. ترى طهران في اسـتقرار العراق أنسب السبل لإنهاء الاحتلال الأمريكي، على النقيض من الرأي القائل بسعي إيران إلى تأجيج التمرد القائم؛ بغية ثني الولايات المتحدة عن مهاجمة منشـآتها النووية. أثمرت تلك الغايات المتضاربة عن تكتيكات مختلفة، بينما نشـطت إيران في دعم حلفائها الشـيعة، وتسـليح الميليشيات الموالية لها، والتحريض ضد الوجود الأمريكي[32].

ما انفـك العديد داخل الإدارة الأمريكية، والحكام السـنة في الشـرق الأوسـط، يحذرون، منذ سقوط صدام، من بروز «الهلال الشيعي»، ونشوء جمهورية إسـلامية مصـغرة في جنـوب العـراق، على أقل تقديـر. اتخذ



عبدالله الثاني، ملك الأردن، قدم السبق في تحذير نظرائه الغربيين من هذين الاحتمالين المخيفين، قائلاً: «إن اتجه العراق نحو الجمهورية الإسلامية، فسيتعين علينا أن نهيّئ أنفسنا للعديد من المشكلات التي لن تقتصر على نطاق حدودنا»(33). عكس وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، الموقف ذاته، قائلاً: «خضنا حربًا معًا لمنع إيران من احتلال العراق بعد إخراجه من الكويت. نسلم البلد الآن بأكمله لإيران دونما مبرر»(34). يعتقد أمراء ورؤساء المنطقة السنة المحاصرون، طبقاً لما يؤمنون به من نظريات المؤامرة، بوقوف الإيرانيين وراء الاضطراب في العراق. يتمثل السؤالان الأبرز، على أي حال، في الآتي: ما نوع العلاقة التي تربط إيران بمجتمع العراق الشيعي؟، وهل يستبعد، بالنظر إلى استقبال إيران العديد من القادة الشيعة طيلة عقود من منافيهم، أن تنشأ دويلة إيرانية تابعة في جزء مهم من العراق؟

تتمثل أكثر الأحزاب الشيعية تنظيماً، وقدرة على المنافسة، كما بينت العملية الانتخابية - بالرغم من عدم تجانس المجتمع السياسي الشيعي العراقي إلى حد كبير - في «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، و«حزب الدعوة». يملك كلا الحزبين علاقات حميمة مع طهران، ناهيك عن التحالف معها بقوة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. أسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من قبل إيران بشكل رئيس، وقد تم تدريب وتسليح الميليشيا التابعة له، فيلق بدر، على يد الحرس الثوري الإيراني. يمثل حزب الدعوة بدوره أقدم الأحزاب الشيعية العراقية، مع سجل حافل بمقاومة اضطهاد صدام. لجأ حزب الدعوة إلى إيران، بعد ضغوط هائلة، ناهيك عن الاحتفاظ بتمثيل في سوريا، ولبنان، وبريطانيا في نهاية المطاف.



يعتقد كلا الحزبين، مع ذلك، بالرغم من صلاتهما طويلة الأمد مع إيران، بوجوب البقاء على مسافة من طهران؛ بغية الاحتفاظ بتأثيرهما في عراق ما بعد صدام. يصر أعضاء المجلس الأعلى وحزب الدعوة على عدم اهتمامهم بمحاكاة النموذج الثيوقراطي الإيراني، ويؤكدون على أن طبيعة العراق الطائفية تتطلب بنية أخرى للحكم. يشدد إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء السابق، وزعيم حزب الدعوة، على ذلك، قائلاً: «لا يعد جميع الشيعة إسلاميين، ولا يؤمن جميع الإسلاميين بولاية الفقيه. يتعارض استنساخ أي تجربة مع حقوق الإنسان في ذلك البلد»[35]. أكد عادل عبد المهدي، العضو البارز في المجلس الأعلى، بصورة مماثلة، قائلاً: «لا نريد حكومة شيعية أو إسلامية»[36]. لا تعكس انتصارات الحزبين الانتخابية المتواصلة تنظيمهما العالي فحسب، بل تؤكد بنجاح على هويتيهما. يحتفظ المجلس الأعلى وحزب الدعوة بعلاقات وثيقة مع إيران، وقد دافعا عن الجمهورية الإسلامية ضد الاتهامات الأمريكية بالتدخل والتسلل. سيتحالف الطرفان مع طهران على الأرجح، في نهاية المطاف، بما لا يخلو من التعقيدات أو التجاذبات، ناهيك عن توجيه محازبيهما نحو التعاطف معها، بالرغم من عدم نزوعهما إلى شغل منصب وكيليها.

لم تقم إيران علاقات سرية مع رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصدر فحسب، كما تبدو عليه الحال، بالرغم من عدم إعلانها ذلك، بل سلحت جيش المهدي التابع له أيضاً. تتسم علاقات إيران بالصدر بقدر أكبر من الانتهازية، على النقيض من علاقاتها بالمجلس الأعلى وحزب الدعوة، استناداً إلى ما يريانه من إشكالية في خطابه العربي القومي، وسلوكه الشاذ. ارتأت طهران الإبقاء على صلاتها بالصدر، بالنظر إلى



اتساع قاعدته الشعبية، ومعارضته الشديدة للوجود الأمريكي، والتنظيم العالي لميليشيا جيش المهدي التابعة له. تتمثل إحدى سمات السياسة الخارجية الإيرانية في الإبقاء على ما أمكن من خيارات. سيكون من المذهل ألا تسعى إيران إلى إقامة نوع من العلاقة مع الزعيم الشيعي الثائر، بالنظر إلى ما يحظى به من صوت مسموع لدى الحكام والشخصيات العربية في المنطقة.

أخيرًا وليس آخرًا، لا بد من التطرق إلى علاقة إيران بأكثر من يحظى بالاحترام والتأثير من رجال الدين الشيعة في العراق، آية الله العظمى علي السيستاني. يتفق السيستاني مع الملالي التقليديين في رفض مفهوم الخميني القائل بضرورة تولي رجال الدين السلطة بشكل مباشر، ضمانًا لإقامة حكم إسلامي أمثل. تتنافى نظرة الخميني، كما رأينا سابقًا، مع التقاليد الشيعية السياسية السائدة، مما يجعل من تصديرها أمرًا عسيرًا، إن لم يكن مستحيلاً. عمل الطرفان على مراعاة بعضهما بعضًا، مع رفض السيستاني انتقاد إيران، وتسليم طهران بدوره فيما يتعلق بتمكين الشيعة المطرد في العراق. حرص رفسنجاني على التأكيد على دور السيستاني، عقب انتخاب الحكومة المؤقتة، قائلاً: «يعود الفضل في توجه العراقيين إلى صناديق الاقتراع، بغية تقرير مصيرهم، إلى الجهود المبذولة من قبل المرجعية الدينية العراقية، بقيادة آية الله السيستاني»[37]. يحتفظ السيستاني، في المقابل، بعلاقات وثيقة مع المجتمع الديني الإيراني، ناهيك عن الالتقاء بصورة دورية مع المسؤولين الإيرانيين الزائرين ـ وهو ما يمثل امتيازًا لم ينله الأمريكيون بعد. لم يضغط السيستاني في اتجاه الثيوقراطية، ولكنه لا يزال يصر على أن يكون للدين قوله في الترتيبات

السياسية والاجتماعية. أقام ملالي إيران الحاكمين علاقات سليمة مع آية الله العظمى، دون أن يتملكهم الوهم بإمكانية تسخيره لفرض نموذجهم الثيوقراطي على العراق.

لا يهتم نظام الملالي كثيرًا، بينما يصوغ إستراتيجيته حول العراق - بمعزل عن مخاوف النخبة السنية الحاكمة في المنطقة - بتصدير نموذجه الفاشل في الحكم على من لا يرغب من الشيعة في ذلك. أسهمت معارضة رجال الدين والسياسيين الشيعة العراقيين البارزين، في إقناع المسؤولين الإيرانيين بضرورة تمحور سياستهم في الجوار حول ما هو عملي من الطروحات، لا المهام الأيديولوجية المقدسة. عقب السياسي الإيراني البارز، محمد جواد لاريجاني، بوضوح قائلًا: «لا يمكن استنساخ تجربة إيران في العراق»[38]. أبدى علي أكبر ولاياتي، مستشار خامنئي الحالي، تأييده للفكرة القائلة، فيما يتفق مع ذلك، بأن نمط الحكم في العراق «يقرر من قبل الشعب العراقي وحده»[39]. أكدت الصحيفة الإيرانية البارزة، «شرق»، بصورة مماثلة، قائلة: «لا يمكن للمرء أن يتوقع قيام رئيس الوزراء العراقي بتطبيق نموذج الحكم الإيراني في العراق —وإن مثّل شخصية إسلامية، وأقام في إيران سنوات عدة، وقاتل نظام صدام جنبًا إلى جنب مع الحكومة الإيرانية»[40]. يمثل تشجيع طهران لحلفائها الشيعة وسيلة لتضمين الحكومة العراقية المستقبلية من هم على استعداد للتعامل مع إيران. لا يتملك الوهم حكام طهران بإخضاع شيعة العراق مصالحهم لإيران، ويأملون، لا أكثر، بأن يؤدي تشجيع الأحزاب الشيعية إلى إيجاد من يتفهمهم في الجوار. تستند سياسة إيران تجاه العراق، كما غيره من دول الخليج، إلى حسابات المصالح القومية الدقيقة، بالنقيض من المهمة المقدسة المتمثلة في تصدير الثورة.



يسهم تباعد شيعة العراق، في يومنا هذا، عن العالم العربي، وقلق الأنظمة السنية المجاورة من اتساع نفوذهم في دفعهم، بصورة أكبر، إلى أحضان إيران. لربما يعد بروز الشيعة مقبولاً لدى إدارة بوش، بما يحمله من مغزى ديموقراطي، ولكن القلق يتملك الملكيتين السنيتين في السعودية والأردن، والجمهوريتين (الدكتاتوريتين) في مصر وسوريا، من بروز «الهلال الشيعي». لا تبدو الإمكانية كبيرة لتقبل العالم العربي حكومة شيعية منتخبة في العراق، بالنظر إلى انتقاد الصحف العربية المتواصل لغزو العراق بوصفه مؤامرة أمريكية - إيرانية لفصم عرى الكتلة السنية. تتجه أحزاب العراق الشيعية الجديدة، محافظة كانت أم معتدلة، بأنظارها نحو إيران بوصفها حليفًا طبيعيًا. لا يرجح أن يتغير ذلك بالنظر إلى تحكم النزعة الطائفية، بصورة متزايدة، في الاصطفاف السياسي في الشرق الأوسط.

سعت الجمهورية الإسلامية، بالرغم من متانة أواصرها بالشيعة، إلى تعزيز علاقاتها بالأحزاب الكردية، كالاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال الطالباني، على وجه الخصوص. يتسم تاريخ العلاقة الإيرانية - الكردية بالاضطراب، كما أسلفنا سابقًا، بالنظر إلى استغلال الشاه الأكراد، وتنحيتهم جانبًا بعد انتفاء فائدتهم. عمل نظام الملالي، عقب توليه الحكم بفترة قصيرة، على مواجهة النزعة الانفصالية الكردية، بينما تمثل أول تحدياته في قمع ثورة الأكراد. تعاون الطرفان في الكثير من الأحيان، مع ذلك، طيلة سنوات نضالهما المشترك ضد صدام، ناهيك عن الارتباط بعلاقة معقولة، نسبيًا، في نهاية المطاف. لم تحرص إيران، طيلة العقدين السابقين، على الاحتفاظ بتلك الأواصر فحسب، بل استضافت،



في الكثير من الأحيان، أعدادًا كبيرة من اللاجئين الأكراد من بطش آلة صدام الحربية. تتسم علاقات إيران بالطالباني، في يومنا هذا، بالودية والسلامة، بينما تأمل طهران في عدم انفصال الأكراد عن العراق، عبر منحهم شيئًا من الاستقلالية.

يتمثل الجانب اللافت لمقاربة إيران نحو العراق في مدى تحكم تجارب الحرب فيها، على النقيض من الحماسة الدينية. يتسم العراق بالانقسام الطائفي، والتنوع العرقي، ناهيك عن تنازع توجهات سياسته الخارجية. سعت الأقلية السنية، كما رأينا سابقًا، إلى تعزيز سلطتها، تحت حكم البعث، عبر تبني طروحات عروبية متشددة، وتوظيف أيديولوجية عدوانية في الخارج، تكريسًا لشرعيتها. تختلف توجهات السياسة الخارجية، في نظر الشيعة والأكراد، لتنزع، بصورة أكبر، إلى تحسين العلاقات مع جيران العراق من غير العرب. تطابقت المصالح على الدوام، ضمن ذلك السياق، بين فرس إيران، وشيعة وأكراد العراق، بينما تملكتهم الشكوك جميعًا في الطبقة البعثية المهيمنة. أكدت افتتاحية مهمة في صحيفة شرق، بما ينسجم مع ذلك، قائلة: «لم تنشأ العداوة الهائلة بين البلدين جراء حرب ثماني السنوات فحسب، بل طبيعتي أيديولوجيتيهما خلال ربع القرن المنصرم»[41]. تلاشى ذلك التعارض الأيديولوجي، بالفعل، مع زوال هيمنة النخبة السنية الحاكمة، بكل ما تبنته من سياسات عروبية متشددة.

لا تتحقق غايات إيران، على النقيض من افتراض واشنطن، عبر دعم العنف والتمرد، بل اعتمادًا على العملية الديموقراطية القائمة. تحول رجال الدين الإيرانيون المتشددون، بكل ما مارسوه من قمع بحق الحركة الإصلاحية، فيما يمثل مفارقة غريبة، إلى مدافع عنيد عن



التعددية الديموقراطية في العراق. يوفر العراق الديموقراطي، بالفعل، فوائد سياسية وإستراتيجية لإيران. توصل ثيوقراطيو إيران، بعد العديد من المداولات، إلى استنتاج أن أفضل السبل، لدفع مصالحهم قدمًا، تكمن في دعم عملية انتخابية تهدف إلى إقامة دولة ذات أقاليم قوية، ونظام فيدرالي ضعيف. سيؤدي ذلك إلى تمكين الشيعة، واحتواء طموحات الأكراد، وتهميش خصوم إيران من السنة.

يراعي مخطط إيران، علاوة على ذلك، اعتبارات الواقعية السياسية. سينزع العراق التعددي إلى الاضطراب والانقسام، منصرفًا إلى حل نزاعاته الداخلية، بما يقصيه عن منافسة طموحات إيران في الخليج. لا يرجح أن يعود العراق دولة مركزية قوية، تسعى إلى الهيمنة على الخليج العربي، إن لم يكن الشرق الأوسط برمته، حين يمنح دستوره صلاحيات رئيسة للأقاليم، ويقدم الميليشيات المحلية على القوات المسلحة الوطنية. سيسهل على إيران، إلى حد كبير، ممارسة نفوذها على دولة لا مركزية، يتصارع فيها العديد من اللاعبين، بما يفوق نظامًا قويًا متماسكًا.

يقوم العراق، مع ذلك، على سلسلة من التوازنات الدقيقة في نظر إيران. تخشى طهران أن يؤدي التمرد، بل والعملية الديموقراطية ذاتها، إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات مستقلة، غير مستقرة. تمثل إيران دولة عريقة، متماسكة، ما خضعت حدودها لعبث المستعمرين، كما جيرانها العرب. تحوي إيران، مع ذلك، عرقية كردية متململة، تتركز في مقاطعة أذربيجان، مما يثير المخاوف من مطالبتها بالاستقلال، على غرار دولة عراقية كردية محتملة. تقر إيران بحقوق ومعاناة أكراد العراق، خلال اتصالاتها المتكررة معهم، بينما تحثهم على البقاء ضمن



حدود دولة عراقية فيدرالية. أكد رئيس البرلمان الإيراني، غلام علي حداد عادل، على تلك النقطة، في شهر شباط/ فبراير من العام 2005، قائلاً: «تتمثل سياسة إيران الدائمة في الدفاع عن وحدة الأراضي العراقية»[42]. تبدو تلك الدبلوماسية الدقيقة ناجحة حتى الآن، بالنظر إلى عدم إظهار الأكراد رغبتهم في الانفصال عن العراق كلية، وإقامة دولة مستقلة بالكامل، بالرغم من تأكيدهم الدائم على ذلك. ما انفكت إيران تدعو الشيعة والأكراد، منذ الغزو الأمريكي، للبقاء ضمن حدود دولة موحدة، وإقامة مؤسسات منتخبة تقيد تحرك السنة، عبر منحهم خيارًا بديلاً للتأكيد على مطالبهم. يناقض سلوك إيران الفعلي، مجددًا، مزاعم الحكام العرب الذين يتهمون الجمهورية الإسلامية بالسعي إلى تقسيم العراق، وإقامة ثيوقراطية شيعية في الجنوب. تفضل الإستراتيجية الإيرانية الأكثر عقلانية بقاء الدولة العراقية موحدة، وإن اتسمت بالضعف والانقسام على ذاتها. يتمثل السبيل الأنسب لتحقيق ذلك في مواصلة الضغط في اتجاه الديموقراطية والتعددية.

رأينا، كما سبق، أن لإيران مصلحة في استقرار العراق تحت هيمنة الشيعة، ولكن كيف يمكن تفسير التقارير الموثوقة حول إرسال طهران الرجال والعتاد إلى العراق؟. لا شك في أن الجمهورية الإسلامية انهمكت، منذ سقوط صدام، في تكريس نفوذها في الجوار، عبر تمويل أحزاب سياسية، وتسليح الميليشيات الشيعية. تمثل تلك أنشطة سلبية إرهابية، بالضرورة، في نظر الولايات المتحدة، بكل ما يعتريها من شكوك دائمة في إيران. يمكن أن يتم النظر إلى وجود إيران في العراق بأفضل صوره من منظار علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة، إن لم نقل المجتمع الدولي



الأكبر. يزود ذلك الوجود طهران، ناهيك عما تملكه من نفوذ، بأوراق مهمة في تعاملها مع القوى الغربية. تدعم الحقيقة المتمثلة في تخوف أمريكا وحلفائها من رد إيراني في العراق، على أي ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية، تدعم قدرة الردع الإيرانية فيما يتعلق بذلك الصدد. ستصب تقوية ذلك الهاجس في مصلحة إيران؛ خدمة لطموحاتها النووية.

إن فشل رادع إيران الضمني ذاك، وهاجمت الولايات المتحدة منشآتها النووية بالفعل، فسيمنحها وجودها المكثف في العراق قدرة كبيرة على الرد. لخص يحيى رحيم صفوي، قائد الحرس الثوري، خيارات إيران بوضوح، قائلاً: «يعلم الأمريكيون تمامًا أن قواعدهم العسكرية في أفغانستان، وخليج عمان، والخليج العربي، والعراق ستتعرض للخطر، وقد يتسم موقفهم بالضعف لوقوعهم في جوار إيران»[43]. تتمثل الحقيقة في أن شبكة إيران في العراق لم تصمم بالضرورة لمهاجمة أمريكا، وإن وفرت للثيوقراطية العديد من الخيارات في حال تدهور علاقتها بالولايات المتحدة بصورة مؤثرة.

لا يمكن القول بعزم إيران على تأجيج التمرد، بوصفه وسيلة لإرغام أمريكا على الانسحاب، وتكريس هيمنتها في الخليج. لا شك في أن ذلك يعتمد جزئيًا على زوال الوجود الأمريكي، ولكن الضغوط في الولايات المتحدة والعراق تسهم، إلى حد ما، في تحقيق غايات إيران مجددًا. يثير غزو العراق جدلاً سياسيًا واسعًا في الولايات المتحدة، مع معارضة غالبية الأمريكيين لتلك الخطوة. سيرفض العديد داخل العراق الاحتلال الأمريكي، على الأرجح، مع تقدم العملية السياسية، وتقرير العراقيين

مصـــيرهم بأنفسهم. لن ترتضـــي أمة أبية طليعية، ناهيك عن كونها مهدًا للحضـــارة الإســـلامية، كمـــا تنظر على الدوام إلى نفســـها عـــار الاحتلال الأجنبـــي طويـــلاً. لـــن تحتاج إيـــران إلى إيقـــاع الأذى بالولايـــات المتحدة، لإرغامهـــا على الانســـحاب من العـــراق، بالنظر إلى أن ســـيرورة الأحداث تكاد تحتم تقليص الوجود الأمريكي في الخليج.

تســـتند إيران، في تكريس نفوذها داخل العراق، إلى تجربتها في لبنان، المجتمع متعدد الطوائف، بما يشـــمل الشيعة (المحرومين)، تقليديًا[1] من متاع الســـلطة سوى رئاســـة مجلس النواب. تمحورت إستراتيجية إيران في لبنان حول إرســـال معونات اقتصـــادية ومالية؛ بغية كســـب قلوب الشـــيعة وعقولهـــم، مع ضـــمان امتلاكهم ما يكفـــي من عتـــاد لأي مواجهة محتملة مع خصـــومهم. لم يتســـم وجود إيران بالوضـــوح والمباشـــرة، سعيًا لتجنب الصـــدام مع الولايات المتحدة. تســـعى إيران اليوم، على غرار ما فعلت في لبنان، إلى حشـــد وتنظيم القوى الشيعية المختلفة في العراق، دون الدخول في نزاع مع الولايات المتحدة الأكثر قوة.

لا جـــدال، فيمـــا يتعلق بالعلاقـــات الدولية، حول أثر المصـــالح القومية والضـــرورات الإســـتراتيجية في تعيين حدود الصـــراع بين الدول. كثيرًا ما يتم تنحية توليفة السياســـة الداخلية والنزعات الأيديولوجية عما تتضمنه سياســـة الســـلطة من مجادلات بهذا الصـــدد. تناقض العلاقـــة بين إيران والعـــراق نمط التحليل هذا. تنـــازع البلدان، في الكثير مـــن الأحيان، حول حدود أراضـــيهما. يراقـــب كل منهما بحذر ما يملكـــه الآخر من طموحات إقليميـــة، متلاعبًـــا بمـــن يلبـــي رغباته مـــن اللاعبـــين المحليـــين. يناقض التـــاريـــخ، من يـــرى في إيران والعـــراق عدوين فطريين، تتســـم علاقتهما

(1) النظام السياســـي في لبنان مقســـم حســـب الطوائف: الرئيس ماروني. رئيس الوزراء سني. رئيس مجلس النواب شيعي.



بالتوتر والخصومة على الدوام. أقام نظاما الحكم الملكيان المحافظان في البلدين ما يعد حميمًا من العلاقات، قبل قيام ثورة العام 1958 في العراق. أسهمت الطبيعة الأيديولوجية المتغيرة لكلا النظامين، في السنوات المقبلة، في تعميق خلافاتهما إلى حد كبير. لم ترَ ملكية الشاه في العراق الثوري تهديدًا لما يملكه من قدرات، بل لطبيعة توجهاته الراديكالية. لم تمثل أصولية الخميني الإسلامية تحديًا في نظر صدام العلماني، على حد سواء، لما صدر من تهديد عن جيش إيران المهلهل جراء الثورة، بل لما وفرته مثلها من مغريات. اتسمت الخلافات الحدودية العالقة بين البلدين بطابع أكثر خطورة. لم تعد تلك تمثل ما يمكن حله، أو إدارته على أقل تقدير، من نزاعات بين الدول، بل ما يعدّ موقفًا عدائيًا من الطرف الآخر، في نظر كل من البلدين. كانت الحرب طويلة الأمد حتمية بين الطرفين، بالنظر إلى طموحات صدام والخميني، وما يملكه البلدان من تطلعات خارجية وأيديولوجيات متضاربة.

لم تدرك إدارة بوش، على الأرجح، حين خططت لغزو العراق، بعيد مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ما سيسهم به ذلك من تعزيز لموقف إيران وأمنها. تمثل الجمهورية الإسلامية الآن أحد أكبر المستفيدين من سياسة تغيير الأنظمة من قبل الولايات المتحدة. لا يجب اعتبار ما يفيد إيران، مع ذلك، عند تقييم مفارقات الشرق الأوسط، ضارًا بمصالح الولايات المتحدة بالضرورة. أسهم العداء بين العراق وإيران، بالقدر الأكبر، في إيجاد التوتر وعدم الاستقرار اللذين عمَّا منطقة الخليج الحساسة خلال ثلاثة العقود الماضية. لم تزعزع الصراعات الحدودية، والحروب بالوكالة، وحرب ثماني السنوات الطاحنة بين البلدين، في نهاية المطاف،



استقرار الشرق الأوسط فحسب، بل هددت اقتصاد العالم كذلك، بالنظر إلى اعتماده على موارد المنطقة النفطية. لن يمثل العراق الجديد، المولود من رحم الغزو الأمريكي، مجتمعًا أكثر إنسانية من نظام صدام حسين الاستبدادي فحسب، بل دولة مسالمة بصورة أكبر، تتعايش مع جارتها الفارسية. سيعود ذلك التطور بالنفع على الولايات المتحدة، كما العراق وإيران على حد سواء.





الفصل الثامن

إسرائيل وسياسة الإرهاب

أذهل الرئيس أحمدي نجاد شـريحة واسعة من المجتمع الدولي، خلال إحـدى زياراته الأولى إلى الخـارج، في الثامن من كانون الأول/ ديسـمبر 2005، حين تحدث قائلاً:

«تصـر بعض الدول الأوروبية على القول: إن هتلر قتل ملايين الأبرياء من اليهود في المحارق، وهي تصر على ذلك إلى حد إدانة من يثبت النقيض منه، ناهيك عن سجنه. لو سلمنا بصحة تلك المزاعم جدلاً، مع رفضنا لها، فسـنطرح السؤال الآتي على الأوروبيين: هل يمثل قتل هتلر اليهود الأبرياء سـبب دعمهم لمحتلي القدس؟. إن كان الأوروبيون صـادقين فيما يدعونه، فيجدر بهم منح جزء من أراضـيهم ـ في ألمانيا، أو النمسا، أو غيرهما من الدول ـ إلى الصـهاينة: كي يتمكنوا من إقامة دولتهم في أوروبا. اعرضـوا ذلك، وسندعمكم»[1].

تمت إدانة تصـريحات نجاد سـريعًا مـن قبل الأمم المتحـدة، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. نجح رئيس إيران الرجعي في توحيد اللاعبين الدوليين الرئيسـين ضـد بلده المعزول. تنـدرج تصـريحات أحمدي نجاد المعادية لإسرائيل في سياق الخطاب الثيوقراطي المعتاد، بالرغم من تنصل الدبلوماسـيين الإيرانيـين منها. مـا انفكت المعاداة الشـديدة لإسـرائيل، والساميّة في أحيان كثيرة، تستحضر على منابر الجمهورية الإسلامية.



عملت إيران تدريجيًا خلال العقدين السابقين، كما رأينا آنفًا، على استبدال حسابات مصالحها القومية بطروحاتها الأيديولوجية، فيما يتعلق بسياستها الخارجية، دون أن يشمل ذلك مقاربتها تجاه إسرائيل، التي عكست، ولا تزال، تأثير تركتها الثورية الإسلامية. تمثل إسرائيل كيانًا لا شرعيًا، في نظر جيل كامل من رجال الدين الإيرانيين، اغتصب أرضا إسلامية مقدسة، خدمة لأيديولوجيته الخبيثة: الصهيونية. تهاجم إسرائيل كذلك بوصفها عميلاً للإمبريالية الأمريكية، يعربد في المنطقة لحساب القوة العظمى الراعية له. تخدم معارضة عملية السلام غايتين رئيستين، من وجهة نظر طهران. ترحب إيران، من الناحية الإستراتيجية، بكل ما من شأنه إعاقة امتداد نفوذ إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وإثارة الانقسام داخلها، بالنظر إلى خوف طهران من اندماج إسرائيل في المنطقة، والحد من تأثيرها. يمكن لإيران، على الصعيد السياسي، تعزيز مرجعيتها الإسلامية، وتأكيد إصرارها على مقارعة «العدوان الصهيوني»، عبر تقديم الدعم الفاعل لجماعات الرفض الفلسطينية وحزب الله. أبقت إيران على معارضتها الشديدة لإسرائيل، على النقيض من مناحٍ عدة فيما يتعلق بسياستها الخارجية، بالنظر إلى ما يعود به ذلك من نفع على مصالحها الإستراتيجية وضروراتها الأيديولوجية.

ما ولجت إيران عالم الإرهاب المقيت إلا جراء معارضتها لإسرائيل. تعبر طهران عن تلك المعارضة عبر دعم العديد من المنظمات الإرهابية المناوئة لإسرائيل. يتمثل ما يدعو للسخرية في تقليص إيران من نطاق إرهابها الرسمي تدريجيًا، خلال العقد المنصرم، عبر وقف دعمها للجماعات العنفية في الخليج العربي، ناهيك عن الاغتيالات بحق المعارضين



الإيرانيين في الخارج. تندرج إيران، مع ذلك، ضمن أبرز داعمي الإرهاب في العالم، بالنظر إلى ما تقدمه من دعم إلى حزب الله، وحركة الجهاد الإسلامي، وغيرهما من المنظمات.

تدور السجالات والنقاشات داخل الجمهورية الإسلامية، بالرغم مما سبق، حول طبيعة سياستها المعادية لإسرائيل، كما العديد من المسائل الأخرى. يصر المتشددون، المتمسكون بمبادئ الثورة، على المعارضة المطلقة لإسرائيل، بينما يسلط البراغماتيون الضوء باستمرار على ما ينتج عن ذلك من أثمان وأعباء. يكافح النظام الثيوقراطي مجددًا، في خضم الإرث الخميني، ساعيًا لإيجاد ما عزّ من توازنات بين توجهاته الإسلامية والتزاماته الوطنية.

الماضي الملكي

ما انفك ملالي الجمهورية الإسلامية، منذ قيامها، يهاجمون إسرائيل، ويشككون في شرعيتها، إن لم يكن حقها في الوجود أساسًا. قد يبدو ذلك غريبًا بالنظر إلى عدم نشوب حرب بين إيران وإسرائيل، أو وجود ما تتنازعان عليه من أراضٍ مشتركة. أقامت إيران وإسرائيل بالفعل، طيلة الحقبة الملكية، ما يعد بناء من العلاقات.

لم تَرَ إيران الفارسية، ذات الغالبية الشيعية، بكل ما يتسم به تاريخها من عداء للقوى العربية السنية في بروز الدولة اليهودية شرًا مطلقًا، مع كل ما نتج عن ذلك من حروب عربية - إسرائيلية. لم تنتظر أسرة بهلوي طويلاً، عقب قيام إسرائيل، لتقيم علاقات وثيقة، وإن لم تكن رسمية، مع تل أبيب. أتت تلك العلاقات في سياقها الطبيعي، من منظور الشاه

الحداثـي، ذي التوجهات الأمريكية، اسـتنادًا إلى إمكانية بروز إسـرائيل بوصـفها قوة تقنية، ناهيك عما يمكن أن تقدمه من دعم سياسـي للملكية الساعية إلى تحسين علاقاتها مع واشنطن. تنبه الشاه لمشاعر مواطنيه، مع ذلك، بصفته حاكمًا لدولة مسلمة، وحرص على إخفاء علاقاته بإسرائيل. ما انفك الشـاه يمارس الضغوط على تل أبيب، بالرغم من اتهامات رجال الدين اللاحقة بحقه، للوصـول إلى تسـوية مع الفلسـطينيين، ناهيك عن تصـويت إيـران، في الكثير من الأحيان، لصـالح الكتلـة العربية في الأمم المتحدة، والعديد من المحافل الدولية الأخرى.

رحبـت إسـرائيل المعاصـرة، بدورهـا، بالعلاقـات مـع إيـران. طور رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي، دايفيد بن غوريـون، في خمسـينيات القرن المنصـرم، مفهومه المتعلق «بالطوق الخارجي» الذي شـكل نبراسًـا هاديًا لأجيال السياسـيين الإسـرائيليين المتعاقبة، أملًا في التخلص من عزلتهم الإقليميـة[2]. ينص ذلك المفهوم على أن أفضـل السـبل لمواجهة علاقات إسرائيل المتوترة مع «الطوق الداخلي» - الدول العربية المعادية المحيطة بها - يتمثل في إقامة علاقات أفضـل مع الدول غير العربية (كإيران وتركيا) ضـمن نطاق الشرق الأوسط الكبير. قد لا تقلل تلك السياسة، بالضرورة، من الضغوط الواقعة على إسرائيل، ولكنها ستخفف من عزلتها، وتمكنها، فيما يشكل سابقة، من إقامة علاقات ملائمة مع دول مسلمة. طورت إيران وإسـرائيل علاقات وثيقة، ضمن ذلك السـياق، ناهيك عن تعاونهما على الصعيدين الاقتصادي والأمني. لا يزال مفهوم بن غوريون يداعب مخيلة بعض القادة الإسرائيليين، بالرغم من كل التغيرات الحاصلة خلال خمسة العقود الماضية، علاوة على معاهدتي السلام الموقعتين مع مصر والأردن.



يتمثل أحد الأسباب الفعلية وراء استمرار المسؤولين الإسرائيليين في بيع الأسلحة لإيران، ما بعد الثورة، في أملهم الإبقاء على بعض الاتصالات مع المؤسسة العسكرية الإيرانية، على أقل تقدير[3].

أثارت علاقات الشاه بإسرائيل، بالرغم من لا مبالاة الإيرانيين بذلك إلى حد ما، معارضة شريحتين مهمتين: المؤسسة الدينية، والإنتلجنسيا العلمانية. راقب ملالي إيران عن كثب، من قبل إقامة إسرائيل، تغلغل الصهيونية في الأرض المقدسة. نظر رجال الدين بقلق إلى التطورات في فلسطين، استنادًا إلى ما تمثله القدس من مكانة دينية مميزة، ناهيك عما تتعرض له من اعتداءات من قبل «الكفرة». عمل آية الله الموقر، محمد خراساني، في أوائل الأربعينيات، على إقامة علاقات فاعلة مع القيادة الفلسطينية الصاعدة التي كانت تتزعم المقاومة ضد الحركة الصهيونية. انصرف آية الله عبد القاسم كاشاني الذي أدى دورًا حاسمًا، فيما بعد، في أزمة تأميم النفط في العام 1953، إلى تنظيم مسيرات معارضة للدولة اليهودية في أواخر الأربعينيات. اضطر الشاه، جراء ذلك، إلى تقليص علاقاته بإسرائيل في بداياتها. كانت إيران، بالفعل، من بين بضع الدول التي صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين، الصادر عن الأمم المتحدة، في العام 1947.

ميز العداء لإسرائيل، بصورة مماثلة، أيديولوجية الخميني الإسلامية. استكان الخميني سياسيًا، إلى حد ما، تحت ضغط المؤسسة الدينية، حتى حلول نهاية الخمسينيات، حين وطد موقعه، أخيرًا، بوصفه أحد قادة المجتمع الديني. اتسمت مواقف الخميني، بعد بروزه سياسيًا، بالعداء الشديد لإسرائيل، الذي لم يكن يتمايز، في بعض الأحيان، عن معاداة



اليهود عمومًا. أصـر الخميني، خلال أزمة عام 1963، التي جسـدت أولى المحاولات من قبل المؤسسة الدينية والمعارضة العلمانية للتوحد ضد الملكية على عمالة الشاه للصهيونية، عازيًا سعي الملكية لتهميش المؤسسة الدينية إلى المؤامرات اليهودية. شدد الخميني على «اشمئزاز» الإيرانيين كافة من علاقات طهران بإسرائيل[4]. ما انفك الخميني، في خطبه العديدة، يحض نظراءه من رجال الدين على تحدي النظام، ناهيك عن تذكيره، في الكثير من الأوقات، بخطورة «إسرائيل وعملائها»[5].

لم يتوقـف الخمينـي، خـلال نفيـه في العـراق، عـن إظهـار ازدرائـه لإسـرائيل، والقوى الوهمية التي تساندها. أطلق الخميني العنان في كتابه «الحكومة الإسـلامية»، الذي أرسـى دعائم الحكـم الثيوقراطي، لخطابه المعادي للسـامية بصـورة أو بأخرى، قائـلاً: «ابتليت الحركة الإسـلامية باليهود منذ نشأتها، وقد أطلقوا دعايتهم المضادة للإسلام لمحاربتها»[6]. صُـور اليهود، بوصـفهم كانزين للأمـوال، ومحرفين للقـرآن، ومتعاملين مـع الإمبرياليـة. تحدث الخميني، فيما يتعلق بهذا الصـدد، قائلاً: «لا بد أن نحتج، ونعلِم الناس بأن اليهود وأسـيادهم الأجانب معارضـون لأسـس الإسـلام»[7]. فشل الخميني في الكثير من الأحيان، كما أحمدي نجاد بعد أربعـة عقود لاحقـة، في التمييز بين اليهودية والصـهيونية، ولم تختلف ما حملته اتهاماته لليهود من معاداة شـديدة للسـامية، عما تضمنته أدبيات العرب ولغتهم الرائجة.

أدرك الخمينـي بدهائـه السياسـي، بمـا يتجـاوز نطاق اعتراضـاته الإسلامية، ما يحمله جيل الشباب الإيراني، المتشبع بروح العالم الثالث، من تعاطف مع القضية الفلسطينية. مهد التحول التدريجي لموقف الإنتلجنسيا



الإيرانية الطريق لما أثبت قوته من تحالفات مع رجال الدين خلال الثورة. انبهر المفكرون الإيرانيون بإسرائيل، في بداية المطاف، بوصفها تمثل كفاح أقلية تغلبت على مصاعب جمة. بدت إسرائيل بلدًا متطورًا، يوفق ببساطة بين تقاليده الدينية ومعاييره الديموقراطية. كانت دولة الحداثة، تملك اقتصادًا صناعيًا حيويًا، في منطقة تعج بالأوتوقراطيات العربية. بدأ المفكرون الإيرانيون في التوجه إلى إسرائيل، ناهيك عن امتداح الروح الرائدة لأقلية تحدَّت نزعتي التخلف (والرجعية) السائدتين في المنطقة.

أسهم انتصار إسرائيل الساحق على الجيوش العربية المجتمعة، في حزيران/ يونيو من العام 1967، في تغيير الكثير من المواقف الشعبية، كما العديد من الأمور في الشرق الأوسط، ناهيك عما أوقعه احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، بصورة خاصة، من أثر في المعارضة العلمانية. تأثرت الطبقة المفكرة الإيرانية، بصورة مماثلة، بنضالات التحرر الوطنية التي عمت العالم الثالث، وباتت ترى في الاحتلال الإسرائيلي صورة أخرى من الاستعمار الأوروبي. تزعم المفكر الإيراني الشهير، جلال آل أحمد، جوقة المنددين بإسرائيل وداعميها، عبر التأكيد على أن الغرب أوجد إسرائيل «كي ينسى العرب مثيري المتاعب الحقيقيين، الرأسماليين الفرنسيين والأمريكيين، وسط انشغالهم بما تسببه إسرائيل من مشكلات»[8]. تمت إدانة إسرائيل، علاوة على ذلك، بوصفها «عنصرية»، ومصدرًا للاستغلال الرأسمالي، وقاعدة متقدمة للاستعمار في منطقة حساسة من العالم النامي.

مثلت إسرائيل، في ستينيات القرن المنصرم، بما تملكه من صلات حميمة بالشاه، هدفًا مثاليًا لاتهامات الشباب الإيراني الذي أخذ يستاء من الملكية الواقعة خارج نطاق المحاسبة. لم تكن تلك الاتهامات بلا أساس بالمطلق: لم تقم إسرائيل علاقات تعاون مع القوات المسلحة الإيرانية فحسب، بل أدت أجهزتها الاستخبارية دورًا فاعلاً في تدريب «السافاك»، شرطة الشاه السرية سيئة السمعة. لم تعد العلاقة بين إسرائيل والملكية القمعية بخافية على أحد، في الوقت الذي كانت إسرائيل تحصل من إيران على ما يقارب 75% من متطلباتها في مجال الطاقة.

أثبت العداء لإسرائيل فاعليته - بينما دعمت الثورة من نفسها - في توحيد أطياف المعارضة المختلفة. لم تتمايز نزعات الشاه الدكتاتورية عن سياسات الاحتلال التعسفية في نظر ثوريي إيران. بدأ العديد من رجالات المعارضة البارزين، بغض النظر عما يبدو عليه ذلك من تبسيط للأمور، في تصوير الشاه وإسرائيل بوصفهما شريكين في قمع شعبي إيران وفلسطين المضطهدين. لم تنفصل معاداة الملكية عن معارضة الاحتلال الإسرائيلي في برنامج عمل المعارضة الموحدة.

أسهم انتصار الخميني ونظرائه من رجال الدين، بلا ريب، في تغيير طبيعة العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية. فاجأت حدة العداء الإيراني لإسرائيل العديد من المراقبين بالنظر إلى ما كانت طهران تواجهه من مشكلات متعددة. لم يقتصر ذلك العداء على الخطاب التحريضي، على النقيض من توقعات الكثيرين، استنادًا إلى ما اتسمت به الثورة من قوة، وما اعترى الخميني من شكوك عميقة في ارتباط الشاه بإسرائيل. انهارت العلاقة الإستراتيجية بين البلدين، ليرى حكام طهران الجدد في إسرائيل



أداة لقمـع المسـلمين. مثّـل العـداء للدولة العبريـة تأكيدًا للهويـة الثورية والمثالية الإسـلامية. لن يسـهل على الثيوقراطيـة التراجع عما جعلت منه التزامًا أخلاقيًا في المقام الأول.

وصول الثورة إلى السلطة

يتسم نظام الحكم الإسلامي في إيران بالتناقض، ولا ينفك يحير أنصاره وخصومه على الدوام. تمحورت سياسة إيران الخارجية، بصورة تدريجية، حول مصـالحها القومية، بمـا يفوق توجهاتهـا الأيديولوجيـة، بالرغم من عثراتها المتكررة ونزاعاتها المتواصلة مع المجتمع الدولي. تراجعت الجمهورية الإسلامية على الدوام كلما تعارضت مصالحها القومية مع دعاويها الثورية، ناهيك عن توخي الحذر، بل والحكمة في سـلوكها. لا تندرج إسـرائيل ضمن ذلك السـياق، ببساطة، لانتفاء التعارض بين المصالح والأيديولوجيا. تتمثل الحقيقة في أن موقف الجمهورية الإسـلامية الأيديولوجي المتشـدد قد عاد عليهـا بمنافع إسـتراتيجية في الكثير مـن الأحيان. تمكن النظام الشـيعي المعزول، باعتناقه القضـية الفلسطينية، من إيصـال تأثيره إلى قلب العالم العربي، وحشـد التأييد الشـعبي لدعاويه في المنطقة. لا يعني ذلك أن إيران لم تدفع ثمنًا لسـلوكها، بالنظر إلى أن العقوبـات الأمريكية والعزلة الدولية تعود في جزء منها إلى موقف طهران العقديّ من إسـرائيل. يعد ذلك مبررًا في نظـر حكام إيـران، بكل الأحوال، اسـتنادًا إلى ما عـاد عليها من منافع أيديولوجية وإستراتيجية جراء موقفها اللامهادن[9].

يمكـن أن تعـزى عداوة إيـران لإسـرائيل، كمـا الكثير مـن الأمور في الجمهوريـة الإسـلامية، إلى إمـلاءات الخمينـي[10]. تمثلـت الخطيئـة

الكبرى، في نظر الخميني، في قيام الدولة اليهودية على أراضي المسلمين الفلسطينيين، وتشريدهم. يتجاوز عداء إيران لإسرائيل معارضتها للولايات المتحدة بصورة أو بأخرى. قد تمثل الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، قوة إمبريالية مهيمنة، ولكن رفض طهران يتمحور حول سلوكها، لا حقها في الوجود. يتم النظر إلى إسرائيل، بالمقابل، بوصفها كيانًا غير شرعي، بغض النظر عن سلوكها وسياساتها الفعلية. لا يمكن لأي من اتفاقات السلام أو التسويات التي يتم التفاوض حولها مع الفلسطينيين المحزونين، أن تغير من تلك الحقيقة في نظر طهران[11].

تم التعبير عن تلك الأيديولوجية، بعد وقت قصير، من قبل ثوريي إيران المتمكنين. تمثل أحد أوائل تصريحات الخميني في دعوة المسلمين إلى «تهيئة أنفسهم للمعركة مع إسرائيل»[12]. بلغ الأمر برفسنجاني حد إصدار كتاب بعنوان «إسرائيل والقدس العزيز»، زاعمًا أن مقاومة الدولة اليهودية تمثل واجبًا مقدسًا «لكل مسلم، ومن يؤمن بالله»[13]. لا يخرج الرئيس أحمدي نجاد حين يدعو إلى «إزالة إسرائيل من الخارطة»، كما فعل في أحد خطاباته في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2005، عن الموقف الأيديولوجي الراسخ، المتبنى من قبل العديد من رجالات الحكم في إيران. قد لا يكون ذلك الخطاب المتطرف مألوفًا للمجتمع الدولي ووسائل الإعلام، ولكنه ليس بالجديد على المطلعين على مداولات الجمهورية الإسلامية عن كثب.

اتخذت نظرة إيران إلى إسرائيل طابعًا دينيًا مميزًا، بما لا يختلف عن صدام خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. جسد ذلك صراعًا حقيقيًا بين حضارة إسلامية عريقة، وعقيدة صهيونية كافرة. مثلت مقاومة الكيان



اليهودي الكافر التزامًا دينيًا في خضم الصراع القائم بين الخير والشر، الحق والباطل[14]. لم يكن تحرير القدس يعني الفلسطينيين وحدهم، بل الأمة الإسلامية جمعاء. سيؤدي ذلك النزاع إلى تدمير إسرائيل، وزيادة لحمة المسلمين وتضامنهم. لم يكن من الغريب أن يقود النظام الإسلامي الجديد في إيران هذه الحرب المقدسة.

تجاوز موقف إيران، بشكل جوهري، حسابات كل من الدول العربية والمنظمات الفلسطينية الرئيسة. أقر العرب ضمنيًا، خلال ثلاثة العقود الماضية، بوجود إسرائيل، ملتمسين، عبر كفاحهم، الوصول إلى تنازلات معينة بغية، إقامة دولة فلسطينية. تم اللجوء إلى الإرهاب، في بعض الأحيان، والدبلوماسية، في أحيان أخرى، لتحقيق تلك الغاية، دون الخروج عن الحقيقة المتمثلة في وجود إسرائيل. لم تستند سياسة إيران إلى تعديل حدود إسرائيل، بل طرد اليهود من الشرق الأوسط. لم يكن من الجائز تقسيم الأرض الإسلامية المقدسة بما يتوافق مع مطامح الصهاينة، بل استعادتها بالكامل إلى أحضان المسلمين.

سعى الخميني بذكاء، ما إن تولى السلطة، إلى التمييز بين اليهود الإيرانيين وإسرائيل، بالنظر إلى ما يتسم به موقف بلاده من طبيعة تحريضية. تناقضت طموحات الخميني الإسلامية، ومساعيه لتصدير الثورة، مع وجود دولة يهودية مزدهرة في الشرق الأوسط. بدأ الرجل، مع ذلك، في ضبط هجومه العشوائي على اليهود داخل إيران، ناهيك عن طمأنتهم، قائلاً: «سيعامل الإسلام اليهود كما غيرهم من فئات الأمة. لا يجب أن تمارس الضغوط عليهم»[15]. يظل المجتمع اليهودي في إيران الأكبر حجمًا في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل، بالرغم من مغادرة العديد



مـن اليهـود البلاد، منذ الإطاحة بالشـاه، جراء مخاوفهم المشـروعة من الاضطهاد والتمييز.

بـذل النظام الثيوقراطي جهـودًا حثيثة، كما بدت الحـال عليه، بينما عمـل على تكريس سـلطته، للتمييز بين معارضـته للصـهيونية، ومعاداته للمجتمـع اليهودي الأكـبر. أقر الملالي، في الكثير مـن الأحيان، بما مر به اليهود من معاناة في أوروبا، عازين إياها إلى «لا إنسانية العالم المسيحي». تناقضـت معاملة اليهود في أوروبا مع ما تتسم به الحضارة الإسلامية من تسامح حيث ازدهرت المجتمعات اليهودية في بلاد الإسلام طيلة قرون من الزمن. تمت إدانة إنشاء إسرائيل بوصفها محاولة أوروبية لإراحة الضمير على حساب الفلسطينيين. أصر وزير الخارجية السابق، علي أكبر ولاياتي، في الكتاب الجدلي، المليء بالمغالطات، الذي أصدره عن إسرائيل في العام 1997 على أن الغرب سـعى لحل «مشـكلته المتعلقة باليهود» عبر فرضـهم على العرب[16]. شـدد المسـؤول الإيراني السـابق، سـيروس ناصري، بما يتوافق مع ذلك، على أن الفلسـطينيين دفعوا «ثمـن الجرائم الأوروبية في أوسشـفيتز وتربلينـكا»[17]. لا تعد تصـريحات نجاد، مجـددًا، حول نقل إسـرائيل إلى أوروبـا حديثة بالضـرورة، وهـي تمثل جـزءًا من الخطاب الأشمل للجمهورية الإسلامية.

انصـرفت إيران، كما العديد من أنظمة الشرق الأوسط، إلى التشكيك في «الهولوكوسـت». تمـت طباعـة «بروتوكـولات حكماء صـهيون»، سـيئة الصـيت، بصـورة دورية من قبـل الدولـة، ناهيك عن منح من اشـتهروا بإنـكار الهولوكوسـت منابـر في إيران؛ للتعبـير عن آرائهم البغيضـة. بلغ الأمر بالمرشد الأعلى خامنئي حد الزعم «بوجود وثائق تظهر تعاونًا وثيقًا



بين الصـهاينة وألمانيا النازية، ناهيك عن فبركة الأرقام المتعلقة بضحايا المحرقة لاستدرار تعاطف الرأي العام العالمي، والتمهيد لاحتلال فلسطين، وتبرير فظاعات الصهاينة»(18). ينظر خامنئي إلى الهولوكوست، بصورة جوهرية، بوصفها رواية مفبركة لتبرير إقامة وطن لليهود. يتناقض وصف نجـاد للمحرقة «بالخرافة»، ضـمن هذا السـياق، مع خطـاب الجمهورية الإسلامية السابق، الذي أقر، على أقل تقدير، بوقوع جريمة إبادة جماعية وحشية في أوروبا، وإن تم تضخيم أرقام الضحايا: خدمة لغايات الصهيونية الإستراتيجية.

اتسـمت مقاربة طهران بالتحريض واللامبالاة، على حد سـواء، تجاه الأيديولوجية الصـهيونية. لم تكن إدانة ملالي إيران للصـهيونية بخافية، بينما أظهروا قدرًا من الاعتدال في تعاطيهم مع المجتمع اليهودي المحلي. لم تمثل الصهيونية، في نظرهم، سوى أيديولوجية عنصرية، إقصائية، يتعين على جميع المهتمين بحقوق الإنسان محاربتها. تصر الدعاية الإيرانية على أن الصـهيونية فرضت على المنطقة بقوة السلاح، ناهيك عما تسببت فيه من إراقة للدماء، عبر المخططات الخبيثة لساسة ارتؤوا في إخضاع شعوب المنطقة وسـيلة لحكمهـا. تعرض تاريـخ الحركة الصـهيونية، ناهيك عن دعاويهـا ومطامحها، للكثير من السـخرية، بينما غيـب التقييم العقلاني لمصـلحة الخطب الناريـة، وأيام القدس، والمؤتمرات الداعيـة إلى إزالة إسرائيل.

لا يمكن، بكل الأحوال، عزو ما تكنّه إيران من عداء متواصـل لإسرائيل إلى دعاويهـا الإسـلامية بالمطلـق، اسـتنادًا إلى مـا تسـهم بـه المكاسـب الإسـتراتيجية التي تستمدها الثيوقراطية من سياساتها، في تعزيز موقفها

المعادي للصهيونية. سنحت الفرصة لإيران -كما بدت الحال عليه، بينما أخذت الأنظمة العربية تقر بشرعية إسرائيل بصورة تدريجية، ناهيك عن تمحور الصراع حول حدود الدولة اليهودية، لا وجودها الفعلي- لملء الفراغ الناجم عن ذلك، وانتهاج مقاربة تحريضية، تتمتع بدعم الشارع العربي، ضد إسرائيل. عززت إيران من مصداقيتها الإسلامية، عبر التأكيد على عدائها الشديد لإسرائيل، ناهيك عن استمالة من لم تكن تتوقع من الشرائح. اتسم موقف إيران بالثبات، والتحدي، والقوة، بينما انخرط عدد من القادة العرب البارزين في توقيع المعاهدات مع إسرائيل. لم تدخل إيران، كما هو معلوم، في أي مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، علاوة على تأكيدها الدائم، بالنظر إلى الضرورات الجغرافية، على الدور الرئيس لدول الطوق، والفلسطينيين أنفسهم، في محاربة إسرائيل. اتسمت معارضة إيران لإسرائيل بقدر من النفعية، ناهيك عن الحرص على عدم الانخراط بصورة مباشرة في الصراع. تتمثل الحقيقة في عدم تعرض القوات أو المدن الإيرانية لما أصاب الجيش المصري أو المدن الأردنية من دمار على يد إسرائيل وقواتها الجوية خلال الحروب العربية ـ الإسرائيلية المتعاقبة. استغلت الثيوقراطية كفاح الفلسطينيين، بصورة رئيسة، لتكريس نفوذها، واكتساب التأييد الشعبي، وتأكيد دعاويها بوصفها قوة إقليمية.

يمكن المجادلة على ازدياد عزلة إيران من دون الصراع العربي - الإسرائيلي. تمكنت الجمهورية الإسلامية من تجاوز عزلتها، بفضل تأييدها الشديد للقضية الفلسطينية، ناهيك عن إقحام نفسها في أهم ما تتضمنه السياسة العربية من مناقشات. لم يكن من الوارد، على سبيل المثال، أن ترتبط إيران بعلاقتها الحميمة مع النظام السوري العلماني



في غياب ما يجمع بينهما من عداء لإسرائيل. سنحت الفرصة لإيران، علاوة على ذلك، للتداخل في سياسة المشرق العربي جراء التوتر العربي- الإسرائيلي الذي انعكس في الكثير من الأحيان على الساحة اللبنانية. كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحده، في العام 1982، ما مكن إيران من تحريك شيعة جنوب لبنان المستضعفين لفترة طويلة، قبل أن تؤسس وتدعم منظمة حزب الله المقتدرة. لا يعزى الفضل، بشكل جوهري، إلى الخطب الثورية والدعوات الإسلاموية في تكريس نفوذ إيران الانتهازية، فيما يتجاوز نطاق حدودها، بأقل الأثمان كلفة، بل الحقيقة المتمثلة في الصراع القائم بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

كيف للمرء أن يفسر ما عقد من صفقات أسلحة سرية بين إسرائيل وإيران، استهلالاً، في العام 1981، وصولاً إلى فضيحة إيران - كونترا سيئة السمعة فيما بعد؟. غيرت الحرب مع العراق، كما رأينا في الفصل السابع، من مجمل حسابات إيران السياسية والإستراتيجية. التمست إيران المعزولة السلاح من أي جهة كانت، بالنظر إلى قوة الجيش العراقي، وما يحصل عليه من دعم من الغرب والاتحاد السوفييتي معًا. تعارضت الضرورات الأيديولوجية، المتعلقة بمقاومة إسرائيل، مع المتطلبات الواقعية للحرب في حينه، مما أجبر طهران على تغيير أولوياتها. اضطرت إيران، بالنظر إلى الخطر العراقي الداهم، إلى عقد صفقات مع الدولة الإسرائيلية «الآثمة»، بما يتعارض بصورة جوهرية مع عقيدة طهران الثورية.

شعرت تل أبيب بعظيم القلق، في تلك الأثناء، جراء الاجتياح العراقي في العام 1980. ما انفكت إسرائيل ترى في نظام صدام تحديها الأبرز،

بكل ما ينتهجه من سياسات عروبية، ويملكه من طموحات نووية، بالرغم من حدة الخطاب الصادر عن طهران بحقها. بلغ الأمر بوزير الخارجية موشي دايان حد التأكيد على أن عدم وصول الأسلحة الأمريكية الصنع إلى إيران سريعًا سيؤدي إلى انهيارها، تاركة إسرائيل في مواجهة صدام المنتشي بالنصر[19]. آذن ذلك بالبدء في إحدى أكثر الصفقات قذارة ولا أخلاقية في تاريخ الشرق الأوسط السياسي: اجتماعات سرية في أوروبا، ووفود إسرائيلية إلى طهران، وشحنات أسلحة ضخمة، في نهاية المطاف. يتمثل الجانب المدهش، فيما يتعلق بصفقات الأسلحة، في استمراريتها ما بعد اجتياح إسرائيل للبنان، بينما عملت إيران بفاعلية على تحريك المجتمع الشيعي ضد تل أبيب. تتجسد المفارقة في تزويد إسرائيل إيران بالسلاح، بينما انخرط البلدان في حرب بالوكالة في جنوب لبنان.

عكست صفقات الأسلحة، في نظر بعض المراقبين، ميل العدوين إلى تجاوز خصومتهما، وتغييب الأيديولوجيا لمصلحة الاعتبارات العملية، كموجه لعلاقتهما. يمثل ذلك سوء فهم جوهري لتلك الصفقات، استنادًا إلى ما تمحورت حوله من اضطرار وانتهازية. لم تخفف الجمهورية الإسلامية من عدائها الأيديولوجي بأي من الأحوال، بينما واصل الخميني مهاجمة إسرائيل، وتقديم الدعم المادي للعديد من المنظمات الإرهابية المناهضة لها. تم التعبير عن موقف إسرائيل، بأفضل صوره، من قبل أحد مسؤوليها، الذي أقر في حينه قائلاً: «يتمثل أحد الأسباب الرئيسة للتعاون بين البلدين في إمكانية امتلاك العراق السلاح الذري، ودعمه اللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية. تمثل بغداد عدونا الأول»[20]. صحيح أن أنصار مفهوم بن غوريون، المتعلق «بالطوق الخارجي»، قد عملوا، في



السنوات اللاحقة، على تصوير تلك الاتفاقات بصورة حالمة، بوصفها تبشر بإمكانية إقامة علاقات مختلفة مع إيران، إلا أن تلك الطروحات تفتقر إلى المصداقية، وتهدف إلى خدمة غايات ذاتية. لا يمثل التعويل على تلك الصفقات السرية المتفرقة، واعتبارها بمنزلة مؤشرات على تحول محتمل في موقف إيران الأيديولوجي العدائي تجاه إسرائيل سوى تقييم خاطئ للأحداث. تتجسد الحقيقة في تلاقي العدوين مرحليًا، جراء عدائهما المشترك للعراق، للتعامل مع ما يمثله من تهديد مباشر، دون التخلي عن تصميمهما على مواجهة بعضهما لاحقًا.

لا تشترك إيران بحدودها مع إسرائيل، بغض النظر عن مدى عدائها لها، ناهيك عن عدم استشارة طهران من قبل الدول العربية حول إستراتيجيتها في التعامل مع تل أبيب. يتمثل السبيل الوحيد أمام إيران في الإرهاب للتعبير عن عدائها لإسرائيل. كان تشدد إيران تجاه إسرائيل، بما يفوق أيًا من الأسباب الأخرى، ما جعل منها دولة منبوذة، تعتمد على منظمات إرهابية تشاركها الطرح ذاته.

أدوات الإرهاب

أقامت إيران، خلال ثلاثة العقود الماضية، صلات حميمة مع منظمات فلسطينية متشددة بارزة، كحماس والجهاد الإسلامي، علاوة على حزب الله اللبناني الذي أوجدته بصورة رئيسة. تملك حماس، مع ذلك، مصادرها الخاصة للاستمرارية، ناهيك عن تلقيها الكثير من المعونات من (دول الخليج)، والمجتمع الفلسطيني بحد ذاته. لا تدين حماس لإيران، أو تتقيد بإملاءات النظام الثيوقراطي بالضرورة. لطالما اقتربت



إيران بصورة أكبر من الجهاد الإسلامي، المنظمة الأصغر، وإن كانت أشد خطورة. يتمثل ارتباط إيران الأهم في علاقتها بحزب الله، القوة الشيعية في لبنان، المتناغمة بصورة أكبر مع طروحات الملالي الإيرانيين. يتعين على الجمهورية الإسلامية أن تدرك، حين تضع إستراتيجيتها، أن النجاح المحتمل لعملية السلام، وتغير حيثيات السياسة اللبنانية، يمكن أن يقلصا من نفوذها على وكلائها الجامحين. تدلل الدراسة الأكثر تأنيًا، للجهاد الإسلامي وحزب الله، على عدم جدوى الاعتماد على المنظمات الإرهابية، وسيلة لاستعراض القوة، في الأوقات كافة.

خرجت منظمة الجهاد الإسلامي إلى الوجود، في ثمانينيات القرن المنصرم، من رحم حركة الإخوان المسلمين، ومنظمة التحرير الفلسطينية. التحق العديد من قادة الجهاد الإسلامي وأعضائها بصفوف الحركة، بينما كانوا في السجون الإسرائيلية، ناهيك عن اكتسابهم روح التشدد إبان مقاومة الاحتلال. تبنت الجهاد الإسلامي العنف، منذ البداية، وسيلة وحيدة أنسب لإحداث التغيير، علاوة على رفضها الصريح للتفاوض والتسويات. تتبنى الحركة رؤية أصولية متشددة، ترى في الصراع مع إسرائيل معركة بين الخير والشر، الإيمان والكفر. يلتزم أعضاء الجهاد الإسلامي بفكرها الديني الشمولي، ونظامها الصارم، وما تؤكد عليه من سرية. لا تدير الجهاد، على النقيض من حماس، شبكة من المؤسسات الاجتماعية المتكاملة، بل ترى في نفسها قوة طليعية صغيرة، توظف الإرهاب لزعزعة استقرار إسرائيل قبل إزالتها بالكامل[21].

مثلت ثورة إيران الإسلامية نموذجًا لإلهام ناشطي الجهاد الإسلامي، معبرة عن قوة الدين، وقدرة المؤمنين على مغالبة ما يفوقهم من قوى.

لم تخرج تعاليم الخميني، ومعارضته الشديدة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل عن ذلك الإطار. برزت إيران، بعد وقت قصير، داعمًا رئيسًا للجهاد الإسلامي، من بين المنظمات الفلسطينية. ألقى مفهوما الجهاد والشهادة بظلالهما على الانقسام الطائفي بين الطرفين، موحدين بين الدولة الشيعية والحركة السنية. مكنت الجهاد الإسلامي إيران من التدخل في السياسة الفلسطينية، وعزو الفضل إلى نفسها فيما يتعلق بدعم مقاومة الفلسطينيين التي أرغمت إسرائيل على التفاوض في نهاية المطاف. عبر محمد باقر ذو القدر، معاون وزير الداخلية، والنائب السابق لقائد الحرس الثوري، عن ذلك قائلاً: «ولدت الانتفاضة الفلسطينية من رحم الثورة الإسلامية، وقد جاءت نتيجة لصمود الشعب الإيراني في وجه القوى العظمى»[22].

أسهم الصراع المتواصل، في يومنا هذا، بين الحكومة الإسرائيلية المتشددة، والقيادة الفلسطينية المتمردة في زيادة حظوظ المجموعات الراديكالية الضاغطة في اتجاه العنف والإرهاب. يسلط النصر الانتخابي المدوي لحماس، في الانتخابات البرلمانية في شهر كانون الثاني/ يناير من العام 2006، الضوء على الثمن المترتب على توقف عملية السلام. استغلت الجهاد الإسلامي وإيران معاناة الفلسطينيين بقوة، في خضم تلك الأحداث، للدفع بمطالبهما قدمًا. سيؤدي انطلاق عملية السلام مجددًا بكل ما تكفله من أمن للإسرائيليين، وتحققه من أحلام الفلسطينيين بدولتهم الموعودة -بلا ريب- إلى الحد من قوة الجهاد الإسلامي، وتقليص النفوذ الإيراني. ربما أخطأت الجمهورية الإسلامية، في نهاية المطاف، في حساباتها، جراء فشلها في وضع برنامج عمل بناء،



وتمحور سياستها جوهريًا حول الخطوط المتغيرة لمنظمات إرهابية صغيرة.

مثّل لبنان على الدوام، بموقعه المحاذي لشمال إسرائيل، بيئة للصراع بين القوى الطائفية، ليتجسد في حرب أهلية طاحنة في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته. انخرطت إيران بقوة أكبر في الشؤون اللبنانية بعيد الاجتياح الإسرائيلي الهادف إلى طرد الفلسطينيين، في العام 1982، جراء استخدامهم لبنان قاعدة لشن هجماتهم الإرهابية. بدأت إيران، بالاشتراك مع حليفها السوري، في حشيد المجتمع الشيعي، مانحة المساعدات المالية والعسكرية لحلفائها المتشددين. يشكل الشيعة أكبر الطوائف في لبنان، مع حرمانهم تقليديًا من مناصب السلطة السياسية والاقتصادية. عمل الحرس الثوري والدبلوماسيون الإيرانيون بقوة على ترتيب شؤون المنظمات الشيعية الصاعدة، ناهيك عن تأسيس حزب الله بصورة رئيسة. تمكن الحزب من بسط نفوذه تدريجيًا ـ عبر ما يقدمه من خدمات اجتماعية، ويملكه من قدرة مؤثرة على جمع التبرعات، علاوة على جهازه شبه العسكري المتطور باطراد ـ مختزلاً العديد من المنظمات الشيعية الأخرى، مضطلعًا بدور قيادي في السياسة اللبنانية[23].

ترسخت صورة حزب الله في المخيلة الأمريكية، للمرة الأولى، حين هاجم مفجروه الانتحاريون مقر المارينز في بيروت، في العام 1983، مما أسفر عن مقتل 241 جنديًا أمريكيًا. عمل حزب الله، بأمر من إيران، على تنفيذ سلسلة من عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن، لتتم مقايضة بعضهم، في نهاية المطاف، بأسلحة أمريكية إبان فضيحة إيران ـ كونترا. تورط ناشطو الحزب، علاوة على ذلك، في اغتيال معارضين إيرانيين في



أوروبا، في تسعينيات القرن المنصرم، ناهيك عن مهاجمة مركز يهودي في الأرجنتين. تحول حزب الله، بعد فترة قصيرة، إلى منظمة إرهابية ذات امتداد دولي مؤثر، بالنظر إلى سجله «الحافل» بالتفجيرات الانتحارية، والاغتيالات، وعمليات الاختطاف. احتل الحزب موقعًا بارزًا في عالم الأصولية، قبل ظهور القاعدة استنادًا إلى ما قدمه من تكتيكات جديدة للمقاومة الإسلامية، كالتفجيرات الانتحارية، ناهيك عن توظيف الدين ببراعة لتبرير استخدامه العشوائي للعنف.

مثلت إسرائيل هدف حزب الله المفضل، بالرغم من تعدد هجماته حول العالم. خاضت قوات الحزب حرب عصابات طويلة ومكلفة ضد إسرائيل، مما أسهم، في نهاية المطاف، في قرارها بالانسحاب من جنوب لبنان في العام 2000. لم تقلل مغادرة إسرائيل من عداء حزب الله تجاهها، بالنظر إلى انصرافه إلى تدريب ناشطي حماس، وقصف المستوطنات الإسرائيلية عبر الحدود بصورة دورية. أقدم حزب الله، في صيف العام 2006، على خطوته التصعيدية المتمثلة في اختطاف جنود إسرائيليين وقتلهم، مما استدعى ردًا إسرائيليًا هائلاً. أضحى أسلوب حزب الله في مواجهة القوى العسكرية الأكبر، عبر التفجيرات الانتحارية وحرب العصابات، مثالاً يحتذى من قبل متشددي المنطقة بوصفه أنموذجًا أمثل لشن الحروب. تدلل حالة العراق على استعداد المتمردين السنة للالتماس من نهج نظرائهم الشيعة، بينما تتعرض القوات الأمريكية للأساليب المميتة ذاتها التي دفعت إسرائيل لمغادرة حزامها الأمني في لبنان.

تنبع دوافع إيران لدعم حزب الله من مجموعة متداخلة من الحسابات الأيديولوجية والإستراتيجية. سعت «الثورة بلا حدود»، كما

رأينا سابقًا، لإعادة صياغة معايير المنطقة، ونشر رسالتها في أنحاء الشرق الأوسط كافة. اقتصر تأثير إيران، من الناحية العملية، على طائفة الشيعة في دول كالسعودية، والبحرين، ولبنان. أسهمت الحقيقة المتمثلة في انصراف معظم تلك الطوائف، في نهاية المطاف، إلى مقايضة التوافق مع الحكام بالدعم الإيراني في حصر التأثير الإيراني في لبنان المنقسم دومًا. يمثل حزب الله، في الواقع، النجاح الوحيد الملموس لمحاولة إيران تصدير الثورة، مع فشلها في ذلك المسعى إلى حد كبير. مكن حزب الله إيران، من الناحية الإستراتيجية، من بسط نفوذها في العالم العربي بأبخس الأثمان. تدلل أحداث العام 2006، بكل الأحوال، على أن الاتكال على المنظمات الإرهابية، التي يمكن أن تشعل حروبًا إقليمية بسلوكها المتهور، يمكن أن يعرض الجمهورية الإسلامية لما لا تتوقعه من متاعب.

أثقل كاهل حزب الله على الدوام بعبء هويته المزدوجة: حزب سياسي يسعى للاندماج في مجتمع لبنان متعدد الطوائف، وقوة طليعية إسلامية تلتزم بقتال إسرائيل. تمكن الحزب ردحًا طويلاً من الزمن من تجاوز تلك الازدواجية، كما بدت الحال عليه، بينما عزز انتصاره في الجنوب من مكانته بصورة ملحوظة، ناهيك عن تمكينه من الاضطلاع بدور قيادي في السياسة اللبنانية[24]. يمكن لإيران أن تعزو بالفضل لنفسها فيما يتعلق بحزب الله، بوصفه يمثل نموذجًا إسلاميًا وقوة سياسية في المشرق العربي. تمكنت إيران، بفضل بروز مكانة تابعها، من الإدلاء بدلوها فيما يتجاوز نطاق قدراتها العسكرية الفعلية من مداولات.



يمكن لمن يتمتع بالدهاء السياسي أن يرتكب أخطاء جسيمة فيما يتعلق بأحكامه. قرر حزب الله الانضمام إلى النزاع، في صيف العام 2006، بينما كانت النيران الفلسطينية مشتعلة. أخطأ الحزب الشيعي، فيما يتعلق بهذا الصدد، في تقدير كل من ردة الفعل الإسرائيلية والمزاج الشعبي اللبناني. أخفق الحزب، بينما استعاد لبنان استقلاله أخيرًا (مع مغادرة القوات السورية)، وبدأ التركيز على تطوير اقتصاده، أخفق في إدراك أن ارتباطه بحيثيات السياسة اللبنانية لا يستند إلى التزامه بالكفاح المسلح ضد إسرائيل. أساء حزب الله إلى رمزيته العسكرية، بينما وقع لبنان مجددًا ضحية للعنف والفوضى، ناهيك عن تعرض أحكامه للمساءلة من قبل ناخبيه المتحمسين ذاتهم. لا شك في أن أسياد الحزب في طهران قد شعروا بالندامة، على حد سواء، وهم المطلعون بلا ريب على مخططاته. أضحى أبرز وكلائهم مكانة فيما لا يحسد عليه من عزلة، ناهيك عن فقدان مصداقيته لدى الطوائف المنافسة في لبنان، علاوة على العديد من القادة العرب. قد يصعب على حزب الله البقاء أداة فاعلة للسياسة الإيرانية وسط ذلك الجو المشحون.

لربما تمثل الجمهورية الإسلامية داعمًا رئيسًا للإرهاب، ولكنها تتسم بالحذر على حد سواء. تجنبت إيران الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الآلة الحربية الإسرائيلية، بالرغم من تصويرها الدائم لإسرائيل بوصفها تهديدًا لوحدة الصف الإسلامي. تجد إيران نفسها على الدوام فيما يتسم من المواقف بالغرابة، بينما تبدو عالقة بين خطابها التحريضي. ولا قابليتها لتوريط قواتها في نزاع فعلي مع إسرائيل. سعت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة إلى تجاوز تلك المفارقة عبر دعم المنظمات الإرهابية التي تشاركها العزم



على عرقلة الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. يتضح للعديد من المراقبين في المنطقة أن معارضة إيران الشديدة لإسرائيل تستند إلى قدر من النفعية، بالنظر إلى إصرارها على معاداة إسرائيل، دون الدخول في مواجهة مباشرة معها.

تجلت التناقضات في موقف إيران بصورة أكبر، في تسعينيات القرن المنصرم، مع اضطرار النظام الثيوقراطي ـ جراء عملية السلام التي أطلقتها إدارة كلينتون، مع ما بدا عليها من نجاح ـ إلى الموازنة العسيرة بين الإبقاء على معارضته المطلقة لإسرائيل، ومد الجسور مع القوى الإقليمية البارزة التي تبنت الخيار السلمي. أرغمت عملية أوسلو طهران على تعديل موقفها المعادي لإسرائيل بشكل ملحوظ. يعود الفضل في ذلك، كما العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت في إيران، في أواخر التسعينيات، إلى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي.

من خاتمي إلى أحمدي نجاد

أسهمت رئاسة خاتمي في إحداث تغييرات مهمة في توجهات إيران الدولية. أدرك الرئيس الجديد وحلفاؤه الإصلاحيون ما تسببت فيه دبلوماسية إيران الهدامة وخطابها التحريضي من عزلة شديدة أضرّت بمكانتها على الساحة الدولية، ناهيك عن متطلباتها الاقتصادية. تعين على إيران بغية استعادة موقعها في المجتمع الدولي، وإعادة إحياء اقتصادها، أن تنضم إلى مسيرة الحداثة، وتكيف نفسها مع عدد من الوقائع المحيطة. ووجهت إيران بواقع إقليمي متغير، بينما عملت على الخروج من «غيبوبتها» الإسلامية. اتخذ قادة عرب بارزون ـ بمن فيهم



ياسر عرفات، عدو إسرائيل اللدود ـ من البيت الأبيض مقصداً، طيلة تسعينيات القرن المنصرم، لتوقيع المعاهدات مع إسرائيل. عملت الدول العربية في العام 2002، علاوة على ذلك، بمبادرة من السعوديين، على وضع خططها الخاصة المتعلقة بإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. شارفت حقبة مواجهة الصهيونية على الانتهاء أخيرًا، كما بدت الحال عليه، بينما وفر اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل المبررات للأنظمة العربية للتخلي عن كفاحها المكلف ضد إسرائيل، بما أنتجه من هزائم عسكرية ومآزق سياسية. تعين على إيران الابتعاد عما يضر بمصالح القوى العربية البارزة، بغية الاندماج في النظام السياسي الإقليمي، والتصالح مع تلك القوى.

أدركت القيادة الإصلاحية المستندة في سلطتها إلى القبول الشعبي، بما يتجاوز نطاق الحسابات الإستراتيجية سابقة الذكر، أدركت مدى ما تسبب به موقف إيران المعادي لإسرائيل من نفور لدى مواطنيها أنفسهم. استحقت القضية الفلسطينية النضال في نظر الشباب الإيراني، المتشبع بروح العالم الثالث الثورية، والفكر التحرري، خلال ستينيات القرن المنصرم، بينما لم يظهر نظراؤهم القدر ذاته من الحماسة ما بعد الثورة. يدرك الشباب الإيراني، المتبرم من بطالته الدائمة وبيئته الثقافية الفقيرة، ما أنتجه الفخار الأيديولوجي لأسلافه من ركود اقتصادي، وسمعة دولية متردية. يتمثل واقع إيران اليوم، بعد عقود من توظيف الخطاب المعادي لإسرائيل، في عجز رجال الدين عن إقناع ناخبيهم بسبب استمرار البلاد في سياستها العقديّة المعادية لإسرائيل، بينما لا تملك حدودًا مشتركة معها، أو تعاني من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. تتجسد المفارقة، فيما



يتعلق بالجمهورية الإسلامية، في توظيف نخبتها الحاكمة الصغيرة العداء لإسرائيل إلى أبعد الحدود. تعين على السياسيين الإصلاحيين الساعين إلى تمكين المواطنين، ناهيك عن تشكيل حكومة مسؤولة أمام الشعب، أن يأخذوا تلك العواطف الشعبية المتزايدة في الحسبان.

تعرضت سياسة إيران لأكثر الانتقادات حدة مما لا يتوقع من مصادر: عبد الله نوري، وزير الداخلية السابق، الذي برز بوصفه واحدًا من أكثر مَنْ يحظون بالاحترام من السياسيين الإصلاحيين. مثّل نوري، بالنظر إلى شعبيته ومكانته، أحد أول ضحايا هجوم المحافظين، حين أدين بتهم ملفقة، في العام 1999، ناهيك عن سجنه خمس سنوات. بثت محاكمة نوري يوميًا من قبل وسائل إعلام الدولة، بينما تسمر الإيرانيون، في أنحاء البلاد كافة، أمام أجهزة التلفزة لمتابعة ما لم يرد في أكثر خيالاتهم جموحًا. تحدث نوري، في انتقاد صريح للمتشددين، قائلاً: «ما الذي يجنيه الإيرانيون من هذا السلوك سوى تلقي التهم بدعم الإرهاب؟». أردف وزير الداخلية السابق قائلاً: «لا تعد الظروف الحالية مثالية، ولكن يتعين علينا التكيف مع الحقائق، ولا يجب أن نكون ملكيين أكثر من الملك»[(25)]. لم يدع نوري، على ضوء فشل السياسة الإيرانية - بما يمثل هرطقة لدى المتشددين - إلى إعادة تقييم طروحات الخميني حول إسرائيل فحسب، بل والتخلي عنها أيضًا.

لم يمثل نوري صوتًا معزولاً، علاوة على ما سبق، بالنظر إلى تداول تلك الآراء بصورة علنية متزايدة في دوائر الإصلاحيين. تملكت الجرأة اليومية الإصلاحية المؤثرة، «بنيان»، لتجاوز الخطوط الحمر في الجمهورية الإسلامية، عبر الإشارة إلى السمعة المخزية لإيران في المحافل



الدولية جراء دعمها للمنظمات الإرهابية. تحدثت «بنيان»، في افتتاحية مهمة في العام 2002، قائلة: «تعرضت مصالح إيران للخطر من قبل تلك الاتهامات في مناسبات عدة»[26]. تحدث محسن ميردامادي، السياسي الليبرالي البارز، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإصلاحي، بما ينسجم مع ذلك، قائلاً:

«نلتزم بقيم معينة حول فلسطين، ولكننا نواجه حدودًا معينة، فيما يتعلق بذلك، على حد سواء. هل يمكننا أن نكون أكثر فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم؟، لا أعتقد أن ذلك ما ينبغي أن تكون الحال عليه. إن أصررنا على موقفنا فلن يدعمنا أحد في العالم الإسلامي، وسنكون بلدًا معزولاً منبوذًا»[27].

وصف العديد من الإصلاحيين سياسة إيران باللاعملية بما يتجاوز نطاق تلك التصريحات، بالنظر إلى الفجوة القائمة بين غاياتها المعلنة والتزاماتها الفعلية. استهزأ الإصلاحيون بالمتشددين لما يصدرونه من تصريحات نارية، بينما يكتفون بتقديم معونات بسيطة للجماعات الفلسطينية الراديكالية، بما لا يكفل تهديد وجود إسرائيل الفعلي. لا إمكانية لتلك السياسة اللاعقلانية لتحقيق الوعد المتمثل «بإزالة إسرائيل من الخارطة»، ولم تنجح إلا في فرض عقوبات على اقتصاد إيران النامي.

يجسد ذلك الواقع الذي أوجدته تركة الخميني، وأتعب إيران في الخلاص منه. مثلت معارضة إسرائيل، في نظر المتشددين الملتزمين بحماية عقيدة الدولة، مؤشرًا على ما يتمتعون به من صدقية أيديولوجية وبسالة ثورية. لا

يكترث متشددو إيران كثيرًا لعجزها عن تحقيق غايتها المعلنة المتمثلة في تدمير إسرائيل، بالنظر إلى ما يشكله التعبير عن العداء للدولة العبرية من مؤشرات على الولاء للثورة. لا يستثني ذلك العناصر الأكثر اعتدالاً، التي تكافح لتغيير العديد من جوانب أيديولوجية الدولة القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتياً، حيث تبدو مقيدة بتلك التركة، غير قابلة لدفع الأثمان السياسية المطلوبة للقيام بمراجعة جوهرية لناحية مهمة من فكر الخميني. تتمثل الحقيقة، فيما يتعلق بخاتمي والإصلاحيين، في عدم اهتمامهم بمقاربة إيران تجاه إسرائيل بالمقام الأول، بالنظر إلى انصرافهم نحو الإصلاحات السياسية الداخلية، وشؤون السياسة الخارجية الأكثر أهمية، كإمكانية إقامة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، مما حدّ من دوافعهم لمقارعة سياسة إيران الراسخة فيما يتعلق بإسرائيل. لا يعني ذلك عدم حدوث أي من التغيرات استنادًا إلى نجاح خاتمي في حشد الإجماع، من خلف الستار مجددًا على اتباع مقاربة أكثر براغماتية فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

عمل خاتمي سريعًا على التغيير من نبرة خطاب النظام، بينما لم تبدل إيران من حال عدائها لإسرائيل في الظاهر. ترك الرئيس الإصلاحي الباب مواربا لمشاركة باحثين يهود في «حوار الحضارات» الذي أطلقه. رفض خاتمي معاداة السامية صراحة، مبتعدا عن نبرة الخطاب الإيراني المألوفة، باعتبارها تمثل ظاهرة غربية غير مسبوقة في الحضارة الإسلامية. تحدث الرجل، فيما يتعلق بذلك الصدد، قائلاً: «ابتلينا بالطغيان والدكتاتورية في الشرق، لا الفاشية والنازية بأي من الأحوال»[28]. وفر خاتمي، ما يختلف من المقاربات بصورة جوهرية، بينما مال الخميني، في الكثير من



الأحيان، إلى نعت اليهود بأوصاف معادية للسامية، ناهيك عن إصرار أتباعه المتشددين على مهاجمة السياسيين العرب المنخرطين في عملية السلام مع إسرائيل.

كشف خاتمي النقاب، في مقابلته المؤثرة مع محطة «السي إن إن»، في يناير/ كانون الثاني 1998، عن التغير الطفيف الحاصل في سياسة إيران تجاه النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. انصبت التغطية الإعلامية لمقابلة خاتمي، في قسم كبير منها، على تلويحه بغصن الزيتون للولايات المتحدة، ووصفه عملية السلام بالضعيفة والظالمة. انتهز خاتمي المناسبة، مع ذلك، للتأكيد على «عدم نية بلاده فرض آرائها على الآخرين، أو الوقوف في طريقهم»[29]. عكس المتحدث باسم وزارة الخارجية، حميد آصفي، الموقف ذاته، قائلاً: «لن تتدخل إيران، بأي من الأشكال، في قرارات المجموعات الفلسطينية. نحترم القرارات كافة المتخذة من قبل غالبية الفلسطينيين»[30]. ألمح النظام الثيوقراطي بشكل جوهري إلى استعداده للقبول بما تقبله السلطة الفلسطينية والدول العربية البارزة من اتفاقات للسلام. مثّل ذلك تحولاً طفيفًا، وإن أمكن إدراكه، عن موقف الخميني المعادي لإسرائيل إلى أبعد الحدود.

تجسد الاختبار الأهم لسياسة إيران الجديدة في اجتماع القمة العربية، في العام 2002، الذي كرس مبادرة ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله، الداعية إلى اعتراف العرب كافة بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة، وقد تبنت جامعة الدول العربية هذه المبادرة، وذلك بإجماع عربي عليها، بعد موافقة الفلسطينيين. كان من شأن ذلك، في الماضي، أن يثير التحريض الإيراني ضد العرب، ناهيك عن عقد المؤتمرات لشجب تلك



المبادرة من قبل جماعات فلسـطينية متشـددة. اتخذ خاتمي قدم السبق، مـع ذلـك، في التعليق علـى المبادرة، قائـلاً: «سـنبارك ما يقبله الشـعب الفلسـطيني»[31]. وصـف وزير الخارجية كمال خرازي، بصـورة مماثلة، بيان القمة العربية «بمبادرة السـلام الأكثر سخاء من قبل الدول العربية، التي تنسجم، في أكثر الأحوال تفاؤلاً، مع قرارات الأمم المتحدة»[32]. أخذ النظام الإيراني يتقبل حقائق حتمية معينة، على مضض، كما بدت الحال عليه، بعد عقود من الرفض لكل ما من شأنه الإقرار بحقوق إسرائيل.

لا يعقـل أن يتخذ خاتمي مثل تلك المواقف من دون رضـى المرشـد الأعلى خامنئي. لا يسـتبعد، مع صـعوبة الاطلاع على ما يدور في كواليس السياسـة الإيرانيـة، أن يكـون خاتمـي قد نجح مجـددًا في دفع المرشـد الأعلى للقبول بتراجـع مهم آخر عن شـعارات الثورة الرنانة. واصـلت إيـران تقديم الدعم المـادي للجماعات الفلسـطينية المتشـددة وحزب الله، ولكنها قبلت بشـروط معينة لإيجاد نهاية محتملة للصـراع. أدركت دولـة الملالي، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، أن مصالحها في الشرق الأوسط، وعلاقاتها مع الدول العربية الرئيسـة تفوق في أهميتها معارضـة طهران المنفردة لعملية السـلام المدعومـة مـن دول المنطقة. يظل السـؤال الأبـرز متمثلاً فيمـا إذا كان ذلك الموقف سيستمر مع صعود سياسي رجعي يسعى إلى إحياء «جذور الثورة».

تبوأ أحمدي نجاد سـدة الرئاسـة، في العام 2005، عازمًا على إضرام النـيران الثورية التي خمدت منـذ فترة طويلة، كما بدت الحال عليه. عمل الرئيسـ الإيراني الجديد على إرجاع عقارب السـاعة إلى الوراء، بالنظر إلى كونه أحد المحاربين القدامى المتشـددين، المتأثرين بلا مبالاة المجتمع



بإرث الخميني وتضحيات الثورة. تتسم نظرة نجاد لإيران بالتناقض، عبر تشجيع السياسات الاقتصادية الحكومية، وإعادة فرض القيود الثقافية الإسلامية، وتقليص الحريات السياسية المحدودة التي حظي الإيرانيون بها خلال حكم الإصلاحيين. أثار أحمدي نجاد الاهتمام الأكبر، مع ذلك، على الصعيد الدولي، مسببًا الكثير من الخشية والقلق بين أوساط مواطنيه، والمجتمع الدولي على حد سواء.

أطلق أحمدي نجاد -خلال أحد المؤتمرات المثيرة التي ضمت راديكاليين، ورجعيين، ومتشددين من أنحاء الشرق الأوسط كافة، بما لا يثير استغراب المراقبين المختصين في شؤون الجمهورية الإسلامية- دعوته الشائنة إلى إزالة إسرائيل. واصل الرجل إبداء آرائه المقيتة، بمعزل عن الاحتجاج الدولي العارم، عبر إنكار الهولوكوست بوصفها تمثل «خرافة». مثّل الهجوم الشنيع على إسرائيل أمرًا اعتياديًا للرئيس المدافع عن إحياء البعد الإسلامي الشامل لثورة الخميني. ينزع أحد المنطلقات الرئيسة لفكر الخميني، في نهاية المطاف، إلى اعتبار إسرائيل كيانًا لا شرعيًا، وغرسًا استعماريًا في العالم الإسلامي.

يتمثل ما لم يثر انتباه الكثيرين في خطاب أحمدي نجاد بما يتجاوز نطاق الضجة الإعلامية والإدانات الدولية، في محاولته قلب «تسوية خاتمي». تحدث الرئيس الجديد، بهذا الصدد، قائلاً: «سيحترق كل من يقوم بخطوة تجاه إسرائيل بنيران غضب الأمة الإسلامية»[33]. يتجسد ما كان نجاد يحاول قوله، بصورة جوهرية، في أن الجمهورية الإسلامية لم تعد مستعدة لقبول عملية السلام التي حظيت بدعم المسؤولين الفلسطينيين والدول العربية. لن تكتفي إيران، في الواقع،

بتقديم الدعم للمجموعات الفلسطينية الراديكالية، الساعية إلى عرقلة أي اتفاق سلام مع إسرائيل، بل ستسعى كذلك، كما هو محتمل، إلى إعادة العمل بسياستها القديمة الرامية إلى تقويض الأنظمة العربية التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل. لربما رأى نجاد في تعثر عملية السلام فرصة فريدة لاستغلال القضية الفلسطينية، بغية التأكيد على ما يملكه من أثر في المداولات الإقليمية الأوسع إطارًا. تتمحور السياسة في إيران حول غايات داخلية. سعى أحمدي نجاد، عبر تبني موقف تحريضي من إسرائيل، إلى دفع النظام الثيوقراطي، مع ميله المتزايد نحو الدبلوماسية عوضًا عن المواجهة، إلى تحدي المجتمع الدولي بصورة أكبر. أثبت الرجل خطأه في كلتا الحالتين.

تخطئ إيران إن اعتقدت أن بمقدورها تكريس نفوذها في الشرق الأوسط عبر معاداة الصهيونية، والدعوة إلى إزالة إسرائيل. لربما لقي خطاب نجاد آذانًا مصغية في الشارع العربي، ولكنه لم يؤثر في الأنظمة التي لم تزل تجنح نحو الخيار السلمي. سببت تصريحات نجاد، في الواقع، عظيم القلق في الرياض، والقاهرة، وغيرهما من العواصم الإقليمية، جراء تخوف الحكام مجددًا من تكرار ما حدث في ثمانينيات القرن المنصرم، حين تدخلت إيران الهدامة باستمرار في شؤونهم السياسية الداخلية. يتمثل ما يثير السخرية في إمكانية إسهام الخطاب الذي وُضع لبسط نفوذ إيران، في زيادة عزلتها بصورة إضافية.

صدر أحد ردود الأفعال الأكثر ذكاء من داخل الجمهورية الإسلامية ذاتها، حيث تجاوزت «تسوية خاتمي» أكثر تحدياتها جدية، كما بدت الحال عليه. كانت وزارة الخارجية أول من تبرأ من تصريحات نجاد، قائلة:



«تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بميثاق الأمم المتحدة، ولم تستخدم القوة من قبل، أو تهدد باستخدامها، ضد أي بلد»[34]. تحدث الرجل القوي علي لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، بما ينسجم مع ذلك، قائلاً: «لم يتغير موقف إيران من فلسطين، كما في الماضي. يعود الأمر للفلسطينيين لتقرير كيفية استعادة حقوقهم»[35]. لم يكن لمثل تلك التصريحات أن تصدر، بالنظر إلى هيكلية السلطة في إيران، من دون رضى المرشد الأعلى خامنئي، وغيره من أقطاب السلطة البارزين. صحيح أن الغرب قد دأب على توجيه الاتهامات لسيئ الطالع خاتمي، ولكن أحد أكثر إنجازاته استمرارية يتمثل في الإجماع القوي الذي حشده حول اتباع مقاربة أكثر انضباطاً فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما لم يتمكن بروز جيل جديد من الرجعيين من شق صفوفه.

تبدو عداوة إيران لإسرائيل، بعد ما يقارب ثلاثة العقود من التغيير والإصلاح المتواصلين الأكثر ثباتاً من بين مرتكزات سياستها الخارجية. لا تزال مقاربة الجمهورية الإسلامية تستند، إلى حد كبير، إلى أيديولوجية ترى في إسرائيل تحدياً حضارياً، وعميلاً مقيتاً للإمبريالية الأمريكية. لا يمكن، بكل الأحوال، عزو استمرارية تلك العداوة إلى أيديولوجية إيران الإسلامية بالمطلق. هاجم الخميني وأعوانه أمراء السعودية، في نهاية المطاف، باللغة القاسية ذاتها، طيلة ثمانينيات القرن المنصرم. تخلت إيران، فيما بعد، بالتدريج، عن عدائها للنظام السعودي، حين تعارضت مصالحها القومية مع طروحاتها الأيديولوجية، لتبدأ مرحلة جديدة من التهدئة أفادت كلا البلدين. تتمثل مشكلة مقاربة إيران التحريضية تجاه إسرائيل في أنها خدمت كلاً من متطلباتها

الأيديولوجية وحساباتها الإستراتيجية. لم يمتلك ملالي إيران ما يكفي من دوافع للتخلي عن سياسة احتملوا أعباء العقوبات والانتقادات الأمريكية في سبيلها.

عدلت إيران من سياستها العقديّة تجاه إسرائيل إبان حكم خاتمي، ليس إلا، حين دفعت الثيوقراطية لإعادة النظر في سياستها من قبل توليفة فريدة من التطورات الداخلية والإقليمية. بدت الحكومة الإصلاحية - الراغبة في استعادة مكانة إيران على الساحة الدولية، ودمج الجمهورية الإسلامية في الاقتصاد العالمي - عازمة على ضبط التوجهات الأيديولوجية للنظام. أسهم الموقف المتحدي لإيران، في تلك الأثناء، في عزلها عن مجريات السياسة الإقليمية، بينما كانت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية تمضي قدماً. لربما عارضت طهران، بشكل تلقائي، خطة السلام المدعومة من قبل الولايات المتحدة، ولكنها أصبحت على استعداد لتقبل حتمية السلام، ما إن أقر لاعبون مهمون، كالسعودية، بمبدأ التفاوض سبيلاً للتسوية، ناهيك عن حشدهم الإجماع الإقليمي وراء تلك المقترحات[1].

تراءى للعديد، إبان فترة حكم الإصلاحيين المثيرة، أن إيران قد أنهت ارتباطها الطويل بالإرهاب أخيرًا. تخلت الجمهورية الإسلامية عن حلفائها الإرهابيين العاملين في الخليج العربي، ناهيك عن حل فرق الاغتيالات التي تستهدف معارضيها في المنفى. مثّل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إحدى آخر السوح، التي ما انفكت إيران توظف فيها الإرهاب،

(1) من المعلوم أن المملكة العربية السعودية لم تدعم هذه المقترحات إلا بعد موافقة الفلسطينيين وإجماع الأمة العربية عليها.



خدمة لأهدافها السياسية. فشلت حكومة خاتمي في نهاية المطاف، مع كل ما بذلته من جهود للحد من ارتباط إيران بالإرهاب، في قطع صلاتها مع المجموعات الراديكالية المناهضة لإسرائيل.

لا يرجح، في يومنا هذا، أن تتغير سياسة إيران بصورة مؤثرة، بالنظر إلى تجذر سلطة المحافظين في البلاد، وانهيار الجهود الدبلوماسية المنصبة على تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. لا يعني ذلك أن تشدد إيران يطغى على المشهد بأكمله، استنادًا إلى تغير موقف الجمهورية الإسلامية من إسرائيل، بالرغم من خطابها الناري، ناهيك عن صمود «تسوية خاتمي»، بالرغم من محاولات الحكومة الجديدة الارتداد إلى موقف أكثر تشددًا. يتمثل السبيل الأنسب، في نهاية المطاف، لإبعاد إيران عن الصراع العربي ـــ الإسرائيلي في إطلاق الولايات المتحدة، والدول العربية الرئيسة، جهودًا دبلوماسية منسقة لحل الخلافات المتبقية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. قد يبدو ذلك بعيد المنال، بالنظر إلى بروز حماس أخيرًا. يمثل الشرق الأوسط أرضًا للمفاجآت في الكثير من الأحيان. قد تخفف أعباء الحكم من تشدد القيادة الفلسطينية الجديدة، مما يدفعها إلى النظر في إمكانية التفاوض سبيلاً للتسوية. لن يحد مثل ذلك التطور من راديكالية إيران فحسب، بل سينهي نزاعًا مريرًا قوض استقرار الشرق الأوسط إلى حد بعيد.





الخاتمة

الفهم الصحيح لإيران

تمر إيران اليوم بمرحلة انتقالية. تُصوّر الجمهورية الإسلامية، بصورة ساخرة، في الكثير من الأحيان، مع سعيها المتواصل لالتماس نظام حكم يوفق بين معتقداتها الدينية ودعاويها الجمهورية، تصور بوصفها دولة تحكم من قبل نظام صارم، يقوده رجال دين رجعيون باسم أيديولوجية متحجرة. تُهاجم إيران باستمرار بوصفها قوة براغماتية في المقام الأول ـ وإن أخضعت بعض سياساتها الخارجية لقيم ثورية راديكالية ـ جراء سعيها الدؤوب لقلب النظام الإقليمي. كثيرًا ما يرى صناع السياسة الأمريكيون، حين ينظرون إلى إيران، ظلالاً من التحولات الديموقراطية التي عمت أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب الباردة، أو الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية التي رضخت لضغوط شعوبها في نهاية المطاف. يجدر بنا، بالنظر إلى ما يسم إيران من تعقيد، أن نضع المقارنات جانبًا، ونحاول فهم الجمهورية الإسلامية استنادًا إلى خصوصيتها.

لم يَرَ ملالي إيران - المبتهجون بالنصر، عشية ثورتها المفصلية، بالنظر إلى اعتقادهم بقدرة نظامهم الجديد على تجاوز تناقضاتها بصورة أو بأخرى - صعوبة تذكر في التوفيق بين الضرورات الإسلامية والمتطلبات الديموقراطية. ألقت مكانة آية الله الخميني، خلال العقد الأول من الثورة، ناهيك عن سلطته المطلقة، بظلالها على ما يسم



الدولة من مفارقات. أرغمت شخصية الخميني الآسرة الفئات السياسية المختلفة في إيران على تجاوز خلافاتها، والحد من دعاويها الأيديولوجية. خدمت الانتخابات الخميني بصورة رئيسة، في الوقت ذاته، لما وفرته من دعم شعبي لسياساته، وخياراته، وممثليه. غيرت سلسلة من الأحداث في أواخر الثمانينيات من نمط الحكم ذاك بصورة نهائية. أسهم انتهاء الحرب الطويلة مع العراق، ووفاة الخميني بعد مضي عام على ذلك، وبروز جيل جديد من الساسة، في إنهاء الإجماع السائد داخل النظام الثيوقراطي. تكشفت النوازع المتنافسة والانقسامات الأيديولوجية، التي كانت مكتومة في السابق، ناهيك عن تقويض الإجماع السائد من قبل الجماهير المتململة.

تصدع نظام ما بعد الخميني سريعًا، بالنظر إلى انغماس الفئات المتنافسة، من رجال دين وسياسيين، في جدالات داخلية هدامة حول جوهر الثيوقراطية وتوجهاتها. سعى بعض المخلصين من أتباع الخميني إلى تكريس الوضع القائم، والتأكيد على الأهمية القصوى للطروحات الدينية والقيم الثورية في تنظيم المجتمع. أسهم عقدان من السياسات الفاشلة ناهيك عن الغالبية التي برزت ما بعد الثورة، في تغيير المشهد الوطني، وإنتاج حركة إصلاحية دعت إلى إقامة دولة تستند في شرعيتها إلى القبول الشعبي. وقف البراغماتيون في المنتصف بين الفريقين السابقين، لا ينشغلون كثيرًا بالتوجهات الثورية أو التعددية الديموقراطية، بل الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي فاعل، يلبي على أقل تقدير، الحاجات المادية للطبقة الوسطى المتبرمة، وجيل الشباب الصاعد. يتمثل الجانب المدهش للجمهورية الإسلامية في عجز الانتخابات والاستفتاءات،



كما تبدو الحال عليه، عن إخراج أي من تلك الفئات من المشهد الوطني، لتستمر على الدوام، وتصارع بعضها بعضًا على النفوذ، وترتد إلى أعقابها كلما نكصت.

أسهم تماسك الجمهورية الإسلامية، وتمتع فئاتها المختلفة بالمرونة، في الوقت ذاته، في الخروج بمبادرة أمريكية ضعيفة أخرى: خطة من قبل وزارة الخارجية لتقديم 85 مليون دولار تشجيعًا للديموقراطية في إيران. تعمل إدارة بوش، كما تبدو عليه الحال، على استحضار حقبة أوروبا الشرقية، حين استخدمت الولايات المتحدة الإذاعات الموجهة، وقدمت الدعم المباشر لجماعات المعارضة، بغية المساعدة في تقويض الحكومات الشمولية هناك. تختلف الظروف في إيران إلى حد كبير عن تلك المحيطة بسقوط الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا. لا تتسم الثيوقراطية الإيرانية بما كانت عليه دول أوروبا الشرقية من هشاشة، ناهيك عن لا عملانية الفكرة المتمثلة في توجيه الإذاعات نحو مجتمع مثقف، منغمس في الجدال بالفعل. يصعب خطاب إدارة بوش، في الواقع، علاوة على ما تنوي تقديمه من دعم مادي، من مهمة أنصار الديموقراطية التي تهدف إلى دعمهم، بالنظر إلى ما يمكن أن يتعرضوا له من هجوم بوصفهم عملاء «للشيطان الأكبر».

تغيرت توجهات إيران الدولية، في الوقت ذاته، متخلية عن إرثها الراديكالي لحساب مصلحتها القومية. حصر ملالي إيران طموحاتهم الإسلامية ضمن حدود بلادهم، أخيرًا، بعد عقود من الفشل في إعادة صياغة معايير المنطقة. تحولت إيران، بالرغم من استمرارية خطابها الثوري، من دولة «إنقاذية» تسعى إلى تصدير نموذجها في الحكم، إلى

أخرى عقلانية تمحور سياستها الخارجية حول ما هو براغماتي من الحسابات. لا يتسم ذلك التحول بالكمال أو الشمولية، حيث لا تزال مقاربة إيران تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تستمد من حسابات قاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، تستند، على قدم المساواة، إلى اعتبارات سياسية داخلية وضرورات أيديولوجية. يمكن للثيوقراطية اتباع سلسلة محيرة من السياسات، بدءًا من التعاطي العملي مع روسيا، انتهاء بالمعارضة الشديدة لعملية السلام.

أربك التحدي المتمثل في إيران جيلين من صناع السياسة الأمريكيين، بالنظر إلى مزاوجتها بين الثورية والبراغماتية. سيصمد النظام الثيوقراطي، على الأرجح، بالرغم من تناقضاته وصراعاته الداخلية، على النقيض من الافتراض القائم في واشنطن بأن الجمهورية الإسلامية بلد ضعيف، يمكن أن ينهار بسهولة جراء الضغوط الأمريكية المتواصلة. لا يمثل الكفاح الداخلي، كما تتجسد الحقيقة في إيران اليوم، نزاعًا بسيطًا بين الملالي والشعب. تضمن مرونة ولا مركزية نظام إيران الإسلامي استمرارية نخبته الحاكمة، واستبقاء مناصريه الغيورين. تناقض الترتيبات المؤسساتية المعقدة للثيوقراطية ـ حيث تتعارض الفروع المنتخبة للحكومة، المدينة للشعب، في الكثير من الأحيان، مع الهيئات اللامنتخبة الفكرة المتمثلة في وجود حدود واضحة بين النظام والجماهير. ينطلق أي تقييم سليم للسياسة من استبعاد وهم تغيير النظام الذي لا يزال يغري العديد في واشنطن.

اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء بأشكال متعددة، منذ قيام الجمهورية الإسلامية، متكلة بالأساس على السياسات العقابية والضغوط



الاقتصادية لدفع إيران في الاتجاه الصحيح. تم توثيق فشل هذه السياسة بشكل روتيني من قبل وزارة الخارجية الأمريكية التي تصر على إصدار تقارير تنتقد إيران بوصفها أكثر الدول الفاعلة في دعم الإرهاب، ناهيك عن التحذير من التقدم السريع لبرنامجها النووي نحو امتلاك قدرات عسكرية. فشل الدبلوماسيون الأمريكيون، بعد سبعة وعشرين عاماً من العقوبات والاحتواء، في إدراك السبب الكامن وراء عدم تغير سلوك إيران السلبي بصورة مؤثرة. يتمثل ما هو أكثر غرابة في تمتع سياسة الاحتواء الفاشلة بإجماع واسع في الحزبين، بالنظر إلى التزام إدارتي كلينتون وبوش، على اختلافهما، بتوجهاتها إلى حد بعيد. لا تزال سياسة بوش الرئيسة تعكس الإجماع السائد حول الاحتواء، بالرغم من جنوح إدارته، في بعض الأحيان، نحو الدعوة إلى تغيير النظام. لا تجمع دوائر واشنطن السياسية، كما هو ظاهر، على شيء كما الفشل.

يتمثل الجانب الآخر للسياسة الأمريكية في الإصرار على مسألة «الربط». تمسكت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بضرورة تغيير السياسات الإيرانية بمجملها، قبل حدوث تطبيع كامل في العلاقات بين البلدين. لا يمكن لإيران وإن علقت أنشطة حساسة ضمن برنامجها النووي أن تتوقع رفعًا ملموسًا للعقوبات، أو استئنافًا للعلاقات الدبلوماسية مع أمريكا. يتم الربط، بشكل جوهري، بين جميع جوانب سلوك إيران السلبي: يتعين على طهران وقف معارضتها لعملية السلام، ونبذ الإرهاب، والتخلي عن برنامجها النووي، قبل التمتع بمزايا العلاقات الروتينية مع الولايات المتحدة. تصر واشنطن باستمرار على وضع شروط مسبقة، عوضاً عن الانخراط في عملية دبلوماسية شاملة ترعى مصالح كل من الطرفين.

تتمثل مشكلة سياسة الربط فيما أنتجته من شلل ـ يمكن أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى بروز إيران نووية، تحتفظ بصلاتها مع المنظمات الإرهابية. لا يتعين على الولايات المتحدة، بغية إحراز تقدم، أن تعدل من سياستها المتعلقة بالاحتواء فحسب، بل التخلي عن الربط بين ممارسات إيران كذلك.

تتجسد القضية، بشكل جوهري، في النزاع القائم بين نظامين سياسيين داخليين. خشيت الإدارات الأمريكية المتعاقبة - بالنظر إلى الطبيعة الاستفزازية لسياسات إيران، وتعدد جوانب سلوكها السلبي ـ من تقديم التنازلات لطهران، ما لم تطمئن إلى تغيير سياستها الخارجية بالمجمل. لم تتملك الثقة، بالمقابل، حكام إيران في الولايات المتحدة، بعد ما يقارب ثلاثة العقود من العداء والشكوك، ناهيك عن عدم اقتناعهم، بعد كل ما صدر من تصريحات عن القادة الأمريكيين، بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن هدفها الرئيس المتمثل في تغيير النظام. يعود السبب في استمرارية الوضع الشاذ بين البلدين إلى تعارض نظاميهما السياسيين، وافتقار رجالات الدولة فيهما إلى الخيال والإقدام.

أقدمت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، في أيار/ مايو من العام 2006، على خطوة مهمة فيما يتعلق بتعاطي واشنطن مع إيران، معلنة استعداد أمريكا للمشاركة مع طهران في محادثات متعددة الأطراف، ترتكز حول المسألة النووية بصورة حصرية. تتمثل مشكلة تلك البادرة الدبلوماسية في حصرها النزاع القائم بين الولايات المتحدة وإيران في مسألة التسلح لا أكثر. ينبع سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية، في المقام الأول، من علاقتها المتوترة بالولايات المتحدة. يتعين على أي دبلوماسية



ناجحة، في هذا الصدد، أن تأخذ في الحسبان مخاوف كل من الطرفين. لا يرجح أن يتم التفاوض على اتفاقية نووية راسخة، طالما بقي الخلاف السياسي والإستراتيجي قائماً بين البلدين.

لم يحن الوقت، فيما يتعلق بالتعاطي مع إيران، لتعديل السياسات فحسب، بل وتغيير نموذج التعامل بأكمله. يمكن للولايات المتحدة، عند صياغة إستراتيجيتها حول إيران، أن تستقي العبر من تاريخ علاقاتها مع الصين، حيث يحكم نظام أيديولوجي آخر يتأرجح بين الحداثة والتشدد. يتسم تاريخ العلاقات الصينية - الأمريكية، بصورة مماثلة، بالكثير من الشحن العاطفي، استناداً إلى الحرب التي خاضتها الصين ضد أمريكا في كوريا، وما قدمته من دعم كبير للمقاومة الفيتنامية، ناهيك عن العقود التي أمضتها في أبلسة الولايات المتحدة وطبقتها السياسية. مكنت المصالح المشتركة الملحة الطرفين، بطريقة أو بأخرى من تجاوز عدائهما التاريخي، وإقامة علاقات بناءة. يملك البلدان، في يومنا هذا، أهدافاً مشتركة مهمة، مع ما يفصل بينهما من اختلافات جوهرية. يشمل التعاون بين واشنطن وبكين مسائل معينة، بينما تختلفان بشدة حول أخرى. لا تحول معارضة أمريكا لسياسة الصين المتعلقة بتايوان دون التعامل مع بكين لحل مسألة كوريا الشمالية، وتعزيز الاستقرار في شمال شرق آسيا. أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، علاوة على ذلك، منذ دبلوماسية الاختراق التي اتبعها ريتشارد نيكسون، أن التجارة، الهادفة إلى دمج الصين في الاقتصاد العالمي، تمثل وسيلة فاعلة للحد من نزعات النظام الأيديولوجية. تخلت أمريكا بحكمة، فيما يتعلق بالصين، عن سياستي الاحتواء والربط. يمكن للولايات المتحدة وإيران اتباع نموذج مماثل من التنافس والتعاون في الوقت ذاته.



يتجسد السبيل الأنسب للوصول إلى مثل تلك العلاقة الناضجة في البدء في مفاوضات مباشرة مع الجمهورية الإسلامية حول المسائل الأكثر أهمية - برنامج إيران النووي، ورعايتها للإرهاب، ومستقبل العراق. لا ينذر استمرار الخلاف حول المسألة الأولى، بينما تقترب إيران من امتلاك القدرة النووية، بإمكانية تجاوز الثيوقراطية العتبة النووية فحسب، بل وتصنيع القنبلة كذلك. وظفت إيران الإرهاب بالقدر الأكبر في الصراع العربي - الإسرائيلي، ناهيك عما أشارت إليه جهات موثوقة، «كلجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»، من قيام عناصر إيرانية بإيواء مشتبهين من القاعدة. يتعين على واشنطن، علاوة على ذلك، بينما تغرق في المستنقع العراقي، أن تلتمس إستراتيجية تخول القوى الإقليمية المشاركة في إعادة إعمار العراق وتأهيله.

يجدر بالجانب العملي، لمثل تلك الدبلوماسية، إطلاق ثلاثة مسارات تفاوضية منفصلة، بما يمكن الطرفين من التباحث حول كل من تلك المسائل. لا ينبغي مع تخلي واشنطن عن سياسة الربط، أن يعتمد التقدم في أي من المسارات على الآخرين بالضرورة. إن تقدمت الولايات المتحدة وإيران، على سبيل المثال، بخطى حثيثة في المسار النووي، فلا يجدر بالمفاوضات أن تتوقف لعدم حصول تقدم في مسألة الإرهاب أو العراق. لا بد من الإشارة، على حد سواء، إلى أن التقدم الفعلي في أي من المسارات يمكن أن ينعكس بالإيجاب على الآخرين. ستنزع إيران إلى ضبط توجهاتها الراديكالية، والحد من دعمها للإرهاب، إن استشعرت تحسن وضعها الأمني، وجنت الفوائد من العقود التجارية المربحة مع الشركات الأمريكية.



لا بد أن تحظى مسألتا العراق والبرنامج النووي بالأولوية في أي مفاوضات محتملة، بالنظر إلى الحاجة إلى وضع إستراتيجية سياسية في العراق، وتسارع الخطر النووي الإيراني. تنبع طموحات إيران النووية من رغبتها في امتلاك قدرة رادعة حقيقية ضد سلسلة من التهديدات المتزايدة، الموجهة من الولايات المتحدة على وجه الخصوص. يتمثل السبيل الأنسب لإقناع إيران بتعليق أنشطتها النووية الحساسة، عوضًا عن التهديد بفرض العقوبات، في إيجاد السبل الكفيلة بالحد من مخاوفها الإستراتيجية. ستسحب الورقة النووية بصورة فاعلة من أيدي حكام طهران، إن تخلت واشنطن عن عدائها، وطمأنت إيران إلى مراعاة مصالحها في أي من المخططات المستقبلية للخليج، ناهيك عن التخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. آن الأوان لصناع السياسة الأمريكية كي يدركوا، عقب سنوات من مفاوضات إيران العقيمة مع أوروبا، ونبذها على الصعيد الدولي، وتخويفها عسكريًا من آن لآخر، أن التهديدات لا تسهم إلا في تقوية موقف النظام الثيوقراطي، وزيادة الفاعلية الإستراتيجية للقنبلة النووية.

لا بد أن تركز المفاوضات على العراق، في مسار منفصل مجددًا، ناهيك عن السبل الأنسب لتنسيق السياسات الأمريكية والإيرانية هناك. عملت واشنطن جاهدة، منذ الإطاحة بصدام على الحد من تأثير إيران في العراق، محذرة طهران باستمرار من مغبة التدخل في شؤونه. تملك واشنطن وطهران، في الواقع، الكثير من المصالح المشتركة في العراق، بالرغم من سعي إيران المتواصل إلى دعم حلفائها الشيعة وتسليح ميليشياتهم، ناهيك عن الاتهامات الظاهرية المتبادلة بين البلدين. تحرص إيران بقوة، كما



الولايات المتحدة على تجنب وقوع حرب أهلية، وبقاء العراق موحدا. يدرك النظام الثيوقراطي، علاوة على ذلك، أن أفضل السبل لتحقيق غاياته في العراق يكمن في دعم العملية الديموقراطية، التي تسهم في تمكين الشيعة في نهاية المطاف. ستتمكن الحكومة الشرعية الفاعلة في العراق من تحييد المتمردين، واستنزاف ما تبقى من قوة للبعثيين، وادماج السنة المعتدلين في نظام حكم تعددي. لم يتحول ملالي إيران، من قبيل المصادفة، إلى مدافعين أقوياء عن التعددية الديموقراطية في العراق، ناهيك عن سعيهم إلى احتواء العنف الطائفي المتصاعد الذي يهدد اللحمة السياسية في البلاد.

تتمثل نقطة البداية لأي مفاوضات في ضرورة الإقرار بما تملكه إيران من تأثير هائل في مستقبل العراق. يتجسد التحدي الذي تواجهه واشنطن في العمل مع طهران على توظيف ذلك التأثير بشكل بناء. يتعين على واشنطن كذلك، بينما تسعى إلى وضع أجندة تقوم على المصالح المشتركة، أن تستلهم الدروس من نجاحها في جلب الاستقرار إلى أفغانستان، بعد الإطاحة بطالبان، حيث عملت على إقامة شبكة دولية أشركت القوى الإقليمية كافة في إعادة إعمار البلاد. يمكن للولايات المتحدة وإيران الانخراط في مفاوضات مثمرة، عبر اتباع ذلك النموذج في العراق، ناهيك عن النجاح في تنسيق سياساتهما. يمكن لإيران كذلك، على سبيل المثال، أن تدعم جهود الولايات المتحدة، فيما يتعلق بإعادة بناء الاقتصاد العراقي، عبر ما يربطها من علاقات بمجتمع التجار العراقي، في الجنوب على وجه الخصوص، علاوة على صلاتها السياسية ببغداد. توجد الولايات المتحدة، بالفعل، على أرض العراق، ولكن وجودها القسري



ذاك يمكن أن يدعم من قبل «القوة الناعمة» لإيران. تتمتع حوزات إيران، ورجال دينها، وتجارها، وسياسيوها بتأثير كبير في النخب الحاكمة في بغداد، كما غيرها في العراق. تتبوأ طهران الموقع الأفضل للحد من نزعات الشيعة الانفصالية، وكبح اللاعبين المتمردين، كمقتدى الصدر. سيكون من المستحيل التوصل إلى مثل تلك الترتيبات، طالما نظرت الولايات المتحدة إلى إيران بوصفها منافساً ذا تأثير سلبي. يمكن لواشنطن وطهران، على النقيض من ذلك، إن وحدتا جهودهما، عوضاً عن التنافس فيما بينهما، أن تمضيا بعيداً في منع تقسيم العراق، والحفاظ على استقرار منطقة الخليج الحساسة.

يتمثل أكثر مواقف إيران ثباتاً في معارضتها لعملية السلام التي عبرت عنها، في الكثير من الأحيان، عبر دعم الإرهاب. يتجذر عداء إيران لإسرائيل في إرثها الثوري، ناهيك عن تكريسه من قبل ما عادت به تلك السياسة من فوائد إستراتيجية. استحقت تلك الفوائد في نظر طهران، ردحاً طويلاً من الزمن، ما دفعته من أثمان جراء العقوبات والانتقادات الأمريكية بحقها. يتعين على واشنطن، كي تغير من سياسة إيران، أن تعيد النظر في حساباتها. إن دخلت إيران في علاقة بناءة مع الولايات المتحدة، فستخسر، للمرة الأولى، فوائد ملموسة جراء استمرار عداوتها لإسرائيل. يشير تاريخ الجمهورية الإسلامية، بالفعل، إلى استعداد النظام الثيوقراطي للتخلي عن الإرهاب مقابل الحصول على مغريات كافية.

لا يحتاج المرء الكثير من التمحيص في علاقات إيران الدولية كي يدرك أن تشددها لا يتسم بالاستمرارية. يدلل تخلي طهران البراغماتي عن الإرهاب، في الخليج العربي وأوروبا على أن الضغوط الدبلوماسية



والحوافز الاقتصادية يمكن أن تشجع الاعتدال في الجمهورية الإسلامية. تتسم الدروس المستقاة من تجارب دول الخليج وأوروبا، فيما يتعلق بذلك الصدد، بالكثير من الأهمية. ما فتئت إيران، ردحًا طويلاً من الزمن، تغتال المعارضين في أوروبا، وتدعم قوى المعارضة في دول الخليج. بلغت تلك الممارسات ذروتها، في العام 1992، حين أقدم العملاء الإيرانيون على اغتيال قيادات كردية في مطعم ميكونوس في برلين. قرر الاتحاد الأوروبي سحب مبعوثيه من طهران بصورة عاجلة، إثر إدانة مسؤولين إيرانيين في إحدى محاكم برلين، في العام 1997، ناهيك عن فرض ألمانيا قيودًا تجارية على إيران. تخلت إيران عن استهداف المعارضين في المنفى، بالنظر إلى أهمية علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع أوروبا، لتسدل الستار على أحد الفصول المظلمة لمسلسل إرهابها الرسمي. تمثل الشرط المسبق للسعودية ودول الخليج لتطبيع العلاقات مع إيران، على حد سواء، في وقف دعمها للجماعات المعارضة في تلك الدول. أوقفت إيران تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج، مجددًا، بالنظر إلى أهمية علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية معها. تكشف كلتا الحالتين عن قابلية إيران للتأثر بالضغوط الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية، وهو ما ينبغي على الولايات المتحدة الاستفادة منه.

يمكن لعملية تفاوضية ناجحة، بينما تسعى الولايات المتحدة وإيران إلى حل خلافاتهما حول العراق والتسلح النووي، أن تثني طهران عن معارضتها لعملية السلام ودعم الإرهاب. يتمثل جوهر هذه الدبلوماسية في التركيز على نقاط التوافق المحتملة، بينما يتجاوز البلدان عداءهما، بشكل تدريجي، ويدخلان مرحلة جديدة من العلاقات. يمكن لواشنطن



وطهـران، مـا إن يتـم ذلـك أن يتوصـلا إلى تفاهم حول قضـية الإرهاب الشـائكة. يصـعب التحدث عن إمكانية أداء إيران دورًا فاعلًا في الحرب علـى الإرهاب، ولكن اتباع دبلوماسـية شـاملة يمكن أن يضـمن، إلى حد بعيد، عدم بقائها داعمًا رئيسًا لقطاع واسع من المنظمات الإرهابية.

تسـتند هذه المقاربـة الجديـدة، بالأسـاس، إلى الفهم المتمثـل في أن الجمهورية الإسـلامية سـتبقى مشـكلة ينبغي حلها على المدى المنظور. لا تجسـد هذه المقاربة احتـواء أو تحالفًا، بل شـراكة انتقائية حول عدد من القضـايا البارزة. يمكن للولايات المتحدة، عبر إدماج إيران في الاقتصـاد العالمي، وحوار الأمن الإقليمي، أن تشجع التعاون حول مسائل ذات اهتمام مشترك. تهتم أمريكا، بالتأكيد، بما يحدث من نضالات داخلية في إيران، ولكنها تعرقل التحول الديموقراطي عبر إصـرارها على سياسة الاحتواء، والدعوة المتواصـلة إلى تغيير النظام. يمكن لواشـنطن، على النقيض من ذلـك، عبر العمل على اسـتيعاب إيران في النظـام القائم، أن تفعل الكثير لإضـعاف المتشددين، الملتمسـين عداء الولايات المتحدة، والعزلة الدولية، لتعزيز سـلطتهم. لن يسهم العمل على إقامة شـراكة انتقائية، على المدى الطويـل، في توفير الحوافز لإيران لأداء دور مسـؤول في المنطقة فحسـب، بـل ودفع قيادتها، بصـورة تدريجية، إلى تجاوز المـآزق الأيديولوجية التي أبعدتها عن قطاع واسع من الجماهير.

لـن تواجه الولايـات المتحدة تحديًـا عالميًا منفـردًا، في مرحلة ما بعد الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر، بل مجموعة من المنافسـين الإقليميين علـى السـيطرة. تمثل إيران أحد أولئك المنافسـين: قوة متوسـطة تسـعى للتأثير في النزعات السياسية في منطقتها. يتجسد السبيل الأنسب للتعامل

مع مثل تلك الدولة في توظيف مجموعة متكاملة من الأدوات الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية. ستتصف الولايات المتحدة بالحكمة إن تخلت عن خطاب إدارة ريغان، وسياسات الحرب الباردة. يتطلب إصرار أمريكا، في نهاية المطاف، على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط اتباع مقاربة خلاقة إزاء جمهورية إيران الإسلامية.





الهوامش

مقدمة: الفهم الخاطئ لإيران

(1) www.whitehouse.gov

(2) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، الأول من شباط/ فبراير، 2006.

(3) Hamid Algar, The Constitution of the Islamic Republic of Iran (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1980).

الفصل الأول: إرث الخميني

(1) Baqer Moin, Khomeini: The Life of the Ayatollah (New York: St. Martin's Press, 1999), 199223-; Daniel Brumberg, Reinventing Khomeini: The Struggle for Reform in Iran (Chicago: University of Chicago Press, 2001), 98120-; Hamid Dabashi, Theology of Discontent: The Ideological Foundations of the Islamic Revolution in Iran (New York: New York University Press, 1993), 40985-.

(2) للاطلاع على أعمال الخميني المهمة، انظر:

Ruhollah Khomeini, Hukumat-e Islami (Tehran: 1980); Islam and Revolution: The Writings and



Declarations of Imam Khomeini, trans. Hamid Algar (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981); Kashf al-Asrar (Tehran: 1942); Nashq-e Rowhaniyyat dar Islam (Qom: 1962).

(3) A. Davani, Ayatollah Borujerdi (Tehran: 1993); M. Falsafi, Khaterat va mubarazat-e Hojjat al-Islam Falsafi (Tehran: 1997), 99120-; M. Rezavi, Hashemi va enqelab (Tehran: 1997), 94100-; Vanessa Martin, Creating an Islamic State: Khomeini and the Making of a New Iran (London: I. B. Tauris, 2000), 4869-.

(4) Roy Mottahedeh, The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran (New York: Simon and Schuster, 1985); Shahrough Akhavi, Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period (Albany: State University of New York Press, 1980), 91117-; Hamid Dabashi, "Shiite Islam: The Theology of Discontent," Contemporary Sociology (March 1986); David Menshari, "Shiite Leadership in the Shadow of Conflicting Ideologies," Iranian Studies (1980); James Bill, "Power and Religion in Contemporary Iran," Middle East Journal (Winter 1982).



(5) M. Rajabi, Zendegi-ye Siyasi-ye Imam Khomeini (Tehran: 1991), 22025-.

(6) Jalal al-Din Madani, Tarikh-e Siyasi-ye Mo'asser-e Iran (Qom: 1982), vol. 1.

(7) Ruhollah Khomeini, Sahifeh-ye Nur (Tehran: 1982), 198.

(8) Alexander Knysh, "Ifran Revisited: Khomeini and the Legacy of Islamic Mystical Philosophy," Middle East Journal (Fall 1992); Hamid Algar, "Religious Forces in Twentieth Century Iran," in The Cambridge History of Iran, vol. 7, ed. Peter Avery, Gavin Hambly, Charles Melville (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 75052-.

(9) Michael Fischer, Iran: From Religious Dispute to Revolution (Cambridge: Harvard University Press, 1980), 61104-; Said Arjomand, "Shiite Islam and the Revolution in Iran," Government and Opposition (July 1982);

انظر كذلك:

"The Ulama's Traditional Opposition to Parliamentarianism, 19071909-," Middle Eastern Studies (April 1981).



(10) Jalal Al-e Ahmad, Gharbzadegi (Lexington, Ky.: Mazda Publishers, 1982); Mehrzad Boroujerdi, Iranian Intellectuals and the West: The Tormented Triumph of Nativism (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1996), 5265-; Ali Mirsepassi, Intellectual Discourse and the Politics of Modernization: Negotiating Modernity in Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 96127-; Sepehr Zabih, The Left in Contemporary Iran: Ideology, Organization and the Soviet Connection (London: Croom Helm, 1986), 11357-; Afsaneh Najmabadi, "Iran's Turn to Islam: From Modernism to a Moral Order," Middle East Journal (Spring 1987); Maziar Behrooz, Rebels with a Cause (London: I. B. Tauris, 1999), 347-; Ervand Abrahamian, Radical Islam: The Iranian Mujahedin (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), 81105-.

(11) Moin, Khomeini: The Life of the Ayatollah, 66.

(12) Ali Shariati, Islamshenasi, collected works, nos. 1618- (Tehran: 1981);

انظر كذلك:

Shariati's Jahat giri-ye tabaqati-ye Islam (Tehran: 1980) and Khudsazi-ye Enqelabi (Tehran: 1977).



للاطلاع على أعمال مهمة عن شريعتي، انظر:

Ali Rahnema, An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shariati (London: I. B. Tauris, 1998); Hamid Dabashi, "Ali Shariati's Islam: Revolutionary Uses of Faith in Post-Traditional Society," Islamic Quarterly 27 (1983); Mansoor Moaddel, Class, Politics and Ideology in the Iranian Revolution (New York: Columbia University Press, 1993), 13054-.

(13) Ruhollah Khomeini, Velayat-e Faqih (Tehran: 1978), 28.

(14) Khomeini, Sahifeh-ye Nur (Tehran: 1982), 517.

(15) Ibid., 120.

(16) Khomeini, Hamid Algar, trans., Islam and Revolution, 18081-.

(17) للاطلاع على أزمة العام 1963، انظر:

Ervand Abrahamian, Iran between the Two Revolutions (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), 47395-; Hamid Algar, "Imam Khomeini, 1902-1962," in Islam, Politics and Social Movements, ed. Edmund Burk and Ira Lapidus (Berkeley: University of California Press, 1988), 26388-;



انظر كذلك:

Algar, "The Oppositional Role of the Ulama in Twentieth Century Iran," in Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500, ed. Nikki R. Keddie (Berkeley: University of California Press, 1972), 23155-; Ehsan Tabari, "The Role of Clergy in Modern Iranian Politics," in Religion and Politics in Iran: Shi'ism from Quietism to Revolution, ed. Nikki R. Keddie (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1983), 4772-.

(18) Moin, Khomeini: The Life of Ayatollah, 12226-.

(19) Ruhollah Khomeini, Sukhanraniha-ye Imam Khomeini dar Shish Mahe-ye Avval (Tehran: 1980).

(20) Rouhollah Ramazani, "Khumayni's Islam in Iran's Foreign Policy," in Islam in Foreign Policy, ed. Adeed Dawisha (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 932-.

(21) Ruhollah Khomeini, Kashf-e Asrar (Tehran: 1943), 45.

(22) Ibid., 67.



(23) «كيهان»، 21 آذار/ مارس، 1980.

(24) المصدر نفسه.

(25) «كيهان»، 24 آذار/ مارس، 1980.

(26) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs (New York: Basic Books, 1990), 5271-; Abrahamian, Iran between the Two Revolutions.

(27) Asghar Schirazi, The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic, trans. John O'kane (London: I. B. Tauris, 1998), 2233-; The Constitution of the Islamic Republic of Iran, trans. Hamid Algar (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1980).

(28) «اطلاعات»، 24 أيار/ مايو، 1979.

(29) للاطلاع على دراسات جديدة حول أزمة الرهائن، انظر:

David Harris, The Crisis: The President, the Prophet and the Shah-1979 and the Coming of Militant Islam (New York: Little, Brown, 2004); David Farber, Taken Hostage: The Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004); Kenneth Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America (New York: Random House, 2004), 14181-.



للاطلاع على منظور إيران، انظر:

Massoumeh Ebtekar, Takeover in Tehran: The Inside Story of the 1979 Embassy Capture (Burnaby, B.C: Talenbooks, 2000).

(30) «كيهان»، 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1979.

(31) Tehran Domestic Broadcast Services, November 5, 1979.

(32) «اطلاعات»، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1979.

(33) Ali Hussein Montazeri, Khaterat (Los Angeles: 2000), 2019-; Ali Khamenei, Didgaha (Qom: 1983), 14369-.

(34) «نيويورك تايمز»، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1981؛ «مقابلة مع محمد موسوي خوئينيها»،

www.emrouz.com, October 31, 2005.

(35) Hashemi Rafsanjani, Khutbaha-ye Jum'eh (Tehran: 1982), 167.

(36) Tehran Persian Broadcast, September 22, 1980.

(37) مقتبس، في:

Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran (New York: Oxford University Press, 1988), 146.



(38) مقتبس، في:

Daniel Brumberg, Reinventing Khomeini, 115.

الفصل الثاني: المحافظون، والبراغماتيون، والإصلاحيون

(1) للاطلاع، بصورة خاصة، على رؤية متميزة لخامنئي، انظر:

Christopher de Bellaigue, "The Loneliness of the Supreme Leader," New York Review of Books, January 16, 2003; Dilip Hiro, The Iranian Lapyrinth: Journeys Through Theocratic Iran and Its Furies (New York: Nation Books, 2005), 85113-.

(2) للاطلاع على دراسة مفصلة لتلك العلاقة، انظر:

Saskia Gieling, "The Marja'iyaya in Iran and the Nomination of Khamenei in December 1994," Middle Eastern Studies (October 1997); Mehrad Haghayeghi, "Politics and Ideology in the Islamic Republic of Iran," Middle Eastern Studies (January 1993), 3640-.

(3) للاطلاع على دراسة متميزة لظهور الحرس الثوري في إيران، انظر:

Ali Gheissari and Vali Nasr, "The Conservative Consolidation in Iran," Survival (Summer 2005).



(4) للاطلاع على لمحة موجزة عن أحمدي نجاد، انظر:

Christopher de Bellaigue, "New Man in Iran," New York Review of Books, August 11, 2005.

(5) International Crisis Group, "Iran: What Does Ahmadi-Nejad's Victory Mean?" (August 2005).

(6) BBC Monitoring Service, April 21, 2001.

(7) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 2 أيلول/ سبتمبر، 2002.

(8) BBC Monitoring Service, October 25, 2002.

(9) أسوشيتيد برس، 21 حزيران/ يونيو، 2001.

(10) Khotut (1994), 316.

(11) «صبح» (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس، 1996).

(12) للاطلاع على دراسات قيمة عن تلك الفترة، انظر:

Bahman Baktiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics (Gainesville: University Press of Florida, 1996); Ali Ansari, Iran, Islam and Democracy: Politics of Managing Change (London: Royal Institute of International Affairs, 2000), 52-



110; Anoushiravan Ehteshami, After Khomeini: The Iranian Second Republic (London: Routledge, 1995); David Menashri, Post-Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society, and Power (London: Frank Cass, 2001), 1378-; Assef Bayat, Street Politics: Poor People's Movement in Iran (New York: Columbia University Press, 1993); Mansoor Moaddel, Class and Ideology in the Iranian Revolution (New York: Columbia University Press, 1993), 199255-.

(13) «هامشهري»، 27 شباط/ فبراير، 1996.

(14) «إيران نيوز»، 9 شباط/ فبراير، 1993.

(15) Middle East Economic Digest, June 14, 1991.

(16) «اطلاعات»، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1991.

(17) للاطلاع على مراجعات قيمة لكفاحات إيران الديموقراطية، انظر:

Ali Gheissari and Vali Nasr, "Iran's Democracy Debate," Middle East Policy (Summer 2004); Richard Bulliet, "Twenty Years of Islamic Politics," Middle East Journal (Spring 1999).

(18) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 21 نيسان/ أبريل، 1997.



(19) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 21 تموز/ يوليو، 2005.

(20) Mehran Kamrava, "The Civil Society Discourse in Iran," British Journal of Middle Eastern Studies (November 2001); Farhang Rajaee, "A Thermidor of 'Islamic Yuppies'? Conflict and Compromise in Iran's Politics," Middle East Journal (Spring 1999).

(21) Daniel Brumberg, "Is Iran Democratizing?" Journal of Democracy (October 2000);

انظر كذلك عمله:

"Dissonant Politics in Iran and Indonesia," Political Science Quarterly (Fall 2001).

(22) Robin Wright, The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran (New York: Random House, 2001), 40.

(23) Abdol-Karim Soroush, Reason, Freedom, and Democracy in Islam (New York: Oxford University Press, 2000), 88131-.

(24) Abdol-Karim Soroush, Modara va Modiriat (Tehran: 1997), 35065-.



(25) انظر:

Mohsen Kadivar, Nazari-ye-ha-ye dowlat dar fiqh-e Shi'eh (Tehran: 1999) and Hokumat-e Valiye (Tehran: 2000).

(26) «ديلي ستار»، 4 تموز/ يوليو، 2003؛ انظر كذلك:

Geneive Abdo, "Rethinking the Islamic Republic: A Conversation with Ayatollah Hussein Ali Montazeri," Middle East Journal (Winter 2001).

(27) «نوروز»، 10 تموز/ يوليو، 2002.

(28) Olivier Roy, "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran," Middle East Journal (Spring 1999).

(29) «سلام»، 17 آذار/ مارس، 1992.

(30) «سلام»، 8 شباط/ فبراير، 1996.

(31) للاطلاع على روايات صحفية متميزة عن تلك الفترة، انظر:

Wright, The Last Great Revolution, 188289-; Elaine Sciolino, Persian Mirrors: The Elusive Face of Iran (New York: Free Press, 2000); Geneive Abdo and Jonathan Lyons, Answering Only to God: Faith and



Freedom in Twenty-first-Century Iran (New York: Henry Holt, 2003), 131258-.

(32) Shireen Hunter, "Is Iranian Perestroika Possible without Fundamental Change?" Washington Quarterly (Autumn 1998); Ali Gheissari and Vali Nasr, "Iran's Democracy Debate," Middle East Policy (Summer 2004).

(33) «رسالات»، 8 شباط/ فبراير، 1998.

(34) «جامعة»، 3 حزيران/ يونيو، 1998.

(35) فرانس برس، 4 حزيران/ يونيو، 2003.

(36) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 10 آب/ أغسطس، 2002.

(37) «نيويورك تايمز»، 11 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(38) «لوس آنجلوس تايمز»، 20 تموز/ يوليو، 2002.

(39) «اعتماد»، 18 آب/ أغسطس، 2005.

الفصل الثالث: موقع إيران في الشرق الأوسط الكبير

(1) Hamid Algar, Islam and Revolution: The Writings and Declarations of Imam Khomeini (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981); Ali Akbar Velayati, Iran va Mas'eleh-ye Felestin (Tehran: 1997), 310-.



(2) ورد في:

Rouhollah Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East (Baltimore: John Hopkins University Press, 1986), 29.

(3) Christin Marschall, Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami (London: Curzon, 2003), 62-100; Nader Entessar, "Superpowers and Persian Gulf Security: The Iranian Perspective," Third World Quarterly (October 1988); Roy Mottahedeh, "Shiite Political Thought and Destiny of the Iranian Revolution," in Iran and the Gulf: A Search for Stability, ed. Jamal Al-Suwaidi (Abu Dhabi, U.A.E.: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), 7081-.

(4) Marschall, Iran's Persian Gulf Policy, 14679-; John Calabrese, Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran (New York: St. Martin's Press, 1994), 4573-.

(5) Ali Akbar Velayati, "The Persian Gulf: Problems of Security," Iranian Journal of International Affairs (Spring 1991); Muhammad Javad Larijani, "Iran's



Foreign Policy: Principles and Objectives," Iranian Journal of International Affairs (Winter 1996).

(6) تم التأكيـد على هذه النقطة، بصـورة خاصـة، مـن قبل لويس فريه. انظر:

Louis Freeh, My FBI: Bringing Down the Mafia, Investigating Bill Clinton, and Fighting the War on Terror (New York: St. Martin's Press, 2005).

للاطلاع على رؤية بديلة لما يحيط بتفجيرات الخبر من تعقيد، بالنظر إلى تنفيذها من قبل القاعدة وارتباطاتها المناوئة لإيران، انظر:

Yitzak Nakash, Reaching for Power: The Shi'a in the Modern Arab World (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), 131; Olivier Roy, Globalized Islam: The Search for a New Ummah (New York: Columbia University Press, 2004), 52.

(7) «كريستيان ساينس مونيتور»، 25 شباط/ فبراير، 2000.

(8) R. K. Ramazani, "The Emerging Arab-Indian Rapprochement: Toward an Integrated US Policy in the Middle East?", Middle East Policy (June 1998); Mohsen Milani, "Iran's Gulf Policy: From Idealism to Confrontation to Pragmatism and Moderation," in



Iran and the Gulf: The Search for Stability, ed. Jamal a-Suwaidi (Abu Dhabi, U.A.E.: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996).

(9) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 23 آب/ أغسطس، 2005.

(10) «شرق»، 26 تموز/ يوليو، 2005.

(11) Shireen Hunter, "Iran and Syria: From Hostility to Limited Alliance," in Iran and the Arab World, ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar (New York: Palgrave Macmillan, 1990).

(12) Shahrough Akhavi, "The Impact of Iranian Revolution on Egypt," in The Iranian Revolution: Its Global Impact, ed. John Esposito (Miami: University Press of Florida, 1990); Nader Entessar, "The Lion and the Sphinx: Iranian-Egyptian Relations in Perspective," in Iran and the Arab World.

(13) R. K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East (Baltimore: John Hopkins University Press, 1986), 16272-.

(14) Richard Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (Oxford: Oxford University Press, 1993), 112-.



(15) Fawaz Gerges, The Far Enemy: Why jihad Went Global (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 11915-; Gilles Kepel, The War for Muslim Minds: Islam and the West (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 2004), 7081-.

(16) «جمهوري إسلامي»، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2005.

(17) Shireen Hunter, Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade (Bloomington: Indiana University Press, 1990), 7998-; Graham Fuller, The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran (Boulder, Colo.: Westview Press 1991), 16888-.

(18) Robert Freedman, "Russian Policy Toward the Middle East: The Yeltsin Legacy and the Putin Challenge," Middle East Journal (Winter 2001); Hooman Peimani, Regional Security and the Future of Central Asia: The Competition of Iran, Turkey and Russia (Westport, Conn.: Praeger, 1998), 41129-.

(19) Hanna Yousif Freij, "State Interests vs. the Umma: Iranian Policy in Central Asia," Middle East Journal (Winter 1996); Shireen Hunter, "Iran's Pragmatic Regional Policy, Journal of International Affairs (Spring 2003).



(20) A. William Samii, "Iran and Chechnya: Realpolitik at Work," Middle East Policy (March 2001); Svante Cornell, "Iran and the Caucasus," Middle East Policy (January 1998).

(21) Adam Tarock, "The Politics of the Pipeline: The Iran and Afghanistan Conflict," Third World Quarterly (August 1999); Valerie Piacentini, "The Afghan Puzzle," Iranian Journal of International Affairs (Summer 1996). Olivier Roy, "The New Political Elite of Afghanistan," in The Politics of Social Transformation in Afghanistan, Iran and Pakistan, ed. Myron Weiner and Ali Banuazizi (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1994), 72101-.

(22) Barnett Rubin, "The Fragmentation of Afghanistan," Foreign Affairs (Winter 19891990-);

انظر كذلك:

"Post-Cold War State Disintegration: The Failure of International Conflict Resolution in Afghanistan," Journal of International Affairs (Winter 1993).

(23) Hunter, Iran and the World, 13038-; Fuller, Center of the Universe, 23031-.



الفصل الرابع: منعطفات في العلاقات الأمريكية - الإيرانية

(1) «شـرق»، 22 آب/ أغسـطس، 2005؛ «اعتمـاد»، 23 آب/ أغسطس، 2005.

(2) Nikki R. Keddie, The Roots of the Revolution: An Interpretative History of Modern Iran (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981), 11932-; Kenneth Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America (New York: Random House, 2004), 4850-.

(3) Benjamin Shwadran, The Middle East, Oil, and the Great Powers (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959), 159.

(4) William Roger Louis, "Britain and the Overthrow of the Mossadeq Government," in Mohammad Mossadeq and the 1953 Coup in Iran, ed. Mark Gasiorowski and Malcolm Byrne (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2004), 12678-; William Roger Louis, The British Empire in the Middle East: Arab Nationalism, the United States and Postwar Imperialism, 19451961- (Oxford: Oxford University Press, 1984), 632, 690, 651; John Darwin, Britain



and Decolonization: The Retreat from Empire in the Postwar World (London: St. Martin's Press, 1988), 51103-.

(5) Irvine Anderson, "The American Oil Industry and the Fifty-Fifty Agreement of 1950," in Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil, ed. James Bill and William Roger Louis (Austin: University of Texas Press, 1988).

(6) Jalil Bozorgmehr, ed.., Ta'qirat-e Mossadeq dar zendan (Tehran: 1980), 11417-; Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), 25052-; Richard Cottam, Nationalism in Iran (Pittsburgh, Penn.: University of Pittsburgh Press, 1979), 26468-; Cuyler Young, "The Social Support of Current Iranian Policy," Middle East Journal (Spring 1952), 12543-.

(7) Homa Katouzian, Mussadiq and the Struggle for Power in Iran (London: I. B. Tauris, 1999), 78113-;

انظر كذلك:

"Problems of Democracy and the Public Sphere in Modern Iran," Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East (1988): 3137-.



(8) Farhad Diba, Muhammad Mussadiq: A Political Biography (London: Croom Helm, 1986); Katouzian, Mussadiq and the Struggle for Power in Iran, 178-; James Bill, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), 5357-; Dilip Hiro, The Iranian Labyrinth: Journeys through Theocratic Iran and Its Furies (New York: Nation Books, 2005), 6470-.

(9) Dean Acheson, Present at the Creation: My Years in the State Department (New York: Norton, 1969), 50911-; Mary Ann Heiss, Empire and Nationhood: The United States, Great Britain and Iranian Oil, 19501954- (New York: Columbia University Press, 1997), 3598-; George McGhee, "Recollections of Dr. Mussadiq," in Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil, 296307-; Mark Gasiorowski, U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991), 67-72; Melvyn Leffler, A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration and the Cold War (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992), 44695-.

(10) Kamran Dadkhah, "Iran's Economic Policy during the Mossadeq Era," Journal of Iranian Research and Analysis (November 2000); Homa Katouzian, "Oil Boycott and the Political Economy: Mussadiq and the Strategy of Non-Oil Economics," in Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil, 20328-.

(11) Shahrough Akhavi, "The Role of the Clergy in Iranian Politics, 19491954-," in Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil, 91118-;

انظر كذلك:

Akhavi, Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period (Albany: State University of New York Press, 1980), 6072-.

(12) Y. Alexander and A. Nanes, ed., The United States and Iran: Documentary History (Frederick, Md.: Alethia Books, 1980), 23235-.

(13) Zachary Karabell, Architects of Intervention: The United States, The Third World and the Cold War, 19461962- (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1999), 5062-; Walter Lafeber, America, Russia and the Cold War, 19451984- (New York: Knopf,



1985), 12546-.; Ray Takeyh, The Origins of the Eisenhower Doctrine: The U.S., Britain and Nasser's Egypt, 19531957- (New York: St. Martin's Press, 2000), 126-.

(14) Barry Rubin, Paved with Good Intentions: The American Experience and Iran (Oxford: Oxford University Press, 1980), 7790-; Bill, The Eagle and the Lion, 8586-.

(15) Maziar Behrooz, "Tudeh Factionalism and the 1953 Coup in Iran," International Journal of Middle East Studies (August 2001): 36382-;

انظر كذلك:

Behrooz's Rebels with a Cause (London: I. B. Tauris, 2000), 316-, and "The 1953 Coup in Iran and the Legacy of the Tudeh," in Mohammad Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran, 19296-; Sepehr Zabih, The Communist Movement in Iran (berkeley: University of California Press, 1966), chap. 5; Yann Richard, "Ayatollah Kashani: Precursor of the Islamic Republic?" in Religion and Politics in Iran: Shi'ism from Quietism to Revolution, ed. Nikki R. Keddie (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1983), 10124-.



(16) للاطلاع على أكثر الروايات شمولية وإحاطة بالانقلاب، انظر:

Stephen Kinzer, All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror (Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons, 2003);

انظر كذلك:

Kermit Roosevelt, Countercoup: The Struggle for the Control of Iran (New York: McGraw-Hill, 1979); S. Dorril, MI6: Fifty Years of Special Operations (London: Fourth Estate, 2000), 558600-; Mark Gasiorowski, "The 1953 Coup d'Etat in Iran," International Journal of Middle Eastern Studies (August 1987): 26186-, and Bill, The Eagle and the Lion, 8694-; Marvin Zonis, Majestic Failure: The Fall of the Shah (Chicago: University of Chicago Press, 1991), 100104-.

(17) Mark Bowden, "Mahmoud the Bashful," Atlantic Monthly, October 2005.

(18) Massoumeh Ebtekar, Takeover in Tehran: The Inside Story of the 1979 U.S. Embassy Capture (Burnaby, B.C.: Talonbooks, 2000), 3979-; Ali Ansari, Modern Iran Since 1921 (Harlow, Eng.: Longman, 2003), 22629-.



(19) David Harris, The Crisis: The President, the Prophet and the Shah-1979 and the Coming of Militant Islam (Boston: Little, Brown, 2004), 197277-.

(20) Bill, The Eagle and the Lion, 86; Christos Ioannides, "The Hostages of Iran: Discussion with the Militants," Washington Quarterly Issue 3 (1980); David Patrick Houghton, U.S. Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 6570-; Ebtekar, Takeover in Tehran, 4445-.

(21) Mehdi Bazargan, Mosalman-e: Ejtema I va Jahani (Tehran: 1965); Az Khodaparasti ta Khodaparast (Houston: 1974); and Enqelab-e Iran dar do Harakat (Tehran: 1984).

للاطلاع على روايات مهمة عن بازركان، انظر:

H. E. Chehabi, Iranian Politics and Religious Modernism: The Liberation Movement of Iran under Shah and Khomeini (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990) and "State and Society in Islamic Liberalism," State, Culture and Society (Spring 1985): 8598-.



(22) Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Advisor, 19771981- (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1985), 47576-.

(23) David Farber, Taken Hostage: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), 142.

(24) Houghton, U.S. Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, 8095-; Warren Christopher, ed., American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985), 72144-; Jimmy Carter, Keeping Faith: Memoirs of a President (Fayetteville: University of Arkansas Press, 1995), 46290-; Rubin, Paved with Good Intentions, 31113-.

(25) Warren Christopher, Chances of a Lifetime (New York: Scribner, 2001), 9798-; Cyrus Vance, Hard Choices: Four Critical Years in Managing America's Foreign Policy (New York: Simon and Schuster, 1983), 37683-; Harold Saunders, "The Crisis Begins," in Christopher, ed., American Hostages in Iran.



(26) Farber, Taken Hostage, 15155-.

(27) Roy Mottahedeh, "Iran's Foreign Devils," Foreign Policy (Spring 1980): 1935-.

(28) Paul Ryan, The American Rescue Mission: Why It Failed (Annapolis, Md.: Naval Institute Press, 1985); Pollack, The Persian Puzzle, 16770-; Zbigniew Brzezinski, "The Failed Mission: The Inside Account of the Attempt to Free the Hostages in Iran," New York Times, April 18, 1982;

انظر كذلك:

Brzezinski, Power and Principle, 487500-; Rubin, Paved with Good Intentions, 3014-.

(29) Shaul Bakhash, The Reign of Ayatollahs (New York: Basic Books, 1984), 201.

(30) Pollack, The Persian Puzzle, 17080-; Harris, The Crisis, 363425-; Farber, Taken Hostage, 18090-.

(31) Joost R. Hiltermann, "Outsiders as Enablers: Consequences and Lessons from International Silence on Iraq's Use of Chemical Weapons During the Iran-Iraq War," in Iran, Iraq and the Legacies of



War, ed. Lawrence Potter and Gary Sick (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

(32) Robin Wright, In the Name of God: The Khomeini Decade (New York: Simon and Schuster, 1989), 13041-.

(33) James Bill, "The U.S. Overtures to Iran, 1985-1986: An Analysis," and Eric Hooglund, "The Policy of the Reagan Administration Toward Iran," both in Neither East nor West: Iran, The Soviet Union, and the United States, ed. Nikki R. Keddie and Mark Gasiorowski (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990).

(34) للاطلاع على وجهات نظر متعددة، انظر:

Robert McFarlane and Zofia Smardz, Special Trust (New York: Cadell and Davis, 1994); George Schultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State (New York: Scribner, 1993); Robert Gates, From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War (New York: Simon and Schuster, 1996); Peter Kornbluh and Malcolm Byrne, The Iran-Contra Scandal:



The Declassified History (New York: New Press, 1993); U.S. Congress, House, Select Committee to Investigate Covert Arms Transactions with Iran, and Senate, Select Committee on Secret Military Assistance to Iran and Nicaraguan Opposition, Report of the Congressional Views (Washington, D.C.: GPO, 1987).

(35) Samuel Segev, The Iranian Triangle: The Untold Story of Israel's Role in the Iran-Contra Affair (New York: Free Press, 1988).

(36) للاطلاع على معالجة متميزة للعلاقات الإسرائيلية - الإيرانية، انظر:

Trita Parsi, "Israeli-Iranian Relations Assessed: StrategicCompetitionfromPowerCyclePerspective," Iranian Studies (June 2005).

(37) Bill, The Eagle and the Lion, 312; Pollack, The Persian Puzzle, 213.

(38) R. K. Ramazani, "Iran and the United States: Islamic Realism?" in The Middle East from Iran-Contra Affair to the Intifada, ed. Robert Freedman (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1991), 16783-.



(39) Ibid., 169.

(40) Ibid.

(41) خطـاب لفخامـة الرئيس سـيد محمد خاتمـي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامية، 2.

(42) «كريستيان ساينس مونيتور»، 25 شباط/ فبراير، 2000.

(43) Muhammad Khatami, Az Donya-ye Shahr (Tehran: 1997), 1415-.

(44) Middle East Insight (November-December 1997): 32.

(45) Jahangir Amuzegar, "Khatami's Legacy: Dashed Hopes," Middle East Journal (Winter 2006): 6770-.

(46) Muhammad Khatami, Hope and Challenge (Binghamton: Institute of Global Cultural Studies, Binghamton University, State University of New York Press, 1997), 19.

(47) مقابلة مع خاتمي، سي إن إن، 8 كانون الثاني/ يناير، 1998.

(48) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1997.

(49) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 28 كانون الثاني/ يناير، 2002.

(50) «رسالات»، 22 حزيران/ يونيو، 2002.



(51) «نيويورك تايمز»، 27 أيار/ مايو، 1993؛ انظر كذلك:

Anthony Lake, "Confronting Backlash States," Foreign Affairs (March-April 2004).

(52) «نيويورك تايمز»، 5 تموز/ يوليو، 1994.

(53) F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs (March-April 1994).

(54) وزارة الخارجية الأمريكية، بيان صحفي، 17 حزيران/ يونيو، 1998؛ «نيويورك تايمز»، 16 كانون الأول/ ديسمبر، 1997.

(55) رويترز، 29 شباط/ فبراير، 2000.

(56) Pollack, The Persian Puzzle, xxv.

(57) Ibid., 340.

(58) Ibid., xxvi.

(59) «ميدإيست ميرور»، 20 أيار/ مايو، 2000.

الفصل الخامس: في ظلال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

(1) مقتبس، في:

Kenneth Pollack and Ray Takeyh, "Taking on Tehran," Foreign Affairs (March-April 2005): 22.

(2) فرانس برس، 14 نيسان/ أبريل، 2003.



(3) «نيويورك تايمز»، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2001.

(4) رويترز، 2 كانون الأول/ ديسمبر، 2001.

(5) Dawn, May 25, 2002.

(6) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 25 نيسان/ أبريل، 2002.

(7) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 24 كانون الثاني/ يناير، 2002.

(8) «انتخاب»، 14 نيسان/ أبريل، 2002.

(9) «الشرق الأوسط»، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2001.

(10) فرانس برس، 10 تشرين الأول/ أكتوبر، 2001.

(11) مقتبس، في:

Ervand Abrahamian, "Empire Strikes Back: Iran in U.S. Sites," in Inventing the Axis of Evil (New York: New Press, 2004), 96.

(12) Condoleezza Rice, "Campaign 2000: Promoting the National Interest," Foreign Affairs (January-February 2000).

(13) «نيويورك تايمز»، 1 شباط/ فبراير، 2003.

(14) المكتب الصحفي للبيت الأبيض، «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة».

(Washington, D.C.: GPO, 2002).



(15) «الواشنطن بوست»، 10 كانون الأول/ ديسمبر، 2005.

(16) للاطلاع على آراء مختلفة حول عقيدة بوش للأمن القومي، انظر:

John Gaddis, "Bush's Security Strategy," Foreign Policy (November-December 2002); Robert Jervis, "Understanding the Bush Doctrine," Political Science Quarterly (Fall 2003); James Chace, "Imperial America and the Common Interests," World Policy Journal (Spring 2002); Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited," The National Interest (Winter 20022003-).

(17) William Kristol, "The End of the Beginning," Weekly Standard, May 12, 2003.

(18) Gerard Baker, "After Iraq, Where Will Bush Go Next?" Financial Times, April 14, 2003.

(19) Jamie Glazov, "Iran, a Coming Revolution?" Front Page Magazine, September 18, 2002.

(20) Bernard Lewis, "Time for Toppling," Wall Street Journal, September 27, 2002.

(21) أسوشيتيد برس، 16 شباط/ فبراير، 2002.

(22) وزارة الخارجية الأمريكية، إصدار صحفي، 2 آب/ أغسطس، 2002.



(23) «نيويورك تايمز»، 8 شباط/ فبراير، 2002.

(24) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 2 آذار/ مارس، 2002.

(25) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 5 حزيران/ يونيو، 2005.

(26) «شرق»، 6 حزيران/ يونيو، 2005.

(27) «نيويورك تايمز»، 26 حزيران/ يونيو، 2005.

الفصل السادس: على شفير الهاوية النووية

(1) www.whitehouse.gov/press/release, January 31, 2006.

(2) للاطلاع على دراسات مهمة حول مخططات إيران النووية، انظر:

Shahram Chubin, Whither Iran?: Reform, Domestic Politics and National Security (Oxford: Oxford University Press, 2002); Geoffrey Kemp, Iran's Bomb: American and Iranian Perspectives (Washington, D.C.: Nixon Center, 2004); International Crisis Group, "Dealing with Iran's Nuclear Program," October 2003; Kenneth Pollack and Ray Takeyh, "Taking On Tehran," Foreign Affairs (March-April 2005).

(3) «وول ستريت جورنال»، 25 حزيران/ يونيو، 2004.

(4) Abbas Milani, Michael McFaul, and Larry Diamond, Beyond Incrementalism: A New Strategy of Dealing



with Iran (Stanford, Calif.: Hoover Institution, 2005), 6.

(5) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 25 أيار/ مايو، 2004.

(6) فرانس برس، 25 أيار/ مايو، 2004.

(7) ورد في:

Shahram Chubin, "Iran's Strategic Environment and Nuclear Weapons," in Iran's Nuclear Weapons Options: Issues and Analysis, ed. Geoffrey Kemp (Washington, D.C.: Nixon Center, 2001).

(8) ورد في:

Chubin, Whither Iran?, 73.

(9) «يا ليسارات»، 22 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(10) ورد في:

Wyn Bowen and Joanna Kidd, "The Iranian Nuclear Challenge," International Affairs 80 (March 2004): 264.

(11) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 13 أيلول/ سبتمبر، 2004.

(12) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 17 أيار/ مايو، 1998.

(13) «نيويورك تايمز»، 7 حزيران/ يونيو، 1998.



(14) «جمهوري إسلامي»، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2004.

(15) «أفتاب يزد»، 21 حزيران/ يونيو، 2004.

(16) رويترز، 19 نيسان/ أبريل، 2003.

(17) «إيران نيوز»، 9 شباط/ فبراير، 2004.

(18) «جمهوري إسلامي»، 3 نيسان/ أبريل، 2005.

(19) «رسالات»، 30 أيار/ مايو، 2004.

(20) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 17 أيلول/ سبتمبر، 2005.

(21) «جمهوري إسلامي»، 26 أيار/ مايو، 2004.

(22) Farhang-e Ashti, February 28, 2006.

(23) «كيهان»، 12 شباط/ فبراير، 2006.

(24) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 22 أيلول/ سبتمبر، 2004.

(25) «شرق»، 25 تشرين الأول/ أكتوبر، 2005.

(26) «أفتاب يزد»، 16 تشرين الأول/ أكتوبر، 2005.

(27) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 11 كانون الثاني/ يناير، 2006.

(28) «لا ريببليكا»، 4 آذار/ مارس، 2006.

(29) فرانس برس، 9 حزيران/ يونيو، 2004.

(30) «شرق»، 9 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.



(31) «شرق»، 19 كانون الثاني/ يناير، 2004.

(32) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 28 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(33) Dow Jones International, March 14, 2005.

(34) «الواشنطن بوست»، 11 آذار/ مارس، 2003.

(35) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 28 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(36) بي بي سي، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2004.

(37) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 30 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(38) «رسالات»، 6 تشرين الأول/ أكتوبر، 2004.

(39) «جامعة»، 27 نيسان/ أبريل، 1998.

الفصل السابع: عراق إيران الجديد

(1) Shahram Chubin and Sepehr Zabih, The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict (Berkeley: University of California Press, 1974), 163212-; Shaul Bakhash, "The Troubled Relationship: Iran and Iraq, 1930-1980," in Iran, Iraq and the Legacy of War, ed. Lawrence Potter and Gary Sick (New York: Palgrave Macmillan, 2004), 1129-; Efraim Karsh, "Geopolitical Determinism: The Origins of the Iran-Iraq War," Middle East Journal (Spring 1990).



(2) Rouhollah Ramazani, Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations (Charlottesville: University Press of Virginia, 1975), 411.

(3) «كيهان»، 14 كانون الثاني/ يناير، 1969.

(4) Ramazani, Iran's Foreign Policy, 418.

(5) Stephen Walt, Revolution and War (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996), chap. 6; Farhang Rajaee, "Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export of Revolution," in The Iranian Revolution: Its Global Impact, ed. John Esposito (Miami: Florida International University Press, 1990), 6383-.

(6) Efraim Karsh, "From Ideological Zeal to Geopolitical Realism: The Islamic Republic and the Gulf," in The Iran-Iraq War: Impact and Implications, ed. Efraim Karsh (New York: St. Martin's Press, 1989), 1326-; Edmund Ghareeb, "The Roots of Crisis: Iraq and Iran," in The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Low and Diplomacy, ed. Christopher Joyner (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1990), 2139-.



(7) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran and Iraq at War (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991), 5368-; F. Gregory Gause, "Iraq's Decisions to Go to War, 1980 and 1990," Middle East Journal (Winter 2002): 6369-; Eric Davis, Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq (Berkeley: University of California Press, 2005), 176200-.

(8) R. K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East (Baltimore: John Hopkins University Press, 1986), 5767-; W. Thom Workman, The Social Origins of the Iran-Iraq War (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1994), chap. 4; Majid Khadduri, The Gulf War: The Origins and Implications of the Iran-Iraq War (New York: Oxford University Press, 1988); Stephen Pelletiere, The Iran-Iraq War: Chaos in a Vacuum (New York: Praeger, 1992).

(9) Gause, "Iraq's Decisions to Go to War," 67.

(10) Ramazani, Revolutionary Iran, 61.

(11) للاطلاع على روايات مهمة عن صدام، انظر:

Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship (London: I.



B. Tauris, 1990), 25569-; Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 193275-; Kanan Makiya, Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq (Berkeley: University of California Press, 1989).

(12) Dilip Hiro, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict (New York: Routledge, 1991);

انظر كذلك:

The Iranian Labyrinth: Journeys through Theocratic Iran and Its Furies (New York: Routledge, 2005), 24195-.

(13) Chubin and Tripp, Iran and Iraq at War, 38.

(14) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 4 كانون الأول/ ديسمبر، 1983.

(15) Hashemi Rafsanjani, Dar maktabi-jum'a: Majmu'eh-ye khotbaha-ye namaz-e jum'ah-ye Tehran (Tehran: 1987), 80; Ali Khameini, Dar Maktab-e Jum'ah. Majmu'eh-ye khotbaha-ye namaz-e jum'ah-ye Tehran (Tehran: 1989), 366.

(16) Saskia Gieling, Religion and War in Revolutionary Iran (London: I. B. Tauris, 1999), 40107-.



(17) وكالـة أنبـاء الجمهوريـة الإسـلامية، 10 تشـرين الثـاني/ نوفمبر، 1987.

(18) Ramazani, Revolutionary Iran, 7086-.

(19) Taheri Shemirani, "The War of the Cities," in The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression, ed. Farhang Rajaee (Gainesville: University Press of Florida, 1993), 3241-.

(20) Time, March 19, 1984; Human Rights Watch, Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign against the Kurds (New Haven: Yale University Press, 1995), chaps. 1 and 2.

(21) «نيويورك تايمز»، 2 تموز/ يوليو، 1988.

(22) Joost Hiltermann, "Outsiders as Enablers: Consequences and Lessons from International Silence on Iraq's Use of Chemical Weapons during the Iran-Iraq War," in Iran, Iraq, and the Legacies of War, 15167-.

(23)Anthony Cordesman and Abraham Wagner, The Iran-Iraq War: The Lessons of Modern War, Vol. 2 (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990), 31820-;



Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution (New York: Basic Books, 1990), 273, Kenneth Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America (New York: Random House, 2004), 22931-.

(24) Bakhash, Reign of the Ayatollahs, 274; Robin Wright, In the Name of God: The Khomeini Decade (New York: Simon and Schuster, 1989), 188.

(25) Shahram Chubin, "The Last Phase of the Iran-Iraq War: From Stalemate to Ceasefire," Third world Quarterly (April 1989).

(26) Pollack, The Persian Puzzle, 232.

(27) «لم استمرت الحرب؟»، «شرق»، 24 نيسان/ أبريل، 2005؛ «تواصل الحرب بعد تحرير خورام شهر: مقابلة مع وزير الخارجية السابق أكبر ولاياتي»،

Baztab.com, April 14, 2005.

(28) Farideh Farhi, "The Antinomies of Iran's War Generation," in Iran, Iraq, and the Legacies of War, 10121-.

(29) Ruhollah Khomeini, Sahifeh-ye nur: Majmu'eh-ye hazrat-e Imam Khomeini (Tehran: 1991), 543.



(30) الجزيرة، 7 تموز/ يوليو، 2005؛ «كيهان»، 7 تموز/ يوليو، 2005.

(31) «نيويورك تايمز»، 15 كانون الأول/ ديسمبر، 2005.

(32) International Crisis Group, "Iran in Iraq: How Much Influence?" (March 21, 2005); Kayhan Barzegar, "Understanding the Roots of Iranian Foreign Policy in the New Iraq," Middle East Policy (Summer 2005); Anoushiravan Ehteshami, "Iran's International Posture after the Fall of Baghdad," Middle East Journal (Spring 2004) and "Iran-Iraq Relations After Saddam," The Washington Quarterly (Autumn 2003).

(33) International Crisis Group, "Iran in Iraq: How Much Influence?", 1.

(34) الأمير سعود الفيصل، «الحرب ضد التطرف والبحث عن السلام»، خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية، 7 أيلول/ سبتمبر، 2005.

(35) «الشرق الأوسط»، 28 شباط/ فبراير، 2005.

(36) «الواشنطن بوست»، 16 شباط/ فبراير، 2005.

(37) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 3 شباط/ فبراير، 2005.



(38) Ray Takeyh, "Iranian Options: Pragmatic Mullahs and American Interests," The National Interest (Fall 2003): 53.

(39) العربية، 6 شباط/ فبراير، 2005.

(40) «شرق»، 18 تموز/ يوليو، 2005.

(41) «شرق»، 8 تموز/ يوليو، 2005؛ «شما»، 23 تموز/ يوليو، 2005.

(42) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 7 شباط/ فبراير، 2005.

(43) «فارس نيوز»، 14 تشرين الأول/ أكتوبر، 2004.

الفصل الثامن: إسرائيل وسياسة الإرهاب

(1) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 8 كانون الأول/ ديسمبر، 2005.

(2) Michael Bar-Zohar, Ben-Gurion: A Biography (New York: Delacorte Press, 1978), 20045-; Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972).

(3) Trita Parsi, "Israeli-Iranian Relations Assessed: Startegic Competition from the Power Cycle Perspective," Iranian Studies (June 2005); Sohrab Sobhani, The Pragmatic Entente: Israeli-Iranian Relations, 19481988- (New York: Praeger Press, 1989).



(4) Baqer Moin, Khomeini: Life of the Ayatollah (New York: St. Martin's Press, 1999), 99.

(5) Ibid.

(6) Ruhollah Khomeini, Al-Hukuma al-Islamiyya (1970).

(7) Hamid Algar, Islam and Revolution: The Writings and Declarations of Imam Khomeini (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1981), 127.

(8) David Menashri, Post-Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power (London: Frank Cass, 2001), 270.

(9) Shireen Hunter, Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade (Bloomington: Indiana University Press, 1990), 98131-; Graham Fuller, The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran (boulder, Colo.: Westview Press, 1991), 11936-.

(10) يمكن الاطلاع على عينة تمثيلية لآراء الخميني حول إسرائيل واليهود، في:

Felestin va Sahionism (Tehran: 1984); Azadi-ye Aqalliyatha-ye Mazhabi (Tehran: 198485-); Felestin Az Didegah-e Imam Khomeini (Tehran: 1998).



(11) Emmanuel Sivan, "The Mythologies of Religious Radicalism: Judaism and Islam," Terrorism and Political Violence (Autumn 1991); Raphael Israeli, Fundamentalist Islam and Israel: Essays in Interpretation (Lanham, Md.: University Press of America, 1993).

(12) «جمهوري إسلامي»، 25 أيلول/ سبتمبر، 1979.

(13) Hashemi Rafsanjani, Esra'il va Qods-e Aziz (Qom: 1984), 45.

(14) Yvonne Haddad, "Islamist and the 'Problem of Israel': The 1967 Awakening," Middle East Journal (Spring 1992).

(15) Moin, Khomeini: Life of the Ayatollah, 265.

(16) Ali Akbar Velayati, Iran va Mas'aleh-ye Felestin (Tehran: 1997), 18384-.

(17) Menashri, Post-Revolutionary Politics in Iran, 272.

(18) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 21 نيسان/ أبريل، 2001.

(19) Behrouz Souresrafil, Khomeini and Israel (London: C.C. Press, 1989), 60.



(20) «كريستيان ساينس مونيتور»، 6 آب/ أغسطس، 1981.

(21) Ziad Abu-Amr, Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad (Bloomington: Indiana University Press, 1994), 90128-; Gawdat Bahgat, "Iran, the United States, and the War on Terrorism," Studies in Conflict and Terrorism (March-April 2003).

(22) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 20 نيسان/ أبريل، 2004.

(23) Shimon Shapira, "The Origins of Hizballah," Jerusalem Quarterly (Spring 1988); Martin Kramer, "The Moral Logic of Hizballah," in Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theories, States of Mind, ed. Walter Reich (Cambridge: Cambridge University Press, 1990). Also Martin Kramer, "Hizbullah: The Calculus of Jihad," in Fundamentalism and the State, ed. Martin Marty and R. Scott Appleby (Chicago: University of Chicago Press, 1993); Meir Hatina, Islam and Salvation in Palestine (Tel Aviv: Moishe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 2001), 107-17; Daniel Byman, Deadly Connections: States and



the Sponsor of Terrorism (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 79117-; R. K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 17594-.

(24) International Crisis Group, "Hezbollah: Rebels without a Cause?" July 30, 2003; Amal Saad-Ghorayeb, Hizbu'llah, Politics and Religion (Sterling, Va.: Pluto Press, 2002), 2068-; Steven Simon and Jonathan Stevenson, "Declawing the 'Party of God': Toward Normalizing in Lebanon," World Policy Journal (Summer 2001); Richard Augustus Norton, "Hizbullah and the Israeli Withdrawal from Southern Lebanon," Journal of Palestinian Studies (Autumn 2000).

(25) Abdollah Nuri, Showkaran-e Eslah (Tehran: 1999), 14050-.

(26) «بنيان»، 6 آذار/ مارس، 2002.

(27) «أفتاب يزد»، 9 أيار/ مايو، 2002.

(28) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 21 أيلول/ سبتمبر، 1998.

(29) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 8 كانون الثاني/ يناير، 1998.



(30) فرانس برس، 17 تشرين الأول/ أكتوبر، 2002.

(31) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 13 آذار/ مارس، 2002.

(32) فرانس برس، 19 آذار/ مارس، 2002.

(33) «اعتماد»، 28 تشرين الأول/ أكتوبر، 2005.

(34) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2005.

(35) «شرق»، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2005.





الشكر

بدأت هذا المشروع ما إن انضممت إلى مجلس العلاقات الخارجية، بجوه الحميم الأمثل للعمل. اتسم رئيس المجلس، ريتشارد هاس، بالكثير من السخاء فيما قدمه من دعم واقتراحات بناءة لتحسين هذا الكتاب. لم يعوز العطاء جيمس ليندزي، رئيس قسم الدراسات، على حد سواء، لما منحني إياه من وقته الثمين، وبذله من جهد لدفعي نحو المزيد من التقييم لافتراضاتي حول عدد من النقاط الحساسة. أسهم كل من ريتشارد وجيم بصورة كبيرة في إنجاز هذا المشروع، بما يتمتعان به من بصيرة نافذة، ومهارات تحريرية عالية.

عمل عدد من الزملاء والأصدقاء على قراءة مخطوطة بحثي بعناية، وتقديم ما هو مهم من الملاحظات والأفكار. أشعر بالامتنان، بصورة خاصة، لكل من إيرواند آبراهاميان، ودانيال برومبيرغ، ودانيال بايمان، وفريدة فرهي، وعلي غيزاري، ونيكي إر. كيدي، ونيكولاس غفوزديف، ووالي نصر، وآندرو باراسيليتي، وكينيث بولاك، وريك رسل، وهادي سيماتي. تحدث سانام وكيل آرائي بلباقة، طيلة العام الذي أمضته في المجلس، ناهيك عن دفعي نحو المزيد من التمحيص في الأحجية الإيرانية. أسهمت حكمة أولئك الزملاء الكرام وبصيرتهم، إلى أبعد الحدود، في دعم محاجَّاتي، والخروج بعمل أكثر إتقاناً.

أظهر لاري فايسـمان المسـؤول عن التنسـيق مع الناشرين، الكثير من الصـبر، والدعم، والمسـاندة، ناهيك عن الحماسـة والمثابرة، بما يتجاوز نطـاق عمله إلى حد بعيد؛ بغية إنجاز هذا المشـروع. تملكتني الثقة كثيرًا، عقـب إتمام هذا الكتاب، بصـوابية حكم محرري، بول غولـوب. ألح علي بـول، في العديـد من الأحيان، لإعـادة تنظيم الفصـول وكتابة مقاطع من العمل. أدركت، بعد الكثير من التذمر، مدى ما تتسـم به أفكاره من صحة وتناسق، ناهيك عن صوابية آرائه وملاحظاته.

شـغلت كثيرًا عن عائلتـي، عند كتابة هذا العمل، إبـان مراحل متغيرة من حياتها. سـيرت زوجي، سوزان، العديد من شؤون حياتنا المعتادة، عبر ما تتسـم به من اهتمام وحس دعابة. تمكنت، بفضـل إخلاصها ومحبتها، من تجاوز العديد من الأمسـيات المتعبة، بما يتملكني من إحباط، عالقًا في شـرك دراسـتي. بدأت العمل على هذا الكتاب حين ولد ابني أليكس، وقد أهديته إياه؛ لما يمنحني من متعة وسعادة.





المؤلف في سطور

راي تقيـة: زميل أول في مجلس العلاقـات الخارجية، حيث ينصـب عمله على إيران، والحركات الإسلامية، والسياسة الشرق أوسـطية. شغل مناصـب في جامعة الدفاع الوطني، وجامعة يال، وجامعة كاليفورنيا، بيركيلي. نشرت أعماله في «فورين أفيرز»، «فورين بوليسي»، «الواشنطن بوست»، «لوس آنجلوس تايمز»، «الفاينانشـال تايمز»، و«الإنترناشـيونال هيرالد تريبيون». وهو يقيم في واشنطن العاصمة.

